

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية  
قسم السياسات العامة والنظم المقارنة



الاقتصاد الريعي في الجزائر: دراسة تحليلية لتأثير قطاع  
المحروقات على التوجهات الكبرى للسياسة العامة  
2024-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية  
تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

تحت إشراف:

د. حميد رامي

من إعداد:

نريمان سيوان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الإنتساب	الرتبة العلمية
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. نجوة بوزورين
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. حميد رامي
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. هجيريه أوبعيش

السنة الجامعية: 2025 / 2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية  
قسم السياسات العامة والنظم المقارنة



الاقتصاد الريعي في الجزائر: دراسة تحليلية لتأثير قطاع  
المحروقات على التوجهات الكبرى للسياسة العامة  
2024-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية  
تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

تحت إشراف:

د. حميد رامي

من إعداد:

نريمان سيوان

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. هجيريه أوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025 / 2024

بِنِ الْحَضَارَةِ لَا تُعْطَى وَلَا تُؤَخَذُ، وَإِنَّمَا تُنْتَجَبُ.

مَالِكُ بْنُ نَبِي

## ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أثر الاقتصاد الريعي في توجيه السياسة العامة في الجزائر، من خلال تحليل علاقة الدولة بقطاع المحروقات باعتباره المصدر الأساسي للتمويل العمومي. وتنطلق من فرضية مركزية مفادها أن الاقتصاد الريعي لم يعد مجرد إطار اقتصادي، بل أصبح محددًا بنيويًا لصنع القرار العمومي ومؤثرًا في طبيعة التوجهات الكبرى للسياسات العامة.

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى 2024، باعتبارها مرحلة حاسمة شهدت تقلبات اقتصادية حادة وأزمات دولية، أبرزها جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية، مما أتاح اختبار مرونة النموذج الريعي أمام الضغوط المحلية والدولية الطرفية.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يدمج بين المقاربة التاريخية والبنوية، إلى جانب توظيف أدوات المنهج الإحصائي لقياس العلاقة بين أسعار ومداخل المحروقات وتطور مؤشرات الإنفاق العمومي الجزائري في عدد من القطاعات، مما سمح بإضفاء بُعد تجريبي داعم للطرح النظري.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، التوجهات الكبرى للسياسة العامة، قطاع المحروقات.

## Abstract:

This study explores how the rentier economy influences the shaping of public policy in Algeria, by analyzing the relationship between the state and the hydrocarbons sector, which is the main source of public funding. It starts with the central assumption that the rentier economy is no longer just an economic framework, but has become a structural factor in public decision-making, impacting the main directions of public policy.

The study focuses on the period from 2019 to 2024, a critical time marked by severe economic fluctuations and international crises, particularly the COVID-19 pandemic and the Russia-Ukraine war. This provided a chance to test the flexibility of the rentier model in the face of both local and international pressures.

The research adopts an analytical approach that combines historical and structural perspectives, along with statistical tools to measure the relationship between hydrocarbon prices and revenues, and the development of public spending indicators across several sectors. This approach offers an empirical dimension that supports the theoretical framework.

**Keywords:** Rentier economy, public policy directions, hydrocarbons sector.

# شكر وعرفان

الحمد لله أولاً وأخيراً، ظاهراً وباطناً، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تكتمل الخطوات، وبتوفيقه  
يسهل العسير.

بعد رحلة من الجهد والمثابرة، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من كان  
له دور في هذا المشوار.

أولاً، أتوجه بخالص الشكر والامتنان للأستاذ المشرف حميد رامي، الذي لم يبخل عليّ بدعمه العلمي  
وتوجيهاته السديدة، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أشكر اللجنة العلمية الكريمة التي تفضّلت بقبول مناقشة هذا العمل، وأثمن عالياً وقتهم  
وجهدهم وملاحظاتهم التي أعتز بها.

وإلى الأستاذة الفاضلة نجوة بوزورين، التي كانت أول من فتحت لي باب هذا التخصص، أقول:  
شكراً لك من القلب، لأنك كنتِ نعم القدوة والمُلهمّة. كنتِ دائماً الحافز والدليل بأن الدنيا ما  
زالنا بخير، فجزاك الله مني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر والعرفان الأستاذة المحترمة هبيرة أوبعيش، لقد كان حضورها النبيل  
ودعمها المتواصل سداً معنوياً لا يُنسى، فلك مني كل المحبة والامتنان.

شكراً لكل من رافقني في هذا المشوار، من بدايته إلى نهايته.

شكراً لرفاق الدرب، لكل من دعما لي، شجعني، وابتسم لي في لحظة تعب.

شكراً لكل من آمن بي، ولو بكلمة.

اللهم اجعلني خيراً مما يظنون، وانحرف لي ما لا يعلمون.

سيوان نريمان

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"هل جزاء الإحسان إلا الإحسان" — سورة الرحمن، الآية 60

لقد حُرِفْتُ باسم والدائيِّ أكثر من اسمي، وكانَتْ تلك شهادتي الأولى.  
إلى من أفخر به، إلى من علّمني كل شيء، إلى من لولاه لما كنتُ شيئًا مذكورًا،  
إلى من شجّعني دائمًا، وقطع الأشواك عن دربي ليمهّد لي طريق العلم...  
إلى أبي العبيد، شكرًا من القلب.

وإلى اليد الخفية، إلى صاحبة الدعاء الصادق...

التي نبع لا يجف من العطاء، احتاج عمراً آخر لكي أقول: شكرًا يا أمي.

إلى أمي الثانية وأختي الكبرى أميرة،

إلى من علّمتني القوة، ومهّدت لي الطريق دومًا...

شكرًا لوجودك.

إلى إخوتي الأعزاء: نسرين، صباح، وعبد الرحيم، سديي الدائم... محبتي لكم لا توصف.

إلى عائلتي الثانية، أقارب القلب،

وإلى صديقات الطفولة والروح: ماري، منال، أمينة، صبرينة، خالصة،

كنتنّ دومًا النور في أيامي.

وإلى من شاركوني رحلة الجامعة، بعثراتها وضحكاتهما، إلى من كانت فعلًا برهانًا... آلاء، شكرًا لكِ

على كل شيء.

وإلى الصديقة التي تطيب الأيام بروحها... فريال.

إلى من مرّوا يومًا وشهدوا على هذا المشوار: أصدقاء المتوسطة، الثانوية، أو الجامعة — سواء...

وإلى كل من كان له الفضل في وصولي إلى هذا اليوم...

شكرًا من القلب.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

I.....	ملخص الدراسة:
II.....	شكر وتقدير .....
III.....	الإهداء.....
IV.....	فهرس المحتويات.....
VII.....	قائمة الجداول والأشكال البيانية.....
أ.....	مقدمة.....
1.....	الفصل الأول: الاقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات .....
2.....	تمهيد: .....
3.....	المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية والنظرية للاقتصاد الريعي.....
3.....	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي إلى الاقتصاد الريعي.....
6.....	المطلب الثاني: التطور التاريخي لفكرة الربح.....
13.....	المطلب الثالث: نظريات الاقتصاد الريعي.....
18.....	المبحث الثاني: مكانة قطاع المحروقات في الأسواق العالمية.....
18.....	المطلب الأول: آليات تسعير النفط والغاز في السوق العالمية.....
26.....	المطلب الثاني: التطور التاريخي للزامات النفطية.....
32.....	المطلب الثالث: أزمات الغاز الطبيعي في العالم.....
34.....	المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات في الجزائر.....
34.....	المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المحروقات.....
39.....	المطلب الثاني: إمكانيات قطاع المحروقات في الجزائر.....
54.....	المطلب الثالث: أثر قطاع المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني.....
60.....	خلاصة الفصل : .....
61.....	الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر منذ الاستقلال الى الحراك الشعبي .....
62.....	تمهيد: .....

## فهرس المحتويات

المبحث الأول: اهمية قطاع الطاقة في عملية صنع السياسات العامة	63
المطلب الأول: تأثير قطاع الطاقة على صنع السياسة العامة على المستوى الدولي	63
المطلب الثاني: إسهام قطاع المحروقات في بلورة العقد الاجتماعي للدولة الجزائرية	66
المطلب الثالث: دور قطاع المحروقات في تشكيل فواعل صنع السياسة العامة في الجزائر	69
المبحث الثاني: تطور توجهات السياسة العامة في الجزائر قبل وابان الازمة النفطية	72
المطلب الأول: تشكل توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس أحمد بن بلة (1965-1962)	72
المطلب الثاني: بنية توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس هواري بومدين (1978-1965)	73
المطلب الثالث: توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس الشاذلي بن جديد (1992-1979)	73
المبحث الثالث: تطور توجهات السياسة العامة في الجزائر ما بعد الازمة النفطية	79
المطلب الأول: تسيير السياسة العامة خلال الفترة الانتقالية (1999-1992)	79
المطلب الثاني: توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (2019-1999)	81
المطلب الثالث: تقييم التوجهات الكبرى للسياسة العامة من الاستقلال الى الحراك الشعبي	95
خلاصة الفصل:	102
الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024): تحليل قياسي واستشراف اقتصادي	103
تمهيد:	104
المبحث الأول: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر ما بين 2019 و2024	106
المطلب الأول: تحليل توجهات السياسة العامة في ضوء مخطط عمل الحكومة	106
المطلب الثاني: دور قطاع المحروقات في صياغة التوجهات العامة للدولة: باستخدام برنامج EViews	111
المطلب الثالث: مكانة الربيع كدعامة لتوجيه سياسة الدعم الاجتماعي	115

## فهرس المحتويات

المبحث الثاني: تحليل قياسي لتأثير قطاع المحروقات في القطاعات الحيوية باستخدام تقنية EViews	121
المطلب الأول: أثر قطاع المحروقات على السياسات الاجتماعية في الجزائر (الصحة، التعليم، السكن)	121
المطلب الثاني: انعكاس مداخل قطاع المحروقات على الإنفاق الدفاعي والأمني	133
المطلب الثالث: العلاقة بين قطاع المحروقات وقطاع الطاقة و المناجم و الطاقات المتجددة	136
المبحث الثالث: تقييم واستشراف تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني	147
المطلب الأول: التقييم الكلي لأثر قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية باستخدام تقنية EViews	147
المطلب الثاني: تحديات كل من قطاعي الطاقة والاقتصاد في ضوء السياسات العامة الوطنية	151
المطلب الثالث: استشراف مستقبل الاقتصاد الوطني باستخدام السيناريوهات ومؤشر CAGR	155
خلاصة الفصل:	160
الخاتمة	161
قائمة المراجع	166

# قائمة الجداول والأشكال البيانية

## قائمة الجداول والأشكال البيانية

### قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
20	مراحل تكوين تكلفة الإنتاج	1
21	أنواع الخامات المرجعية للنفط	2
54	تطور الصادرات والمحروقات وقيمتها النسبية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023	3
55	مكونات الإيرادات العامة للجزائر 2010-2024	4
57	تطور مساهمة قطاعات المحروقات، الزراعة، والصناعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2013-2024	5
75	حجم الإنفاق الاستثماري خلال فترة 1967 - 1978 (بوحدة مليار دينار)"	6
113	صادرات المحروقات للفترة 2019-2023	7

### قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
41	تطور احتياجات الجزائر من البترول والغاز 2017-2023	1
42	تطور اكتشافات البترول والغاز 2011-2020	2
43	تطور إنتاج النفط والغاز في الجزائر 1962-2013	3
45	منحنى إنتاج النفط والغاز في الجزائر 2013-2023	4
46	منحنى استهلاك النفط والغاز في الجزائر 2011-2023	5
47	تطور صادرات الجزائر من النفط 2011-2023	6
50	مقارنة إجمالي صادرات الغاز الطبيعي بين الجزائر وقطر 2011-2023	7
51	مقارنة إجمالي صادرات الغاز عبر الناقلات بين الجزائر وقطر 2011-2023	8
51	مقارنة إجمالي صادرات الغاز عبر الانابيب بين الجزائر وقطر (2011-2023)	9
58	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 2000-2023	10
86	تطور الإنفاق الاجتماعي ونسبته من ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	11
87	منحنى ميزانية تسيير قطاع الصحة (1999-2019)	12
90	تطور ميزانية تسيير قطاعات التعليم (1999-2019)	13
93	تطور ميزانية تسيير قطاع السكن والعمارة (1999-2019)	14
94	تطور ميزانية تسيير الدفاع والتسليح في الجزائر (1999-2019)	15
112	نتائج تحليل EViews لتطور أسعار النفط (2015-2025)	16
114	الميزانية العامة الجزائرية (2015-2025)	17
115	قيمة الإنفاق الاجتماعي في الجزائر من 2019 إلى 2022	18

## قائمة الجداول والأشكال البيانية

116	نسب الإنفاق الاجتماعي من الميزانية العامة والنتائج الداخلي الخام من 2019 إلى 2022	19
116	نسب الدعم من مجمل التحويلات الاجتماعية في الجزائر من 2019 إلى 2022	20
122	تطور ميزانية تسيير كل من وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين من 2019 إلى 2025	21
123	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع التربية الوطنية (2015-2025)	22
125	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2015-2025)	23
126	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع التكوين والتعليم المهنيين (2015-2025)	24
128	تطور ميزانية تسيير وزارة الصحة من 2019 إلى 2022	25
129	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية الصحة (2015-2025)	26
131	تطور ميزانية تسيير قطاع السكن والعمران من 2019 إلى 2022	27
132	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية السكن (2015-2025)	28
133	تطور ميزانية تسيير قطاع الدفاع من 2019 إلى 2022	29
134	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية الدفاع (2015-2025)	30
137	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر	31
138	خريطة الرياح في الجزائر	32
141	تطور ميزانية تسيير قطاع الطاقة من 2019 إلى 2022	33
142	تطور الاستثمارات الداخلية لشركة سوناطراك	34
143	نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية الطاقة (2015-2025)	35
147	حساب معامل الارتباط بين متغير (أسعار النفط، ميزانية قطاع التربية الوطنية، ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ميزانية قطاع التكوين المهني، ميزانية قطاع الصحة، ميزانية قطاع السكن والعمران، ميزانية قطاع الدفاع، ميزانية قطاع الطاقة) باستخدام EViews	36
157	نتائج استشراف CAGR لتطور قيمة صادرات المحروقات (2025-2030)	37
157	نتائج استشراف CAGR لتطور نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام (2025-2030)	38
158	نتائج استشراف CAGR لتطور نسبة إيرادات المحروقات من مداخل الدولة (2025-2030)	39

مقدمة

## مقدمة

تقوم السياسة العامة في المنظور الغربي على تصورات مختلفة تعكس تنوع المرجعيات الفكرية والسياسية والاجتماعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، نشأت السياسة العامة من منطلق عملي براغماتي، يقوم على طرح سؤال "كيف؟"؛ أي كيف تُصاغ السياسات وتُنقذ وتُقيّم بناءً على الكفاءة والنتائج، بعيداً عن الجدل الفلسفي. وقد تأسست هذه المقاربة على أسس تجريبية وعقلانية، تجعل من السياسة العامة أداة لحل المشكلات الواقعية وتقديم الخدمات العامة بفعالية.

أما في أوروبا، خصوصاً في فرنسا، فقد تأسست السياسة العامة على منطلق نظري وفلسفي أعمق، يقوم على سؤال "هل؟"؛ أي هل ينبغي للدولة أن تتدخل؟ وما هو موقعها ضمن المجتمع؟ وقد تجذرت هذه الرؤية عبر نظريات العلاقة بين الدولة والمجتمع، التي اعتبرت أن السياسات العمومية نتاج تفاعل اجتماعي طويل المدى.

وفي هذا السياق، يُعد الفيلسوف الأمريكي جون ديوي من أبرز من صاغوا تصوراً ديمقراطياً متقدماً للفعل العمومي، حيث اعتبر في كتابه "*The Public and Its Problems*" أن المشكلات العامة تنبع من تفاعلات الحياة اليومية، وتتطور تدريجياً داخل المجتمع، ثم تتحول إلى قضايا عمومية تتطلب تدخل الدولة.

ضمن هذا الإطار المرجعي، تأثرت السياسة العامة الجزائرية، في جانب كبير منها، بالنموذج الفرنسي على وجه الخصوص، بما فيه من هياكل تنظيمية وإدارية، ومنظور شامل لدور الدولة في إعادة تشكيل المجتمع. لكن هذا التبني حدث في سياق مغاير، اتسم بثقل الإرث الاستعماري، وضعف القاعدة الإنتاجية، وغياب قاعدة صناعية مستقلة، ما دفع بالدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى اعتماد نموذج اقتصادي مركزي يقوم على تأمين الموارد الطبيعية وتوسيع تدخل الدولة، ومن ثم برزت التوجهات الكبرى للدولة والتي نشأت في ظل اقتصاد ريعي يقوم على عائدات المحروقات، ما أضعف التفاعل بين الدولة والمجتمع. وقد ساهم هذا النموذج في تغييب مبدأ "لا ضرائب دون تمثيل"، حيث لم تستند العلاقة بين المواطن والدولة إلى الجباية والمشاركة السياسية، بل إلى منطلق إعادة التوزيع.

لقد دأبت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على ترسيخ هذا النموذج، وهو النموذج الذي حذر المفكر الجزائري مالك بن نبي من خطورته، حيث رأى أن الاقتصادات التي تنشأ بعد الاستقلال على أسس وقيم خارجية، وتُقلد نماذج جاهزة دون مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، تكون عرضة للتبعية وإعادة إنتاج التخلف، ومن هذا المنطلق، شدّد بن نبي على ضرورة تفعيل "الرأسمال الفكري" وتحريك طاقات المجتمع ضمن مشروع تنموي ذاتي متجذر في بيئته الحضارية.

كشفت الأزمات النفطية، مثل أزمتي 1986 و2014، هشاشة هذا النموذج، حيث أدت إلى اضطرابات اجتماعية متراكمة انعكست لاحقاً على مستوى الخيارات السياسية، ثم جاءت سنة 2019 لتشكل لحظة فارقة، مع انطلاق الحراك الشعبي، تزامناً مع ضغوط داخلية وتحولات دولية متسارعة.

وفي السنوات الأخيرة، فرضت جائحة كوفيد-19، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، تحولات عميقة في السوق العالمية للطاقة، وأعادت التأكيد على مركزية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

ورغم هذه التحديات، أظهرت تجارب دول مثل النرويج وبعض بلدان الخليج أن الاقتصاد الريعي، إذا أُحسن توظيفه، يمكن أن يتحول إلى أداة فعالة للتنمية. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر قطاع المحروقات في

## مقدمة

رسم التوجهات الكبرى للسياسة العامة الجزائرية، واستكشاف مدى قابلية هذا النموذج للتحويل، أو إعادة البناء على أسس أكثر توازناً واستدامة.

وبذلك، فإن فهم العلاقة بين الاقتصاد الريعي، وقطاع المحروقات، والتوجهات الكبرى للسياسة العامة، يتطلب وضع هذه العناصر في سياق تاريخي واجتماعي مركب، تتفاعل فيه التحولات الداخلية مع الأزمات العالمية، وتنعكس فيه الخيارات الاقتصادية على طبيعة الدولة ومسارها السياسي.

### أولاً: مشكلة الدراسة

من خلال الطرح السابق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يؤثر قطاع المحروقات في توجيه عملية صنع السياسة العامة في الجزائر؟

#### 1- الأسئلة الفرعية:

- ما هو الاقتصاد الريعي؟ كيف نشأ على المستوى العالمي، وكيف يمكن تشخيص ملامحه في الحالة الجزائرية؟
- كيف تأسس العقد الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال؟ وكيف ترسخت آلياته عبر تعاقب الإدارات؟
- هل كشفت أزمة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية عن تحوّل في التوجهات الكبرى للسياسة العامة، أم عن استمرارية للنهج المعتمد خلال الفترة 2019-2024؟

#### 2- الفرضيات:

##### 1-2- الفرضية الرئيسية:

يتنامى تأثير قطاع المحروقات في توجيه صنع السياسة العامة في الجزائر، لا سيما في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بالتوازي مع تصاعد تأثير السياقات الاجتماعية الداخلية والرهانات الاقتصادية الخارجية

##### 2-2- الفرضيات الفرعية:

- كلما تم توضيح مفهوم الاقتصاد الريعي وفهم السياق الدولي الذي يحيط بالجزائر، كلما تمكنا من تحديد طبيعة تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني وعلى توجهات السياسة العامة.
- ساهمت السياسات الحكومية المتعاقبة منذ الاستقلال في ترسيخ نموذج الدولة الريعية، عبر الحفاظ على (تكريس) العقد الاجتماعي القائم على الربح وإعادة توزيعه.
- ساهم الانعكاس السلبي للالتزام الدولية على أسعار النفط في إعادة النظر في توجهات السياسة العامة بصفة جزئية، غير أن الاستمرارية في النموذج الريعي لا تزال حاضرة خلال الفترة 2019-2024.

#### 3- أهمية الدراسة:

##### 1-3- الأهمية العلمية:

## مقدمة

• تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين قطاع المحروقات وتشكّل التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر.

• تندرج في إطار تحليل النموذج الريعي الجزائري بوصفه حالة خاصة ضمن الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

### 2-3- الأهمية العملية:

• تفتح المجال لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاعتماد المفرط على المحروقات، من خلال تحليل أثره على بنية القرار العمومي.

• تُساهم في دعم جهود البحث في مجال السياسات العمومية، من خلال تقديم قراءة تحليلية لمحددات السياسة العامة الجزائرية.

### 4- مبررات الدراسة:

#### 1-4- مبررات ذاتية: ويمكن اجمالها فيما يلي:

• الاهتمام الشخصي بالمواضيع التي تربط بين طبيعة الانظمة السياسية وعلاقتها بخيارات وتوجهات السياسة العامة .

• محاولة فهم وتفسير المسار الذي أوصل الجزائر إلى الوضع الحالي، ومحاولة مقارنته بمنهج عقلاني يفتح آفاق التفكير في إمكانيات التغيير والتحوّل مستقبلاً

#### 2-4- مبررات موضوعية: ويمكن حصرها في التالي:

• قلة الدراسات التي تناولت تأثير الاقتصاد الريعي من زاوية السياسة العامة في الجزائر، وهو ما يدفعنا إلى الإسهام في إثراء هذا المجال كمخرج علمي يمكن البناء عليه مستقبلاً.

• الحاجة إلى تشخيص علمي يُسهم في اقتراح حلول عملية لتجاوز التبعية للمحروقات، وتحويلها من نقمة إلى نعمة، كما هو الحال في بعض التجارب الدولية.

• تزامن المرحلة المدروسة (2019-2024) مع تحولات كبرى سياسية واقتصادية (الحراك الشعبي، إدارة جديدة، أزمة كوفيد-19، الحرب الروسية الأوكرانية).

### 5- أهداف الدراسة: وتتمثل في النقاط الآتية:

• تحليل تأثير قطاع المحروقات على مسار وتوجهات السياسة العامة في الجزائر.

• توضيح كيفية تشكّل العقد الاجتماعي في ظل منطلق إعادة توزيع الربح.

• تقديم قراءة نقدية لمرحلة 2019-2024، وبيان ما إذا كانت تمثل قطيعة حقيقية مع النموذج السابق أو استمراراً له بطرق أخرى.

## مقدمة

- استكشاف إمكانية الانتقال من نموذج ربيعي إلى نموذج تنموي متوازن ومستدام.

### 6- حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى 2024، باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة سياسية وبروز إدارة جديدة بعد الحراك الشعبي، كما تزامنت مع بداية أزمة كوفيد-19 وتداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وخلصت الى بداية الحرب الروسية الأوكرانية، وما ترتب عنها من تقلبات في سوق الطاقة، وانعكاسات مباشرة على مداخل الجزائر وسياساتها العمومية.

وتقتضي الضرورة العلمية والمنهجية الى استكشاف الفترة الزمنية التي تلت استقلال الجزائر لغاية 2019، بوصفها خلفية هامة تساعدنا على فهم بعض الخيارات التي تقوم عليها السياسة العامة اليوم، والتي تأثرت بكثير من المتغيرات التاريخية السابقة.

### الإطار المكاني:

تنصبّ الدراسة على الحالة الجزائرية، بوصفها نموذجًا لدولة ريعية تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات. ويشمل التحليل السياسة العامة الجزائرية بمؤسساتها الرسمية وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، ضمن الحدود الجغرافية والإدارية للدولة الجزائرية، كما لا يمنع ذلك من امتداد مجال الدراسة الى رقع جغرافية اخرى في سياق استحضار تأثير الازمات الدولية على السياسة العامة في الجزائر.

### الأدبيات السابقة:

عرف قطاع الطاقة في الجزائر اهتمامًا ملحوظًا من طرف الباحثين، حيث تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع المحروقات من زوايا متعددة، اقتصادية وبيئية وتقنية. غير أن الربط بين قطاع الطاقة والسياسة العامة ظل محدودًا، مما يجعل مقارنة هذه العلاقة من منظور الاقتصاد السياسي أمرًا مهمًا لفهم أعمق للسياسات العمومية في السياق الربيعي الجزائري.

من بين الدراسات المرجعية التي يمكن التأسيس عليها:

■ أطروحة الدكتوراه للباحث خالد الجدل، الموسومة "أثر السياسة الطاقوية الربيعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر"، جامعة الجزائر 3 (2017-2018). سعى الباحث إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الوطني، مع إسقاط نظرية "المرض الهولندي" على الواقع الجزائري. وقد خلص إلى ضرورة استغلال العائدات النفطية بشكل رشيد لتحقيق التنوع الاقتصادي. ومع ذلك، بقي التحليل محصورًا في البعد الاقتصادي، دون التطرق الكافي إلى دور الربيع في توجيه السياسة العامة.

■ أطروحة الدكتوراه للباحث شكوري سيدي محمد، "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (2012).

## مقدمة

ركزت الدراسة على أثر تقلبات أسعار النفط على عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف الحقيقي، النفقات العمومية، وعرض النقود، خلال الفترة 1970-2008. وبيّنت أن سعر النفط يمثل المحدد الأساسي للنشاط الاقتصادي، دون أن تمتد إلى تحليل انعكاس هذه التبعية على التوجهات الكبرى للدولة.

■ رسالة ماجستير للطالبة صباح براجي، "دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل

ضوابط الاستدامة"، جامعة سطيف 1 (2011-2012)

تناولت الباحثة موضوع حوكمة الموارد الطاقوية التقليدية ومدى مساهمتها في دعم استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل منطق الاستدامة. كما تطرقت إلى إمكانيات إدماج الطاقات المتجددة ضمن مزيج الطاقة الوطني، وأهمية رفع كفاءة استخدام الموارد. غير أن الدراسة لم تتناول تأثير العائدات الطاقوية على السياسة العامة في أبعادها الاجتماعية والمؤسسية.

أما فيما يتعلق بدراستي وعلاقتها بمختلف هذه الدراسات السابقة، فهو تبنيها منظورا شاملا وبنويًا للسياسة الطاقوية، يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مجتمعة، في محاولة لفهم تأثير قطاع المحروقات على التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر.

### 7- صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة جملة من التحديات، أبرزها ندرة المراجع العلمية المتخصصة التي تعالج العلاقة بين السياسة العامة وقطاع المحروقات ضمن مقاربة الاقتصاد الريعي، خاصة في السياق الجزائري. كما تطلّب الطابع التقني للموضوع الاعتماد على بيانات كمية وإحصاءات دقيقة متعلقة بأسعار النفط، قوانين المالية، المؤشرات الاقتصادية، وسياسات الطاقة، وهي معطيات يصعب أحياناً تجميعها بشكل منسق أو متاح للباحث.

وعلى الرغم من إجراء تريبص ميداني في وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، بهدف تعزيز الفهم العملي للجوانب التقنية والمؤسسية للقطاع، إلا أن قصر مدته لم يسمح بالاطلاع المعمق والكافي على آليات التسيير الداخلي أو تحليل السياسات الطاقوية من داخل الجهاز التنفيذي، ما شكّل تحديًا إضافيًا في البعد التطبيقي للدراسة.

### 8- الإطار النظري:

لفهم العلاقة المعقدة بين الاقتصاد الريعي، وقطاع المحروقات، والتوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر، اعتمدت هذه الدراسة على إطار نظري مجموعة من الاقترابات والنظريات المتكاملة، تسمح بمقاربة متعددة الأبعاد تدمج الجوانب القانونية، المؤسسية، السياسية والسلوكية، وهي كما يلي:

- الاقتراب القانوني: يركز هذا الاقتراب على تحليل الإطار القانوني والتشريعي الذي يُؤطر عمل الدولة في المجالات

المختلفة، ومن بينها قطاع المحروقات. وقد تم اعتماده في هذه الدراسة لفهم البنية القانونية التي تنظم استغلال

الموارد الطاقوية، وتحدد آليات توزيع العائدات، والهيئات المخولة بإقرار السياسات ذات الصلة. فالسياسة العامة

## مقدمة

في هذا المجال لا يمكن فصلها عن منظومة القوانين والأنظمة التي تحكم العقود النفطية، التسيير المالي، وعلاقات الدولة بالشركاء الخارجيين والداخليين في القطاع.

- **الاقترب المؤسسي:** يتجاوز المقاربة الشكلية للدولة ليركز على البنى المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك تفاعلاتها الداخلية والخارجية. في السياق الجزائري، لا تقتصر الفواعل المؤثرة في السياسات الطاقوية على الوزارات والمؤسسات الدستورية، بل تشمل أيضًا كيانات شبه مستقلة أو ذات طابع استراتيجي مثل شركة سوناطراك، التي تلعب دورًا مركزيًا في تنفيذ السياسات الطاقوية بل وأحيانًا في توجيهها. يتيح هذا الاقترب تحليل كيف تتفاعل هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تشكيل خيارات الدولة، خاصة في ظل التحولات السياسية بعد 2019.

- **اقترب تحليل النظم: (David Easton)** اعتمدت الدراسة على اقترب تحليل النظم لفهم كيفية تفاعل النظام السياسي الجزائري مع بيئته الداخلية والخارجية. في هذا السياق، تشكل المطالب الاجتماعية والاقتصادية، الناتجة عن تفاقم الفوارق الاجتماعية، والاحتجاجات الشعبية، والاعتماد المفرط على الربيع، مدخلات تدخل إلى ما يُعرف بـ "العلبة السوداء"، أي المؤسسات الرسمية لصنع القرار. أما البيئة الخارجية، ممثلة في تقلبات أسعار النفط، الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية، فتؤثر على طبيعة هذه المطالب ومستوى حدتها. تُعالج هذه المطالب داخل النظام لتنتج عنها مخرجات تتمثل في التوجهات الكبرى للسياسة العامة.

- **اقترب النخبة:** يُعتمد لتحليل الدور الذي تؤديه النخب السياسية والاقتصادية في تحديد أولويات الدولة. في السياق الجزائري، يظهر تأثير النخبة بشكل واضح في عملية التحكم في الربيع وتوجيهه نحو خيارات معينة. وقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى أثر كل صانع قرار خلال فترته على عملية صياغة السياسات العامة، خاصة ما تعلق بإدارة الموارد النفطية وتوزيعها في سياقات متغيرة.

- **اقترب الجماعة:** ينظر إلى السياسة العامة كنتيجة لصراع أو تفاوض بين جماعات مصالح متباينة، لكل منها أهدافها واستراتيجياتها. وقد تم استخدامه في هذه الدراسة لفهم دور جماعات الضغط، والفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في مقاومة أو دعم توجهات إصلاحية تتعلق بتعديل نمط توزيع الربيع، لا سيما في ظل الضغوط الاجتماعية بعد 2019.

- **نظرية الخيار العقلاني:** تُفترض هذه النظرية أن الأفراد، بما فيهم صناع القرار، يتصرفون بطريقة عقلانية بهدف تحقيق أقصى منفعة ممكنة وفق حسابات دقيقة. وتُستخدم لفهم قرارات الدولة في توزيع الربيع أو إطلاق مشاريع اقتصادية، باعتبارها موجهة بمنطق التوازن بين الكلفة السياسية والعائد الاجتماعي، أكثر من كونها نابعة من التزامات مبدئية.

- **نظرية الخيار العام:** تمتد هذه النظرية من الاقتصاد إلى السياسة، حيث تفترض أن صناع القرار العمومي سواء كانوا سياسيين أو إداريين يتصرفون مثل أي فاعل اقتصادي يسعى لتحقيق مصلحة شخصية ضمن نظام حوافز. وتُستخدم هنا لتحليل كيف تُوجّه السياسات المرتبطة بالمحروقات أحيانًا بما يخدم استمرارية السلطة أو تلبية مصالح جماعات ضاغطة، وليس بالضرورة استجابة لحاجات المجتمع على المدى الطويل.

## مقدمة

وبذلك، توقّر هذه الاقترابات والنظريات إطارًا تحليليًا مركّبًا يسمح بفهم أعمق لكيفية تأثير قطاع المحروقات، داخل نظام ريبي، على توجهات السياسة العامة في الجزائر، من خلال تتبع منطق القرار، توازنات القوى، والبنى القانونية والمؤسسية التي تحكم هذا القطاع الاستراتيجي.

### 9- الإطار المنهجي:

لمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم توظيف مجموعة من المناهج العلمية والتقنيات التحليلية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع المركّب، الذي يجمع بين الأبعاد الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

- **المنهج التاريخي:** اعتمد هذا المنهج لتحليل تطور الاقتصاد الريبي في الجزائر وربط الحاضر بالسياقات التاريخية الدولية والمحلية التي أسست لنمط توزيع الربح وعلاقة الدولة بالمجتمع. ساعد هذا المنهج على تتبع تطور قطاع المحروقات في الجزائر، قانونيًا ومؤسسيًا، وتحليل المراحل التي مر بها، خاصة في ظل الأزمات العالمية وتأثيرها على السياسة العامة.
- **المنهج الإحصائي:** تم الاستناد إلى هذا المنهج من خلال جمع بيانات كمية ورقمية حول أسعار النفط، مداخل الدولة، وتطور الإنفاق العام، مع تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات. شمل ذلك استخدام الجداول والإحصاءات الوصفية، وتبويب المعطيات وفق قواعد منهجية تسمح باستخلاص نتائج دقيقة.
- **المنهج المقارن:** استُخدم هذا المنهج لمقارنة السياسات القطاعية والإدارات الحكومية المتعاقبة في الجزائر، من حيث تعاملها مع العائدات الربعية وتوجهاتها في السياسة العامة. كما استُعين به في بعض الأمثلة لمقارنة تجربة الجزائر بدول أخرى، لإبراز التمايز في إدارة قطاع المحروقات.

### 10- تقنيات التحليل وجمع المعلومات:

- **تقنية التحليل القياسي (EViews):** استُخدمت لتحليل العلاقة الكمية بين أسعار النفط، نفقات الدولة، ومكونات السياسة العامة، وذلك بالاعتماد على قوانين المالية، وبيانات منظمة أوبك.
- **تقنية السيناريوهات ومعدل النمو السنوي المركب (CAGR):** تم اعتمادها لاستشراف المسارات المحتملة للاقتصاد الجزائري خلال السنوات القادمة، بالاستناد إلى مشاريع قوانين المالية، وتقارير بنك الجزائر، بهدف تقديم رؤية مستقبلية حول مآلات الاقتصاد في ظل استمرار أو تغيّر النمط الريبي.

### 10-1- الإطار المفاهيمي:

- **التوجهات الكبرى:** في العلوم السياسية، يُشير مصطلح 'التوجهات الكبرى' إلى الإطار العام الذي يُوجّه السياسات العامة للدولة على المدى الطويل، ويُعبّر عن الأولويات الاستراتيجية التي تعتمدها الحكومات في مجالات حيوية مثل الاقتصاد، التعليم، الصحة، الطاقة، والحوكمة. تُشكّل هذه التوجهات خارطة طريق تُحدّد الأهداف الكبرى وتُوجّه الموارد والقرارات نحو تحقيقها، مما يجعلها مرآة للرؤية السياسية والاجتماعية للدولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Carke E. Cochran, Lawrence C. Mayer, T. R. Carr, and Mark D. Cayer, *American Public Policy: An Introduction* (Boston: Cengage Learning, 2008), p. 12–14

## مقدمة

■ **السياسة العامة:** تُعرّف السياسة العامة بأنها ما تقرره الحكومة، سواء عبر المسؤولين المنتخبين أو المعيّنين، من أفعال أو حتى امتناع عن الفعل، لمعالجة قضايا يعتبرها المجتمع غير مقبولة وتتطلب تدخلاً. وهذه القضايا تُعرف بالمشاكل العامة، لأنها تمس شريحة واسعة من الناس وتفرض استجابة جماعية منسقة.

كما تُعرّف السياسة العامة بأنها مصطلح يشمل مجموع أهداف الحكومة وما تقوم به من إجراءات لتحقيق تلك الأهداف. فهي لا تقتصر على مجرد قرار منفرد أو حتى سلسلة من القرارات، بل تعبر عن النهج العام الذي يعتمد عليه المسؤولون المنتخبون في التعامل مع مطالب المواطنين ومعالجة المشكلات والاحتياجات العامة. وتشمل هذه السياسات أيضاً ما تختاره الحكومة من عدم القيام به، أي الامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة.

وتتأثر هذه الخيارات بمجموعة من العوامل، من بينها أولويات المرحلة، التوجهات الأيديولوجية لصانعي القرار، الأوضاع الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الإمكانيات المالية المتاحة. وعليه، فإن السياسة العامة تتكوّن من مزيج من الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها، والوسائل التي تعتمد عليها للوصول إلى تلك الأهداف المقصودة.<sup>2</sup>

أنواع السياسات العامة: تصنف السياسات العامة بناءً على أفعال الحكومة، أي انطلاقاً مما تقوم به السلطة العامة فعلياً في المجتمع، والنتائج التي تترتب على هذه الأفعال. وفقاً لهذا التصور، تعكس السياسات العامة العلاقة بين صانعي القرار من جهة، والمواطنين المتأثرين بها من جهة أخرى، وتشمل عدة أنواع:

- **السياسات الاستخراجية:** تتمثل في الأفعال التي تهدف إلى تحصيل الموارد من المجتمع، مثل فرض الضرائب أو الخدمة العسكرية أو أي شكل من أشكال الالتزام الإجباري الذي يخدم مصالح الدولة.
- **السياسات التوزيعية:** تتجلى في تقديم الدولة خدمات ومنافع مباشرة لمجموعات معينة، مثل إنشاء الطرق، بناء المستشفيات والمطارات، وتوفير البنية التحتية.
- **السياسات التنظيمية:** وهي تلك التي تفرض قواعد على الأفراد أو المؤسسات، مثل تحديد الأسعار، ضبط الأسواق، سن قوانين الحماية الاجتماعية، وتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- **سياسات إعادة التوزيع:** تقوم على مبدأ تحويل الموارد من فئة اجتماعية إلى أخرى من خلال أدوات مثل الضرائب والإنفاق العام في مجالات كالصحة والتعليم.
- **السياسات الرمزية:** تسعى إلى تعزيز الولاء والانتماء الوطني من خلال رموز خطابية وقيمية، دون أن يكون لها تأثير مادي مباشر. مثل خطابات الزعماء حول تاريخ الأمة أو وعودهم بتحقيق العدالة والمساواة. هذه السياسات تُستخدم غالباً لتقوية الشرعية وتقليص فجوة الثقة بين السلطة والمجتمع.<sup>3</sup>
- **السياسات الاجتماعية:** تُعرّف السياسات الاجتماعية بأنها مجموعة الإجراءات والتدخلات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الرفاه العام، وذلك من خلال تنظيم وتوجيه الموارد والخدمات في

<sup>2</sup> لقمان مغراوي، *محاضرة مدخل تعريفي حول السياسة العامة*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، أكتوبر 2024، ص. 3-4.

<sup>3</sup> لقمان مغراوي، *محاضرة السياسة العامة بين القياس والتقييم*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، نوفمبر 2024، ص. 3-4.

## مقدمة

قطاعات رئيسية تشمل: الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، الإسكان، التشغيل، والتأمينات الاجتماعية. وتستهدف هذه السياسات معالجة الفوارق الاجتماعية، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين<sup>4</sup>.

- **الطاقة:** تُعرّف الطاقة بأنها القدرة على إحداث الفاعلية أو النشاط، وهي عنصر متحول باستمرار نتيجة لتأثيرات العرض والطلب. يتأثر الطلب بعوامل مثل النمو السكاني والحضري والاقتصادي، في حين يُحدد العرض من خلال الاستثمار، والسياسات الحكومية، والتطورات التقنية. وتمثل التحولات في نظم الطاقة تغييرات جذرية في الأنماط والمؤسسات، ولها تأثيرات مباشرة على الاقتصاد، والمجتمع، والتقنيات. وتشمل هذه التحولات تغيير مصادر الطاقة أو تقنيات استخدامها أو أنماط استهلاكها، وتُعد من العمليات ذات البعد الزمني الطويل، مثل الانتقال من الفحم إلى النفط، ما يجعل الطاقة عاملاً هيكلياً حاسماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>5</sup>.
- **السياسة الطاقوية:** نشأ مفهوم السياسة الطاقوية الحديثة في الدول الصناعية خلال سبعينيات القرن العشرين كرد فعل للأزمات الطاقوية، بعدما كانت السياسات سابقاً مجردة حسب نوع الوقود. تطورت السياسة الطاقوية لتصبح إطاراً استراتيجياً يشمل تنظيم استخدام مصادر الطاقة وفق أهداف متعددة، أبرزها تحقيق توازن بين الأمن الطاقوي، النمو الاقتصادي، وحماية البيئة. تختلف عناصر هذه السياسة من بلد لآخر وفقاً للخصوصيات الداخلية وتوازنات القوى والمصالح، وتشمل مفاهيم مثل: كفاءة الطاقة، تنوع المصادر، تطوير الطاقات المتجددة والنووية، وتقنيات الوقود النظيف. وتُعد السياسة الطاقوية اليوم خارطة طريق شاملة ترسمها الحكومات لتحقيق أمن واستدامة الطاقة ضمن إطار بيئي واقتصادي متكامل<sup>6</sup>.
- **المحروقات:** هي مركبات كيميائية عضوية تتكون حصرياً من عنصري الكربون والهيدروجين، وتُعرف باسم الهيدروكربونات. توجد هذه المركبات بشكل طبيعي في النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم، وتُعد المصدر الرئيسي للطاقة في العالم نظراً لقابليتها العالية للاشتعال، حيث تنتج عند احتراقها ثاني أكسيد الكربون والماء والحرارة<sup>7</sup>.

### 11- هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة:

- **الفصل الأول:** خُصص للمقاربة المفاهيمية والنظرية للاقتصاد الريعي، حيث تم التطرق إلى نشأة هذا المفهوم في سياق عالمي، ثم عرض كيفية تسعير النفط والغاز في الأسواق الدولية، وتحليل تأثير الأزمات العالمية المختلفة على

<sup>4</sup> **Social Policy - an overview, ScienceDirect Topics**, <https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/social-policy>, accessed May 28, 2025.

<sup>5</sup> ماجد عبد الله المنيف، **البتروول والتحويلات في نظام الطاقة العالمي، النفط والتعاون العربي**، مج. 45، ع. 168 (2019): ص ص. 13-14.

<sup>6</sup> على رجب، **مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية و انعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك، النفط والتعاون العربي**، ع. 220 (2020): ص ص. 20-30.

<sup>7</sup> Jason Fernando, **Hydrocarbons: Definition, Companies, Types, and Uses**. Investopedia. <https://www.investopedia.com/terms/h/hydrocarbon.asp>. Accessed May 28, 2025

## مقدمة

الاقتصاد الجزائري. كما تناول هذا الفصل التطور القانوني والمؤسساتي لقطاع المحروقات، متبوعاً باستعراض إمكانيات الجزائر في هذا القطاع لتحديد مكانتها في السوق العالمية، وصولاً إلى توضيح تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، في إطار تشخيص طبيعة الاقتصاد الريعي في الجزائر.

● **الفصل الثاني:** تناول تأسيس العقد الاجتماعي للدولة الجزائرية انطلاقاً من سياسة إعادة توزيع الربح، وتحليل أثر قطاع المحروقات على فواعل صنع السياسة العامة. كما تم عرض التوجهات الكبرى للسياسة العامة في مختلف الإدارات المتعاقبة، مع إبراز تأثير الطابع الريعي على هذه التوجهات.

● **الفصل الثالث:** بُني على أساس تحليل برنامج الحكومة خلال فترة الدراسة (2019-2024)، بهدف استنتاج التوجهات الكبرى للسياسة العامة. وتمّ تحليل تأثير أسعار النفط على قطاع المحروقات، ومنه على هذه التوجهات، ضمن سياق أزمته كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية، بالاعتماد على تقنية التحليل القياسي (EViews) وقد حُتم الفصل بتقييم آفاق الاقتصاد الوطني واستشراف مستقبله باستخدام تقنية السيناريوهات المبنية على حساب معدل النمو السنوي المركب (CAGR).

# الفصل الأول: الاقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### تمهيد:

في السياق الجزائري، اكتسب هذا المفهوم أبعادًا ملموسة، حيث شكّلت مداخيل المحروقات لعقود طويلة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، من تمويل الميزانية إلى تحديد السياسات العمومية، إلا أن هذا الاعتماد شبه الكلي على الربح الطاقوي، جعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية تجاه تقلبات الأسواق العالمية، وتحديدًا آليات تسعير النفط والغاز. فقد كانت كل أزمة دولية – من حرب الخليج الثانية إلى غاية الأزمة الصحية جائحة كوفيد-19، ومن أزمة 2008 المالية إلى الغزو الروسي لأوكرانيا – تحمل معها اضطرابًا مباشرًا في مداخيل الجزائر، بما يُبرز هشاشة النموذج الاقتصادي الريعي.

أمام هذا الواقع المتقلب، شهد قطاع المحروقات تطورًا قانونيًا ومؤسسيًا مستمرًا، بداية من تأميمه سنة 1971 و إلى غاية 2019 التي عرفت فيها تحولات سياسية على مستوى بنية النظام السياسي الجزائري، ورافقت هذه التحولات إعادة هيكلة مؤسسية، بهدف تحسين كفاءة الاستكشاف والإنتاج.

ينطلق هذا الفصل من هذه الإشكاليات ليؤسس إطارًا نظريًا دقيقًا لمفهوم الإقتصاد الريعي، من خلال تحليل تطوره التاريخي، خصائصه، أنواعه، ومخاطره، ثم الانتقال إلى رصد تجليات هذا النموذج في الحالة الجزائرية، من خلال علاقته بتسعير الطاقة، الأزمات الدولية، والتحويلات القانونية التي عرفها القطاع الطاقوي، لفهم كيف أثر كل ذلك على بنية الاقتصاد الوطني ومسارته التنموية.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى:

المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية والنظرية للاقتصاد الريعي

المبحث الثاني: مكانة قطاع المحروقات في الأسواق العالمية

المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية والنظرية للاقتصاد الريعي

يستند الإطار المفاهيمي والنظري لكل موضوع الى مجموعة من العناصر الواجب التطرق اليها من اجل فهم الموضوع فهما واضحا، كما ان الضرورة المنهجية تفرض علينا احيانا استكشاف السياق المفاهيمي والنظري الـ > اطر موضوع الدراسة.

### المطلب الأول: مدخل مفاهيمي إلى الاقتصاد الريعي

يُعد تحديد تعريف دقيق وشامل لمفهوم "الاقتصاد الريعي" مهمة معقدة نوعاً ما، نظراً لتباين الطروحات الفكرية التي تناولته، واختلاف السياقات التي ظهر فيها. ورغم أن هذا المفهوم يُعتبر حديثاً نسبياً، إلا أن جذوره تمتد إلى كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين، مثل آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، وديفيد ريكاردو الذي يُعد أول من استخدمه كمصطلح اقتصادي، بينما قام كارل ماركس لاحقاً بتصنيفه ضمن أنماط الإنتاج الاقتصادي، حيث قال في كتابه رأس المال: "في الاقتصاد الريعي تسود علاقات القرابة والعصبية، بينما تهيمن علاقات الإنتاج في النظم الرأسمالية".<sup>1</sup>

من الناحية التطبيقية، يُعد الربح عنصراً دائماً الحضور في أي اقتصاد، سواء في شكل مداخيل عمومية أو خاصة. غير أن الإشكالية لا تكمن في وجود الربح بحد ذاته، بل في الطريقة التي يتم بها تملكه وتوظيفه: فإما أن يُستخدم كأداة لدعم التقدم العلمي والتكنولوجي وبناء اقتصاد منتج ومتنوع<sup>2</sup>، أو أن يتحول إلى وسيلة للفساد والزيونية السياسية، أو حتى أداة للهيمنة والاستبداد. ويُقصد بـ "الاقتصاد الريعي" بوجه عام، اعتماد دولة ما على مورد طبيعي واحد أو محدود – مثل النفط – يتم استخراجها من باطن الأرض وتصديره، ليشكّل المصدر الأساسي لمداخيلها.

ونتيجة لهذا الاعتماد، يصبح الاقتصاد هشاً وغير متنوع، ويغلب عليه الطابع الاستهلاكي، حيث تغطي المبادلات التجارية على الإنتاج، ويضعف الاهتمام بالقطاعات الزراعية والصناعية التحويلية.<sup>3</sup> في هذا السياق، يعرّف الخبير الاقتصادي العراقي صبري زايد السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه: "اقتصاد يعتمد على الربح الناتج من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، حيث تُموّل الميزانية العامة والاستثمارات الكبرى من عائدات هذا المورد، وتغطي الصادرات النفطية الجزء الأكبر من التجارة الخارجية، بينما تسهم باقي القطاعات (كالصناعة والزراعة) بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي".

أما الاقتصادي اللبناني جورج قرم، فيرى أن الاقتصاد الريعي يتمثل في "اقتصاد يُحقق الأرباح دون نشاط إنتاجي حقيقي"، سواء تعلق الأمر بأفراد، شركات، أو مؤسسات عامة، حيث تتحقق الثروة من مصادر غير إنتاجية مثل الاحتكار أو الامتيازات الطبيعية، دون جهد إبداعي أو عمل منتج فعلي.

انطلاقاً من هذه التعاريف، يتضح أن الاقتصاد الريعي يتميز بتوفر موارد مالية خارجية لا ترتبط مباشرة بالإنتاج المحلي، مما يؤدي غالباً إلى سلوكيات اقتصادية غير تشجيعية للإنتاج، ويخلق اختلالات هيكلية مزمنة. ولهذا السبب،

<sup>1</sup> محمد عز العرب الدولة الربعية، *دورية شهرية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة*، ب. ب. ن، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 65 السنة السادسة 2010، ص 5.

<sup>2</sup> جورج قرم، "اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي"، *جريدة لوموند ديبلوماتيك*، العدد 4 السنة الرابعة، أبريل 2010، ص 48.

<sup>3</sup> صالح ياسر، *النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق*، (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2015)، ص 4.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

أصبح مفهوم "الاقتصاد الريعي" أو "الدولة الربعية" متداولاً بكثرة في وصف الأنظمة الاقتصادية في الدول النفطية خصوصاً.

يمكن تلخيص الخصائص الأساسية للاقتصاد الريعي فيما يلي:

- لا يعتمد على العمل أو الإنتاج الحقيقي في توليد الدخل.
- المداخيل الربعية تأتي من مصادر خارجية.
- نسبة مشاركة المواطنين في خلق الثروة لا تتجاوز 2 إلى 3%، رغم أن هذا الربع قد يمثل ما يزيد عن 90% من مداخيل الدولة.

1- أنواع الاقتصاد الريعي: ويشمل على الأنواع التالية:

1-1- الربع المنجمي: وهو الأكثر شيوعاً، ويشمل استغلال الموارد الطبيعية كالبترول والغاز.

وتُمثل الدول النفطية النموذج الأمثل لهذا النمط، مثل الجزائر، العراق، دول الخليج، وغيرها، حيث تعتمد على تصدير هذه المواد الخام للحصول على مداخيل بالعملة الصعبة، في حين أن عملية الإنتاج يقوم بها عدد محدود من السكان، أو شركات أجنبية بشراكة مع شركات عمومية مثل سوناطراك.<sup>1</sup>

2-1- الربع الجيوستراتيجي: يتحقق نتيجة الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة ما، مثل تحكّمها

في ممرات مائية أو طرق تجارية، كما هو الحال مع قناة السويس في مصر، التي تُعد مثالاً بارزاً رغم الجدل حول تصنيف إيراداتها كربع.<sup>2</sup>

3-1- الربع السياحي: رغم مشاركة المواطنين في النشاط السياحي، يرى البعض أن القطاع

السياحي في بعض الدول يستمدّ مداخيله من معطيات طبيعية وتاريخية (آثار، مناخ، شواطئ)، لا من إنتاج بشري معاصر، ولذلك يصنّف أحياناً كنوع من الربع أو شبه الربع.<sup>3</sup>

4-1- ربع المساعدات وتحويلات المهاجرين: ويشمل التحويلات المالية التي تصل من الخارج،

سواء في شكل مساعدات دولية مقابل مواقف سياسية، أو تحويلات مالية من المغتربين، كما هو الحال في دول مثل مصر، حيث تمثل هذه التحويلات أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة.

5-1- الربع الرأسمالي: وهو نوع حديث من الربوع ناتج عن التقدم التكنولوجي، خاصة فيما يخص

الملكية الفكرية، حيث تحقق بعض الشركات الكبرى أرباحاً ضخمة من استغلال حقوق اختراعاتها أو علاماتها التجارية، وتفرض مقابلها رسوماً أو غرامات.

<sup>1</sup> جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية 3، شؤون اقتصادية 1، ب، س، ن)، ص ص 17-18.

<sup>2</sup> مايج شبيب الشمري، "تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 5، رقم 15 (2010)، ص 9.

<sup>3</sup> جورج قرم، في نقد الاقتصاد الريعي العربي، مرجع سابق، ص 17.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

من خلال ما سبق، يتبين أن الربع يُشكل مكوّنًا أساسيًا في العديد من الاقتصادات، ويتنوع مصدره بين داخلي وخارجي. وقد شكّل الربع الداخلي (مثل ريع الأرض الزراعية) أساس المفهوم الكلاسيكي، بينما حظي الربع الخارجي - خصوصًا النفطي - باهتمام كبير في العقود الأخيرة نظرًا لتأثيره الكبير على الإقتصاد والسياسة في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>1</sup>

### 2- التعريف الإجرائي للربع: يمكن تعريف الربع على أنه كل دخل أو مورد مالي يتحقق دون مساهمة

مباشرة في عملية إنتاجية، ويكون غالبًا ذا مصدر خارجي أو يعتمد على امتياز طبيعي أو احتكاري، مثل استخراج الثروات الباطنية، أو استغلال موقع جغرافي، أو إرث تاريخي، و ملكية فكرية، ويُستخدم هذا المورد كمصدر تمويل أساسي للدولة أو الأفراد دون خلق قيمة مضافة حقيقية من خلال العمل أو التصنيع، وعلى هذا الأساس ارتبط مفهوم الربع في الجزائر بشكل أساسي على الموارد الطبيعية تحديدا النفط في الفترة التي تلت الاستقلال ثم الغاز في الفترة الأخيرة.

### 3- التعريف الإجرائي للاقتصاد الريعي: يمكن تعريف الإقتصاد الريعي اجرائيا على أنه نمط اقتصادي

تعتمد فيه الدولة بشكل كبير أو مفرط على الربع - سواء كان مصدره طبيعيًا كالمحروقات، أو جغرافيًا كالممرات التجارية، أو خارجيًا كمساعدات وتحويلات - كمصدر رئيسي للدخل القومي، مع ضعف إسهام القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، مما يؤدي إلى هشاشة البنية الاقتصادية وتفشي ثقافة الاستهلاك، وتراجع الحوافز نحو الإنتاج والعمل، واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع.

من خلال ما سبق، يتبين أن الربع يُشكل مكوّنًا أساسيًا في العديد من الاقتصادات، ويتنوع مصدره بين داخلي وخارجي. وقد شكّل الربع الداخلي (مثل ريع الأرض الزراعية) أساس المفهوم الكلاسيكي، بينما حظي الربع الخارجي - خصوصًا النفطي - باهتمام كبير في العقود الأخيرة نظرًا لتأثيره الكبير على الإقتصاد والسياسة في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

<sup>1</sup> مايج شبيب، مرجع سابق، ص 09

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المطلب الثاني: التطور الفكري لفكرة الربح

شهد مفهوم الربح اراء اقتصادية متعددة نتيجة تطور أفكار الاقتصاديين عبر الحقب الزمنية التي عاشوا فيها، إذ كان في بداياته مرتبطاً بشكل وثيق بالملكية العقارية. فقد كان يُعرّف على أنه العائد الذي يجنيه مالك الأرض مقابل منح الآخرين حق استخدامها، سواء كان ذلك بعائد نقدي أو عيني. ومع مرور الوقت، توسع هذا المفهوم ليشمل مختلف عناصر الإنتاج، لكنه ظل يحتفظ بجوهره الأساسي كدخل يُحقق دون الحاجة إلى العمل المباشر.

1- مفهوم الربح حسب الفكر الماركنتيلي التجاري: جاءت كلمة ماركنتيلية من إيطاليا وتعني التاجر ويقوم هذا الفكر على مبدأين هما:

- كلما زادت المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة من ذهب وفضة زادت قوتها
  - اهتمت الماركنتيلية الانجليزية بتقوية القطاع الصناعي من خلال تشجيع الصناعة المحلية وبالتالي الزيادة في الصادرات لجلب الموارد النفيسة
- لم يتناول الفكر الماركنتيلي مفهوم الربح بشكل صريح الا انه عمل به من خلال اعتباره المعادن النفيسة العنصر الحاسم لتقوية الدولة واقتصادها<sup>1</sup>

2- مفهوم الربح حسب الفكر الفيزيوقراطي الطبيعي: ظهر الفكر الفيزيوقراطي على يد الطبيب الفرنسي

فرنسوا كيناي كرد فعل على السياسة التدخلية في القطاع الزراعي بفرنسا وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية. ويُعد هذا المذهب الدعامة الثانية للفكر الكلاسيكي، إلى جانب المذهب الماركنتيلي الذي يُشكل الدعامة الأولى.

يرتكز هذا الفكر ينص هذا الفكر على ان الدخل لا يخلق بالضرورة من طرف مالكة، اذ ان صاحب الأرض الذي يحصل على ربح الأرض لم يرقم بإنتاجها وانما الفلاح هو من قام بإنتاجها. وقد أوضح كيناي مفهوم الربح الصافي، مؤكداً أن الأرض هي المصدر الأساسي للثروة.

أكد الفيزيوقراطيون أن الربح الصافي لا يتحقق إلا من خلال الزراعة، على عكس الماركنتيليين الذين ركزوا على المعادن النفيسة والصناعة كمصادر للثروة. ويُعرّف الربح الصافي على أنه الفرق بين النفقات اللازمة للحصول على سلعة معينة، والقيمة الناتجة عن العملية الإنتاجية المتمثلة في السلعة نفسها.<sup>2</sup>

3- الربح الاقتصادي عند الكلاسيك: يعد الاقتصادي الإسكتلندي ادم سميث مؤسس الفكر الاقتصادي

الكلاسيكي اول من استعمل مصطلح الربح باعتباره أحد اشكال المردود المالي في كتابه ثروة الامم.

<sup>1</sup> مايج شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق البكري، عدنان داود الهذاري، وعادل سلام الهاشمي، *الدولة الربعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)*، الطبعة الأولى (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2018)، ص ص. 15-16.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 17.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

يرى آدم سميث أن ريع الأرض هو المبلغ الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل السماح للآخرين باستخدامها، بغض النظر عن أي استثمار أو تحسينات يقوم بها المالك. فالريع، وفقاً له، يمثل جزءاً من الدخل الذي يحصل عليه المالك لمجرد امتلاكه للأرض، دون الحاجة إلى إنفاق أي أموال على تحسينها. كما أن الريع يزداد إذا قام المستأجر بإجراء تحسينات على الأرض، حيث يستغل المالك هذه التحسينات لرفع قيمة الإيجار.

يعتبر سميث أن الريع يتم اقتطاعه من ناتج عمل العمال، أي أن قيمته تأتي من جهد العامل وليس من مساهمة مالك الأرض نفسه. ويرتبط الريع بالملكية الخاصة، فعندما تصبح الأرض مملوكة لشخص معين، يبدأ في فرض الريع على من يرغبون في استغلالها. كما أن الريع يعد عنصراً من عناصر تحديد السعر، حيث لا يتم احتساب الأجور والأرباح فقط عند تحديد سعر المنتجات الزراعية، بل أيضاً الريع الذي يفرضه مالك الأرض.

أما فيما يخص العلاقة بين الريع والأسعار الاحتكارية، فيرى سميث أن الطلب على المنتجات الزراعية دائماً ما يكون أكبر من العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وهذا الارتفاع يخلق ما يُعرف بـ«الريع الاحتكاري»، حيث يزيد السعر عن القيمة الحقيقية للمنتج. ومع ذلك، يعترف سميث بأن هذا الريع لا يعكس قيمة حقيقية، بل هو نتيجة لاستغلال ملاك الأراضي لامتلاكهم لها.

أثارت أفكار سميث حول الريع بعض الانتقادات، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن الأرض نفسها لا تنتج الريع، بل يأتي الريع من احتكار الأرض وليس من طبيعتها الإنتاجية. لكن سميث يرى أن الطبيعة تمنح الإنسان أكثر مما يحتاج، وأن الريع هو ما يعود إلى مالك الأرض بسبب هذا "الكرم الطبيعي".

كما يمكن تطبيق نظرية سميث حول الريع على البترول، حيث تحصل الدول المنتجة على الريع بسبب امتلاكها لمصادر الطاقة، بينما تتحمل الدول المستهلكة تكاليف إضافية بسبب الأسعار الاحتكارية.

ببساطة، يرى آدم سميث أن الريع هو نتيجة الملكية الخاصة للأرض، وليس بسبب أي جهد أو استثمار من المالك، وهو أحد العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار، لكنه ليس العامل الحاسم فيها.<sup>1</sup>

### 4- تعريف الريع عند ريكاردو: يعتبر الريع، وفقاً لريكاردو، ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفعه

المزارع إلى مالك الأرض مقابل استخدام خصائصها الطبيعية. فهو ليس ناتجاً عن جهد المالك، بل عن الفرق في خصوبة الأراضي، حيث يؤدي اختلاف جودة التربة إلى تفاوت في إنتاجية المزارعين، مما يخلق فائضاً يحصل عليه المالك دون أي مساهمة مباشرة منه في عملية الإنتاج.

تعتمد نظرية الريع عند ريكاردو على عدة عناصر أساسية، أبرزها قانون مالتوس للسكان، الذي ينص على أن عدد السكان يزداد بوتيرة أسرع من توفر الغذاء، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية. كما أن وحدة السعر في السوق تلعب دوراً في تحديد الريع، حيث تتحدد الأسعار وفقاً لتكلفة الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة، مما يسمح لملاك الأراضي الأكثر خصوبة بالحصول على ربح إضافي دون بذل جهد إضافي. إضافةً إلى ذلك، فإن قانون الغلة المتناقصة يوضح أن كلما

<sup>1</sup> اسكينة بن حمود، *دروس في الإقتصاد السياسي* (الجزائر: دار النشر والتوزيع، الحراش، 2006)، ص ص. 360-363.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

زاد الاستثمار في نفس الأرض، قلّ العائد الإضافي منها، مما يدفع المزارعين إلى استغلال أراضي أقل خصوبة، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الربح.

يرتبط الربح التفاضلي باختلاف في إنتاجية الأراضي، حيث تتمتع بعض الأراضي بخصوبة أعلى من غيرها، مما يجعل تكاليف الإنتاج فيها أقل. رغم أن المزارعين يدفعون نفس السعر في السوق، إلا أن ملاك الأراضي الخصبة يحققون فائضًا يسمى الربح التفاضلي. إذا كانت الأراضي الخصبة متاحة بكثرة، فلن يكون هناك ربح، ولكن مع زيادة الطلب وندرة الأراضي عالية الخصوبة، يبدأ المجتمع في استخدام الأراضي الأقل جودة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وظهور الربح.

كما أن الربح يمكن أن يكون نتيجة اختلاف الموقع، حيث تحقق الأراضي الأقرب إلى الأسواق ربحًا أعلى نظرًا لانخفاض تكاليف النقل. في المقابل، فإن الأراضي البعيدة قد لا تحقق أي ربح، لأن تكاليف النقل المرتفعة تمتص الفائض الذي يمكن تحقيقه من الإنتاج.

خلص ريكاردو إلى عدة استنتاجات مهمة حول الربح. فهو يرى أن الربح ليس عنصرًا من عناصر تكوين السعر، بل هو نتيجة لارتفاع الأسعار بسبب الطلب المتزايد. كما أنه يرفض فكرة آدم سميث التي تقول إن الربح ينشأ بسبب الطبيعة الكريمة، مشيرًا إلى أن الربح يرتبط بندرة الأراضي الصالحة للزراعة وليس بكرم الطبيعة. إضافةً إلى ذلك، يرى ريكاردو أنه لا يوجد "ربح مطلق"، بل فقط ربح تفاضلي ناتج عن اختلاف الإنتاجية أو الموقع. ومع زيادة عدد السكان، يتم استغلال الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الربح لصالح ملاك الأراضي الأكثر إنتاجية.

بناءً على هذه الرؤية، يمكن القول إن نظرية ريكاردو حول الربح تفسر كيفية نشأته كنتيجة لاختلاف جودة الأراضي أو مواقعها، وليس بسبب استثمار ملاك الأراضي أو أي عوامل طبيعية أخرى. كما أنه يرى أن الربح لا يحدد السعر، بل يتحدد بناءً عليه، مما يجعله دخلًا غير مرتبط بالجهود الإنتاجية للمالك، وإنما يعتمد على عوامل خارجية مثل الندرة والطلب في السوق.<sup>1</sup>

### 5- الربح في الفكر الماركسي. يُعرف الربح في الفكر الماركسي بأنه جزء من فائض القيمة الناتج عن

الزراعة في ظل النظام الرأسمالي. يحصل عليه مالك الأرض دون أن يشارك في عملية الإنتاج أو يبيع قوة عمله، بل فقط لأنه يمتلك الأرض قانونيًا. وعلى عكس بقية السلع، فإن الأرض محدودة في وجودها، مما يسمح لملاكها باحتكارها وفرض الربح على المزارعين الرأسماليين، حتى لو لم يسهموا بأي جهد في العملية الإنتاجية.

في الاقتصاد الرأسمالي، تتساوى معدلات الربح بين القطاعات المختلفة بسبب المنافسة. لكن الأرض تتمتع بخصوصية، حيث إنها مورد محدود، ولا يمكن لرأس المال أن ينتقل إليها بحرية كما هو الحال في الصناعات الأخرى. هذا الاحتكار يجعل فائض القيمة في الزراعة أعلى من بقية القطاعات، لكنه لا يعود بالنفع على المزارع الرأسمالي، بل يذهب مباشرة إلى مالك الأرض، مما يعزز من قوته الاقتصادية.

<sup>1</sup> سكينه بن حمود، مرجع سابق، ص 363

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ينشأ الربح التفاضلي بسبب اختلاف خصوبة الأراضي أو قربها من الأسواق. يتمثل في الفرق بين تكلفة الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة وتكلفته في الأرض الأكثر خصوبة. ويحصل عليه مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الأقرب للسوق، لأن تكلفة إنتاجه تكون أقل، بينما يظل السعر في السوق موحدًا، مما يمنحه ربحًا إضافيًا. لكن وفقًا لماركس، هذا الربح ليس ناتجًا عن الأرض نفسها، بل هو نتيجة للعمل الإضافي (المسروق) من العمال الزراعيين، حيث يتم استغلالهم لتحقيق هذه القيمة الزائدة.

يختلف الربح المطلق عن الربح التفاضلي في أنه يحصل عليه جميع ملاك الأراضي، حتى أصحاب الأراضي الأقل خصوبة. لا يرتبط بجودة التربة أو موقع الأرض، وإنما ينشأ بسبب احتكار ملكية الأرض في حد ذاتها. يتحدد بناءً على ندرة الأراضي الزراعية وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية. ومع تزايد عدد السكان وقلة الأراضي المتاحة، يرتفع هذا الربح نتيجة قوة الاحتكار، حيث يتمكن الملاك من فرض أسعار أعلى دون الحاجة إلى تحسين الإنتاجية.

مع زيادة فائض القيمة في الزراعة، يحصل ملاك الأراضي على ربح أكبر، مما يؤدي إلى تقليص الربح المتاح للمزارع الرأسمالي. وهذا يخلق صراعًا بين الطبقتين: فالرأسمالي يسعى إلى تخفيض الربح حتى يتمكن من الاحتفاظ بجزء أكبر من فائض القيمة، في حين أن مالك الأرض يسعى إلى زيادته بحكم امتلاكه للأرض، مما يؤدي إلى توتر دائم بين الطرفين داخل المنظومة الرأسمالية.

يرى ماركس أن الربح ليس نتيجة لخصائص الأرض أو لكرم الطبيعة، بل هو جزء من فائض القيمة الناتج عن استغلال العمال الزراعيين. ويتحقق بفضل احتكار ملكية الأرض، مما يسمح لملاك الأراضي بتحصيل دخل غير مكتسب دون القيام بأي عمل إنتاجي. وينقسم الربح إلى نوعين: الربح التفاضلي، الذي ينشأ بسبب اختلاف خصوبة الأرض أو موقعها، والربح المطلق، الذي يتحقق لجميع الأراضي لمجرد احتكارها، بغض النظر عن جودتها أو إنتاجيتها.<sup>1</sup>

### 6- الربح الاقتصادي عند النيوكلاسيك (الحديين): يرتكز فكر النيوكلاسيك أن الربح لا يقتصر على

الأرض فقط، بل يشمل أي عنصر إنتاجي يكون عرضه غير مرن تمامًا، أي لا يمكن زيادته بسهولة عند ارتفاع الطلب. ومن أهم الأمثلة على ذلك الأرض، حيث لا يمكن زيادة مساحتها، مما يجعلها تحصل على الربح، حتى لو كانت جميع الأراضي متساوية من حيث الخصوبة أو الموقع. الفرق بين الأراضي يؤثر فقط على مقدار الربح وليس على وجوده من عدمه، أي أن الربح ينشأ بسبب محدودية العنصر الإنتاجي، وليس بسبب اختلاف جودته.

يتحدد الربح عند النيوكلاسيك وفقًا لقوانين العرض والطلب، وليس بناءً على قانون خاص كما في الفكر الماركسي. فكلما زاد الطلب على الأرض مع ثبات العرض، زاد مقدار الربح. وبما أن الأرض محدودة، فإنها تحصل على الربح تلقائيًا دون الحاجة إلى أن تكون أكثر خصوبة أو أقرب إلى الأسواق. هذه النظرة تجعل الربح جزءًا من الدخل الناتج عن أي مورد نادر، وليس محصورًا في قطاع معين مثل الزراعة.

<sup>1</sup> محمد دويدار، *مبادئ الإقتصاد السياسي، الجزء الأول (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1994)*، ص. 116 و 414.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

قدم "ألفريد مارشال" مفهوم "شبه الربح"، وهو نوع من الدخل الإضافي الذي يحصل عليه أصحاب بعض عوامل الإنتاج بسبب ندرتها المؤقتة، لكنه يختفي عندما يزداد العرض مع مرور الوقت.

من الأمثلة على شبه الربح أن العامل ذو المهارات النادرة يحصل على أجر أعلى من غيره، لكن هذا الأجر سينخفض عندما يتدرب المزيد من العمال على نفس المهارة. كذلك، بعض الآلات التي يرتفع الطلب عليها فجأة قد تشهد زيادة في أسعارها، لكنه ينخفض لاحقاً عندما يتم إنتاج المزيد منها في المستقبل. في هذه الحالات، يكون الدخل الإضافي مؤقتاً، على عكس الربح الذي يستمر بسبب الندرة الدائمة.

الفرق الجوهرى بين الربح وشبه الربح هو أن الربح يمثل دخلاً دائماً ناتجاً عن محدودية عنصر لا يمكن إنتاج المزيد منه، مثل الأرض. أما شبه الربح، فهو دخل مؤقت يظهر عندما يزيد الطلب على عنصر إنتاجي يصعب توفيره على المدى القصير، لكنه يختفي عندما يزداد العرض مع مرور الوقت. وبالتالي، فإن شبه الربح يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، في حين يبقى الربح التقليدي مستمراً بسبب محدودية العنصر الإنتاجي.

في النهاية، يرى النيوكلاسيك أن الربح ليس مقتصرًا على الأرض فقط، بل يمكن أن يشمل أي عنصر إنتاجي نادر أو غير مرن من حيث العرض. أما شبه الربح، فهو ظاهرة مؤقتة ترتبط بالمدى القصير، وتظهر عندما يكون العرض غير قادر على الاستجابة الفورية للطلب، لكنها تختفي عند زيادة الإنتاج، مما يجعلها مختلفة تمامًا عن الربح الدائم.<sup>1</sup>

### 7- مفهوم الربح حسب الفكر الكينزي: ظهرت المدرسة الكينزية على يد الاقتصادي الإنجليزي جون

ماينارد كينز بعد أزمة الكساد الكبير التي وقعت في ثلاثينيات القرن الماضي، وذلك نتيجة فشل النظام الاقتصادي في تنظيم نفسه من خلال آلية التوازن التلقائي. استعار كينز فكرة الطبيعة وأسقطها على جزء من رأس المال الذي لا يُستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، بل يُوظف في المضاربة وامتلاك وسائل الإنتاج بسبب ندرة رأس المال. وبذلك، أشار إلى أن دور رأس المال أصبح أكثر أهمية، ولم يعد الربح مرتبطاً فقط بالملكية العقارية كما كان في السابق.

لاحقاً، توسع مفهوم الربح ليشمل العوائد الناتجة عن التوظيفات في القروض العامة التي تعقدتها الحكومات، مما جعل الربح يمتد إلى مجالات أوسع من مجرد العقارات والأراضي. وفي مرحلة متقدمة، طُبقت في أوروبا أشكال أخرى من الربح، مثل "ربح مدى الحياة"، الذي يتمثل في دفعات دورية منتظمة يؤديها المنتفع بمال حصل عليه من متنازل، سواء كان هذا المال عقاراً أو مبنى أو أرضاً. ويستمر المنتفع في تسديد هذه الدفعات حتى وفاة الشخص الذي تنازل له عن هذا المال.<sup>2</sup>

### 8- تعميم فكرة الربح الاقتصادي: لم يعد مفهوم الربح مقتصرًا على الأرض والمناجم فقط، بل امتد

<sup>1</sup> محمد دويدار، مرجع سابق، ص 416.

<sup>2</sup> سكيبة بن حمود، مرجع سابق، ص 376.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ليشمل أنواعًا أخرى من الفائض الذي يشبه ربح الأرض. ألفريد مارشال أكد أن الربح الذي يحصل عليه مالك الأرض هو مجرد نوع خاص من ظاهرة عامة تشمل جميع عناصر الإنتاج، وليس فقط الأرض. فبدلاً من التركيز على الأرض كعنصر واحد، يتم النظر إلى كل عنصر إنتاجي بشكل منفصل.

لاحظ دافيد ريكاردو أن دخل مالك الأرض يحتوي على جزء أكبر من الحد الأدنى اللازم لاستمراره في الإنتاج، وهذه الصفة تنطبق أيضًا على دخل العامل عندما يتجاوز "ثمن التحول"، أي الحد الأدنى من الدخل الذي يدفعه إلى تغيير مهنته. من هنا، يمكن تعريف الربح الاقتصادي على أنه الفرق بين ما يحصل عليه عنصر الإنتاج فعليًا وما يمكنه الحصول عليه في صناعة أخرى بديلة. وبالتالي، فإن الربح الاقتصادي لا يقتصر على الأرض فقط، بل يشمل العمل ورأس المال وحتى عنصر التنظيم.

يرى فون تونن أن الربح الاقتصادي يتحدد بناءً على الاستخدامات البديلة للأرض، وليس فقط على الزراعة التقليدية كما تصورها ريكاردو. فإذا كانت هناك استخدامات متعددة للأرض، فإن دخل مالك الأرض لن يكون كله ربحًا، بل فقط الجزء الذي يتجاوز ما يمكن تحقيقه في الاستخدام البديل. وهذا ينطبق على جميع عناصر الإنتاج، حيث يعتمد مقدار الفائض على تغيرات العرض والطلب داخل الصناعة المحددة وفي الصناعات البديلة.<sup>1</sup>

مع تطور المفهوم، انتقلت فكرة الفائض إلى نطاق الاستهلاك أيضًا. وهنا برزت نظرية فائض المستهلك، التي تعتبر مكافئة لنظرية فائض المنتج. فإذا تمكن المنتج من بيع سلعة بسعر أعلى مما كان مستعدًا لقبوله للاستمرار في الإنتاج، فإن هذا الفرق يمثل فائض المنتج. وبالمثل، إذا اشترى المستهلك سلعة بسعر أقل مما كان مستعدًا لدفعه للحصول عليها، فإن هذا الفرق يمثل فائض المستهلك.

بهذه الطريقة، أصبح الربح الاقتصادي ظاهرة عامة تشمل جميع عناصر الإنتاج، وليس مجرد دخل يحصل عليه ملاك الأراضي كما كان يُعتقد في البداية.

### 9- مفهوم الربح حسب الفكر الاقتصادي الحديث: تعرف النظرية الاقتصادية الربح بأنه ذلك الجزء من

الدخل الذي يتجاوز الكلفة الحدية للإنتاج، مضافًا إليه هامش معين من الربح. ومن منظور آخر، يمكن تعريف الربح على أنه أي دخل يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق.

أما الإقتصاد الريعي، فيُعرف في المنظور الحديث على أنه الإقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر واحد للدخل، والذي يكون غالبًا موردًا طبيعيًا لا يتطلب أليات إنتاج معقدة، مثل النفط والغاز. نتيجة لذلك، يكون الإقتصاد في هذا النوع من الدول هشًا، حيث يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعًا استهلاكيًا يهيمن عليه قطاع الاستيراد. كما أنه لا يعطي أهمية تذكر للصناعات التحويلية أو الزراعة، وهو نمط اقتصادي شائع في العديد من البلدان العربية. ففي هذه الدول، توفر العائدات المالية الكبيرة، سواء من خلال البيع المباشر أو الجباية، مصدر دخل رئيسي، إلا أن هذه

<sup>1</sup> محمد سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى نهاية التقليديين (بيروت: دار النهضة العربية، 1973)، ص. 169.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

العائدات غالبًا ما تُستخدم في البناء والتشييد، ودفع أجور الموظفين والعمال، واستيراد معظم احتياجات الدولة، بدلاً من استثمارها في قطاعات إنتاجية قادرة على تنشيط الإقتصاد وخلق فرص عمل.

إضافة إلى ذلك، يُعرّف الإقتصاد الريعي أيضًا بأنه الإقتصاد الذي يعتمد على العوائد الاقتصادية المتولدة من إنتاج النفط والغاز، حيث يكونان مملوكين بالكامل للدولة. وتحدد درجة اعتماد الإقتصاد الوطني على هذا الربح من خلال مدى مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا تجاوزت مساهمته مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة، يصبح الإقتصاد معتمدًا بشكل كبير على الربح. كما أن الإيرادات النفطية تمول غالبية الاستثمار العام، الذي يمثل أكثر من 50% من إجمالي الاستثمار الكلي، بالإضافة إلى تمويل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي الجاري. كذلك، تسهم عائدات الصادرات النفطية بأكثر من 50% من مجموع الصادرات بالعملة الأجنبية.

من جهة أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أنه إذا تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الربعية نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، فإنه يمكن اعتبار اقتصادها اقتصادًا ريعيًا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مايج شبيب الشمري، وآخرون، مرجع سابق، ص 23

# الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

## المطلب الثالث: نظريات الإقتصاد الريعي

يشكّل تتبّع تطوّر مفهوم الربيع خطوة أساسية لفهم نظريات الإقتصاد الريعي، حيث يتيح هذا المدخل تحليل مختلف المقاربات النظرية التي فسّرت آليات تشكّل الإقتصاد الريعي وأثره على البنى السياسية والاقتصادية، وسنعرض في هذا السياق أبرز هذه النظريات وتحولاتها المفاهيمية:

### 1. نظرية المرض الهولندي:

يُشير مصطلح "المرض الهولندي" إلى التأثيرات الاقتصادية السلبية غير المرغوب فيها التي تصيب القطاعات الإنتاجية، وخاصة القطاع الصناعي، نتيجة الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية. وقد نشأ هذا المصطلح لوصف الظاهرة التي شهدتها هولندا خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث اتجه المجتمع إلى حياة الترف والاستهلاك الواسع، دون وجود قاعدة إنتاجية مستدامة تدعم هذا النمط من الاستهلاك. ومع مرور الوقت، أدركت هولندا التداعيات السلبية لهذه الظاهرة عندما واجهت نضوب بعض الموارد، مما أدى إلى أزمة اقتصادية، عُرفت لاحقًا باسم "المرض الهولندي".<sup>1</sup>

ظهر مصطلح "المرض الهولندي" لأول مرة في مجلة الإيكونوميست البريطانية في 26 نوفمبر 1977، كمفهوم اقتصادي يُستخدم لتوصيف العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. وقد جاء هذا المفهوم على خلفية التجربة الاقتصادية التي شهدتها هولندا بين عامي 1960 و1977، حيث أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال إلى تدفق كبير للعملة الأجنبية داخل الدولة. ومع ارتفاع الإيرادات الحكومية من تصدير الغاز، ازداد الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية (الغيلدر الهولندي)، وبالتالي حدوث تضخم أثر سلبيًا على القطاع الصناعي، إذ أصبح غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية. وقد أدى ذلك إلى تراجع معدل التشغيل في القطاع الصناعي بنسبة 16%، مما دفع الحكومة إلى التدخل من خلال سياسات لدعم سوق العمل للحفاظ على استقرار الإقتصاد.

يمكن تعريف المرض الهولندي على أنه مجموعة من التأثيرات الاقتصادية الكلية السلبية التي تنتج عن زيادة كبيرة في إنفاق الدولة لإيرادات النفط والغاز. فإذا كان هذا الإنفاق موجّهًا بالأساس إلى سلع منتجة محليًا، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة قيمة العملة الوطنية، مما يسهم في تراجع القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية غير الهيدروكربونية.<sup>2</sup>

### 1-1- النماذج الاقتصادية المفسرة للمرض الهولندي:

■ نموذج غريغوري (1976): على الرغم من أن غريغوري لم يذكر مصطلح "المرض الهولندي"

<sup>1</sup> مايق شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق، مرجع سابق، ص 05

<sup>2</sup> بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012، ص. 20.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

صراحةً في دراسته، إلا أن تحليله ركّز على الأعراض ذاتها التي ظهرت في الإقتصاد الأسترالي نتيجة الاعتماد المفرط على تصدير الموارد الطبيعية. وقد طوّر غريغوري نموذجًا يوضح كيف يؤدي الانتعاش الكبير في قطاع الموارد الطبيعية إلى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى، خاصة القطاع الصناعي. وقد أظهر أن اكتشاف الموارد المنجمية في أستراليا خلال فترة السبعينيات أدّى إلى فائض في ميزان المدفوعات، مما تسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية أو زيادة معدل التضخم. كما خلص في دراسته عام 1976 إلى أن الاعتماد الكبير على قطاع الموارد الطبيعية يُضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة القطاعين الصناعي والزراعي.<sup>1</sup>

■ نموذج كوردن ونيري (1982): قام كل من كوردن ونيري في عام 1982 بدراسة حالات اقتصادية

متعددة، شملت التجربة الهولندية، التجربة الأسترالية، وتجارب بعض الدول المنتجة للنفط والغاز. وقد توصلنا إلى أن ارتفاع إيرادات الطاقة في هذه الدول أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع القابلة للتداول، مما أضعف قدرة الصناعات التحويلية على المنافسة، وساهم في تراجع فرص العمل في هذا القطاع.

■ النموذج الأساسي (The Core Model) لكوردن (1984) في دراسة لاحقة عام 1984، قدم

كوردن نموذجًا جديدًا لشرح ظاهرة المرض الهولندي، أطلق عليه اسم "النموذج الأساسي"، حيث قسّم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

- القطاع المنتعش: ويشمل قطاع الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن.
- القطاع المتضرر: ويتمثل في الصناعات الموجهة للتصدير غير المرتبطة بالموارد الطبيعية، مثل الصناعات التحويلية والزراعة.
- قطاع السلع غير القابلة للتداول: ويشمل قطاع الخدمات والبناء والنقل، حيث لا يتم تداول منتجاته على المستوى الدولي.

2-1- الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي: يرى كوردن أن المشكلة الأساسية للمرض الهولندي

تكمن في ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليًا، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ويؤدي ذلك إلى توجه المستثمرين نحو القطاعات غير القابلة للتداول دوليًا، مثل قطاع الخدمات، وتراجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مما يعزز الاعتماد على الواردات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص. 28.

<sup>2</sup> شكري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012، ص. 15-17.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

تعتبر نظرية المرض الهولندي نظرية اقتصادية بالأساس، سعت إلى تفسير العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. وقد استُمدت هذه النظرية من تجارب دول متقدمة مثل هولندا وأستراليا، إلا أنها لم تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية المرتبطة بوفرة الموارد داخل الدول المختلفة.

وعلى الرغم من أن بعض الدول المتقدمة استطاعت تجاوز تداعيات المرض الهولندي بفضل خبراتها المتراكمة وبنيتها المؤسسية القوية، فإن الاقتصادات التي تعتمد بشكل مفرط على الموارد الطبيعية غالبًا ما تواجه تحديات كبرى، مثل تآكل الإنتاج الصناعي، وزيادة الاستيراد، وارتفاع التقلبات الاقتصادية نتيجة الاعتماد على أسعار الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، تعتبر تجربة هولندا مثالًا ناجحًا لدولة تمكنت من معالجة آثار المرض الهولندي، حيث أصبحت اليوم واحدة من أقوى الاقتصادات في أوروبا الغربية.

### 2. مقارنة لعنة الموارد (مفارقة الوفرة): يُعتبر مفهوم "لعنة الموارد" أحد المقاربات النظرية

الحديثة التي درست الإقتصاد الريعي والمخاطر المحتملة على الدولة. فقد افترضت دراسات التنمية الاقتصادية سابقًا أن تخلف دول العالم النامي يرجع أساسًا إلى عدم امتلاكها للقدرات المالية الكافية التي تمكنها من الاستثمار ودفع عجلة التنمية. ومع بروز عصر النفط وتمركز معظم احتياطياته في دول العالم النامي، توقع العديد من الباحثين في مجال التنمية أن هذه الدول المالكة لهذه الثروة الطبيعية ستحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، نظرًا للعوائد الكبيرة التي تحصل عليها من تصدير هذه الموارد.

لكن بعد مرور أربعة عقود من تصدير النفط، تبين أن هذه الافتراضات لم تكن دقيقة، حيث عانت الدول المصدرة للنفط من الصراعات والأزمات المالية نتيجة لتقلبات أسعار النفط، وفشلت في استثمار تلك العوائد المالية في تنوع الإقتصاد. وبالتالي، فإن مقارنة لعنة الموارد تعد امتدادًا نظريًا للمقاربات السابقة التي سعت إلى تفسير الإقتصاد الريعي والدولة الريعية.

تم استخدام مصطلح "لعنة الموارد" (Resource Curse) لأول مرة من قبل الباحث الاقتصادي ريتشارد أوتي في كتابه الشهير Sustained Development: The Resource Curse عام 1993، حيث وصف الكيفية التي تؤدي بها الثروات الطبيعية إلى عرقلة التنمية الاقتصادية.

وبما أن الجزائر تُعتبر دراسة حالة في هذا البحث، فإن التركيز سيكون على المقاربات النظرية التي استخدمت النفط والغاز كوحدات تحليل رئيسية لفهم لعنة الموارد. ومن أبرز الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع مايكل روس في كتابه لعنة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، وتيري لين كارل في كتابه مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة. حيث سعى الكاتبان إلى وضع أساس نظري لفهم الإقتصاد الريعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والديمقراطية والصراعات الداخلية داخل الدولة.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

تركز مقارنة لعنة الموارد على فرضية رئيسية مفادها أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية غالبًا ما تعاني من مستويات عالية من الفساد السياسي والاقتصادي مقارنة بالدول التي لا تمتلك هذه الموارد. وتعني لعنة الموارد العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

هناك العديد من الأمثلة على دول أصابتها لعنة الموارد، مثل نيجيريا، التي تُعد أكبر دولة من حيث عدد السكان في إفريقيا (177 مليون نسمة سنة 2016)، وثامن أكبر منتج للنفط في العالم. خلال الفترة (1999-2008)، حصلت نيجيريا على عوائد نفطية تقدر بـ 223 مليار دولار، إذ يشكل النفط 90% من صادراتها، ومع ذلك فشلت في تحقيق تنمية شاملة تحفظ كرامة الإنسان. حيث يعيش 42.4% من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم (حوالي 80 مليون نيجيري)، كما احتلت المركز 150 من أصل 197 دولة في مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يعكس التناقض بين ثروتها الضخمة ومستوى المعيشة المتدني.<sup>1</sup>

### i. لعنة الموارد وفقًا لتيري لين كارل (مفارقة الوفرة): يرى تيري لين كارل أن البلدان المصدرة للنفط

تعاني من "مفارقة الوفرة"، والتي تُعرف أيضًا باسم "مشكلة الملك ميداس" أو "فضلات الشيطان" كما سماها خوان بابلو بيريز ألفونسو، مؤسس منظمة "أوبك"، في إشارة إلى الآثار السلبية للنفط على الدول المالكة له من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فالواقع يثبت أن الدول التي تعتمد على النفط غالبًا ما تعاني من اضطرابات اقتصادية، وأنظمة حكم استبدادية، وصراعات داخلية متزايدة. وقد حاول كارل دراسة تأثير النفط على التنمية في هذه الدول، وخلص إلى عدة نتائج، منها: بطء النمو الاقتصادي، ضعف التنوع الاقتصادي، انخفاض مؤشرات الرفاه الاجتماعي، ارتفاع مستويات الفقر، زيادة اللامساواة، فشي الفساد السياسي وانتشار الصراعات والحروب.

كما أكد على أن امتلاك بلد ما للموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية، بل قد يكون عائقًا أمام التطور الاقتصادي، مشيرًا إلى أن هناك أمثلة لدول نجحت في الاستفادة من مواردها الطبيعية، مثل الولايات المتحدة التي اعتمدت في بداياتها على المعادن، ثم تحولت تدريجيًا إلى اقتصاد صناعي رائد، إلى جانب كندا، النرويج، وتشيلي.

مفهوم لعنة الموارد لا يقتصر فقط على امتلاك بلد لمخزون من النفط أو المعادن، بل يشمل البلدان التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، والتي يتم قياسها عادةً بنسبة مساهمته في الصادرات، حيث تتراوح بين 60% و95% من إجمالي الصادرات. بهذا المعنى، يشير المفهوم إلى الإقتصاد الريعي، حتى وإن لم يُستخدم المصطلح بشكل مباشر، إذ تم توظيف مفهوم لعنة الموارد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زايري بلقاسم، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري، مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ص ص. 4-5.

<sup>2</sup> تيري كارل الابن، مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة، ترجمة عبد الإله النعيمي (العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص ص.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ii. لعنة الموارد عند مايكل روس (لعنة النفط): ركز مايكل روس في مقارنته على النفط باعتباره من

الثروات الطبيعية التي تمتلك أهمية استراتيجية كبرى، حيث يُعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وتقدر تجارته الدولية بـ13% من حجم تجارة السلع العالمية. وقد بُنيت مقارنته على ثلاث افتراضات رئيسية: الاعتماد على النفط يقوض الديمقراطية، الاعتماد على النفط يولد العنف، الاعتماد على الموارد يديم النظام الأبوي.

قبل عام 1980، لم تكن هناك أدلة كثيرة على وجود لعنة الموارد في الدول النامية، إذ كانت الدول المنتجة للنفط وغير النفطية متساوية من حيث احتمالات خضوعها لحكومات استبدادية أو تعرضها لحروب أهلية. لكن اليوم، باتت الدول النفطية أكثر عرضة للاستبداد وغياب الديمقراطية، وأصبحت احتمالات اندلاع الحروب الأهلية فيها أعلى.

حدد مايكل روس أربعة عوامل رئيسية لكيفية تشكل لعنة الموارد:

1. حجم الحكومة: تتمتع الحكومات النفطية بحجم أكبر بنسبة 50% مقارنة بالدول غير النفطية، حيث تستخدم العوائد النفطية كأداة لإسكات المعارضة وترسيخ الاستبداد.
2. مصدر الإيرادات: الدول النفطية لا تعتمد على الضرائب، مما يضعف دور المواطنين في المحاسبة ويقلل من فرص الديمقراطية.
3. تقلب أسعار النفط: التقلبات الشديدة في الأسعار تؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي وصراعات داخلية.
4. سرية العائدات النفطية: غالبًا ما تتواطأ الحكومات مع الشركات النفطية لإخفاء المعاملات التجارية، ما يفتح الباب أمام الفساد.<sup>1</sup>

إن مقاربة مايكل روس تتبنى نظرة توسيعية لمفهوم لعنة الموارد، حيث تركز على المؤشرات التنموية، مثل تراجع دخل الفرد، انتشار الفقر، وتوزيع الثروة بطرق غير عادلة. كما تعتبر الديمقراطية أحد العوامل الرئيسية في تفسير كيفية تأثر الدول بهذه الظاهرة، إذ يُلاحظ أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية تمكنت من تجنب لعنة الموارد، كما هو الحال في هولندا، النرويج، وأستراليا.

<sup>1</sup> James L. Smith, World Oil: Market or Mayhem? *Journal of Economic Perspectives*, Volume 23, Number 3, Summer 2009, pp. 146–147.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المبحث الثاني: مكانة قطاع المحروقات في الأسواق العالمية

تعتبر موارد الطاقة، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، من المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، لما لها من تأثير مباشر على مختلف القطاعات الحيوية. إلا أن أهمية هذه الموارد لا تقتصر على بعدها الاقتصادي، بل تمتد لتشمل أبعادًا سياسية واستراتيجية، تجعل من تسعيرها وتذبذب أسعارها عوامل حاسمة في استقرار الدول، وخاصة الدول الريعية مثل الجزائر. ومن أجل فهم أعمق لهذه الديناميكيات، يمكننا الاستناد إلى تحليل السياسة العامة وفق اقتراب دافيد إيستون، الذي يركّز على العلاقة التفاعلية بين البيئة الخارجية (مثل الأزمات العالمية وتقلبات السوق) والبيئة الداخلية (كاستجابة الدولة ومؤسساتها).

في هذا السياق، يُعدّ تحليل تاريخ الأزمات النفطية والغازية، وفهم آليات التسعير، مدخلًا ضروريًا لتفسير كيف أثر ذلك على قطاع المحروقات في الجزائر، سواء من حيث المداخل أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما يسمح لنا هذا التحليل بفهم لماذا تُحدث أزمات النفط دائمًا صدى عالميًا واسعًا، بينما تتفاوت آثار أزمات الغاز حسب السياق الجغرافي والسياسي، مما يستدعي الوقوف عند توقيت وكيفية تأثير الجزائر بهذه الأزمات، والتميز بين ما هو عالمي التأثير وما هو مرتبط بخصوصية السوق الطاقوية الجزائرية.

### المطلب الأول: آليات تسعير النفط والغاز في السوق العالمية

تُشكل آليات تسعير النفط والغاز في السوق العالمية أحد الركائز الأساسية لفهم ديناميكيات الطاقة، حيث تعكس توازنات السوق والتفاعلات الدولية. وتعتمد هذه الآليات على نظم متغيرة تؤثر بشكل مباشر في الاقتصادات الوطنية والعالمية.

➤ تعريف السعر النفطي: السعر النفطي هو مؤشر يعكس القيمة التبادلية للنفط في السوق،

ويتأثر مباشرة بعوامل العرض والطلب بهدف تحقيق كفاءة توزيع الموارد.

يُحسب عادةً على أساس البرميل (159 لترًا) كوحدة قياس عالمية، في حين يعادل الطن المتري من النفط ما بين 7 إلى

8 براميل، حسب كثافة الخام.<sup>1</sup>

1- أنواع الأسعار النفطية: تطورت أسعار النفط تاريخيًا لتشمل نوعين رئيسيين:<sup>2</sup>

1-2- الأسعار التقليدية: نشأت خلال المراحل الأولى لتطور سوق النفط، وتشمل:

<sup>1</sup> Mana Said Al Otaiba, *L'OPEP et l'industrie pétrolière* (Londres : Croom Helm, 1978), pp. 21–22

<sup>2</sup> أحمد حسين علي الهبتي، *مقدمة في اقتصاد النفط*، الطبعة الأولى (عمان: الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011)، ص ص. 142–143.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

- الأسعار المعلنة (Posted Prices) : ظهرت سنة 1880 على يد شركة ستاندرد أويل الأمريكية. كانت تُحدّد من طرف الشركات دون مشاركة الدول المنتجة، وتُستخدم لحساب الأرباح والضرائب، لكنها لا تعكس السعر الحقيقي للنفط الخام.
  - الأسعار الفعلية أو المتحققة (Realized Prices): نشأت مع دخول الشركات المستقلة إلى السوق، خاصة في الشرق الأوسط. تعكس واقع السوق بناءً على الاستهلاك، المنافسة، الكثافة، والموقع الجغرافي، وتُعد أدنى من الأسعار المعلنة.
  - أسعار الكلفة الضريبية (Tax Cost Prices): تمثل التكلفة الحقيقية لاستخراج النفط حسب الاتفاقيات مع الحكومات. يُعد هذا السعر الحد الأدنى المقبول للبيع لتفادي خسائر الشركات.
  - أسعار الإشارة (Reference Prices): ظهرت أول مرة في الجزائر عام 1965، وتعتمد على متوسط أسعار نفوط متشابهة الكثافة من مناطق جغرافية مختلفة. أشهرها: خام برنت، غرب تكساس، والنفط العربي الخفيف.
- 2-2- الأسعار الحديثة: نتجت عن تطور الأسواق واعتماد آليات جديدة، خاصة في السوق الفوري، وتضم:
- السعر الفوري (Spot Price): السعر الذي يُباع به النفط مباشرة في السوق دون عقود طويلة الأجل. ازداد استخدامه مع توسّع تجارة النفط الفورية.
  - السعر الاسمي (Nominal Price): هو السعر النقدي المعلن للبرميل، مثل 18 دولارًا للنفط العربي الخفيف، دون احتساب التضخم.
  - السعر الحقيقي (Real Price): يُحسب بتعديل السعر الاسمي وفقًا للتضخم، ليُعبّر عن القوة الشرائية الحقيقية لقيمة البرميل.
  - أسعار العقود طويلة الأجل (Long-Term Contract Prices): تُحدد الآن لكن يُسلّم النفط لاحقًا، وتمنح استقرارًا للطرفين.
  - سعر البرميل الورقي (Paper Barrel Price): سعر النفط المتداول في البورصات كأصل مالي، دون تسليم فعلي. مرتبط بتحركات الأسواق العالمية.
  - السعر الإرجاعي (Parity Price): يُحسب بناءً على قيمة المنتجات المكررة الناتجة عن النفط. يعكس القيمة المحتملة إذا بيع النفط كمشتقات.
- 2- تسعير النفط وآلياته وتأثيره على الإقتصاد العالمي:

يُعد تسعير النفط من العوامل الأساسية التي تؤثر على الإقتصاد العالمي، إذ ينعكس بشكل مباشر على أسعار باقي السلع والخدمات. إلا أن السوق لا يعكس دائمًا السعر الحقيقي الذي يُعبّر عن التكلفة الفعلية لاستخراج النفط، نظرًا لعوامل متعددة مثل المضاربة، التوترات الجيوسياسية، والفارق الزمني بين إبرام الصفقة وموعد التسليم.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

3- المحددات الاقتصادية لأسعار النفط: يتأثر سعر النفط بعدة محددات اقتصادية رئيسية:<sup>1</sup>

- العرض والطلب العالمي: كلما زاد الطلب أو قلّ المعروض، ارتفع السعر.
- تكاليف الإنتاج: تتضمن تكاليف الاستخراج، النقل، والتكرير.
- العوامل المحاسبية: مثل تكاليف رأس المال والصيانة.

النفط يُقاس بالبرميل (159 لتراً)، بينما تعتمد بعض المؤسسات على وحدة الطن/المتري التي تعادل تقريباً 1.3 برميل.

### 1- مراحل تكوين تكلفة الإنتاج:

جدول رقم (1): مراحل تكوين كلفة الإنتاج

الملاحظات	التكلفة/برميل	المرحلة
عمليات البحث عن المكامن النفطية	1 - 2 دولار	استكشاف
تختلف حسب الموقع (بربحر)	2 - 10 دولارات	استخراج
تقنيات مثل المسح الزلزالي قد تقلل التكاليف، بينما الرفع الاصطناعي يزيدها	متغيرة	التقنيات
الأثليبيب أرخص من السفن	2 - 3 دولارات	النقل
حسب نوع المصفاة والبنية التحتية المتوفرة	متغيرة	التكرير

Source : R. Banquise, et autre, comprendre l'avenier pétrole et gaz Natural Edition Hirle, paris,

.2006. P : 95

### 2- الضرائب والمحددات التجارية: تلعب الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية دوراً كبيراً

في رفع الأسعار، خاصة في الدول الصناعية التي تعتمد عليها لتمويل الميزانيات. كما تختلف طريقة التسعير حسب النظام التجاري:<sup>2</sup>

- FOB : السعر يُحدد عند ميناء التصدير فقط.
- CIF : السعر يشمل التكاليف حتى الوصول إلى بلد الاستيراد (الشحن والتأمين).

### 3- الدولار الأمريكي والنفط: يُسعر النفط عالمياً بالدولار، لذا فإن تقلبات سعر صرف الدولار تؤثر مباشرة في

أسعار النفط: عند انخفاض الدولار ترتفع أسعار النفط، اما في حالة ارتفاع الدولار يحدث انخفاض نسبي في سعر النفط عالمياً.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> R. Bauquis et autres, *Comprendre l'avenier du pétrole et du gaz naturel* (Paris : Éditions Hirle, 2006), p. 95

<sup>2</sup> عبد الوهاب الشيخ قادر خبير، *تقنيات الرفع الاصطناعي للنفط*، متاح على الموقع [www.pdfactory.com](http://www.pdfactory.com) : (تمت الزيارة في 9 مارس 2025).

<sup>3</sup> طاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية، وانعكاساتها على الإقتصاد العالمي"، *مجلة النفط والتعاون العربي*، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الكويت)، العدد 132، شتاء 2010، ص. 42.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

4- نوعية النفط وتأثيرها على السعر: تعتمد جودة النفط على:

- الكثافة (API): النفط الخفيف ذو كثافة أعلى يُسهل تكريره وله سعر أعلى.
  - مثل خام غرب تكساس الوسيط (API بين 38-40).
- نسبة الكبريت: كلما قلت، ارتفعت القيمة السوقية، لأن التكرير يكون أسهل وأقل كلفة.

➤ آليات التسعير العالمية: يتم تسعير النفط حسب خامات مرجعية:<sup>1</sup>

جدول رقم (2): جدول لأنواع الخامات المرجعية

الخصائص	المنطقة	الخام المرجعي
خفيف، عالي الجودة	الولايات المتحدة	غرب تكساس الوسيط (WTI)
مزيج خامات بحر الشمال	أوروبا	برنت (Brent)
يُستخدم لتسعين مصادرات الخليج	الشرق الأوسط	خام دبي و العربي الخفيف

Source : Amic, Étienne, Gilles Darmois et Jean-Pierre Favennec. *L'énergie à quel prix ? Les marchés de l'énergie*. Paris : Éditions Technip / IFP Publications, 2006

➤ الأسواق النفطية العالمية: تنقسم الأسواق النفطية إلى ثلاثة أنواع رئيسية<sup>2</sup>

1- السوق الفوري (العاجل): تُنجز فيه صفقات بيع وشراء شحنات النفط خلال فترة قصيرة (بين

يومين إلى عشرة أيام)، كما هو الحال مع خام برنت. تتم المعاملات بشكل مباشر دون وسطاء، وتُباع الشحنة أحياناً أكثر من مرة وهي لا تزال في السوق.

2- السوق المستقبلي (الأجل): يُعتمد فيه على التعاقدات طويلة الأجل، تُحدد فيها الكميات

والأسعار مسبقاً، على أن يتم التسليم في المستقبل (عادة لمدة سنة قابلة للتجديد).

يوفر هذا النظام حماية للبائع من تقلبات الأسعار السلبية، وللمشتري من الارتفاعات غير المتوقعة.

3- السوق المالية الأجلة: تُتداول فيها عقود النفط في بورصات السلع، وتُعد مشتقات مالية مثل

<sup>1</sup> Étienne Amic, Gilles Darmois et Jean-Pierre Favennec, *L'énergie à quel prix ? Les marchés de l'énergie* (Paris : Éditions Technip / IFP Publications, 2006), p. 48

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 32.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

عقود الخيارات، رغم أن معظمها لا يؤدي إلى تسليم فعلي، إلا أنها تُستخدم لتحقيق أرباح من تقلبات السوق.

أشهر البورصات: بورصة نيويورك التجارية (NYMEX)، بورصة لندن IPE وأسواق متخصصة: روتردام، الخليج الأمريكي، سنغافورة، البحر المتوسط.

في عام 2008، بلغ حجم التداول اليومي 1000 مليون برميل، بينما لم يتجاوز الاستهلاك الفعلي 12 مليون برميل يوميًا، ما يعكس حجم المضاربات في هذه الأسواق.

➤ **المضاربات المالية وأثرها:** تؤثر المضاربات بشكل كبير على أسعار النفط، حيث تُباع العقود

الأجلة وتُشترى من دون نية للاستلام، بل لتحقيق أرباح من الفروقات السعرية.

وقد ساهمت هذه المضاربات في أزمات مثل الأزمة الآسيوية في 1998 والأزمة العالمية في 2008، حيث انهارت الأسعار نتيجة الذعر والمضاربة المفرطة

➤ **المحددات الجيوسياسية والعسكرية:** الأحداث السياسية والحروب تؤثر بقوة على الأسعار مثل حرب

أكتوبر 1973، أو حرب الخليج الثانية 1990 كلها رفعت أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، قبل أن تراجع تدريجيًا مع تحسن الاستقرار.

-1- **كيفية تحديد الأسعار:** تقوم مؤسسات متخصصة مثل:

Platts: وكالة أمريكية تأسست عام 1889، وتصدر تسعيرات عالمية معتمدة.

Argus Media: تقدم بيانات دقيقة حول الأسعار اليومية.

تعتمد هذه المؤسسات على بيانات من المتعاملين والتجار وتعلن الأسعار بناءً على متوسط السعر الأدنى والأعلى.

لكن ورغم مكانتها، وُجّهت انتقادات لها بسبب تأثير تقاريرها الكبير على السوق، واتهامها أحيانًا بالتسبب في تذبذب الأسعار عبر معلومات قد تكون غير دقيقة.

تسعير النفط عملية معقدة تتأثر بمزيج من العوامل: العرض والطلب، جودة الخام، التكاليف، السياسات الضريبية، سعر الدولار، التوترات السياسية، والمضاربات المالية.

وما بين الأسواق الفورية والمستقبلية والمالية، يبقى استقرار السوق رهيئًا بتوازن دقيق بين الإنتاج والاستهلاك، وسياسات اقتصادية مدروسة تقلل من حدة التقلبات.

➤ **أسعار الغاز الطبيعي:** الخصائص، التطور، وآليات التسعير:

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

تُعد أسعار الغاز الطبيعي من أبرز المؤشرات التي تعكس توازنات سوق الطاقة العالمية، حيث تتسم بخصوصيات تميزها عن باقي مصادر الطاقة، خاصة النفط. فالغاز لا يُسعر عالميًا بنفس الشكل الموحد، بل تختلف أسعاره من دولة إلى أخرى تبعًا لعوامل محلية وخصوصية إقليمية تشمل سياسات الطاقة، البنية التحتية، وأنماط الاستهلاك. ورغم أن الغاز أصبح سلعة عالمية، إلا أن نسبة كبيرة منه لا تزال تُستهلك محليًا؛ ففي سنة 2004 مثلاً، استهلك 75% من إنتاج الغاز في الأسواق الداخلية، مقابل 25% فقط تم تداوله في السوق الدولية، على عكس النفط الذي يُصدر منه حوالي نصف الإنتاج.

### 1- طبيعة الأسعار وأنواعها:

أسعار الغاز الطبيعي تختلف حسب الدولة والموقع الجغرافي، هذه الأسعار تتأثر بعدة عوامل منها:

- عدم إمكانية المقارنة الدقيقة بين الأسواق بسبب محدودية النقل.
- سرية العقود طويلة الأجل.
- ضعف شفافية الأسواق مقارنة بالنفط، حيث يُحدد سعر الغاز غالبًا عبر اتفاقيات ثنائية، مما يجعل السوق أقل شفافية. ويُميز بين: السعر التعاقدية وهو ما يُتفق عليه مسبقًا في العقد والسعر الواقعي والذي يمثل ما يتم تداوله فعليًا في السوق.

مع تطور الأسواق، بدأت بعض الدول مثل السعودية وتايوان بالإفصاح شهريًا عن أسعار التعاقدات. كما ساهم ظهور أسواق فورية مثل NYMEX (نيويورك) و Zeebrugge (بلجيكا) في رفع الشفافية رغم استمرار تأثير العوامل السياسية والمناخية.

تاريخيًا، تباينت الأسعار بين المناطق الكبرى بسبب اختلاف الإنتاج المحلي والقرب من مصادر الإمداد. اليابان كانت تسجل أعلى الأسعار لافتقارها لموارد الغاز، في حين استفادت أوروبا من خطوط الأنابيب القادمة من الجزائر وروسيا، وتمتعت الولايات المتحدة بأقل الأسعار نتيجة وفرة إنتاجها المحلي واستيرادها من كندا والمكسيك.

في عام 1990: بلغ السعر في اليابان 80 دولارًا/مليون وحدة حرارية، بزيادة 20% عن أوروبا، و122% عن أمريكا.

في عام 2003: تجاوزت الأسعار الأمريكية نظيرتها اليابانية لأول مرة. بين 1990 و2004: ارتفعت الأسعار في اليابان بـ 42%، في أوروبا بـ 62%، وفي أمريكا بـ 257%.

تعود أسباب ارتفاع أسعار الغاز إلى: النمو الاقتصادي القوي في أمريكا، أو الاعتماد المتزايد على الغاز لتوليد الكهرباء (يمثل 60-70% من نمو الطلب العالمي)، إضافة لاعتباره وقودًا نظيفًا مقارنةً بالفحم والنفط، زيادة الاستهلاك

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

العالمي بنسبة 25% بين 1995 و2004، تراجع الاحتياطيات في بعض الدول، مما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، خاصة في السوق الأمريكية.

-2- مكونات وأساليب التسعير: عند تحديد السعر، يتم مراعاة أربعة عناصر رئيسية:

- التكاليف الكلية (الإنتاج، النقل، التسييل، إعادة التحويل)
- هامش الربح.
- علاوة النضوب (لتعويض استنزاف الموارد)
- العلاوة البيئية (مع دخول بروتوكول كيوتو في 2005) نظرًا لأن الغاز أقل تلويثًا من الفحم والنفط.

### ❖ الأساليب المعتمدة:

- التسعير بالتكاليف: يُحدد السعر بناءً على كلفة الإنتاج والتوزيع مع هامش ربح.
- التسعير التنافسي: يخضع السعر لقوى العرض والطلب في الأسواق المفتوحة.
- التسعير بالمعادلة: يُربط سعر الغاز بسعر النفط أو الفحم لضمان الاستقرار في العقود طويلة الأجل، ويُستخدم خاصة في آسيا.
- تشهد أسعار الغاز تقلبات كبيرة بفعل: الطلب الموسمي (الشتاء)، ضعف مرونة العرض، الأحداث المناخية والسياسية، أو تأثير المضاربات المالية.
- في الولايات المتحدة، ساهمت إعادة هيكلة السوق ودخول صناديق الاستثمار في زيادة التذبذبات، ظاهرة يُتوقع استمرارها عالميًا<sup>1</sup>.

- البنية التحتية وتقنيات الإسالة: في بدايات سوق الغاز، لم يكن بالإمكان توحيد أسعاره أو ربطها بالنفط بسبب الفروقات في آليات النقل؛ فالنفط يُشحن بحرًا بسهولة، بينما يُنقل الغاز عبر أنابيب تربط مناطق محددة، مما جعل التسعير أمرًا سياديًا يُترك للطرفين المتعاقدين.
- لكن مع تطور صناعة الغاز الطبيعي المسال (LNG)، بات بالإمكان نقله بحرًا إلى مناطق بعيدة، ما أدى إلى توسع السوق، خاصة في آسيا، التي تستورد 70-75% من حاجتها من الغاز. وتبعًا لذلك، بدأ ربط أسعار الغاز بأسعار النفط الخام لتثبيت العقود طويلة الأجل ضد تقلبات السوق.

<sup>1</sup> محمد بوعافية، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسات الاقتصادية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 12

(2020)، ص 181-187

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ويُحسب هذا الربط على أساس المليون وحدة حرارية. فإذا كان سعر برميل النفط 80 دولارًا ويحتوي على 5.8 مليون وحدة حرارية، فإن سعر المليون وحدة يساوي تقريبًا 13.8 دولارًا، ويُستخدم هذا السعر كأساس مرجعي في عقود الغاز المسال الآسيوية.

رغم أن الغاز الطبيعي سلعة موحدة، فإن تعقيد بنيته التحتية يجعله مختلفًا عن النفط. خطوط الأنابيب تختلف في أطوالها وقدراتها، كما أن تقنيات الإسالة (تحويل الغاز لسائل لتسهيل نقله) تتطلب استثمارات ضخمة.

بعد تقليص الإمدادات الروسية، اتجهت أوروبا إلى الغاز المسال، وأصبحت الولايات المتحدة المورد الأساسي، بفضل محطات التسييل الجاهزة. فتاريخيًا، كان إنتاج الغاز الأمريكي مرتبطًا بالنفط بسبب الغاز المصاحب. لكن طفرة الغاز الصخري غيرت هذا الواقع، وجعلت الولايات المتحدة أكبر منتج عالمي منذ 2012.

تتميز العقود الأمريكية طويلة الأجل بالاعتماد على الأسعار المحلية، مما مكن بعض الدول الآسيوية من الاستفادة من الأسعار المنخفضة في 2022 وإعادة بيع الغاز للسوق الفورية الأوروبية بأسعار مرتفعة.

يرى صندوق النقد الدولي أن تكامل سوق الغاز يمكن أن يُعزز أمن الطاقة. وبعد الحرب، أضافت أوروبا وحدات تخزين عائمة لزيادة مرونتها في استقبال شحنات الغاز.

ورغم ذلك، تواجه مشروعات الغاز المسال عقبات تمويلية تتمثل في: الاحتياج لعقود بيع طويلة (15-20 سنة)، تكلفة محطة التسييل الواحدة تتراوح بين 10 و15 مليار دولار، ما إن إنشائها يستغرق من 2 إلى 4 سنوات بدون عقود طويلة، يصعب تمويل المشروع، ما يؤدي إلى تأجيله أو إلغائه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> خالد بشير، الغاز الطبيعي كيف يتم تحديد الأسعار وتنظيم السوق العالمية؟، حضريات، <https://hafryat.com/ar/blog/>الغاز-الطبيعي-كيف-يتم-تحديد-الأسعار-وتنظيم-السوق-العالمية؟ (تمت الزيارة في 12 مارس 2025، الساعة 14:30).

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المطلب الثاني: التطور التاريخي للازمات النفطية

عندما تم حفر أول بئر نفطية على يد إدوين دريك في ولاية بنسلفانيا عام 1858، بلغ سعر برميل النفط الخام 20 دولارًا، مما شجع العديد من الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في عمليات الحفر واستخراج النفط. وأدى هذا التوسع في الإنتاج إلى زيادة المعروض النفطي بشكل يفوق الطلب المحلي المنخفض آنذاك، نظرًا لقلة استخدام المنتجات البترولية كوقود. نتيجة لذلك، انخفضت الأسعار بحلول عام 1860 إلى أقل من 9.59 دولار للبرميل، واستمرت في التراجع مع احتدام المنافسة بين المنتجين حتى وصلت إلى 0.49 دولار للبرميل عام 1861. وظلت الأسعار منخفضة خاصة في ظل احتكار شركات روكفلر لنقل وتكرير النفط الخام.

اعتمدت شركات روكفلر آلية جديدة لتسعير النفط من خلال تحديد أسعار الشراء عند مداخل المصافي، حيث يقرر المنتجون البيع من عدمه بناءً على احتساب تكاليف الإنتاج والنقل. ورغم إنشاء مؤسسة نيويورك للتبادلات التجارية (New York Mercantile Exchange - NYMEX) عام 1875 كمحاولة لتنظيم السوق، استمرت سيطرة شركات روكفلر على الأسعار حتى عام 1911، حين تم إلغائها لصناعة وإنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

#### 1- الحرب العالمية الأولى: خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ارتفعت أسعار النفط

نتيجة زيادة الطلب العالمي، حيث أصبح النفط سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر رئيسي للطاقة. ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي من 1.98 دولار عام 1918 إلى 3.07 دولار عام 1920. وفي هذه الفترة، شهدت سوق النفط منافسة شديدة بين الشركات الكبرى المعروفة بـ "الشقيقات السبع". ولحل مشكلة التسعير، اجتمعت هذه الشركات في أكناكاري (Achnacarry) باسكتلندا في 17 سبتمبر 1927، حيث تبنت نظام "نقطة الأساس" في خليج المكسيك، والذي بموجبه يتم تحديد السعر العالمي للنفط في مختلف الموانئ بناءً على السعر المعلن في خليج المكسيك، مع تعديل بسيط يغطي تكاليف النقل.

#### 2- بروز تسعير النفط العربي وتحديات الخمسينيات: بحلول عام 1945، برزت منطقة الخليج العربي

كمركز رئيسي لتسعير النفط، حيث تم الإعلان عن سعر النفط العربي الخفيف في ميناء رأس التنورة السعودي بسعر 1.05 دولار للبرميل، وارتفع لاحقًا إلى 1.97 دولار عام 1953، مقارنةً بـ 2.76 دولار لبرميل النفط الأمريكي في خليج المكسيك. يعود هذا الفرق في السعر إلى ارتفاع تكاليف إنتاج النفط الأمريكي مقارنة بالنفط العربي.

<sup>1</sup> AMIC E., DARMOIS G. et FAVENNEC, OP-cit, P33.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

شهدت فترة الخمسينيات اضطرابات جيوسياسية أثرت على أسعار النفط، مثل محاولة تأمين النفط الإيراني عام 1951، وأزمة قناة السويس عام 1956، حيث أدى إغلاق القناة إلى ارتفاع أسعار النفط العربي الخفيف بمقدار 0.25 دولار نتيجة لاضطرار الناقلات إلى اتخاذ طرق بديلة حول رأس الرجاء الصالح.<sup>1</sup>

3- تأسيس أوبك استجابة لتخفيض أسعار فنزويلا (1960): في عام 1959، خفضت الشركات

النفطية العاملة في فنزويلا أسعار النفط الخام الفنزويلي من 3.07 دولار إلى 2.92 دولار للبرميل، كرد فعل على زيادة الضرائب الفنزويلية على الشركات الأجنبية، مما أثر على أسعار النفط العربي والأمريكي. أدى هذا الانخفاض إلى ظهور منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" (OPEC) عام 1960.

4- حظر النفط العربي وارتفاع الأسعار (1973-1979). بدأت منظمة أوبك تلعب دورًا أكبر في

تحديد الأسعار، خاصة بعد اجتماعات طهران وطرابلس عام 1971، حيث تم الاتفاق على زيادة الأسعار تدريجيًا. وتبع ذلك اتفاقيتا جنيف الأولى (20 يناير 1973) والثانية (11 يوليو 1973)، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 20%.

في عام 1971، خفضت الولايات المتحدة قيمة الدولار بنسبة 8% بعد التخلي عن نظام تحويل الدولار إلى الذهب مقابل عملات الدول المصدرة للبترو، مما أدى إلى انخفاض السعر الحقيقي للبترو مقارنة بالمستوى العام للأسعار الدولية. ولم تتقارب الأسعار الحقيقية من الأسعار الاسمية إلا في أكتوبر 1973.

شهد عام 1973 ارتفاعًا قياسيًّا في الأسعار بسبب قرار الدول العربية المنتجة للنفط خلال حرب أكتوبر بخفض الإنتاج بنسبة 25% وفرض حظر على التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا. ارتفع سعر النفط العربي من 2.83 دولار للبرميل عام 1973 إلى 10.4 دولار عام 1974، ثم واصل الارتفاع ليبلغ 12.5 دولار عام 1977 و 29.75 دولار عام 1979 بسبب الثورة الإيرانية.<sup>2</sup>

5- الثورة الإيرانية والحرب العراقية-الإيرانية (1979-1981): في عام 1979، اندلعت الثورة

الإيرانية، مما أدى إلى انقطاع إمدادات النفط عن السوق بحوالي 2 مليون برميل يوميًا. نتيجة لذلك، تضاعفت أسعار النفط في ذلك العام ليصل سعر البرميل إلى 25 دولارًا، وهي أعلى قيمة يصل إليها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ثم جاءت الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، والتي تسببت في انخفاض الإنتاج النفطي من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميًا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميًا في عام 1981. بسبب هذه الحرب، ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارًا في عام 1980 ثم إلى 37 دولارًا في عام 1981، وهو أعلى سعر سجله برميل النفط في التاريخ حتى ذلك الوقت.

6- سوء إدارة أوبك وانهيار الأسعار (1982-1986): بين أعوام 1982 و 1985، انخفضت أسعار

<sup>1</sup> A. Giraud et X. Boy, *Géopolitique du pétrole et du gaz* (Paris: Éditions Technip, 2008), p. 206

<sup>2</sup> محمد محروس إسماعيل، *دراسات في الموارد الاقتصادية* (الإسكندرية: مؤسسة دار الشباب)، ص. 216.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

النفط بسبب سوء إدارة أوبك للسوق وجشع الدول الأعضاء التي حاولت الإبقاء على الأسعار مرتفعة. غير أن هذا التوجه أدى إلى تدمير الطلب على النفط واتجاه العالم نحو ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام البدائل. كما ساهم في زيادة الإنتاج خارج أوبك، خاصة من بحر الشمال، مما أدى إلى انخفاض الأسعار من 35 دولارًا في عام 1981 إلى 31 دولارًا في 1982، ثم واصل التراجع ليصل إلى 26 دولارًا في 1985. وفي عام 1986، انهارت الأسعار إلى 14 دولارًا، وهو المستوى الذي كانت عليه في عام 1978. حاولت السعودية من خلال وزير نفطها الشيخ أحمد زكي يمانى إقناع أوبك بضرورة خفض الأسعار للحفاظ على توازن السوق، ولكن لم تلق هذه الجهود استجابة. أدى ذلك إلى انخفاض إنتاج أوبك إلى نصف مستواه السابق البالغ 30 مليون برميل يوميًا، بسبب تراجع الطلب وزيادة الإنتاج خارج المنظمة.<sup>1</sup>

### 7- حرب الأسعار داخل أوبك (1986-1989): في عام 1986، شهد قطاع النفط حرب أسعار

شرسة بين أعضاء أوبك. بعد أن تخلت السعودية عن دور المنتج المرجح وأعلنت أنها ستدافع عن حصتها في السوق، قامت بزيادة الإنتاج وتقديم تخفيضات كبيرة على النفط. ردت بقية دول أوبك بالمثل، مما أدى إلى انهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولارات، حيث باعت بعض الدول النفط بسعر 7 دولارات للبرميل. وفي النهاية، وافقت أوبك على خفض الإنتاج إلى 15.8 مليون برميل يوميًا للدفاع عن سعر 18 دولارًا، واستقرت الأسعار بين 1987 و1989 دون تجاوز هذا الحد، قبل أن ترتفع إلى 23 دولارًا في 1990 بسبب غزو العراق للكويت.

### 8- حرب الخليج الثانية وتأثيرها (1990-1991): ارتفعت أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية

عام 1990 بسبب توقف صادرات النفط العراقية والكويتية، ليصل سعر البرميل إلى 28 دولارًا. إلا أن ارتفاع الإنتاج من بعض دول أوبك واستخدام الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي أدى إلى تراجع الأسعار إلى حوالي 16.56 دولار عام 1991.

### 9- الأزمة الآسيوية وصدمة 1998: خلال النصف الثاني من التسعينيات، شهدت الأسعار ارتفاعًا

طفيفًا، حيث بلغ سعر برميل النفط 20.8 دولار عام 1996، ولكن الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصادات الآسيوية عام 1998 تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط. في الوقت ذاته، قررت أوبك زيادة إنتاجها بعد اجتماعها في إندونيسيا بنسبة 10 بالمئة دون دراسة مسبقة، بالتزامن مع بدء العراق تصدير النفط ضمن برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي أقرته الأمم المتحدة. أدى اجتماع هذه العوامل إلى انهيار أسعار النفط، حيث تراجعت إلى 10 دولارات للبرميل، وسجل متوسط السعر السنوي نحو 11 دولارًا فقط، ما شكل واحدة من أكبر الأزمات التي عصفت بأسواق النفط العالمية.

وانتهت هذه الأزمة بإقناع السعودية لأوبك والمنتجين خارجها مثل المكسيك والنرويج بخفض الإنتاج لرفع الأسعار. وفي عام 1999، ارتفعت أسعار النفط إلى 16 دولارًا ثم إلى 27 دولارًا في عام 2000، واستعادت أوبك ومنتجو النفط عافيتهم.

<sup>1</sup> عبد الفتاح دندي، تقلبات سعر صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات العربية للدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 125، ربيع 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الكويت)، ص. 18.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

10- الانتعاش ثم أحداث 11 سبتمبر (1999-2003): في عام 2000، ارتفع سعر الخام العربي

ليصل إلى 27.5 دولارًا للبرميل، نتيجة التزام دول أوبك بحصصها الإنتاجية وتطبيقها لسياسة النطاق السعري الاسترشادي بين 22 و28 دولارًا للبرميل. ووفقًا لهذه السياسة، كان يتم زيادة الإنتاج بمقدار 0.5 مليون برميل يوميًا إذا تجاوز السعر 28 دولارًا، وخفض الإنتاج بنفس الكمية إذا انخفض السعر إلى أقل من 22 دولارًا. ومع ذلك، لم يدم هذا الارتفاع طويلًا، حيث تراجع خلال عامي 2001 و2002، إذ بلغ متوسط سعر برميل سلة أوبك 23.1 و24.3 دولارًا على التوالي. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض معدلات النمو العالمي، بما في ذلك تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 0.4% نتيجة تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، التي أثرت سلبيًا على المناخ الاستثماري. وعلى الرغم من أن أسعار النفط شهدت ارتفاعًا فوريًا بعد الأحداث بسبب اتساع عمليات المضاربة ومخاوف نقص الإمدادات، إلا أن أوبك قررت خلال اجتماعها في 1 يناير 2002 خفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا، مما أدى إلى ارتفاع تدريجي في أسعار سلة خاماتها، التي استقرت في عام 2003 عند متوسط 28.2 دولارًا للبرميل.

11- الارتفاع القياسي حتى أزمة 2008: ابتداءً من عام 2004 وحتى النصف الثاني من عام 2008،

سجلت أسعار النفط ارتفاعًا مستمرًا، حيث ارتفع متوسط سعر برميل برنت من 36 دولارًا إلى 145 دولارًا في يوليو 2008. وساهمت عدة عوامل في هذا الارتفاع، أبرزها تصاعد المخاوف من نقص الإمدادات النفطية نتيجة التوترات في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والحرب الإسرائيلية اللبنانية عام 2006، إضافة إلى الاضطرابات في فنزويلا ومنطقة القبائل في نيجيريا. كما ساهمت التوترات بين الغرب وإيران بشأن برنامجها النووي في تعزيز هذه المخاوف.

إلى جانب ذلك، أدى ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى دعم الأسعار، مدفوعًا بتحسّن مستويات النمو الاقتصادي العالمي وازدهار الصناعة النفطية. ففي عام 2007، بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 5.2%، بعد أن كان 3.8% عام 2003، حيث سجلت الصين نموًا بنسبة 13%، والهند بنسبة 9.5%. كما شهدت أسواق النفط مضاربات مكثفة على البرميل الورقي، خاصة في عام 2007 والنصف الأول من عام 2008، بعد تدفق رؤوس الأموال الهاربة من سوق سندات الرهن العقاري في الولايات المتحدة، التي تعرضت لانهيار بسبب تراجع أسعار المساكن. وقد أدى ذلك إلى وصول سعر البرميل إلى مستوى قياسي بلغ 147 دولارًا في 11 يوليو 2008.

12- الأزمة المالية العالمية (2008-2009): هذا الارتفاع لم يدم طويلًا، إذ انهارت الأسعار بشكل

حاد في النصف الثاني من عام 2008 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية. ففي سبتمبر 2008، انخفض سعر برميل برنت إلى 104 دولارات، ثم تراجع إلى 45.59 دولارًا عند إغلاق العام، مسجلًا انخفاضًا بنسبة 70% مقارنةً بالسعر القياسي المسجل في يوليو من نفس السنة. واستمر التراجع حتى سبتمبر 2009، حيث لم يتجاوز سعر برميل سلة أوبك 65 دولارًا، قبل أن ينتعش نسبيًا في الربع الأخير من العام، متجاوزًا 76.3 دولارًا في نوفمبر، وهو مستوى قريب من السعر المناسب الذي

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

حددته الدول المصدرة للبترول بعد زيادة نفقاتها العمومية عند 70 دولارًا. وظلت الأسعار عند هذا المستوى طوال عام 2010.

يُذكر أن منظمة أوبك قامت في 16 مارس 2003 بتعديل سلة خاماتها، حيث أصبحت تضم 11 نوعًا من الخامات بدلًا من سبعة، مع الأخذ في الاعتبار الأوزان الترجيحية للإنتاج والتصدير، وإدراج خامات الدول المنضمة واستبعاد خامات الدول المنفصلة.<sup>1</sup>

### 13- التعافي بعد تعديل سلة أوبك (2010-2014): انتقل متوسط سعر سلة أوبك من 61.06 دولارًا

للبرميل عام 2009 إلى 79.17 دولارًا عام 2010، ثم تجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال الفترة 2011-2014، مدفوعًا بعدة عوامل، من أبرزها التعافي النسبي للاقتصاد العالمي منذ عام 2010، وانتعاش الأسواق رغم أزمة اليورو. كما ساهمت التوترات السياسية والعسكرية (الربيع العربي) في مناطق إنتاج وعبور النفط، مثل ليبيا ومصر والبحرين والعراق، في ارتفاع الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، أدت كارثة فوكوشيما النووية في اليابان، الناجمة عن زلزال 11 مارس 2011، إلى دفع العديد من الدول، مثل ألمانيا، إلى إعادة النظر في إحلال الطاقة النووية محل الطاقة الأحفورية، مما ساهم في استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة.

وظلت عند هذا المستوى حتى سبتمبر 2014، نتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا وسوريا والعراق.

### 14- الحظر على إيران وطفرة النفط الصخري: وفي عام 2012، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي حظرًا على تصدير النفط الإيراني، مما أدى إلى خروج حوالي مليون برميل يوميًا من السوق، وزاد من المخاوف بشأن رد فعل عسكري محتمل من إيران، الأمر الذي ساهم في بقاء الأسعار مرتفعة.

وكما حدث في الثمانينات، فإن استمرار أسعار النفط فوق 100 دولار لمدة ثلاث سنوات ونصف أثر على الطلب وساهم في دخول مصادر إنتاج جديدة إلى السوق. ففي الثمانينات، ظهر إنتاج بحر الشمال، وفي السنوات الأخيرة، دخل النفط الصخري إلى الأسواق. ومع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة، تراجعت أسعار النفط من 115 دولارًا في يونيو 2014 إلى 65 دولارًا.

### 15- انهيار الأسعار (2015-2016): شهدت أسعار النفط في 2015 تراجعًا حادًا بأكثر من 50%

لتنستقر عند حوالي 49.5 دولارًا للبرميل. وواصلت الأسعار انهيارها في يناير 2016، حيث بلغت أدنى مستوياتها منذ 13 عامًا عند أقل من 27 دولارًا للبرميل. وقدر متوسط السعر السنوي آنذاك بـ 40.7 دولارًا حسب سلة خامات أوبك. كرد فعل، اقترحت أوبك في أكتوبر 2016 تخفيضًا جماعيًا للإنتاج.

### 16- اتفاق خفض الإنتاج (2016-2017): في ديسمبر 2016، توصلت أوبك إلى اتفاق تاريخي

<sup>1</sup> عبد الفتاح دندي، مرجع سابق، ص 21.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

بتخفيض إنتاجها بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا، بينما خفضت روسيا، من خارج المنظمة، 600 ألف برميل يوميًا. أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار في 2017 إلى 52.5 دولارًا، ثم إلى 69.8 دولارًا في 2018، وهو أعلى مستوى منذ 2015.

17- كوفيد-19 (2020): في 20 أبريل 2020، انهار سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى -37 دولارًا للبرميل، في سابقة تاريخية. عكس هذا الانهيار اختلالاً رهيباً في السوق وسط فائض في المعروض وتراجع حاد في الطلب العالمي بفعل تفشي فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق العام. بلغ متوسط سعر سلة أوبك خلال العام 41.5 دولارًا بانخفاض 53% عن 2019. الدول المعتمدة على النفط، خاصة الخليجية، واجهت ضغوطاً على موازنتها واحتياطياتها.<sup>1</sup>

18- تعافٍ تدريجي (2021): مع تخفيف القيود الصحية عالمياً، وبدء حملات التلقيح، عادت الأسعار تدريجياً للارتفاع. في الربع الأول من 2021، بلغ متوسط خام أوبك 60 دولارًا، ثم وصل إلى 72.84 في سبتمبر، واختتم العام عند 73.49 دولارًا في ديسمبر. بلغ متوسط العام 69.89 دولارًا للبرميل، بزيادة تجاوزت 68% عن 2020.

19- أزمة أوكرانيا (2022): مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فبراير 2022، قفزت الأسعار من 83.5 إلى 92.76 دولارًا، ثم إلى 113.71 دولارًا في مارس، محققة أعلى مستوى منذ 2008. عزز هذا الارتفاع المخاوف بشأن الإمدادات، وسط استمرار التعافي الاقتصادي العالمي، ودعم حكومي، وتخفيف مالي.

عكست هذه التطورات التاريخية مدى تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية على تقلبات أسعار النفط العالمية، مما جعلها أحد أهم المحددات في الإقتصاد الدولي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المياء نبيل، تاريخ النفط مع أزمات العالم من 'عبود الذعر' إلى 'يوم المستحيل'، CNBC عربية،

<https://www.cnbcarabia.com/115271/2023/23/10/تاريخ-النفط-مع-أزمات-العالم-من-عبود-الذعر-إلى-يوم-المستحيل> (تمت الزيارة في 15

مارس 2025، الساعة 10:45).

<sup>2</sup> Qi Zhang, Yi Hu, Jianbin Jiao, et Shouyang Wang, **The Impact of Russia–Ukraine War on Crude Oil Prices: An EMC Framework**, *Humanities and Social Sciences Communications* 11, article 8 (2024), <https://doi.org/10.1057/s41599-023-02526-9> (consulté le 14 mars 2025 à 11h30)

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المطلب الثالث: أزمات الغاز الطبيعي في العالم

شهدت أسواق الغاز الطبيعي أزمات تاريخية مشابهة للأزمات النفطية، لكنها كانت أقل حدة وأقل انتشارًا عالميًا، نظرًا لطبيعة سوق الغاز الأكثر تجزئة واعتمادها الكبير على البنية التحتية مثل خطوط الأنابيب ومحطات التسييل. فيما يلي بعض أبرز أزمات الغاز الطبيعي في التاريخ:

#### 1- أزمة الطاقة في كاليفورنيا (2000-2001): شهدت ولاية كاليفورنيا أزمة طاقة حادة بسبب نقص

إمدادات الغاز الطبيعي وانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. ساهمت عمليات التلاعب بالسوق من قبل شركة "إنرون" في تفاقم الأزمة، ما أدى إلى إفلاس الشركة وإصلاحات كبرى في سوق الطاقة الأمريكي.

#### 2- أزمة الغاز الروسي – الأوكراني (2006 و2009): في عامي 2006 و2009، قطعت روسيا إمدادات الغاز عن

أوكرانيا بسبب نزاعات حول الأسعار والديون.

أثرت الأزمة بشدة على الدول الأوروبية التي تعتمد على الغاز الروسي المنقول عبر أوكرانيا، ما أدى إلى انقطاع إمدادات الطاقة في الشتاء دفعت هذه الأزمة أوروبا إلى البحث عن تنوع مصادرها وتقليل الاعتماد على الغاز الروسي.

#### 3- أزمة الغاز في آسيا (2011): بعد كارثة فوكوشيما النووية في اليابان عام 2011، أغلقت الحكومة

اليابانية العديد من المفاعلات النووية، ما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال لتعويض فقدان الطاقة النووية.

تسبب ذلك في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا بشكل حاد وزيادة المنافسة على الإمدادات العالمية.

#### 4- أزمة الغاز في أوروبا 2021-2022 بدأت الأزمة أواخر 2021 عندما ارتفعت أسعار الغاز

الطبيعي في أوروبا بشكل غير مسبوق بسبب انخفاض المخزونات وزيادة الطلب بعد جائحة كورونا.

تفاقمت الأزمة في 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث خفضت روسيا إمدادات الغاز عبر "نورد ستريم 1"، ما دفع أوروبا إلى البحث عن بدائل مثل الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وقطر. أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغاز إلى مستويات قياسية تجاوزت 70 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أوت 2022.

#### 5- مقارنة مع أزمات النفط:

الأزمات النفطية مثل حظر النفط العربي 1973، والثورة الإيرانية 1979، وغزو الكويت 1990، كانت ذات تأثير عالمي مباشر وسريع بسبب سيولة سوق النفط وسهولة نقله عالميًا.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

أزمات الغاز غالبًا ما تكون إقليمية بسبب اعتماد السوق على خطوط الأنابيب ومحطات التسييل، لكن مع زيادة دور الغاز المسال، أصبحت تأثيراته أكثر عالمية كما ظهر في أزمة 2022<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> رجب عز الدين، لماذا تتباين أسعار الغاز الطبيعي عالميًا خلافًا للنفط؟.. صندوق النقد بوضوح (تقرير)، موقع الطاقة، وحدة أبحاث الطاقة، <https://attaqa.net/2023/05/27/لماذا-تتباين-أسعار-الغاز-الطبيعي-عالم/> (تمت الزيارة في 15 مارس 2025، الساعة 11:00).

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المبحث الثالث: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

يُعدّ قطاع المحروقات محركاً أساسياً للاقتصاد الوطني والعالمي، نظراً لدوره الحيوي في تأمين احتياجات الطاقة وتوليد الإيرادات. وتُعتبر الجزائر من بين أبرز المصدرين للنفط والغاز في المنطقة، مما يمنحها مكانة معتبرة في السوق الطاقوية العالمية، ويجعل من واقع هذا القطاع عاملاً حاسماً لفهم توازنها الاقتصادية.

#### المطلب الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المحروقات

يمثل الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المحروقات الأساس الذي ينظم نشاطات الاستكشاف، الإنتاج، والتسويق في هذا القطاع الحيوي. يشمل هذا الإطار القوانين، اللوائح، والهيكل الإدارية التي تحدد الأدوار والمسؤوليات لضمان إدارة فعالة ومستدامة للموارد الطاقوية.

#### 1- الإطار المؤسسي:

1-1- قبل الاستقلال – فترة الاستعمار الفرنسي: شهدت هذه الفترة بدايات التنقيب عن البترول في الجزائر منذ 1913 دون نتائج تُذكر، إلى أن تحقق أول اكتشاف فعلي عام 1946 في ولد قطرين، ثم توالى الاكتشافات الكبرى كعين صالح (1952) وإيجلز (1954) وحاسي مسعود (1956)، ما أثار اهتمام الشركات الأجنبية وعمّق أطماع فرنسا في استغلال هذه الموارد الاستراتيجية لتعويض اعتمادها على بترول إلى جانب الحقول الكبرى، تم اكتشاف حقل عجيبة وتيقنتورين، من بين أهم الاكتشافات التي حققتها شركة البحث عن بترول الصحراء. تيقنتورين يقع قرب الحدود الليبية، ويتميز بترولّه بجودة عالية ونسبة كبريت منخفضة، ما جعله ذا قيمة اقتصادية كبيرة.

مع تزايد هذه الاكتشافات، بدأت فرنسا تدرك أهمية البترول لدعم اقتصادها، فاعتمدت سياسة تشجع الاستثمار الأجنبي، وتوج ذلك بإصدار قانون البترول الجزائري سنة 1958 (رقم 58/1111). هذا القانون منح امتيازات واسعة للشركات الأجنبية، وقدم إعفاءات وتسهيلات، حتى إن الشركات كانت تحصل على دعم مالي في حال فشل عملياتها.

كما سُمح لهذه الشركات بتحديد أسعار البيع بنفسها، ما قلل من مداخيل الجزائر، إلى جانب خصم 27.5% من الإنتاج بحجة "تجديد الحقول"، وهو ما قلص أكثر من الأرباح والضرائب المستحقة.

كل هذه السياسات كانت تخدم مصالح فرنسا بشكل مباشر، وتعكس رؤيتها الاستعمارية، إذ لم تكن تعتبر البترول الجزائري مورداً محلياً، بل جزءاً من ثروتها. وفي هذا السياق، صرّح رئيس الوزراء الفرنسي ميشال ديوري سنة 1958 قائلاً:

"من لا يصدق إلا الأرقام، فليذهب إلى صحراء الجزائر ويرى كم تتجه القوى الاقتصادية نحو البترول والغاز... إنها معركة كبرى ستفتح عهداً جديداً لفرنسا وأوروبا".

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ولهذا السبب، سعت فرنسا لفصل الصحراء عن باقي الجزائر، لضمان بقاء سيطرتها على هذه الثروة حتى بعد الاستقلال<sup>1</sup>.

2-1- قطاع المحروقات بعد الاستقلال: من الهيمنة الفرنسية إلى استعادة السيادة بعد الاستقلال، لم تسترجع الجزائر سيادتها على ثرواتها فوراً، فقد استمرت فرنسا في السيطرة على حوالي 72% من إنتاج النفط، بينما امتلكت الشركات الأجنبية 18%، ولم يكن نصيب الجزائر سوى 10% فقط. هذا الوضع جعل استعادة السيطرة على القطاع أولوية وطنية.

مرحلة ما قبل التأميم (1962-1971): محاولات التحرر الاقتصادي اتفاقيات إيفيان (1962): رغم الاستقلال السياسي، حاولت فرنسا الاحتفاظ بنفوذها في قطاع النفط الجزائري، مما جعل الجزائر عاجزة عن التحكم الكامل في مواردها.

تأسيس سوناطراك (1963): لمواجهة هذا الوضع، أنشأت الجزائر شركة سوناطراك في 31 ديسمبر 1963، والتي بدأت كمؤسسة متخصصة في نقل وتسويق المحروقات. لكن مع مرور الوقت، توسعت صلاحياتها وأصبحت مسؤولة عن كل النشاطات البترولية في الجزائر، بفضل المرسوم 296-66 عام 1966.

اتفاقية الجزائر (1965): وقعت الجزائر اتفاقاً سمح لها بالمشاركة في عمليات التنقيب والتعدين، ما شكل خطوة نحو فرض سيادتها على القطاع.

إصلاحات 1966: صدر مرسوم 292-66 الذي جعل من سوناطراك الشركة الوطنية المسؤولة بالكامل عن البحث والإنتاج والتسويق، ما وضع الأسس الأولى للاستقلال البترولي.

مرحلة التأميم (1971): بومدين يعلن السيادة الكاملة بحلول عام 1969، دخلت الجزائر في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في نظام الامتيازات، بقيادة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، لكن المباحثات مع وزير الصناعة الفرنسي كزافييه أورتولي وصلت إلى طريق مسدود أواخر عام 1970. أمام هذا التعنت، قرر الرئيس هواري بومدين إنهاء التفاوض وإعلان تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، ليضع بذلك حدًا للهيمنة الأجنبية ويحقق السيادة الكاملة على الثروات الوطنية.

الجزائر في قلب المنظمات النفطية العالمية أوبك: (OPEC) انضمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للنفط عام 1969 لتعزيز مكانتها بين الدول المنتجة وحماية مصالحها في السوق العالمية.

<sup>1</sup> يسري محمد أبو العلاء، *ميادى الإقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري*، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النهضة العربية، 1996)، ص ص. 24-20.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك (OAPEC) التحقت الجزائر بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط عام 1970، بهدف تعزيز التعاون العربي في المجال الطاقوي.

شكل تأميم المحروقات نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر، فقد أصبحت سيدة على مواردها، وبدأت مرحلة جديدة من الاستقلال الاقتصادي، بعيداً عن التبعية الفرنسية.

شهد قطاع المحروقات في الجزائر تحولات كبيرة خلال هذه الفترة، حيث كانت السبعينات بداية لتنمية حاسمة، خاصة في مجال الغاز. مع تطبيق المخطط الرباعي (1970-1973)، تم التركيز على تطوير القطاع، لكن الحدث الأبرز كان حرب 1973 بين العرب وإسرائيل، والتي دفعت منظمة أوبك إلى تقليص الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. هذا الارتفاع كان بمثابة فرصة ذهبية للجزائر، حيث وقّرت عائدات ضخمة ساعدت في تمويل مشاريع التنمية، خاصة في قطاع الصناعات الثقيلة، ما جعل المحروقات ركيزة أساسية في السياسة الاقتصادية للبلاد.

مع دخول الثمانينات، فرضت تقلبات السوق البترولية العالمية تحديات على الجزائر، خاصة مع تراجع فعالية المخططين الخماسيين الأول والثاني. لكن الفترة الأكثر صعوبة كانت بين 1986 و1989، حيث شهدت الجزائر الصدمة البترولية الأولى، التي تسببت في انهيار الأسعار، مما أدى إلى أزمة اقتصادية خانقة. بحلول عام 1993، وصل العجز المالي في الخزينة إلى 960.8 مليار دينار، ما جعل الوضع الاقتصادي أكثر تعقيداً.

في محاولة لتحفيز الاستثمار وجذب الشركات الأجنبية، تم تعديل قانون المحروقات في 4 ديسمبر 1991، دخل قطاع المحروقات في مرحلة انتعاش قوية بين 2000 و2014، حيث شهدت الجزائر توسعاً كبيراً في التنقيب والإنتاج والنقل، بالإضافة إلى مشاريع ضخمة مثل إنشاء مصفاة تكرير النفط بسكيكدة في مارس 2005.

كان لارتفاع أسعار النفط تأثير إيجابي على الإقتصاد الجزائري، حيث بلغت الأسعار بين 90 و100 دولار للبرميل في 2014.

فمع نهاية 2014 بدأت أسعار النفط في التراجع، واستمر الانخفاض حتى 2016، ليصل إلى أدنى مستوياته، مما أثر بشكل كبير على الإقتصاد الجزائري، وأعاد البلاد إلى مواجهة تحديات مالية جديدة.<sup>1</sup>

### 2- الإطار القانوني المنظم للإنتاج والتنقيب عن المحروقات في الجزائر:

شهد قطاع المحروقات في الجزائر العديد من التعديلات القانونية التي تهدف إلى تنظيمه، تمييزه، وترشيد استغلال موارده بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية. وقد مر هذا الإطار القانوني بعدة مراحل تاريخية، بداية من تأميم القطاع في السبعينات، وصولاً إلى القوانين الحديثة التي تستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز استكشاف وإنتاج المحروقات.

<sup>1</sup> مقلد، عيسى. قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية. مذكرة ماجستير منشورة. جامعة باتنة، 2007-2008.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

1-2- الإطار القانوني للمحروقات بموجب الأمر 71/22 المؤرخ في 12 أفريل 1971: بعد قرار تأميم المحروقات، أصدر المشرع الجزائري مجموعة من الأوامر، أبرزها الأمر 71/22 و71/24، والتي نظمت عمليات البحث، التنقيب، واستغلال المحروقات. كما تم وضع إطار يحدد كيفية ممارسة الشركات الأجنبية لأنشطتها في استغلال الوقود السائل في الجزائر.

جاء في المادة الأولى من هذا القانون أن الشركة الوطنية سوناطراك هي الشريك الإيجابي في جميع المشاريع، بحيث لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي ممارسة نشاط البحث والتنقيب والاستغلال إلا بالشراكة معها، مع ضمان حصولها على نسبة لا تقل عن 51% من المشاريع.

لكن بعد 15 سنة من تطبيق هذا القانون، تبين أنه لم يحقق نتائج إيجابية في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب غياب الحوافز والامتيازات مقارنة بالدول النفطية الأخرى، مما دفع المشرع الجزائري إلى إصدار قانون المحروقات لعام 1986.

### 2-2- قانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986: جاء قانون 86-14 لتنظيم

استغلال المحروقات، وأهم ما نص عليه:

- تحديد قواعد الشراكة بين سوناطراك (51%) والشريك الأجنبي من خلال عقد استثمار.
- ضبط أشكال الشراكة على أربعة أنواع: الشراكة عند الإنتاج، الشراكة عند تقديم الخدمات، الشراكة بالمساهمة، والشراكة بالمشاركة دون شخصية قانونية.
- احتكار سوناطراك لجميع عمليات نقل المحروقات عبر الأنابيب، مع إمكانية لجوء الشركات الأجنبية إلى خدماتها.
- منح الامتيازات للشركات الأجنبية في مجال المحروقات السائلة فقط دون الغاز.

اعتُبر هذا القانون نقطة تحول هامة في تنظيم القطاع، خاصة أنه جاء في سياق الأزمة الاقتصادية في الثمانينات، وكان الهدف منه تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز عمليات التنقيب والإنتاج. لكنه لم يحقق النتائج المرجوة بسبب غياب الحوافز الجذابة للمستثمرين، خصوصاً في قطاع الغاز.

تم تعديل هذا القانون عام 1991 بموجب القانون 91-21، والذي سمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في قطاع الغاز، وتمكينهم من استغلال الحقول المكتشفة مسبقاً والتي كانت محتكرة من قبل سوناطراك، مقابل دفع حق الدخل لتغطية التكاليف التي تحملتها الشركة الوطنية. هذا التعديل عكس انفتاحاً تدريجياً في القطاع ليتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية.

### 3-2- قانون المحروقات لعام 2005 والمعدل بالأمر 06/10 لعام 2006: كان قانون 07/05

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

الصادر في 28 أفريل 2005 خطوة نحو تحرير قطاع المحروقات وإعادة هيكلته قانونيًا ومؤسسيًا. ومن أبرز ما جاء فيه:

- إنشاء سلطة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.
- تبني نظام الامتيازات، مما سمح للشريك الأجنبي بالحصول على نسبة ملكية تصل إلى 70%.
- لكن سرعان ما عدّل المشرّع الجزائري هذا القانون بإصدار الأمر 06/10 في 29 جويلية 2006، والذي:
- أعاد فرض قاعدة 49/51 لصالح سوناطراك.
- أوجب مشاركة سوناطراك في جميع عمليات البحث والتنقيب والإنتاج.
- عزز احتكار سوناطراك لنشاط نقل المحروقات والمنتجات البترولية عبر الأنابيب.
- وسّع رقابة الدولة على الشركات الأجنبية.
- منح سوناطراك حق الشفعة الذي يتيح لها شراء حصص الشركات الأجنبية خلال 90 يومًا من تبليغها.

### 4-2- قانون المحروقات لعام 2019 (القانون 13-19): صدر قانون المحروقات 13-19

في 13 ديسمبر 2019، بهدف تطوير الاستثمار في قطاع المحروقات، ومعالجة التباطؤ في عمليات الاستكشاف والإنتاج بسبب ارتفاع الاستهلاك المحلي والمنافسة الدولية الشديدة، خاصة من روسيا.

أبرز ما تضمنه القانون:

- إعفاءات ضريبية وجمركية لمشاريع المحروقات، منها:
  - إعفاء من الرسم على النشاط الممبني والقيمة المضافة المتعلقة بالتجهيزات والمواد المستوردة.
  - إعفاء من الرسوم الجمركية على واردات التجهيزات والمواد المرتبطة بأنشطة المحروقات.
  - إعفاء أجور مستخدمي الشركات البترولية الأجنبية من الاشتراكات الاجتماعية الوطنية.
- تمديد فترة رخص الاستكشاف من سنتين إلى سبع سنوات، مع إمكانية تمديدتها لعامين إضافيين.
- تحديد مدة استغلال الحقول بـ 30 سنة، قابلة للتمديد لـ 10 سنوات أخرى.
- اعتماد ثلاثة أنواع من العقود بين سوناطراك والشركاء الأجانب:
  1. عقد الشراكة عند تقاسم الإنتاج.
  2. عقد خدمات ذات مخاطر.
  3. عقد امتياز وفق قاعدة 49/51.
- إلزامية إخضاع عقود المحروقات للقانون الجزائري، مع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال النزاعات.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

يتضح من خلال هذه التطورات أن الإطار القانوني لقطاع المحروقات في الجزائر مر بمراحل مختلفة، حيث انتقل من التأميم الكامل، إلى الانفتاح التدريجي، ثم العودة إلى تعزيز سيطرة الدولة عبر سوناطراك. هذه التعديلات القانونية جاءت كرد فعل على التغيرات الاقتصادية العالمية، والأزمات الداخلية، وحاجة الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي دون التفريط في سيادتها على مواردها الطاقوية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إمكانيات قطاع المحروقات في الجزائر

تعد الجزائر من الدول البارزة في مجال إنتاج النفط والغاز، وذلك بفضل المزايا التنافسية التي يتمتع بها نفطها، مما يمنحها قدرة تفاوضية أقوى عند إبرام العقود والاتفاقيات مع الدول المستوردة. وتعزز هذه التنافسية مجموعة من العوامل المرتبطة بالجودة، الموقع الجغرافي، والتركيبية الكيميائية للنفط الخام.

#### 1- الموقع الجغرافي وتأثيره على التنافسية: يلعب الموقع الجغرافي دورًا محوريًا في تحديد القيمة

السوقية للنفط، نظراً لتأثيره المباشر على تكاليف النقل التي تُعد جزءًا أساسياً من السعر النهائي للخام. عندما تكون جودة نوعين من النفط متشابهة، يكون الفارق الأساسي في التنافسية ناتجاً عن كلفة النقل. وبالتالي، كلما اقترب موقع الإنتاج من الأسواق المستهدفة، قلّت التكلفة وزادت التنافسية فيما يُعرف بـ "علاوة الموقع".

تستفيد الجزائر من موقعها الاستراتيجي القريب من أوروبا، والتي تمثل سوقاً رئيسية للطاقة، خاصة في مناطقها الغربية. كما يوفر موقع الجزائر بعض المزايا في السوق الأمريكية والكندية، لا سيما في الساحل الشرقي. إلا أن المنافسة في السوق الأمريكية تظل شديدة في ظل وجود موردين تقليديين مثل فنزويلا، المكسيك، ودول الخليج التي تتمتع بإنتاج ضخم.

فيما يخص الغاز، تعتبر تكاليف النقل من أبرز التحديات، إذ تستهلك عمليات البحث والتنقيب حوالي 20% من سعر البيع، في حين يشكل الإنتاج والنقل نحو 50% من التكلفة. ولهذا السبب، تكون تجارة الغاز أكثر جدوى بين الدول القريبة جغرافياً. وهنا تتعزز تنافسية الجزائر، لوقوعها ضمن نطاق لا يتجاوز 2000 كلم من السوق الأوروبية، مما يمنحها ميزة قوية.

تشير التوقعات إلى أن أوروبا ستحتاج إلى استيراد نحو 530 مليار متر مكعب من الغاز بحلول عام 2030، مقارنة بـ 210 مليارات متر مكعب ستحتاجها الولايات المتحدة. ما يجعل السوق الأوروبية الأكبر والأكثر أهمية، ويعطي الجزائر فرصة لتوسيع حصتها السوقية رغم المنافسة مع روسيا والنرويج. كما نجحت الجزائر في اقتحام السوق الأمريكية من خلال تزويد الساحل الشرقي بالغاز.

#### 2- جودة البترول الجزائري كعنصر تنافسي: يمثل البترول الجزائري، المعروف باسم "صحاري بلند"،

<sup>1</sup> وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، الموقع الرسمي، <https://www.energy.gov.dz> (تم الزيارة في 28 مارس 2025، الساعة 16:45).

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

أحد أنقى أنواع النفط الخام على مستوى العالم، بفضل خصائصه الفيزيائية والكيميائية. يتميز بانخفاض نسبة الكبريت (0.14%) وبارتفاع درجة الكثافة API التي تبلغ 44.0، ما يجعله من أنواع البترول الخفيفة الحلوة، وهو النوع الأكثر طلبًا عالميًا نظرًا لسهولة تكريره وارتفاع مردوده من المشتقات البترولية المطلوبة في الأسواق.

إن الجزائر تحتل موقعًا متقدمًا مقارنة بدول أخرى مثل السعودية، العراق، إيران، والكويت. فبينما تتمتع الجزائر بنسبة 100% من إنتاجها من النفط الخفيف الحلو، نجد أن هذه النسب تتفاوت لدى باقي الدول:

- **السعودية** API = 34.2، نسبة الكبريت = 1.60%، نسبة النفط الخفيف = 20.5%.
- **الكويت** API = 27.3، نسبة الكبريت = 2.84%، نسبة النفط الخفيف = 16.0%.
- **إيران** API = 34.3، نسبة الكبريت = 1.35%، نسبة النفط الخفيف = 22.25%.
- **العراق**: تنوع نوعية النفط بين خفيف وثقيل، حيث يبلغ API = 36.1 للنفط الخفيف بنسبة 1.88% كبريت.
- **نيجيريا** API = 27.1، نسبة الكبريت = 0.25%، إلا أن نسبة النفط الخفيف لا تتعدى 12.0%.

وبذلك يظهر تفوق البترول الجزائري في معظم المؤشرات، سواء من حيث انخفاض الكبريت، أو ارتفاع الكثافة، أو النسبة العالية من النفط الخفيف ضمن إجمالي الإنتاج.

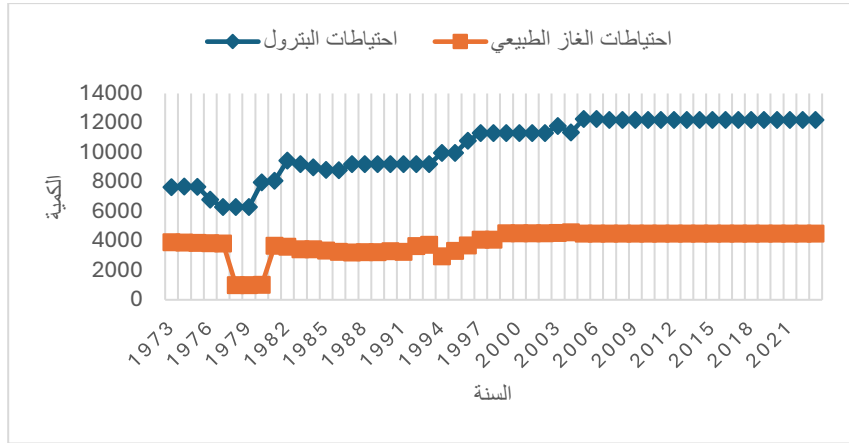
### 1. احتياجات الجزائر من البترول والغاز: كل هذه العوامل تجعل من البترول الجزائري أكثر

طلبًا في الأسواق، حيث إن معظم المصافي العالمية مصممة لمعالجة النفط الخفيف، ما يمنح الجزائر ميزة تنافسية قوية أمام باقي المنتجين، ويعزز قدرتها على تسويق إنتاجها بأسعار أفضل وشروط أكثر مرونة<sup>1</sup>. عند النظر إلى تطور احتياجات الجزائر من البترول والغاز خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى 2023، نلاحظ أنه مر بثلاث مراحل رئيسية، تعكس كل واحدة منها السياق الذي كانت تمر به البلاد في علاقتها بسياسات الطاقة والاستكشاف.

<sup>1</sup> سدي علي، دراسة مكانة ودور الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، في: أعمال المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل 2008، ص. 08.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

شكل رقم (1): تطور احتياطات الجزائر من البترول والغاز الطبيعي 2017-2023



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في *Rétrospective* Office National des Statistiques، *Statistique 1962–2011*، وتقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) من سنة 2011 إلى سنة 2023.

في المرحلة الأولى، الممتدة من 1973 إلى 1986، سجّلنا تراجعًا تدريجيًا في احتياطات البترول، التي انخفضت من حوالي 9000 مليون برميل إلى أقل من 8000 مليون برميل. هذا التراجع لم يكن مفاجئًا، بل كان نتيجة منطقية لعدة عوامل متداخلة، أهمها الاعتماد الكبير على الحقول القديمة دون تجديدها أو تطويرها، وضعف الإمكانيات التكنولوجية في تلك الفترة، إضافة إلى غياب شركات أجنبية تساهم في رفع وتيرة الاستكشاف والإنتاج. نفس الملاحظة تنطبق على الغاز الطبيعي، حيث شهد هو الآخر تراجعًا حادًا في تقديراته، من أكثر من 5000 إلى أقل من 2000 مليار متر مكعب. وقد يعود هذا التراجع إلى تغيير أساليب التقدير آنذاك، أو ببساطة إلى قلة الجهود المبذولة فعليًا في ميدان البحث الجيولوجي.

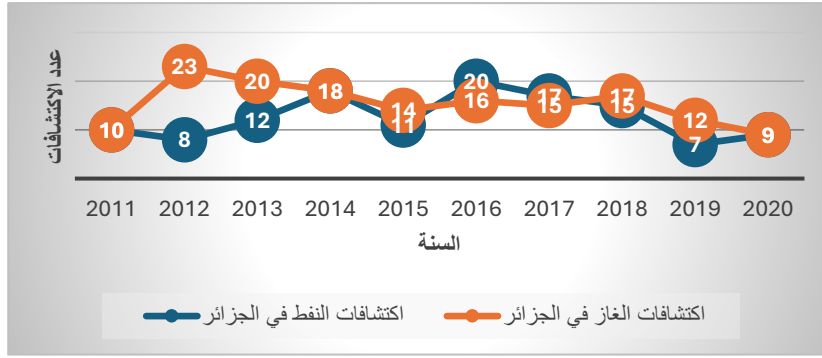
أما في المرحلة الثانية، من 1987 إلى 2005، فقد تغير الوضع بشكل ملحوظ، حيث شهدت احتياطات النفط نموًا وبلغت نحو 12.2 مليار برميل، بينما ارتفعت احتياطات الغاز إلى حوالي 4504 مليار متر مكعب. هذه الطفرة ما كانت لتحدث لولا إدخال تقنيات حديثة في المسح والاستكشاف، والانفتاح التدريجي أمام الشركات الأجنبية، إلى جانب اكتشاف حقول جديدة، خاصة في الجنوب الشرقي والصحراء الوسطى. بفضل هذه الديناميكية، استعادت الجزائر زخمها الطاقوي، وبدأت تظهر مجددًا كلاعب معتبر في السوق الطاقوية<sup>1</sup>.

لكن هذا الزخم ما لبث أن تباطأ في المرحلة الثالثة، الممتدة من 2006 إلى 2023، حيث ساد نوع من الثبات في الأرقام: احتياطي البترول بقي في حدود 12.2 مليار برميل، واحتياطي الغاز لم يتجاوز 4504 مليار متر مكعب. رغم أن عمليات الاستغلال ظلت مستمرة، إلا أن غياب اكتشافات كبيرة جديدة أو استثمارات ضخمة في التنقيب جعل الاحتياطات لا تتجدد بنفس الوتيرة، ما يشير إلى انخفاض عدد السنوات التي يمكن فيها للبلاد أن تواصل الإنتاج بنفس المعدلات الحالية، دون أن تستنزف ما تبقى من ثروتها.

<sup>1</sup> OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, 2015. P94.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

شكل رقم (2): منحنى تطور اكتشافات البترول والغاز (2011-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". من سنة (2011) إلى سنة (2020)

يُظهر المنحنى المتعلق بعدد الاكتشافات السنوية في الجزائر خلال العقد الأخير مسارًا متقلبًا يعكس حالة من عدم الاستقرار في جهود البحث والاستكشاف. فقد عرفت الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 نشاطًا ملحوظًا، حيث بلغت الجزائر ذروة اكتشافاتها الغازية سنة 2012 بـ 23 اكتشافًا، بينما شهدت سنة 2016 أعلى عدد لاكتشافات النفط بـ 20 اكتشافًا. هذا الزخم في الاستكشاف كان يعكس بوضوح محاولات الدولة مواجهة تزايد الاستهلاك المحلي للمحروقات من خلال تعزيز جهود التنقيب، خاصة بالاستفادة من تطور التقنيات الحديثة وعودة بعض الشركات الأجنبية إلى الساحة الطاقوية. ومع ذلك، سرعان ما تراجع هذا النشاط تدريجيًا، لبدء من 2017 مسارًا تنازليًا بلغ أدناه في 2020، بـ 9 اكتشافات غازية فقط و7 نفطية، وهو ما تزامن مع تراجع أسعار النفط عالميًا، وضعف جاذبية الإطار التشريعي الجزائري، وانكماش نفقات البحث والتطوير. ولا يمكن تجاهل الأثر المباشر لأزمة كوفيد-19، التي عطّلت العديد من المشاريع وأثّرت على قدرة الشركات على مواصلة عمليات التنقيب.

وإذا ما ربطنا هذا المنحنى بمنحنى الاحتياطيات، سنلاحظ أن ما تحقق من اكتشافات، رغم أنه يُعتبر نشاطًا مقبولًا في بعض السنوات، لم يكن كافيًا لرفع مستوى الاحتياطيات أو حتى الحفاظ عليه. الواقع يقول إن الاستهلاك فاق ما تم اكتشافه، وهو ما يُفسّر لماذا ظلت الاحتياطيات في حالة ثبات تقني منذ سنوات. بمعنى أدق: ما يتم استخراجها لا يُعوض، وهذه معادلة خطيرة لدولة تعتمد بنسبة تفوق 95% من صادراتها على المحروقات. الأرقام تُظهر أن عدد الاكتشافات تراوح خلال العقد بين 4 و23 اكتشافًا سنويًا، وهي أرقام ضعيفة إذا ما قورنت بحجم التحديات التي يفرضها الطلب الداخلي المتزايد، والالتزامات التصديرية، وتقادم الحقول، فضلًا عن البنية التحتية القديمة والتشريعات التي لا تزال، في كثير من الجوانب، تُنقّر المستثمرين بدل أن تجذبهم.

هذا التراجع في عدد الاكتشافات، خاصة بعد 2016، يكشف بوضوح أن بيئة الاستثمار الطاقوي في الجزائر لم تكن مشجعة بالقدر الكافي، سواء بسبب الجمود البيروقراطي أو التردد الذي أبدته الشركات الأجنبية تجاه الإطار القانوني والمؤسسي، ما انعكس سلبيًا على ديناميكية الاستكشاف. الأهم من ذلك أن ثبات الاحتياطيات، الذي يبدو في ظاهره استقرارًا، هو في حقيقته خطر استراتيجي صامت. ففي ظل استمرار الاستهلاك والتصدير، فإن عدم تجديد الاحتياطيات

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

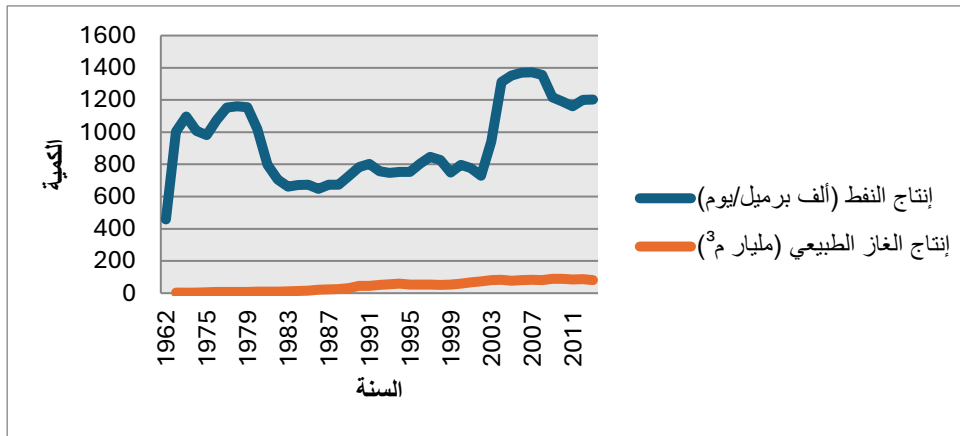
يعني ببساطة أننا نقترّب عامًا بعد عام من لحظة لن نملك فيها ما نصدره. وهذا تهديد مباشر لاستدامة الربح الطاقوي الذي لا تزال تعتمد عليه البلاد بشكل كبير.

جهود الاستكشاف، رغم أنها موجودة، إلا أنها لم تكن بالمستوى الكافي لتعويض التآكل الحاصل في المخزون. والرهان على التكنولوجيا أو على الشركات الأجنبية لم يُثمر كما كان متوقعًا. لهذا، فإن الوقت قد حان لإعادة النظر جذريًا في السياسة الطاقوية الوطنية. يجب على الجزائر أن تتحرك نحو نموذج أكثر توازنًا، يُراهن على الطاقات المتجددة، ويُطور الغاز الصخري ضمن رؤية بيئية محسوبة، ويُعزز كفاءة الاستهلاك الداخلي، لا سيما في القطاعات كثيفة الاستهلاك.

في النهاية، الجمع بين بيانات الاحتياطات والاكتشافات يكشف عن خلل هيكلي في إدارة الثروة الطاقوية. فرغم المؤشرات التي توحى بالاستقرار، إلا أن هناك عجزًا واضحًا في تجديد ما يُستهلك. وإذا استمر هذا الوضع، فإن الجزائر قد تجد نفسها في وضع غير مريح خلال السنوات القادمة. لذلك، لا مفر من تبني سياسة طاقوية جديدة، واقعية وطموحة في آن، تقوم على جذب استثمارات نوعية في مجال الاستكشاف، تشجيع الابتكار، الانفتاح على الطاقات البديلة، وتحرير السوق الداخلي تدريجيًا بطريقة تحافظ على التوازن الاجتماعي دون أن تُضعف مردودية الدولة.

### 2. إنتاج النفط والغاز في الجزائر:

شكل رقم (3): تطور إنتاج النفط والغاز في الجزائر (1962-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في *Rétrospective* Office National des Statistiques، *Statistique 1962–2011*، وتقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك) من سنة 2010 إلى سنة 2013.

يعكس المنحنى البياني لتطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2013، تحوّلًا بنيويًا في السياسة الطاقوية للبلاد، حيث شهد إنتاج كل من البترول والغاز الطبيعي والمنتجات المصفاة زيادة معتبرة، وهو ما يدل على المجهود الكبير الذي بذلته الدولة في تطوير هذا القطاع من خلال إنجاز مصانع لتكرير البترول الخام وتحويله، وزيادة الاستثمارات العمومية التي حُصص منها ما يقارب 50% لقطاع المحروقات خلال المخطط الرباعي الثاني. ففي سنة 1962، لم تكن الجزائر تنتج سوى حوالي 460 ألف برميل يوميًا من النفط، دون أي إنتاج يُذكر للغاز الطبيعي. غير أن

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

الجزائر، بعد تأميم المحروقات سنة 1971، سرّعت وتيرة تطوير القطاع، مستفيدة من الطفرة النفطية لسنة 1973، مما ساهم في رفع طاقتها الإنتاجية وتعزيز سيادتها على مواردها<sup>1</sup>.

وقد شكلت أزمة 1973 الناتجة عن الحظر العربي فرصة حقيقية للجزائر لتحقيق قفزة نوعية في مداخلها البترولية، ما مكّنها من توجيه جزء كبير منها نحو الاستثمار في البنى التحتية الطاقوية. وجاءت أزمة 1979 المرتبطة بالثورة الإيرانية لتمنح الجزائر دفعة جديدة، حيث استثمرت عائداتها في توسيع المصافي، وتعزيز قدرات التكسير والتصدير، وهو ما يُترجم في المنحنى من خلال الارتفاع الواضح في مستويات الإنتاج.

إلا أن هذا المسار عرف تباطؤًا ملحوظًا في بداية الثمانينات. فبعد سنة 1980، ورغم تواصل ارتفاع الأسعار، بدأت الجزائر تغير من أولوياتها الاقتصادية، ولم تعد توجه مداخل النفط للاستثمار في قطاع المحروقات كما كانت تفعل في السبعينات، بل تحولت إلى تمويل مشاريع ذات طابع اجتماعي، في إطار توجه الدولة الاجتماعية. ثم جاءت أزمة 1986، التي شهدت انهيارًا حادًا في أسعار النفط، فأثرت سلبيًا على المداخل، وتراجعت الاستثمارات في قطاع الطاقة، وهو ما عكسه المنحنى من خلال حالة الركود الواضحة في الإنتاج خلال التسعينات.

وقد زاد من تعقيد هذا الركود الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر خلال التسعينات، حيث انعكس مباشرة على المناخ الاستثماري، وخلق عزوفًا كبيرًا لدى الشركاء الأجانب. وفي ظل هذه الأوضاع، بادرت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات سنة 1991، فاتحة المجال أمام الاستثمار الأجنبي، خاصة في مجال الغاز الطبيعي الذي بدأ يكتسب مكانة استراتيجية.

ومن جهة أخرى، اتسم إنتاج الغاز الطبيعي بارتفاع مستمر بين 1973 و2013، متماشيا مع الطلب المتزايد من الأسواق العالمية. ففي السبعينات، كان الإنتاج المسوّق من الغاز متواضعا، رغم توفر الجزائر على احتياطات ضخمة، وذلك بسبب غياب التشجيع، وضعف الإطار القانوني، وأسعار الغاز المنخفضة عالميًا. غير أن نهاية السبعينات وبداية الثمانينات شكّلت نقطة تحوّل كبيرة، حيث تضاعف الإنتاج ثلاث مرات مقارنة بـ1969، مدفوعًا بتطوير حقل حاسي الرمل، الذي يُعد من أكبر الحقول الغازية في العالم، ويُنتج بمفرده أكثر من 60% من إجمالي الإنتاج السنوي للجزائر.

وفي بداية الألفينات، وبفعل تحسين الأطر القانونية وتزايد الطلب العالمي وتحسن الأسعار، شهدت الجزائر ذروة إنتاج الغاز سنة 2004، حيث بلغ الإنتاج حوالي 83 مليار متر مكعب. ومع ذلك، يُظهر المنحنى بعد هذه الفترة ثباتًا في مستويات الإنتاج دون قفزات نوعية، ما يعكس نوعًا من الجمود الاستثماري في القطاع.

وقد ارتبط هذا الركود بعوامل متعددة، أهمها تقادم الحقول، ضعف الاستكشاف، نقص المتابعة، والبيروقراطية التي عطّلت المشاريع الجديدة، إلى جانب توجيه الدولة لمواردها نحو السياسات الاجتماعية مثل السكن والدعم والأجور،

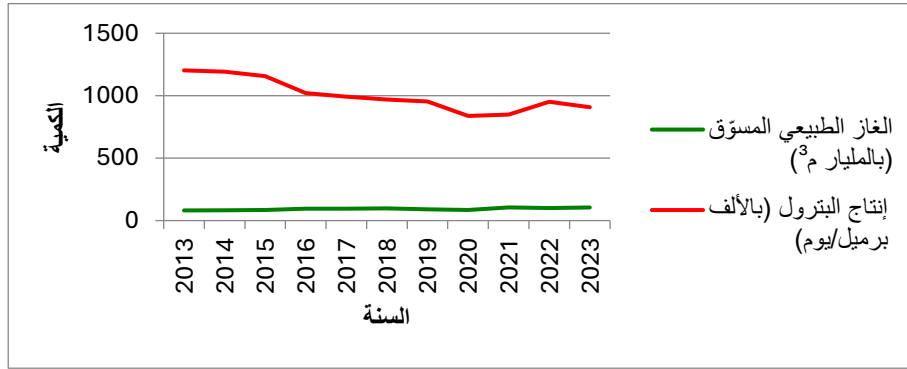
<sup>1</sup> بلمقدم مصطفى وآخرون، *الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات*، مجلة *التنظيم والعمل*، العدد 4، ص. 05.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

بدلاً من تعزيز البنية الإنتاجية الطاقوية. كما أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 زادت من حدة الوضع، حيث تراجعت الأسعار وأثرت على قدرة الدولة في تمويل المشاريع الكبرى.

خلاصة القول، يُظهر المنحنى أن الجزائر انتقلت تدريجياً من الاعتماد الحصري على النفط إلى الاعتماد الاستراتيجي على الغاز الطبيعي، بفضل وفرة الاحتياطات، وتطور الإطار القانوني، وتزايد الطلب الخارجي. غير أن هذا التحول بقي غير مكتمل، بسبب استمرار العراقيل البنيوية، وضعف الرؤية الاستثمارية، والاعتماد المفرط على الريع، ما يجعل من الضروري اليوم تبني إصلاح هيكلي شامل يضمن استدامة المورد الطاقوي وتوازنه بين التصدير والحاجيات الداخلية.

شكل رقم (4): منحنى تطور إنتاج النفط والغاز في الجزائر (2013-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوبك". من سنة (2013) إلى سنة (2024)

يعكس منحنى إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023 تراجعاً لافتاً في الأداء الطاقوي الوطني، سواء من حيث القدرات الإنتاجية أو الفوائض التصديرية، وهو ما يرتبط بالسيقات الداخلية والتقلبات الدولية الكبرى التي شهدتها السوق الطاقوي خلال هذا العقد.

يُظهر المنحنى الخاص بإنتاج النفط الخام تراجعاً ملحوظاً من حوالي 1.2 مليون برميل/يوم في 2013 إلى أقل من 900 ألف برميل/يوم في 2023. ويُعزى هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تداعيات أزمة أسعار النفط سنة 2014، والتي تسببت في انهيار الأسعار إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل، ما أدى إلى تقليص ميزانيات الاستثمار في الاستكشاف والتطوير، خاصة في الحقول القديمة التي أصبحت تتطلب تكنولوجيات متقدمة وتكاليف مرتفعة.

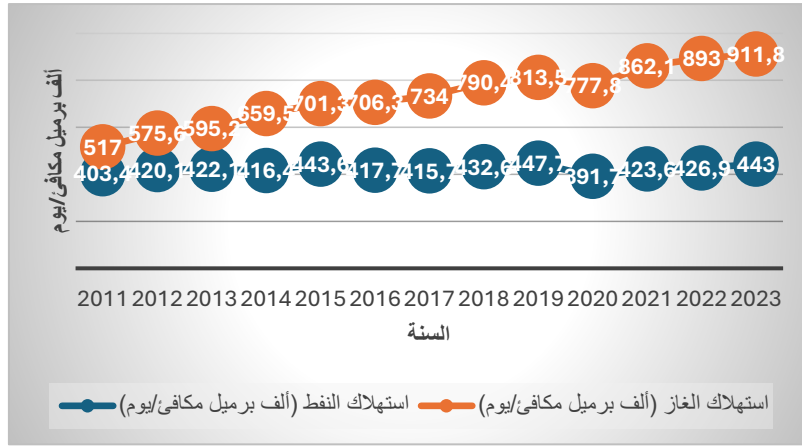
هذا التراجع تفاقم بعد اتفاق الجزائر ضمن أوبك+ في ديسمبر 2016، والذي التزمت بموجبه بخفض الإنتاج بـ 50 ألف برميل/يوم ابتداءً من جانفي 2017. وقد تضافرت عدة عوامل داخلية مع هذا المسار التراجعي، أهمها: تراجع مردودية الحقول الكبرى مثل حاسي مسعود، ضعف الاستثمارات الجديدة في التنقيب والتطوير، البيروقراطية التي تعيق التسيير الفعال والتعاقدات الخارجية.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي، فقد أظهر المنحنى تذبذبًا طفيفًا، حيث تراوحت الكميات بين 105,2 و80 مليار متر مكعب سنة 2023 ورغم إطلاق مشاريع مثل مشروع رقان (2017) بقدرة إنتاجية تبلغ 8 مليار م<sup>3</sup>، فإن الأثر الكلي ظل محدودًا بسبب: ضعف كفاءة البنية التحتية، الفساد، ونقص المتابعة التقنية للمشاريع، غياب بيئة قانونية جاذبة للشركات الأجنبية<sup>1</sup>.

### 3. استهلاك النفط والغاز في الجزائر:

شكل رقم (5): منحنى تطور استهلاك النفط والغاز في الجزائر (2011–2023)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". من سنة (2011) إلى سنة (2024)

في المقابل، يكشف منحنى استهلاك الطاقة (نفط وغاز) خلال نفس الفترة عن منحنى تصاعدي حاد، خاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من 517 ألف برميل مكافئ/يوم في 2011 إلى 911.8 ألف برميل مكافئ/يوم في 2023، أي بنسبة تفوق 76% هذا الارتفاع يعكس:

- الاعتماد شبه الكلي على الغاز في إنتاج الكهرباء،
- التوسع العمراني والصناعي غير المراقب،
- استمرار سياسة دعم الأسعار، ما أدى إلى استهلاك مفرط وغير فعال.

أما استهلاك النفط المحلي فقد بلغ 443 ألف برميل مكافئ/يوم في 2023، وهو مستوى مرتفع بالنظر إلى تراجع الإنتاج، مما أدى إلى تقلص الفائض القابل للتصدير، وبالتالي تراجع العائدات الطاقوية الخارجية.

وقد زادت جائحة كوفيد-19 (2020–2021) من تعقيد الوضع، حيث خفّضت الطلب العالمي على النفط وتسببت في انهيار جديد للأسعار، وهو ما دفع الجزائر إلى تقليص إنتاجها ضمن تخفيضات أوبك+، مما زاد الفجوة بين الإنتاج

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 7.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

والاستهلاك. ورغم أن الاستهلاك العالمي تراجع خلال الجائحة، إلا أن الاستهلاك المحلي في الجزائر لم يتأثر بشكل كبير، بسبب استمرار الدعم وغياب آليات التحكم في الطلب الداخلي.

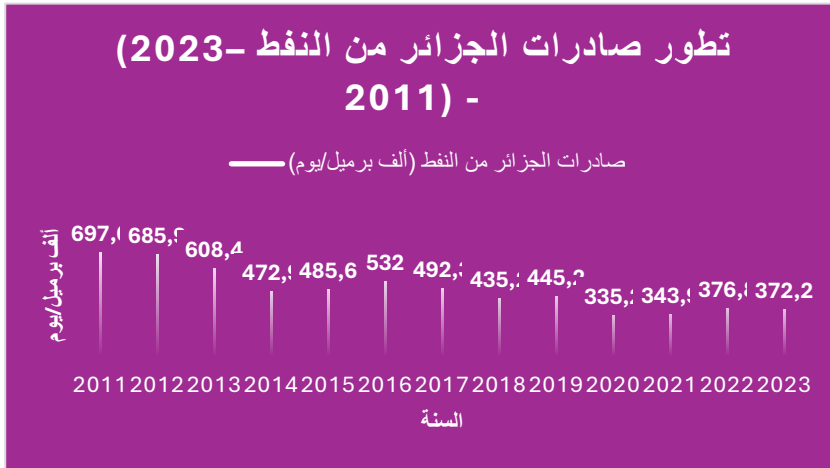
ثم جاءت الحرب الروسية الأوكرانية (2022-2023)، والتي فتحت نافذة جيوسياسية أمام الجزائر لتعزيز صادراتها نحو أوروبا في ظل التراجع الحاد في الإمدادات الروسية. غير أن القدرة التصديرية الفعلية للجزائر ظلت محدودة بسبب:

- الضغط المتزايد على الاستهلاك المحلي،
- ضعف الإنتاج الفعلي للغاز،
- عدم توسعة خطوط النقل والتسييل بشكل يتماشى مع الفرص المتاحة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الجزائر واجهت خلال عقد كامل (2013-2023) ضغطاً مزدوجاً: من جهة تراجع الإنتاج، ومن جهة أخرى تصاعد متسارع للاستهلاك المحلي، ما أدى إلى تضيق الفجوة بين العرض والطلب، وتقليص الفائض القابل للتصدير، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري الطاقوي.

### 4. تطور صادرات الجزائر من النفط:

شكل رقم (6): تطور صادرات الجزائر من النفط (2011-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". من سنة (2011) إلى سنة (2024)

يُظهر هذا المنحنى تطور صادرات الجزائر من النفط الخام خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، ويعكس بوضوح المسار التنازلي لهذه الصادرات نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على الأداء الطاقوي الجزائري. ففي بداية الفترة، وتحديداً سنة 2011، بلغت صادرات الجزائر من النفط حوالي 697.6 ألف برميل يومياً، ثم

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ظلت مستقرة نسبياً في 2012 (685.9 ألف برميل/يوم) قبل أن تبدأ في التراجع بشكل واضح اعتباراً من 2013، حيث بلغت 608.4 ألف برميل، لتتواصل بعدها الانخفاضات المسجلة بشكل متقطع.

أحد المحطات البارزة في هذا المنحنى هو الانخفاض الحاد الذي بدأ سنة 2014، والذي لا يمكن فصله عن أزمة انهيار أسعار النفط العالمية في نفس العام، حين انهارت الأسعار إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل. هذه الأزمة أثرت بشكل مباشر على قدرات الجزائر التصديرية، حيث أجبرت الدولة على تخفيض الإنتاج لمواجهة تراجع العائدات، كما دفعت إلى تقليص الإنفاق على أنشطة الاستكشاف والتطوير، وهو ما انعكس تدريجياً على القدرة التصديرية. وقد وصل هذا التراجع إلى مستوى 472.9 ألف برميل يومياً سنة 2014، ثم استمر بشكل متذبذب إلى أن بلغ 435.2 ألف برميل في 2018.

ثم جاءت أزمة كوفيد-19 (2020)، والتي كانت بمثابة ضربة مزدوجة لقطاع النفط الجزائري، فمن جهة انهيار الطلب العالمي على الطاقة بشكل غير مسبوق، ومن جهة أخرى دخلت الجزائر في تخفيضات إضافية بموجب اتفاق "أوبك+"، ما أدى إلى انخفاض صادراتها إلى أدنى مستوياتها خلال العقد، حيث سجلت 335.2 ألف برميل يومياً سنة 2020. ورغم الانتعاش الطفيف الذي سُجل في 2021 و2022، والذي بلغ على التوالي 343.9 و376.8 ألف برميل/يوم، إلا أن مستوى الصادرات ظل دون ما كان عليه قبل 2014، ما يدل على استمرار الضغوط الهيكلية.

الفرصة التي قدمتها الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022، والتي رفعت الطلب الأوروبي على النفط الجزائري بسبب انقطاع الإمدادات الروسية، لم تُستغل كما يجب. فرغم ارتفاع الأسعار، إلا أن القدرة التصديرية الجزائرية بقيت محدودة، حيث لم تتجاوز 372.2 ألف برميل يومياً سنة 2023، أي بفارق كبير عن مستويات ما قبل 2014. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل داخلية، أبرزها:

- تقادم الحقول المنتجة دون تعويضها باكتشافات جديدة ذات جدوى،
- ضعف الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط نتيجة جمود الإطار التشريعي،
- ارتفاع الاستهلاك المحلي للنفط، ما أدى إلى تقليص الفائض القابل للتصدير.

المنحنى بهذا الشكل لا يعكس فقط مسار الصادرات، بل يعكس أيضاً نموذجاً اقتصادياً هشاً يعتمد على المحروقات، ويعاني من صعوبة التكيف مع الأزمات. فبدلاً من أن تستفيد الجزائر من ارتفاع الأسعار كما حدث في 2022، اصطدمت بواقع داخلي غير مرن يحد من قدرتها على التصدير، سواء بسبب البنية التحتية أو نقص الاكتشافات أو ارتفاع الضغط الداخلي على الموارد الطاقوية.

بالتالي، هذا المنحنى ليس مجرد مؤشر رقمي، بل هو تحذير صريح من أن الاستمرار في نفس النهج قد يقود إلى مزيد من الانكماش في الصادرات، ومزيد من الضغط على الميزان التجاري، ما لم يتم تدارك ذلك بسياسة طاقوية جديدة قائمة على استكشافات فعالة، استثمارات جريئة، وتوازن أفضل بين الاستهلاك والتصدير.

### 5. إمكانات الجزائر الغازية:

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

مع التغيرات العميقة التي يشهدها النظام الجيوطاقوي العالمي، وجدت أوروبا نفسها مضطرة لإعادة ترتيب خارطة إمدادات الغاز، متجاوزة مرحلة الاعتماد الأحادي على روسيا. الحرب الروسية الأوكرانية كانت نقطة فاصلة، جعلت القارة العجوز تدرك أن أمنها الطاقوي لا يمكن أن يظل مرتبطاً بشريك واحد، خاصة حين يصبح هذا الشريك طرفاً مباشراً في نزاع جيوسياسي معقد.

من هنا، صعّدت دول أخرى إلى الواجهة. النزوح مثلاً، فرضت نفسها كأكثر الموردين استقراراً، حيث تضخ أكثر من 250 مليون متر مكعب يوميًا عبر شبكة أنابيب حديثة وفعّالة تربطها بعدة بلدان أوروبية. وفي الجنوب، استعادت الجزائر مكانتها كمصدر موثوق، بفضل خطوط أنابيبها العابرة للبحر المتوسط التي تغذي إيطاليا وإسبانيا، إلى جانب منشآتها لتصدير الغاز الطبيعي المسال، ما منحها قدرة مزدوجة على تلبية الطلب.

في المقابل، ازداد الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال (GNL) كمصدر بديل ومرن، لا سيما مع بروز الولايات المتحدة كأكثر مزود للقارة بأكثر من 60 مليون طن في 2022، مستفيدة من بنيتها التحتية الضخمة وقدرتها على إعادة توجيه الشحنات حسب الحاجة. إلى جانبها، تواصل قطر تعزيز نفوذها، وأصبحت تمثل تحدياً واضحاً للجزائر داخل السوق الأوروبية. فبفضل احتياطياتها الهائلة وقدراتها المتطورة في التسييل، نجحت في تجاوز الجزائر من حيث حجم الغاز المسال المصدر، خاصة نحو دول مثل ألمانيا، فرنسا، وبلجيكا.

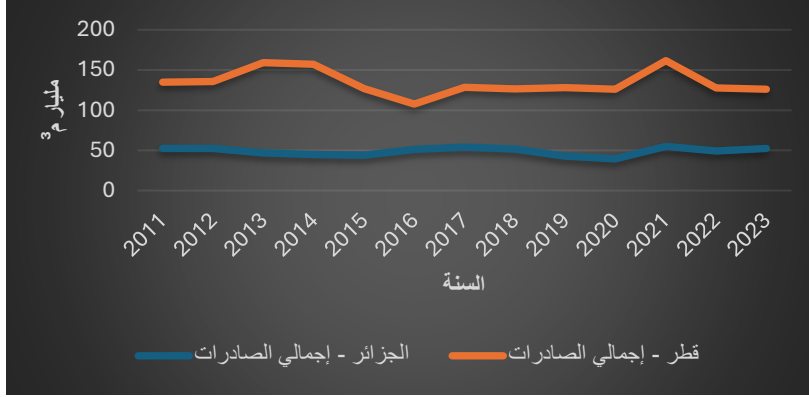
وبينما تحتفظ الجزائر بأفضلية التصدير عبر الأنابيب ومرونة الموقع الجغرافي، فإن قطر تراهن على قدراتها اللوجستية وسرعة الاستجابة للأسواق. هذه المنافسة بين البلدين العربيين أضفت طابعاً جديداً على سوق الطاقة الأوروبية، الذي بات أكثر انفتاحاً وتنوعاً من أي وقت مضى. إلى جانب هؤلاء، بدأت دول مثل مصر، ليبيا، وأذربيجان في لعب أدوار أكبر، سواء من خلال مشاريع الغاز البحري أو عبر خطوط التصدير الجديدة، مما ساهم في تخفيف الضغط على أوروبا ومنحها بدائل إضافية<sup>1</sup>.

ما يحدث اليوم ليس مجرد استجابة ظرفية لأزمة، بل تحوّل استراتيجي طويل الأمد. أوروبا تبني أمنها الطاقوي على أسس جديدة: التنوع، المرونة، والشراكة مع أطراف يمكن الاعتماد عليها سياسياً وتقنياً. لم تعد الجغرافيا وحدها هي العامل الحاسم، بل الموثوقية، واستمرارية الإمداد، والقدرة على التكيف مع الأزمات. وهكذا، تتشكل خريطة طاوقية جديدة، متعددة الأقطاب، تعيد التوازن إلى علاقات الشمال بالجنوب، وتمنح هامش مناورة أوسع للفاعلين العرب والإقليميين.

<sup>1</sup> رجب عز الدين، أكبر الدول المصدرة للغاز المسال إلى أوروبا. الجزائر في المركز الثالث، موقع الطاقة، 20 أكتوبر 2024، <https://attaqa.net/2024/10/20/أكبر-الدول-المصدرة-للغاز-المسال-إلى-أوروبا-3/> (تمت الزيارة في 15 مارس 2025، الساعة 11:15).

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

شكل رقم (7): مقارنة اجمالي صادرات الغاز الطبيعي بين الجزائر وقطر (2011-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". من سنة (2011) إلى سنة (2024)

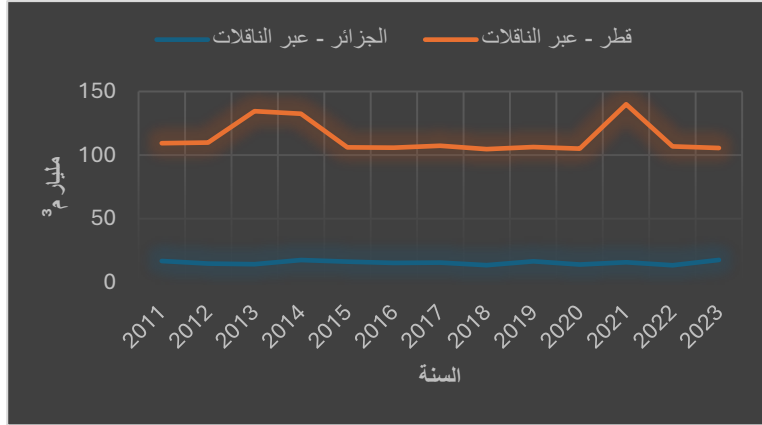
عكس المنحنى البياني لإجمالي صادرات الغاز الطبيعي لكل من الجزائر وقطر خلال الفترة 2011-2023 تبايناً واضحاً في الأداء، سواء من حيث الحجم أو تطور المسار العام لكل بلد. قطر تُحافظ على مستوى مرتفع من التصدير، غالباً ما يتجاوز 140 مليار متر مكعب سنوياً، مع فترات استقرار نسبي وبعض التذبذب في سنوات الأزمات. بالمقابل، يظهر منحنى الجزائر عند مستوى أقل بكثير، يدور في الغالب حول 50 إلى 60 مليار م<sup>3</sup>، مع فترات هبوط ملحوظة، خصوصاً في بعض السنوات التي شهدت اضطرابات طاقوية عالمية.

هذا الفارق لا يُمكن تفسيره فقط من زاوية القدرات الإنتاجية، بل يتصل أيضاً بطبيعة خيارات التصدير والبنية التحتية المتاحة في كل بلد. كما أن أحد العوامل المؤثرة في حالة الجزائر هو الارتفاع المستمر في الاستهلاك المحلي للطاقة، خاصة الغاز الطبيعي، مما يؤدي إلى تقليص الكميات المتاحة للتصدير. فبينما تُوجّه قطر النسبة الكبرى من إنتاجها إلى الأسواق الخارجية عبر الغاز المسال، تجد الجزائر نفسها أمام معادلة أكثر تعقيداً بين تلبية الطلب الداخلي والحفاظ على التزاماتها التصديرية.

وعند النظر إلى المنحنيين معاً، يمكن ملاحظة بعض المحطات المشتركة التي تأثرت بالأزمات، مثل تراجع الصادرات في 2015 أو التحولات المفاجئة في 2022، لكن تفاصيل هذه الفترات وما كشفت عنه من مفارقات في المرونة والاستجابة سيُستعرض بشكل أوسع لاحقاً. ما يقدمه هذا المنحنى في النهاية هو مدخل لفهم علاقة كل بلد بسوق الغاز العالمية، وكيف أن الاستقرار الظاهري يُخفي خلفه تحديات بنيوية تستدعي تحليلاً أعمق.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

شكل رقم (8): مقارنة اجمالي صادرات الغاز عبر الناقلات بين الجزائر وقطر (2011-2023)

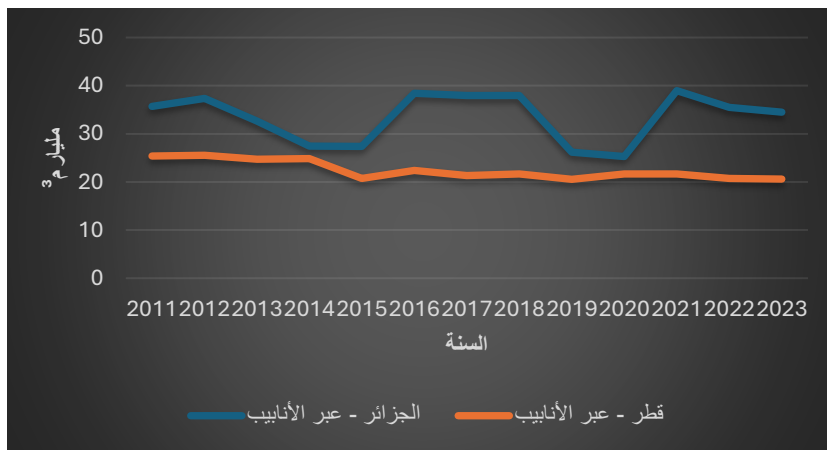


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". من سنة (2011) إلى سنة

(2024)

يعكس المنحنيان البيانيان الفروقات الجوهرية بين الجزائر وقطر في أنماط تصدير الغاز الطبيعي، سواء عبر الناقلات (الغاز المسال) أو عبر الأنابيب، ويوضّحان بجلاء أسباب التفاوت في القدرات والتوجهات بين البلدين، في وقت أصبحت فيه الأسواق الأوروبية تبحث عن أمن طاقي بديل بعد الأزمات المتتالية، وعلى رأسها الحرب في أوكرانيا. تُظهر الأرقام أن قطر تهيمن على صادرات الغاز عبر الناقلات، إذ تجاوزت كمياتها في بعض السنوات 150 مليار متر مكعب سنويًا، مقابل صادرات جزائرية لم تتعدّ في معظم السنوات 30 مليار م³. هذه الهوة طبيعية بالنظر إلى أن قطر تمتلك واحدة من أكبر منشآت تسييل الغاز في العالم، إضافة إلى أسطول بحري ضخم واتفاقيات طويلة الأجل مع زبائن آسيويين وأوروبيين، في حين تملك الجزائر منشآت تسييل محدودة في سكيكدة وأرزو، وتفتقر إلى بنية نقل بحرية متطورة، ما يجعل صادراتها المسالة أقل مرونة.

شكل رقم (9): مقارنة اجمالي صادرات الغاز عبر الانابيب بين الجزائر وقطر (2011-2023)



## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". من سنة (2011) إلى سنة (2024)

في المقابل، تُظهر صادرات الغاز عبر الأنابيب تفوقًا واضحًا للجزائر، التي حافظت في معظم السنوات على مستوى يتجاوز 35 مليار م<sup>3</sup>، مقابل متوسط يتراوح بين 20 و25 مليار م<sup>3</sup> لقطر. الجزائر تستفيد هنا من موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، ومن شبكة أنابيب استراتيجية تربطها مباشرة بإيطاليا (عبر ترانس ميد) وإسبانيا (عبر ميدغاز). وهذا ما منحها استقرارًا في عقود الغاز حتى خلال الأزمات، وأتاح لها أن تكون بديلًا موثوقًا بعد تقليص الاعتماد الأوروبي على روسيا.

ورغم أن أزمة 2014 كانت في جوهرها أزمة نفطية، إلا أن الجزائر تأثرت بها جزئيًا، بحكم ارتباط جزء من صادراتها الغازية بأسعار السوق العالمية، وكذلك نتيجة لانكماش مناخ الاستثمار الطاقوي وتأجيل بعض المشاريع. غير أن طبيعة العقود الجزائرية، المرتبطة بالأنابيب والأسواق الأوروبية، وقّرت لها هامش حماية، فجاء التأثير محدودًا مقارنة بقطر، التي تعتمد أساسًا على الغاز المسال المرتبط تسعيره مباشرة بأسعار النفط، ما جعل صادراتها تتراجع بوضوح آنذاك. وقد أظهرت الإحصائيات أن صادرات الجزائر عبر الأنابيب انخفضت من 32.66 مليار م<sup>3</sup> في 2013 إلى 27.44 مليار م<sup>3</sup> في 2014، لكنها استعادت عافيتها بسرعة لتصل إلى 38.44 مليار م<sup>3</sup> في 2016، في حين ظلت صادرات قطر شبه ثابتة عند حدود 20 مليار م<sup>3</sup> خلال نفس الفترة.

أما خلال جائحة كوفيد-19، فقد انعكست الأزمة بشكل ملحوظ على الجزائر، نظرًا لانخفاض الاستهلاك الصناعي الأوروبي، وتراجع الطلب على الطاقة عمومًا. وهو ما أثر سلبيًا على صادرات الجزائر، في وقت كانت تعاني فيه أصلًا من بنية إنتاجية محدودة وصعوبات في ترقية قدراتها التصديرية. فقد تراجعت صادرات الجزائر عبر الأنابيب إلى 25.28 مليار م<sup>3</sup> في 2020، قبل أن تعود مجددًا للارتفاع سنة 2021 إلى نحو 38.97 مليار م<sup>3</sup>.

ومن الصحيح أن الغاز المسال قد يبدو أقل تكلفة في الأسواق الفورية، لكن تحويله مجددًا إلى حالته الغازية يتطلب منشآت وتقنيات متطورة ومكلفة، لا تمتلكها كل الدول. بعض الأسواق الأوروبية تفتقر إلى قدرات كافية لإعادة التسييل، ما يجعل الغاز المنقول عبر الأنابيب خيارًا عمليًا وأقل كلفة في كثير من الحالات. وهنا تلعب الجزائر دورًا أساسيًا، إذ توفر إمدادات مباشرة، ثابتة، ومنخفضة الكلفة، وهو ما منحها أهمية متزايدة في ظل تصاعد التوترات العالمية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أسواق الغاز ليست عالمية بالكامل مثل النفط، بل تميل لأن تكون اقليمية، وهذا ما جعل الجزائر أكثر ارتباطًا بأوروبا، واستفادت فعليًا من أزمة الغاز التي شهدتها القارة في 2022، عندما تقلصت الإمدادات الروسية، فوجدت في الجزائر بديلًا جغرافيًا قريبًا وأمنًا نسبيًا.

من هذه الزاوية، تبرز قطر كمنافس مباشر للجزائر، وهو ما يُبرر المقارنة بين البلدين. كلاهما مصدر مهم للغاز في العالم العربي، لكنهما يعتمدان على نمطين مختلفين من التصدير: الجزائر عبر الأنابيب، وقطر عبر الناقلات. ومع تغيرات السوق العالمية، والتوجه الأوروبي المتزايد نحو الغاز المسال، تصبح قدرات التسييل واللوجستيك البحري عاملاً حاسمًا في تحديد موقع أي دولة كمورد رئيسي. وهذا يطرح تحديات كبيرة أمام الجزائر، التي تحتاج إلى تحديث بنيتها التحتية، وتوسيع

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

قدراتها في تسييل الغاز، وامتلاك أسطول ناقلات قادر على المنافسة، إذا ما أرادت الحفاظ على موقعها ومجاراة المنافسة الإقليمية والدولية في سوق غاز أخذ في التحول بوتيرة سريعة.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### المطلب الثالث: أثر قطاع المحروقات على بنية الإقتصاد الوطني

بعد التطرق إلى إمكانيات الجزائر من النفط والغاز، لا بد من مناقشة انعكاسات مداخيل هذه الموارد على بنية الإقتصاد الوطني، وبشكل أدق على ملامح الإقتصاد الريعي. كما سيتم التطرق إلى تأثير البيئة الخارجية والأزمات العالمية المختلفة على الإقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدولة الريعية لا تعتمد على الموارد الضريبية التي تُحصَل من مواطنيها، مما يجعلها غير خاضعة للمساءلة الشعبية، فتصبح مستقلة سياسياً انطلاقاً من استقلالها المالي عن المجتمع.

#### 1. صادرات المحروقات وتأثيرها على الإقتصاد الوطني:

حين نتعمّن في الجدول التالي، ندرك بسرعة أن الإقتصاد الجزائري لا يزال قائماً، بشكل شبه كلي، على صادرات المحروقات. فالأرقام صريحة ولا تحتمل التأويل: أكثر من 90% من صادرات الجزائر تأتي من النفط والغاز، وهو ما يعكس بوضوح ما يمكن وصفه دون مبالغة بـ الاعتماد المرضي على ريع المحروقات. سنة بعد سنة، ومن 2010 إلى 2023، لم تتغير الصورة كثيراً، حتى في الفترات التي شهد فيها السوق العالمي أزمات أو انتعاشاً.

جدول رقم (3): تطور الصادرات والمحروقات وقيمتها النسبية في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
اجمالي الصادرات (مليون \$)	57053	73489	71866	69471	62886	34668	30026	33062	41168	35323	21932	38363	65716	55554
صادرات المحروقات (مليون \$)	55529	71427	69804	63752	60304	32699	28221	33202	38386	33244	20016	34058	59738	50496
النسبة المئوية (%)	97.33	97.19	97.13	91.74	95.89	94.32	93.98	93.26	93.28	92.75	91.30	88.13	90.92	90.91%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير سنوية مختلفة (2010-2024) من بنك الجزائر.

في بداية العقد، وتحديداً من 2010 إلى 2014، كانت الجزائر في ذروة هذا الاعتماد، حيث تراوحت مساهمة صادرات المحروقات بين 97% و95%، ما يعني أن أي هزة في أسعار النفط كانت كفيلة بهزّ كامل مداخيل البلاد من العملة الصعبة. وفعلاً، هذا ما حدث مع أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، إذ تراجعت القيمة الإجمالية للصادرات من حوالي 69 مليار دولار سنة 2013 إلى 34.6 مليار دولار فقط سنة 2015. لكن الغريب في الأمر أن النسبة المئوية لصادرات المحروقات لم تتراجع، بل بقيت مرتفعة (94.32%)، ما يعني ببساطة أن القطاعات الأخرى لم تُحرّك ساكناً، ولم يكن لها أي وزن يُذكر في تعديل الكفة.

ثم جاءت أزمة كوفيد-19 في 2020، والتي كانت قاسية على العالم كله، لكنها كانت أشدّ وقعاً على الإقتصادات الريعية مثل الجزائر. فالطلب العالمي على الطاقة انهار، والأسعار سقطت، ونتيجة لذلك تراجعت الصادرات الجزائرية إلى أدنى مستوياتها (21.9 مليار دولار)، ومع ذلك بقيت 91.3% منها من المحروقات، وكأن شيئاً لم يتغير. لم تظهر قطاعات بديلة، ولم تُثمر سياسات تنويع الإقتصاد، بل وجدنا أنفسنا في نفس الدائرة المغلقة.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

بعدها، حملت الأزمة الروسية الأوكرانية في 2022 بعض التنفس المؤقت، إذ عادت أسعار النفط والغاز إلى الارتفاع، وزاد الطلب الأوروبي على الطاقة الجزائرية. فصعدت الصادرات إلى أكثر من 65 مليار دولار، لكنها بقيت، مرة أخرى، قائمة على النفط والغاز بنسبة تفوق 90%، وهو ما يؤكد أن الجزائر استفادت من ظرف خارجي مؤقت، دون أن تغير شيئاً في بنيتها الاقتصادية.

والنتيجة واضحة: لا وجود لصادرات صناعية ذات قيمة، ولا لصادرات فلاحية أو خدمية تُذكر. الاقتصاد يُصدّر فقط ما تستخرجه الأرض، لا ما تنتجه المصانع أو العقول. وهذا ببساطة أهم دليل على الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري. فحين ترتفع أسعار النفط، ترتفع معه كل المؤشرات، وحين تنخفض، تتداعى الإيرادات ويبدأ القلق من جديد، دون أن تكون هناك بدائل حقيقية تسند الدولة.

لذلك، فمؤشر "قيمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات" ليس مجرد رقم مرفق في جدول، بل هو مرآة حقيقية تعكس اختلالاً بنيوياً عميقاً في النموذج الاقتصادي الجزائري، وتؤكد أن الحديث عن تنويع الاقتصاد لا يزال، يا للأسف، في خانة الشعارات أكثر منه في خانة الواقع.

2. **الإيرادات العامة للجزائر:** ان الإقتصاد الجزائري لا يزال قائماً على منطق ريعي صرف، حيث تُبنى ميزانية الدولة بالأساس على عائدات النفط والغاز، في حين تبقى الجباية العادية هامشية ومتقلبة. كما أن مساهمة المحروقات ترتبط طردياً بسعر البرميل، وتتأثر مباشرة بالأزمات العالمية (أزمة 2014، كوفيد-19، الحرب الأوكرانية)، مما يجعل من الجدول الآتي مكونات الإيرادات العامة للجزائر واحداً من أقوى المؤشرات الكمية على بنية الاقتصاد الريعي:

جدول رقم (4): مكونات الإيرادات العامة للجزائر (2010-2024)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
إيرادات المحروقات (مليار دج)	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2887.1	2668.5	1921.6	2609.2	5577.0	5507.7	3512.3
إيرادات خارج المحروقات (مليار دج)	1487.8	1810.4	2155.0	2279.4	2349.9	2729.6	3329.0	3810.3	3939.7	3933.1	3719.4	3981.9	4016.5	5141.1	5593.0
إجمالي الإيرادات (مليار دج)	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	6826.9	6601.6	5640.9	6597.5	9524.1	10718.1	9105.3
نسبة إيرادات المحروقات (%)	66.13%	68.73%	66.01%	61.74%	59.05%	46.51%	34.85%	38.37%	42.29%	40.42%	34.07%	39.55%	58.56%	51.39%	38.57%
نسبة الإيرادات خارج المحروقات (%)	33.87%	31.27%	33.99%	38.26%	40.95%	53.49%	65.15%	61.63%	57.71%	59.58%	65.94%	60.45%	42.17%	47.97%	61.43%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير سنوية مختلفة (2010-2024) صادرة عن بنك الجزائر، بالإضافة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2024.

إن الدولة الريعية، باستقلالها عن الضرائب، تتحرر من محاسبة المواطنين، فتُكرس استقلالاً سياسياً يُضعف المشاركة الشعبية ويُعيد تشكيل علاقة الحاكم بالمحكوم خارج منطق الشرعية الديمقراطية. يعكس الجدول بوضوح عمق الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، ويؤكد مدى التبعية البنيوية للميزانية العامة للدولة لعائدات قطاع المحروقات، حيث ظل هذا القطاع المصدر الرئيسي والمهيمن لتمويل الخزينة العمومية طيلة الفترة المعروضة. فمنذ سنة 2010 وإلى غاية

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

2014، كانت نسبة مساهمة إيرادات المحروقات تفوق 60% من إجمالي الإيرادات، حيث بلغت ذروتها سنة 2011 بنسبة 68.73%. هذه الأرقام لا تعكس فقط انتعاش السوق البترولية حينها، بل تكشف أن مالية الدولة كانت مرتبهة بالكامل لعائدات النفط والغاز، في غياب قاعدة إنتاجية جبائية بديلة.

غير أن انهيار أسعار النفط سنة 2014 أحدث نقطة تحوّل، حيث تراجعت مساهمة المحروقات إلى 46.51% سنة 2015، ثم استمرت في التراجع خلال السنوات اللاحقة، لتبلغ 34.07% سنة 2020. ولم يكن هذا التراجع ناتجًا عن إصلاحات اقتصادية داخلية، وإنما بسبب صدمة خارجية تمثلت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، وهو ما يؤكد هشاشة نموذج التمويل العمومي القائم على الربح.

وقد تفاقم هذا الضعف أكثر في سنة 2020، وهو ما انعكس مباشرة على الإقتصاد الجزائري، حيث تراجعت إيرادات المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وبلغت مساهمتها فقط 34.07% من إجمالي الإيرادات، ما كشف بوضوح هشاشة المنظومة المالية الجزائرية أمام الصدمات الخارجية، خاصة في ظل غياب منظومة اقتصادية قادرة على امتصاص الصدمة.

في المقابل، شكلت سنتا 2022 و2023 استثناءً نسبيًا، حيث ارتفعت إيرادات المحروقات بشكل كبير (9524.1 و10718.1 مليار دج على التوالي)، مما سمح للجزائر بتحقيق انتعاش مؤقت في عائداتها الطاقوية. وقد انعكس ذلك في ارتفاع مساهمة المحروقات إلى 58.56% سنة 2022 و51.39% سنة 2023.

أما سنة 2024، فإن المعطيات المتوفرة تظل تقديرية فقط وفق ما ورد في مشروع قانون المالية، حيث لم تُنشر بعد البيانات الفعلية. وتشير الأرقام المدرجة إلى مساهمة منخفضة نسبيًا للمحروقات (38.57%)، مقابل ارتفاع الإيرادات خارج القطاع إلى 61.43%، وهو ما قد يوحي بتحسّن نسبي، إلا أنه من غير الممكن تفسيره بشكل دقيق في ظل غياب الرقم الحقيقي للسنة المالية، مما يجعل من السابق لأوانه استخلاص دلالات قطعية حول الأداء المالي لذلك العام.

من ناحية أخرى، يُلاحظ أن نسبة الإيرادات خارج قطاع المحروقات ظلت عمومًا ضعيفة وغير منتظمة، ولا ترتفع إلا عندما تنهار مداخيل المحروقات، مما يعني أن أي تحسّن في مساهمة الجباية العادية ليس نتيجة تنوع فعلي، بل مجرد انعكاس لتراجع الربح النفطي. وهو ما تأكّد في سنوات مثل 2016 و2020.

أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يُظهر كل أعراض ما يُعرف بالمرض الهولندي. فالمحروقات تبقى القطاع المحرّك الرئيسي للنمو، بينما تتراجع القطاعات الإنتاجية أو تبقى في هامش الناتج الداخلي الخام. وتُعد نسبة مساهمة المحروقات في الناتج، مؤشرًا جوهريًا على اختلالات البنية الاقتصادية، وعلى هشاشة النموذج المعتمد، الذي لا يزال رهينة تقلبات السوق الدولية بدل أن يكون نابغًا من ديناميكية داخلية مستقلة. كما تكشف لنا معطيات الجدول:

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

جدول رقم (5): تطور مساهمة قطاعات المحروقات، الزراعة، والصناعة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2013-2024)

المتوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المحروقات	29.8	27.0	18.8	17.4	19.1	22.45	19.54	18.75	22.25	27.6	21.2	17.8
الزراعة	9.9	10.6	11.6	12.3	12.3	11.98	12.38	13.96	12.17	10.0	10.2	10.5
الصناعة	4.6	5.0	5.4	5.6	5.6	5.57	5.71	5.95	5.58	5.0	5.5	5.8

المصدر: من إعداء الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2013 إلى سنة 2024)

يتضح من الجدول أن قطاع المحروقات لا يزال يحتل مكانة مهيمنة ضمن بنية الناتج الداخلي الخام في الجزائر. فخلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2024، ظلت مساهمته تتراوح بين 17.8% و29.8%، ما يدل على استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على مداخيل النفط والغاز كمصدر أساسي للنمو، دون حدوث انتقال فعلي نحو اقتصاد منتج ومتنوع. في السنوات الأولى من الفترة المدروسة، خصوصًا ما بين 2013 و2014، ساهمت الطفرة البترولية وارتفاع الأسعار في رفع نسبة المحروقات إلى ما يقارب 30% من الناتج الداخلي الخام. لكن مع انهيار الأسعار في منتصف 2014، بدأت هذه النسبة في الانخفاض، وبلغت أدنى مستوياتها سنة 2016 (17.4%)، وهو ما يؤكد مدى تأثير السوق الدولية على أداء الاقتصاد الجزائري.

الأزمة الصحية العالمية في 2020 زادت من حدة هذا التراجع، حيث انخفضت مساهمة المحروقات إلى 18.75%، دون أن تظهر مؤشرات على تعويض هذا التراجع من طرف القطاعات الأخرى، سواء الفلاحة أو الصناعة.

وبخصوص هذين القطاعين، فإن الزراعة، رغم تحسنها النسبي في بعض السنوات، لم تتجاوز عتبة 13.96%، وظلت مساهمتها تدور حول 10%، في حين أن القطاع الصناعي بقي محدود التأثير، ولم يتعد 5.95% في أفضل الحالات. هذا الضعف الهيكلي يعكس غياب رؤية واضحة لتطوير القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن المحروقات.

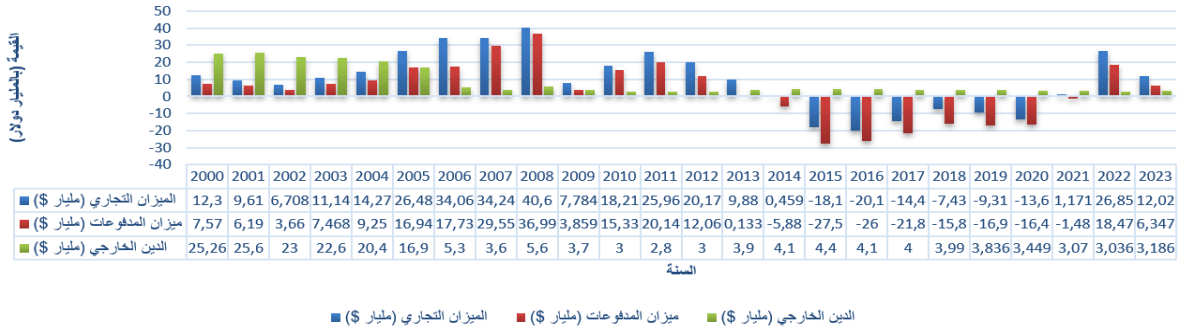
غير أن سنة 2022 شهدت انتعاشًا استثنائيًا في مداخيل المحروقات نتيجة عودة قوية للطلب الأوروبي على الطاقة الجزائرية. في هذا السياق، ارتفعت مساهمة المحروقات إلى 27.6% من الناتج الداخلي الخام، لكنها كانت استفادة ظرفية من أزمة خارجية، وليست نتيجة إصلاحات اقتصادية داخلية أو توسع في الإنتاج الوطني.

رغم هذه القفزة، لم تتغير بنية الناتج الداخلي بشكل جوهري. فالفلاحة بقيت شبه مستقرة، والصناعة لم تسجل أي اختراق يُذكر، ما يعني أن العائدات الطاقوية لم تُوظف لإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، بل استُهلكت في الإنفاق العام، على غرار ما حدث في الطفرات السابقة.

### 3. مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر:

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

شكل رقم (10): تطور مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر (2000-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير سنوية مختلفة (2010-2024) من بنك الجزائر.

يعكس الرسم البياني لتطور مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر بين سنتي 2000 و2023 مسارًا اقتصاديًا حساسًا، مرتبطًا بشكل وثيق بتقلبات السوق الطاقوية العالمية، لاسيما أسعار النفط والغاز. يُظهر المنحنى أن الجزائر عرفت خلال العقد الأول من الألفية فترة رخاء نسبي، حيث قفز الفائض التجاري من 12.3 مليار دولار سنة 2000 إلى ذروته عند 40.6 مليار دولار سنة 2008، مدفوعًا بارتفاع قياسي في أسعار البترول، وتنامي صادرات المحروقات.

هذا الانتعاش ترجم نفسه كذلك في ميزان المدفوعات، الذي سجّل فوائض مهمة بلغت 27.48 مليار دولار سنة 2007، كما ساهم في تخفيض الدين الخارجي بشكل غير مسبوق، إذ انتقلت الجزائر من دين يتجاوز 25 مليار دولار سنة 2000 إلى أقل من 4 مليار دولار فقط بعد 2010، وبلغ 3.07 مليار دولار فقط سنة 2015. ويُعزى هذا الانخفاض إلى قرار سياسي-اقتصادي استراتيجي اتخذته الدولة، تمثل في تسديد جزء معتبر من الدين الخارجي بشكل مسبق في ظل وفرة العائدات النفطية، وذلك بهدف تحرير القرار الاقتصادي الوطني وتقليص الضغوط المالية الدولية.

مع ذلك، لم تُستثمر هذه الطفرة في إرساء بنية اقتصادية بديلة قادرة على خلق التوازن في حال تراجع مداخيل الطاقة. ومع انهيار أسعار النفط سنة 2014، دخلت الجزائر مرحلة العجز المزدوج، حيث تحوّل الميزان التجاري إلى السالب (-17.19 مليار دولار سنة 2015)، وسجّل ميزان المدفوعات أكبر تراجع له بـ 27.5 مليار دولار. وقد تزامن هذا مع بداية تآكل احتياطي الصرف، في ظل غياب بدائل إنتاجية وعدم جاهزية القطاعات غير النفطية لتعويض الفارق.

وبالرغم من تعافي جزئي بين 2016 و2019، إلا أن الجزائر لم تسترجع الفوائض السابقة، ما جعلها عرضة لهزة جديدة سنة 2020، لتسجّل الجزائر من جديد عجزًا في الميزان التجاري (-9.31 مليار دولار)، دون تحسن يُذكر في ميزان المدفوعات أو جذب استثمارات خارج قطاع المحروقات.

في 2022، تغيّر المشهد مؤقتًا، حيث قفزت في المؤشرات: 26.85 مليار دولار كفائض تجاري، و18.47 مليار كفائض في ميزان المدفوعات. إلا أن هذا التحسن لم يكن دائمًا، فسرعان ما تراجعت القيم سنة 2023 إلى 12.02 و6.34 مليار دولار على التوالي، مع بقاء الدين الخارجي مستقرًا نسبيًا عند 3.18 مليار دولار.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

ما يجب التأكيد عليه هو أن الجزائر لم تعرف تحولاً هيكلياً رغم هذه التقلبات. فالتحسن غالباً ما كان ظرفياً، مرتبطاً بالسوق الدولية، وليس نتيجة إصلاحات عميقة. كما أن ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة وغياب استراتيجية استثمارية واضحة وجّهت الفوائض نحو الإنفاق الجاري بدل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، زاد من هشاشة الإقتصاد.

وفي قراءة لقيم 2023، نلاحظ تحسناً بالمقارنة مع سنوات الجائحة، لكن دون استعادة مستويات ما قبل 2014. هذا يعكس أن الفرص الضائعة خلال الطفرات النفطية لم تُعوض، وأن إعادة بناء التوازنات المالية يتطلب إصلاحات جذرية، لا فقط التعويل على السوق العالمية.

## الفصل الأول: الإقتصاد الريعي وعلاقته بقطاع المحروقات

### خلاصة الفصل:

حسب ما ورد في الفصل، تناول هذا الأخير الإطار النظري للاقتصاد الريعي بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، يلتقي فيها الاقتصادي بالتاريخي والسياسي. وقد انطلق من تأصيل المفهوم، مبرزاً أنه ليس حديث النشأة، بل تعود جذوره إلى القرن الثامن عشر، حيث ناقشه مفكرون كبار مثل آدم سميث، ديفيد ريكاردو، وكارل ماركس، كلٌّ من زاوية مختلفة؛ فبينما ربطه البعض بملكية الأرض وخصوبتها، اعتبره آخرون نتيجة للاحتكار أكثر منه ثمرة لعمل منتج. ومن خلال الطروحات المعاصرة، اتضح أن الاقتصاد الريعي يقوم غالباً على مورد طبيعي واحد كالنفط ما يؤدي إلى هشاشة بنيوية، ضعف في التنوع، وتراجع مساهمة القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، مقابل تفشي ثقافة الاستهلاك. كما يبين الفصل أن وفرة الموارد لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية، بل قد تنتج عنها آثار عكسية كالمرض الهولندي أو لعنة الموارد، حين تُدار بشكل غير رشيد.

وتوقف الفصل عند خصوصية الأسواق العالمية للمحروقات، مبيّناً أن سوق النفط يتميز بطابع عالمي موحد، حيث يخضع للتسعير وفقاً لعوامل العرض والطلب والمضاربة والتوترات الجيوسياسية، مما يجعله عرضة لتقلبات حادة، كما عكستها الأزمات الكبرى. في المقابل، يظل سوق الغاز الطبيعي ذا طابع إقليمي أكثر منه عالمي، نظراً لارتباطه بالبنية التحتية كالأنابيب ومحطات التسييل، مما يجعل علاقات التصدير فيه محكومة بالجوار الجغرافي والعقود طويلة الأجل. وفي هذا الإطار، تُعد الجزائر تابعة بشكل كبير للسوق الأوروبية، التي تُعد الزبون الرئيسي للغاز الجزائري، عبر خطوط أنابيب مثل ترانس ميد وميدغاز، وهو ما يجعل اقتصادها حساساً لتقلبات الطلب الأوروبي وسياسات الطاقة في الضفة الشمالية للمتوسط.

وقدّمت التجربة الجزائرية نموذجاً حياً للاقتصاد الريعي، حيث رُصد تطور قطاع المحروقات من السيطرة الاستعمارية إلى التأميم ومحاولات الانفتاح، دون أن يُفضي ذلك إلى تجاوز التبعية الهيكلية للنفط والغاز كمصدر رئيسي لمداخيل الدولة والصادرات. أظهرت البيانات تدهوراً في مؤشرات الإنتاج والاكتشاف، وارتفاعاً مستمراً في الاستهلاك الداخلي، مما يُهدد الاستدامة الطاقوية. وبحسب النتائج والمعطيات الإحصائية التي تم تحليلها، يتضح أن تأثير قطاع المحروقات على مؤشرات الاقتصاد الكلي ظل قوياً خلال الفترة 2019-2024، سواء على مستوى الصادرات، أو الإيرادات العامة، أو مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُثبت بشكل واضح أن الاقتصاد الجزائري بقي اقتصاداً ريعياً في جوهره خلال هذه الفترة.

الفصل الثاني: التوجهات  
الكبرى للسياسة العامة في  
الجزائر من الاستقلال الى  
الحراك الشعبى

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

تمهيد:

يُعالج هذا الفصل مسألة مركزية في فهم طبيعة النظام السياسي الجزائري، وهي العلاقة البيانية بين الريع البترولي وتشكل السلطة التنفيذية. فمنذ الاستقلال، وجدت الدولة الجزائرية نفسها في وضعية امتلاك وفرة مالية مصدرها المحروقات، فاستُخدمت هذه الموارد ليس فقط لتغطية الحاجيات الاقتصادية، بل كأداة لإعادة بناء السلطة وترسيخ شرعية سياسية بديلة قائمة على القدرة على التوزيع بدل المشاركة الشعبية. وقد ساهم هذا الريع في تكريس هيمنة الجهاز التنفيذي، لا سيما رئاسة الجمهورية، عبر مراحل متعددة: من حكم الحزب الواحد وتوظيف الريع في بناء دولة الرعاية الاجتماعية، إلى مرحلة ما بعد التعددية التي لم تُنه منطلق التحكم، ثم إلى عهد بوتفليقة حيث تضاعفت مداخيل النفط، وتحوّلت إلى وسيلة لإعادة تشكيل السلطة لصالح رئاسة قوية تُهيمن على المؤسسات. لقد أدى هذا السياق إلى إضعاف المؤسسات التشريعية والقضائية، وتحويل الدولة إلى فاعل موزع للثروة بدلاً من أن تكون منتجة للتنمية، ما أفرز نموذجاً سياسياً هشاً من حيث التوازن المؤسساتي، ومتيناً في تمركز القرار والانفراد بالحكم. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تفكيك مسارات هذا التشكل التاريخي للسلطة التنفيذية في الجزائر، في ظل اقتصاد ريعي شديد الارتباط بتقلبات الأسواق والأزمات العالمية.

وستتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: أهمية قطاع الطاقة في عملية صنع السياسات العامة

المبحث الثاني: تطور توجهات السياسة العامة في الجزائر قبل اعلان الازمة النفطية

المبحث الثالث: تطور توجهات السياسة العامة في الجزائر ما بعد الازمة النفطية

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### المبحث الأول: أهمية قطاع الطاقة على عملية صنع السياسات العامة

لم تعد الطاقة في العقود الأخيرة مجرد مسألة اقتصادية أو تقنية، بل تحولت إلى مدخل جوهري لفهم آليات صنع السياسات العامة، بل وبنية السلطة نفسها. من خلال أزمات النفط، ومن خلال التنافس على الموارد، ومن خلال السياسات البيئية والضريبية، تظهر الطاقة كعنصر كاشف لعلاقات القوة، وتحالفات المصالح، وتوزيع السيادة بين المؤسسات. وفي خضم هذا التعقيد، تعود تحليلات هارولد لاسويل لتمنحنا المفاتيح المفاهيمية الضرورية، إذ يرى أن السياسة هي "من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف"، وأن الصراعات الحقيقية تُغلف عادةً بقوالب رمزية وخطابات ظاهرها حيادي، وباطنها توازنات هيمنة.<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: تأثير قطاع الطاقة على صنع السياسة العامة على المستوى الدولي

تُعد أزماتا 1973 و1979 لحظتين فاصلتين في تاريخ السياسات العامة الأمريكية. فالأولى اندلعت إثر حظر منظمة "أوبك" تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، والثانية تزامنت مع الثورة الإيرانية. وقد أنتجت هاتان الأزماتا تحولاً عميقاً في بنية السياسات الطاقوية، ودفعتا إلى إنشاء وزارة مستقلة للطاقة، وسنّ قوانين ضخمة، مثل قانون سياسة الغاز الطبيعي لعام 1978، الذي جاء بعد صراع تشريعي امتد لأكثر من 14 عامًا.

هذه الأزمات لم تُعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي، بل جعلتها مسألة سيادية، ومجالاً للصراع بين مستويات الحكم، وبين الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين. وهنا يتجلى ما أشار إليه لاسويل: "السياسة هي من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف"، حيث تحولت قرارات الطاقة إلى صراع حول الموارد والتوزيع والهيمنة على القرار.<sup>2</sup>

غالبًا ما يُختزل النقاش حول الطاقة في مسائل العرض والطلب، والتكلفة والكفاءة. غير أن الواقع يكشف أن الطاقة مسألة سياسية بامتياز، يتقاطع فيها صراع المنتجين والمستهلكين، المحليين والدوليين، مع دور المؤسسات السياسية، مثل الكونغرس، والهيئات التنظيمية FERC، والجهاز التنفيذي.

كما أن السياسات الطاقوية تُصاغ من خلال مقايضات بين قيم غير قابلة للمقارنة: السيادة مقابل البيئة، الكفاءة مقابل العدالة، الربح مقابل الحماية الاجتماعية. ويعبّر النص عن هذا المفهوم بدقة حين يقول: "السياسة هي المقايضة بين قيم غير قابلة للمقارنة"، ما يجعل تحليل الطاقة غير ممكن دون تحليل سياسي عميق.<sup>3</sup>

السياسات الطاقوية لا يمكن أن تكون فعالة ما لم تُبنى على توازن معقد بين: التمويل المستدام (اقتصاد)، الحقوق والالتزامات القانونية (قانون)، المعايير التقنية الممكنة، القرار السياسي الواعي بالرهانات والمصالح (سياسة).

<sup>1</sup> Matthew Holden Jr., *Reflections on How Political Scientists (and Others) Might Think about Energy and Policy*, in *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Michael Moran, Martin Rein, and Robert E. Goodin (Oxford: Oxford University Press, 2006), pp. 874–875.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص. 875–877.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص. 879–877.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

وقد بينت التجربة الأمريكية أن القانون قادر على فرض سياسات طويلة الأمد، كما حدث حين فُرض تحديد أسعار الغاز لمدة 24 عامًا بموجب قرار قضائي، مما يبرهن أن القانون لا يتبع السوق، بل يصنع السوق أحيانًا<sup>1</sup>.

اعتمدت الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الصدمة النفطية على نماذج كمية مكثفة، صُممت لمعالجة أزمات الطاقة عبر بيانات وتوقعات دقيقة. لكن كما لاحظ بيتر دي ليون وفرانكلين توغويل، فإن ثلثي هذه النماذج فشل في تحقيق أهدافه، لأنها أغفلت الواقع السياسي المعقد الذي تتم فيه السياسات.

قال توغويل: "رغم أننا تجنبنا بعض الأخطاء، فإن السياسات لم تحقق شيئًا ذا قيمة، وفشلت في حماية الفئات الضعيفة من تحمّل عبء غير متناسب من التكاليف". وهذا ما كان لاسويل يحذّر منه، حين شدد على أن غياب الرؤية الشاملة والتكامل بين المعرفة والسياق يؤدي إلى سياسات غير ناجعة ومضلّة<sup>2</sup>.

تؤدي النخب العلمية والخبرات التقنية دورًا أساسيًا في تشكيل السياسات الطاقوية، لكن هذا الدور لا يخلو من صراع سياسي حاد. فالسؤال لم يعد فقط: من لديه المعرفة؟ بل أيضًا: من يُعترف به كخبير؟ ومن يمتلك سلطة التأثير؟

لاسويل رأى في ذلك "هيمنة رمزية"، حيث لا تُستخدم المعرفة فقط للفهم، بل للتأطير السياسي للصراعات. المثال الأوضح على ذلك هو الجدل بين أنصار منحى هوبرت (الذي توقع ذروة النفط) وبين أدلمان ولينش الذين رأوا أن النضوب ليس حتميًا، بل اقتصاديًا وسياسيًا. هذا الجدل لم يكن علميًا فقط، بل صراعًا على تأطير السياسات العامة.

تشكّل الطاقة مصدرًا أساسيًا للقوة الجيوسياسية، وقد تجلّى ذلك تاريخيًا في عدة محطات: تحول بريطانيا من الفحم إلى النفط لأغراض عسكرية، شركة أنغلو-برسيان كانت أداة لفرض الهيمنة البريطانية في الخليج، الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وضعت أمن نفط الشرق الأوسط ضمن استراتيجيتها الدفاعية.

في هذه السياقات، لم تكن الطاقة مجرد سلعة، بل أداة لبطش النفوذ والتحكم في ممرات التجارة والتحالفات الدولية. وبالتالي، فإن السياسة الطاقوية تترجم إلى قرارات جيوسياسية كبرى.

وعلى المستوى العالمي، يمكن وصف صناعة الطاقة بأنها نظام أوليغارشي، يجمع بين: حكم القلة (Oligarchy) والاحتكار القلبي (Oligopoly) واحتكار القلة من جهة المشترين (Oligopsony) تلعب فيه الحكومات الكبرى والمتوسطة أدوارًا مهيمنة، بينما تُهمّش غالبية الدول الأخرى<sup>3</sup>.

في الأنظمة الفيدرالية مثل الولايات المتحدة، تُظهر تجربة FERC أن الهيئات التنظيمية ليست كيانات تقنية فحسب، بل تُمارس السياسة عبر التنظيم والرقابة، وغالبًا ما تُعيد صياغة السوق تحت ذريعة "الصالح العام".

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص. 880-879.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص. 881-880.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص. 884-883.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

حيث: "كل حل يولد مشكلة جديدة"، في إشارة إلى أن كل إصلاح تنظيمي يحمل في طياته توترات جديدة بين الفاعلين، بين الولايات الفيدرالية والمركز، وبين القطاع الخاص والحكومة.

السياسات الطاقوية لا تُنتج فقط قرارات اقتصادية، بل تعيد رسم الخريطة الاجتماعية. ظهرت قضايا مثل: حماية المنتجين المحليين من احتكار الشركات الكبرى. ودعم الفئات الفقيرة في مواجهة الأسعار المرتفعة. ومنع استخدام مواد ملوثة MTBE ك لحماية الصحة العامة.

كل هذه الأمثلة تؤكد أن السياسة الطاقوية ليست محايدة، بل هي شكل من أشكال الصراع الطبقي والمؤسسي حول من يتحمل الكلفة، ومن يجني الفائدة.

تجربنا قضايا الطاقة على طرح أسئلة أساسية: من يقرر؟ ولماذا؟ ولصالح من؟ هل تُصاغ السياسات باسم المصلحة العامة فعلاً، أم أن الأمر مجرد إعادة توزيع للقوة تحت عباءة المصلحة الوطنية؟

كيوهان أشار إلى "تجزئة السلطة" و"استسلام المسؤولين للقرارات قصيرة المدى"، ما يجعل من الصعب إنتاج سياسات متماسكة ومستدامة. فهل الديمقراطيات المعاصرة، بتركيبها المؤسسية، قادرة فعلاً على تبني سياسات طاقوية رشيدة؟

تُظهر الطاقة كقطاع وكموضوع أن السياسات العامة ليست دائماً عقلانية، ولا شفافة. بل هي نتاج صراعات رمزية ومؤسسية ومصالحية، تُدار خلف واجهات قانونية أو تقنية.

من منظور لاسويل، السياسة الطاقوية هي التطبيق الأوضح لمقولته: "من يربح، ومتى، وكيف". فهي تُظهر التوازنات، والهيمنة، والرموز، وتفضح التناقضات بين ما يُقال وما يُمارس.

وبالتالي، فإن فهم السياسات الطاقوية هو شرط لازم لفهم السياسة العامة ذاتها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص. 886-891.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### المطلب الثاني: إسهام قطاع المحروقات في بلورة العقد الاجتماعي للدولة الجزائرية

لقد كانت الدولة، في الفكر السياسي والفلسفي، نتاجًا لتعاقد ضمني أو صريح بين الأفراد من جهة، والسلطة من جهة أخرى، باعتبارها الهيئة الوحيدة القادرة على احتكار العنف المشروع، وتنظيم العلاقات الاجتماعية، وحماية الحقوق الطبيعية التي تحدث عنها فلاسفة العقد الاجتماعي كـ «هوبز»، و«لوك»، و«روسو». فبينما رأى هوبز أن الدولة ضرورة لحماية الإنسان من فوضى الطبيعة، أكد روسو أن الدولة، لكي تكون شرعية، يجب أن تنبع من الإرادة العامة، وتكفل الحرية والمساواة. ومع نهاية الاستعمار في عدد من دول الجنوب، ظهرت دول وطنية حديثة أقامت مشروعية وجودها على سرديّة التحرر من الاستعمار، لا على التعاقد السياسي الداخلي. وفي هذا السياق، نشأت الدولة الجزائرية سنة 1962 بعد حرب تحريرية دامية، وقد وجدت نفسها منذ البداية أمام معضلة ثلاثية الأبعاد: بناء مؤسسات الدولة، توحيد المجتمع حول هوية جديدة، وتلبية المطالب الاجتماعية الملحة في سياق اقتصادي هش وموروث استعماري مختل<sup>1</sup>.

منذ نشأتها، تشكّلت الدولة الجزائرية في سياق مغاير تمامًا لنماذج نشوء الدولة في الفلسفات الغربية التي تحدثت عن العقد الاجتماعي بين الأفراد، كما صاغه هوبز ولوك وروسو. فبينما اعتُبرت الدولة عند هؤلاء نتيجة تعاقد إرادي لضبط الفوضى أو لحماية الملكية والحرية، جاءت الدولة الجزائرية كامتداد لتجربة تحرر وطني مسلح ضد استعمار دام أكثر من قرن، ومن ثم تأسست كفكرة سياسية وأخلاقية تستمد شرعيتها من ثورة 1954 لا من تعاقد مدني داخلي.

ما بعد الاستقلال، نشأ ما يمكن اعتباره عقدًا اجتماعيًا غير مكتوب بين السلطة الثورية والمجتمع. هذا العقد الذي تشكل في غياب آليات مؤسساتية أو ديمقراطية واضحة، استند إلى وعود الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، مقابل الولاء الشعبي والسياسي. وبذلك، فإن السلطة التي وُلدت من رحم الثورة الوطنية لم ترَ ضرورة في تفويض ديمقراطي متجدد، بل اعتبرت شرعيتها نابعة من التاريخ ومن دورها في مقاومة الاستعمار. ومن هنا، تحولت الدولة إلى جهاز مركزي يتولى توزيع الموارد والتحكم في الاقتصاد والمجتمع، وظهر طابعها التوزيعي بوضوح، خصوصًا بعد تأميم المحروقات سنة 1971<sup>2</sup>.

جاء تأسيس الدولة الجزائرية كرد فعل جذري على السياسات الرأسمالية التي كرّسها الاستعمار الفرنسي، حيث سعى النظام الجديد إلى القضاء على الإقطاعية، والبرجوازية، وتعويض الفئات المتضررة عبر بناء دولة اجتماعية ديمقراطية تضمن التوزيع العادل للثروة، وتلبي حاجات المجتمع، لا سيما الطبقات المتوسطة والهشة.

وقد تجسدت هذه المقاربة في سياسة اقتصادية قائمة على قطيعة مع السوق، وتقوم على تأمين الممتلكات الزراعية والصناعية، والسيطرة على النشاطات الاقتصادية، وتوفير سلع مدعومة، مستندة إلى عائدات النفط. ومع مرور الوقت، تحوّلت الدولة الاجتماعية من أداة للعدالة إلى وسيلة لضبط المجتمع سياسيًا، وتكريس سلطة المركز على الأطراف.

#### 1- دور الربع النفطي في تشكّل سياسات إعادة التوزيع: تُعد السياسة الاجتماعية في الجزائر نتاجًا

<sup>1</sup> محمد حربي، *جنود الدولة الجزائرية المعاصرة* (باريس: دار لا ديسكوفرت، 2004)، ص. 45.

<sup>2</sup> Mohammed Harbi, *L'État et la société en Algérie : approche sociologique* (Beyrouth : Dar Al-Tali'a, 1980), p. 135.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

لتراكم تاريخي وأيديولوجي واقتصادي معقد، حيث ارتبطت نشأتها برّد فعل على النظام الاستعماري الفرنسي الذي أفرغ الدولة من أي مضمون اجتماعي. وقد مثلت العدالة الاجتماعية شعارًا مركزيًا في خطاب ما بعد الاستقلال، ورسمته مختلف الموثائق والدساتير منذ بيان أول نوفمبر 1954. ومع تأميم المحروقات سنة 1971، ثم الطفرة النفطية سنة 1973، أصبح للدولة القدرة على تحويل هذه الرؤية الأيديولوجية إلى واقع مادي، عبر تبني نموذج اجتماعي واسع النطاق ممول من الربيع النفطي.

تمثل هذا النموذج في تأميم الثروات، وإنشاء قطاع عمومي ضخم، وتقديم دعم واسع للسلع والخدمات، وتمويل مشاريع الإسكان، والتعليم، والصحة، والتشغيل. وبذلك سادت نماذج من السياسات العامة المرتكزة على إعادة التوزيع لا الإنتاج، فظهرت الدولة في صورة الراعي والموزع، لا المنظم أو المراقب. وأصبح الربيع النفطي هو القاعدة الفعلية التي بنيت عليها هذه المنظومة الاجتماعية.

سمحت وفرة الموارد خلال السبعينيات والثمانينيات للسلطة بإدارة السلم الاجتماعي دون الحاجة إلى انفتاح سياسي أو إصلاح هيكلي. لكن مع كل تراجع في أسعار النفط، كانت تظهر هشاشة هذا النموذج، خاصة في ظل غياب قاعدة إنتاجية مستقلة. وقد تعمقت هذه الهشاشة مع عجز الدولة عن تقليص التزاماتها الاجتماعية، ما وُجد مفارقة بنيوية: فيما الحفاظ على شرعية الدولة من خلال الدعم، أو المجازفة بإجراء إصلاحات قد تفجر الوضع الاجتماعي.

رغم محاولات إصلاح منظومة الدعم، خصوصًا خلال فترات التقشف في التسعينيات ثم مجددًا منذ 2014، إلا أن كل مبادرة إصلاح اصطدمت بهواجس سياسية واجتماعية، جعلت من "الطابع الاجتماعي" للدولة أحد الثوابت غير القابلة للمراجعة. إذ غالبًا ما تم التراجع عن الإصلاحات عند أول بوادر احتجاج أو جدل مجتمعي، ما أدى إلى تكريس حالة من الجمود الهيكلي.

لقد أصبح النظام الاجتماعي الريعي وسيلة لضبط المجتمع سياسيًا أكثر من كونه وسيلة لتحقيق العدالة. وأظهرت دراسات رسمية، مثل تقارير الديوان الوطني للإحصاء، أن المستفيدين من الدعم ليسوا بالضرورة الفئات الهشة، بل الشرائح الأكثر استهلاكًا، مثل كبار المنتجين والمصانع والمستهلكين الميسورين. وهذا ما زاد من تعميق الفوارق بدل تقليصها، وفاقم من أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع.

في هذا السياق، تمثلت الدولة كفاعل رئيسي يحتكر توزيع الربح بدل تنظيم السوق أو تمكين الأفراد. ومع استمرار غياب الشفافية والمحاسبة، ومحدودية استقلالية القضاء، وعدم استقرار قوانين الاستثمار، أصبح من الصعب تحويل السياسة الاجتماعية إلى أداة لتحقيق النمو المستدام.

ورغم أن بعض مظاهر الدولة الراعية مكّنت من تحقيق مكاسب مهمة على صعيد التنمية البشرية، مثل مجانية التعليم والصحة والسكن الاجتماعي، إلا أن هشاشة التمويل المرتبط بسوق النفط، والانكماش الاقتصادي، وتضخم القطاع العام غير المنتج، كلها عوامل جعلت النموذج الحالي غير قابل للاستمرار. وقد أظهر التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر، خاصة منذ أحداث أكتوبر 1988، أن الضغط الاقتصادي سرعان ما يتحول إلى توتر سياسي، إذا لم يقترن بانفتاح ديمقراطي وتوزيع عادل للثروة والسلطة.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

أسهمت الوثائق الرسمية الأولى في ترسيخ تصوّر الدولة كفاعل مركزي في تحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكن رصد هذا المسار من خلال:

- بيان أول نوفمبر 1954: الذي نص صراحة على إقامة "دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة".
- ميثاق طرابلس (1962) أكد على محاربة الاقطاع والبرجوازية، والالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية للفلاحين والطبقات المهمشة.
- دستور 1963: وضع على عاتق الدولة مسؤولية "تحسين السكن، ومحاربة الأمية، ورفع مستوى معيشة العمال".
- دستور 1976: رسّخ التوجه الاشتراكي بوضوح، حيث نصّت المادة 29 على أن الدولة "تنظم الإنتاج وتحدد توزيع الدخل القومي"، وتقوم على "تخطيط علمي ديمقراطي".
- دساتير 1989، 1996، 2016، 2020: رغم إدخال التعددية والليبرالية الاقتصادية، حافظت هذه النصوص على الطابع الاجتماعي للدولة، وعلى مرجعية بيان نوفمبر.

توضح هذه السلسلة من النصوص أن وظيفة الدولة الاجتماعية لم تكن خياراً ظرفياً، بل تمثل إحدى ركائز التصور الوطني للدولة الجزائرية منذ نشأتها.

#### 2- الشعبية والدولة الاجتماعية:

منذ الاستقلال، ارتبطت فكرة الدولة الاجتماعية في الجزائر بخطاب سياسي شعبي وظّف مفاهيم العدالة والمساواة والإجماع الوطني لاحتكار المجال السياسي وتبرير إقصاء الخصوم. إن الشعبية الجزائرية كانت في بدايتها "أيديولوجيا معركة ضد الاستعمار"، لكنها تحولت لاحقاً إلى "عائق أمام بناء الدولة والمؤسسات"، حيث استُخدمت لتبرير الأحادية، وتخوين دعاة التعددية، ورفض الاختلاف بوصفه تهديداً للوحدة الوطنية.

في هذا السياق، تم تصوير الحزب الواحد كمعبر وحيد عن الإرادة الشعبية، رغم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية العميقة، وتم اختزال المجتمع في "كتلة متجانسة" لا تعرف الصراع الطبقي ولا المصالح المتناقضة، مما عرقل نشوء طبقات مستقلة أو مؤسسات سياسية فعالة.

لم تكن الشعبية مجرد خطاب، بل تحوّلت إلى ممارسة سلطوية، استُخدمت فيها الدولة الاجتماعية كأداة لشرعنة السلطة أكثر من كونها أداة لتحقيق العدالة.<sup>1</sup>

#### 3- الدولة الاجتماعية والطبقة الوسطى ارتبط نمو الطبقة الوسطى في الجزائر بتوسع الدولة الاجتماعية، وليس

بالتحول الهيكلي في علاقات الإنتاج. لقد نشأت هذه الطبقة من رحم الريع، لا من خلال السوق أو المبادرة الفردية. وبذلك، أصبحت هذه الطبقة مرتبطة وجودياً بالدولة، لا كمراقب أو شريك، بل كزبون في نظام توزيع الريع.

هذا الارتباط الريعي حوّل الطبقة الوسطى إلى عامل استقرار لا تغيير، و"قاعدة للنظام"، بل أحياناً إلى قوة محافظة ترفض الانفتاح السياسي خوفاً من فقدان امتيازات اجتماعية. لقد استُخدم الدعم الاجتماعي كوسيلة لضبط التوازن

<sup>1</sup> Rachid Aoussi, *Classes moyennes algériennes, rente et stagnation politique*, Nagd, no. 36 (avril 2018), p. 134.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

الاجتماعي، وكبح المطالب السياسية، كما حدث خلال فترة الربيع العربي حين بقيت الجزائر هادئة نسبيًا، رغم سياق إقليمي مضطرب<sup>1</sup>

إن فهم الدولة الاجتماعية في الجزائر لا يمكن أن يُختزل في بعدها الإنفاقي، بل يجب إدراكها كمنظومة مؤسسية وأيديولوجية متجذرة في السياق الثوري، مدعومة بالربيع النفطي، ومحاطة بهواجس سياسية تتعلق بالسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

### المطلب الثالث: دور قطاع المحروقات في تشكيل فواعل صنع السياسة العامة في الجزائر

يطرح تأثير الربيع على فواعل صنع السياسة العامة إشكالية مركزية تتعلق بكيفية تشكّل الأدوار وتوزّع النفوذ بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في ظل بنية اقتصادية ريعية.

1- تأثير الربيع على السلطة التنفيذية: الربيع مكّن السلطة التنفيذية من التمركز والتوسع في جميع مفاصل الدولة، وذلك عبر:

- احتكار القرار السياسي والاقتصادي: العوائد النفطية جعلت من رئيس الجمهورية وحكومته اللاعبين المركزيين في رسم السياسات وتوجيه الموارد دون مساءلة حقيقية.
- تغوّل على السلطتين التشريعية والقضائية: فقد أصبحت قرارات السلطة التنفيذية نافذة دون رقابة فعلية، وتم تحويل المؤسسات الأخرى إلى أدوات تنفيذية لا تتعدى دور التزكية.
- شراء الولاءات: استخدمت السلطة أموال الربيع لخلق طبقة من "الزبائن السياسيين"، تتلقى المنافع مقابل الولاء، ما أدى إلى تآكل روح المواطنة وفقدان الثقة في الدولة<sup>2</sup>.

2- تأثير الربيع على السلطة القضائية: شكلت السلطة التنفيذية في الجزائر، ممثلة برئيس الجمهورية، مظلة ضاغطة على القضاء بفضل العوائد الريعية التي عززت مركزية القرار السياسي. يظهر هذا التأثير من خلال:

- الهيمنة على التعيينات القضائية: حيث يتم تعيين رؤساء أعلى الهيئات القضائية (المحكمة العليا، مجلس الدولة، المجلس الدستوري...) بمرسوم رئاسي، ما يجعل القاضي مدينًا بالولاء للسلطة التي نصبته، ويؤثر على استقلاله.
- غياب الحماية العملية لاستقلال القضاء: رغم التنصيص في الدساتير السابقة على أن "السلطة القضائية مستقلة"، فإن الواقع العملي يكشف أن القاضي قد يتعرض للتحويل أو الإحالة إلى التقاعد أو حتى المتابعة القضائية إذا ما تعارضت أحكامه مع مصالح السلطة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص. 135

<sup>2</sup> ناجي أمال، *الجزائر والتبعية للربيع: دراسة استشرافية* (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022)، ص. 138.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

- تجويف مبدأ الفصل بين السلطات: لم يعد الفصل مجرد تنظيم للعلاقات، بل أُفرغ من محتواه، حيث أصبحت السلطة القضائية جزءًا من شبكة تبعية تؤمّن استمرار النظام الريعي<sup>1</sup>

3- تأثير الريع على السلطة التشريعية: البرلمان الجزائري عانى من تفرغ دوره الرقابي والتشريعي، وذلك لعدة أسباب متصلة بالريع:

5-2- من حيث التشريع:

- ضعف المبادرات التشريعية من النواب: معظم القوانين مصدرها الحكومة، بينما تظل مبادرات النواب نادرة ومحدودة التأثير.
- استعمال البرلمان كأداة تمرير: يُمرر القوانين الحكومية دون تعديلات جوهرية، وغالبًا تكون الملاحظات شكلية لإعطاء انطباع بوجود نقاش.
- تحكم السلطة التنفيذية في العملية التشريعية: عبر آلية الأمر الرئاسي، خاصة في المجالات المالية، مما يقيد دور البرلمان بشكل كبير.

6-2- من حيث الرقابة:

- تراجع استخدام أدوات الرقابة الفعالة: كالاستجواب والتصويت على الثقة، لصالح أدوات شكلية مثل الأسئلة الكتابية التي لا تترتب عنها أي مسؤولية سياسية.
- انعدام الرقابة على المال العام: لم يمارس البرلمان أي رقابة جدية على صناديق مثل "صندوق ضبط الإيرادات"، ولا على ملفات فساد كبرى.<sup>2</sup>

3- تأثير الريع على الجهاز الإداري: أسهم الريع في تفشي الزبونية والفساد داخل الإدارة الجزائرية عبر:

- توزيع المناصب على أساس الولاء لا الكفاءة: ما حول الجهاز الإداري إلى امتداد للسلطة الحاكمة بدلًا من كونه أداة لخدمة المواطن.
- استغلال الوظيفة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة: العديد من رؤساء البلديات والولاة تورطوا في قضايا اختلاس وتبديد المال العام، إذ تشير المعطيات إلى متابعة الآلاف قضائيًا منذ 1999.
- انتشار شبكات الفساد: أصبحت المناصب والامتيازات تخضع لمنطق الوساطة والزبونية، لا للمسار الإداري القانوني، مما انعكس سلبيًا على أداء مؤسسات الدولة وخدماتها.<sup>3</sup>

4- تأثير الريع على الأحزاب السياسية:

أدى النظام الريعي إلى تدجين الأحزاب وتحويلها إلى واجهات شكلية عبر:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص. 141-150.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص. 150-155.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص. 165-166.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

- إنشاء أحزاب موالية من العدم: مثل حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي تأسس في 1997 وفاز فوراً، ما يعكس توظيف الدولة لإمكانياتها لفرض خريطة سياسية.
- احتواء المعارضة عبر الإغراءات الربعية: جرى استقطاب الأحزاب المعتدلة، ومنحت امتيازات للمشاركة في اللعبة السياسية مقابل التنازل عن المواقف الجذرية.
- تهميش الأحزاب الحقيقية: عبر رفض الاعتماد أو تعطيله بناءً على اعتبارات سياسية (كما حدث مع حزب الوفاء والعمل).
- تحويل الانتخابات إلى صفقات: حيث تُوزع الموارد والامتيازات على المرشحين الذين يقدمون الولاء مقابل المقاعد.

نتيجة لذلك، أصبحت أحزاب الموالاتة تدور في فلك الرئيس، تسانده في الترشح لولايات متعددة دون برامج خاصة بها، أما المعارضة فضعيفة ومنقسمة وتفتقر للاستقلالية والمشروع السياسي البديل.<sup>1</sup>

#### 5- تأثير الربيع على المجتمع المدني:

لم ينجُ المجتمع المدني من آثار النظام الربيعي في الجزائر، إذ امتدت إليه يد السلطة التي سخرت عائدات الربيع لتحييده، ترويضه، واحتوائه، عبر استراتيجيات دقيقة جعلته في كثير من الأحيان مجرد امتداد للسلطة لا مراقباً لها. يتجلى ذلك في:

- التمويل الانتقائي: استخدمت الدولة الربيع كوسيلة لشراء ولاء منظمات المجتمع المدني، حيث مُنحت الجمعيات "الموالية" الدعم المالي السنوي، مقابل الولاء السياسي والسكوت عن التجاوزات. ما حوّلها إلى أدوات خاضعة للسلطة بدل أن تكون رقيباً عليها.
- تفرغ العمل الجمعي من مضمونه: معظم الجمعيات أصبحت موسمية ومناسباتية، تنشط فقط خلال الانتخابات، وتفتقر للاستقلالية والفعالية.
- تمييع الحدود مع الأحزاب: تشابكت الأدوار بين الجمعيات والأحزاب الموالية، ضمن شبكة زبونية تخدم استمرار النظام بدل تغييره.
- إقصاء الفاعلين المستقلين: الجمعيات الجادة والمستقلة تم تهميشها، بينما تم تلميع جمعيات موالية شكلياً لإعطاء انطباع ديمقراطي زائف.<sup>2</sup>

الربيع لم يكن مجرد مصدر تمويل للدولة، بل تحول إلى أداة سياسية مركزية لإعادة هندسة المشهد السياسي والمؤسسي بما يضمن هيمنة السلطة التنفيذية وتكريس الزبونية. فيفضل الربيع، تم التحكم في القضاء، تهميش البرلمان، تدجين الأحزاب، وتحويل الإدارة إلى شبكة مصالح، ما ساهم في ترسيخ نظام يتغذى على الثروة بدل الكفاءة، وعلى الولاء بدل القانون.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص. 163-164.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص. 161-162.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### المبحث الثاني: تطور توجهات السياسة العامة في الجزائر قبل و ابان الازمة النفطية

قبل أزمة النفط في الثمانينات، ركزت السياسة العامة في الجزائر على تطوير قطاعات مختلفة من الاقتصاد من خلال تدخل الدولة وتنفيذ خطط تنموية تهدف إلى بناء القدرات الاقتصادية والاجتماعية. تميزت هذه الفترة بوضع أطر واستراتيجيات تهدف إلى تنظيم الموارد الوطنية وتعزيز الإنتاج المحلي.

#### المطلب الأول: تشكل توجهات السياسة العامة خلال فترة ادارة الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، ورثت البلاد اقتصاداً منهزماً نتيجة مغادرة المعمرين الذين أخذوا معهم رؤوس الأموال والخبرة، مما تسبب في شلل شبه كامل في القطاعات الأساسية كالصناعة والزراعة. رغم امتلاك الجزائر موارد طبيعية هامة مثل النفط والغاز، إلا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي كان كارثياً: ما بين 11 و12 مليون جزائري كانوا مهددين بالجوع، فيما بلغت نسبة البطالة نحو 70% من السكان النشطين، وخرج حوالي مليوني فلاح من سجون الاستعمار دون تأهيل أو دعم.

في مواجهة هذه التحديات، أعلنت الدولة أن أملاك المعمرين أصبحت "أملاكاً شاغرة" وأسندت إدارتها للسلطات أو للعمال، وتم تطبيق نظام التسيير الذاتي على حوالي 330 مؤسسة اقتصادية ضمت نحو 3000 عامل في 1964، تنوعت أنشطتها بين الصناعات الغذائية، مواد البناء، الخشب، المحاجر، وعدد محدود من الصناعات الثقيلة. بالتوازي، أنشأت الدولة دواوين وطنية لتنظيم التموين والتجارة، منها الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA)، والديوان الوطني للتوزيع (ONACO). كما تم تأسيس شركات وطنية مهمة كسوناطراك وسونلغاز سنة 1963، والشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA)، وصناعة الحديد (SNS)، وصناعة الطائرات (SOMEA) سنة 1964.

وفي إطار استرجاع السيادة الاقتصادية، تم تأميم الأراضي الزراعية والمناجم سنة 1963، ثم الشركات البترولية والبنوك بين 1966 و1967. استرجعت الدولة أيضاً حصصاً متفاوتة من شركات أجنبية ك(56% S.N. REPAL، CAMEL، (20%)، رونو (40%)، والاتحاد الصناعي الإفريقي (25%). أما على المستوى المالي، فتم تأسيس البنك المركزي سنة 1963، وإصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري) سنة 1964، وإنشاء مصرف الادخار والاحتياط ثم البنك الوطني الجزائري سنة 1966، مع فرض رقابة على الصرف والتجارة الخارجية.

اقتصادياً، تبنت الدولة استراتيجية تصنيع تركز على الصناعات التحويلية والثقيلة لتقليص التبعية، وخاصة في مجالات الغاز، النفط، الفوسفات، والحديد. وبدأت ملامح القطاع العام في الظهور من خلال السيطرة على المؤسسات التي تركها الاستعمار، في حين استمر وجود الشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات، وبدأ المقاولون الجزائريون نشاطهم تدريجياً، دون دعم كبير من الدولة. وسعت الدولة لاحقاً إلى تحقيق تكامل بين الزراعة والصناعة لتحقيق الاكتفاء

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

الذاتي. وهكذا شكّلت الفترة ما بين 1962 و1966 مرحلة مفصلية في بناء اقتصاد وطني مستقل قائم على التخطيط المركزي والتصنيع<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: بنية توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس هواري بومدين (1965-1978)

عقب الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها أمام تحدّي مركزي يتمثل في بناء دولة وطنية ذات سيادة اقتصادية واجتماعية. وقد اختارت القيادة السياسية في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1978 النموذج الاشتراكي كخيار استراتيجي لتأطير السياسات العامة، استنادًا إلى رؤية تحررية جماعية تُعبّر عن رفض صريح للأنماط الرأسمالية الليبرالية التي اعتُبرت امتدادًا لحقبة التبعية الاستعمارية.

سنة 1965، طلبت الحكومة الجزائرية دعمًا من خبراء البنك العالمي، غير أن توصياتهم الليبرالية قوبلت بالرفض. كان الرفض نابغًا من قناعة بأن مثل هذا النموذج لا يستجيب لتطلعات دولة فتية تسعى إلى الاستقلال الاقتصادي الحقيقي، القائم على تأمين الثروات وتوسيع نفوذ القطاع العام. وبدلًا عن ذلك، تم التوجه نحو النموذج السوفياتي في التخطيط المركزي، حيث شُرع في إعداد خطة طويلة المدى (1965-1980) بالتعاون مع هيئة "GOSPLAN" ومن جهته، قدّم دي بيرنيس نموذج "الصناعة المصنعة" كوسيلة وحيدة لتحقيق التنمية في الجزائر، من خلال منح الأولوية للصناعة الثقيلة باعتبارها القاطرة لباقي القطاعات، خاصة أن الجزائر ورثت بنية تحتية ملائمة من الاستعمار، إلى جانب وفرة في الموارد الطاقوية والمعدنية (كالحديد، الرصاص، الزنك، النحاس، الجلد، القطن...).

انطلاقًا من هذه التوجهات، باشرت الحكومة تأمين الأراضي الزراعية، المناجم، شركات النفط الأجنبية، والبنوك، لا سيما خلال 1966 و1967. كما فُرضت رقابة صارمة على الصرف بموجب المرسوم الصادر في 9 مارس 1963. وقد عكست هذه السياسات رغبة واضحة في إقامة اقتصاد موجه تقوده الدولة، يتأسس على مبدأ العدالة الاجتماعية، والمشاركة الجماعية في تسيير وسائل الإنتاج<sup>2</sup>.

وقد كانت الصناعة القاعدية وفق مركزية ادارية هي ركيزة هذا التوجه. ففي إطار المخطط الثلاثي (1967-1969)، خُصصت 5.4 مليار دينار جزائري لقطاع الصناعة من أصل 11.081 مليار، مقابل 1.8 مليار فقط للزراعة. وكان الهدف من المخطط ثلاثيًا: خلق مناصب شغل، تقليص الاستيراد، وبناء قاعدة إنتاجية محلية. لكن رغم ارتفاع نسبة الإنجاز في المشاريع الصناعية (87%)، وتلك الزراعية (85%)، إلا أن النتائج الفعلية أظهرت بداية انحراف عن الأهداف المعلنة، مع تراجع مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام، وظهور بوادر الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للتمويل، وهو ما مثّل أول ملامح الريع النفطي في الاقتصاد الجزائري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Abdelmajid Bouzidi, *The Algerian Economy: Income Distribution and Poverty 1962-1982* (PhD diss., University of Glasgow, 1987), pp. 45-68

<sup>2</sup> Chérif Begga and Abdelhamid Merghit, *Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization?*, *Topics in Middle Eastern and African Economies* 16, no. 1 (2014): pp. 96-113

<sup>3</sup> عامر هني، *قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)*، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، المجلد 2، العدد 2 (2015): ص ص 116-117.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

في بداية السبعينيات، بعد تأمين قطاع المحروقات ومع ارتفاع أسعار النفط بسبب قطع إمدادات النفط عن الدول الغربية، انتقلت الجزائر إلى مرحلة أكثر جرأة في تطبيق نموذجها الاشتراكي، فتم إطلاق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي بلغ غلافه المالي 27.8 مليار دينار. شكّل هذا المخطط تكثيفاً لاختيارات سابقة، وكان أكثر إلزامية في التنفيذ. وُجه الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي، الذي نال 14.4 مليار دينار، بينما حُصص للزراعة 4.14 مليار. سعت الحكومة إلى إقامة صناعة وطنية قوية تلي حاجيات السوق الداخلي، وتعزز التكامل بين الصناعة والزراعة، من خلال تزويد الأخيرة بالآلات والأسمدة. إلا أن الواقع أظهر تفاوتاً كبيراً بين الأهداف والنتائج: فقد بلغت نسبة الإنجاز في القطاع الصناعي 57%، مقابل 13% في الزراعة، و30% في القطاعات الأخرى، وهو ما أبرز خللاً في دقة التخطيط والتنفيذ، وانعكاساً للثقل البيروقراطي والتضخم في الطموحات دون مواكبة فعلية على الأرض<sup>1</sup>.

وجاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ليُعمق هذا التوجه. فقد تم رصد مبلغ ضخّم قدره 110 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 12 ضعف المخطط الثلاثي، و4 أضعاف سابقه الرباعي. وقد حافظ هذا المخطط على أولوية القطاع الصناعي، الذي نال 43.5% من إجمالي الاستثمارات، مع نسبة إنجاز بلغت 61%. وعلى مستوى قطاع المحروقات، فقد تصاعدت النفقات الاستثمارية الموجهة له بشكل كبير، وذلك نتيجة الظروف الدولية التي دفعت بأسعار النفط نحو الارتفاع، مما شجع الحكومة الجزائرية على إعطاء أولوية إضافية لتطوير الصناعة التمييزية، وهي صناعة تتطلب استخداماً مكثفًا لرأس المال، وتهدف إلى التحكم الأفضل في تصدير الغاز الطبيعي المميع وتحقيق عائدات مالية أكبر. ما يساهم في تمويل الاستراتيجية التنموية المعلنة وتكريس نتائجها الإيجابية. وقد كان لهذا السياق أثر واضح على السياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في تثبيت الحكومة على نفس النهج التنموي دون إجراء تقييم معمق للنتائج الأولية التي أفرزتها المخططات السابقة. أما الزراعة، فقد حُصص لها 10.9% فقط، ولم تتجاوز نسبة الإنجاز فيها 5%، رغم الثورة الزراعية التي أُطلقت سنة 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، والتي شملت توزيع 650 ألف هكتار على 60 ألف فلاح، وإنشاء 730 تعاونية و740 مشروع استصلاح<sup>2</sup>.

في المقابل، شهدت القطاعات الاجتماعية تحسناً ملموساً، إذ حُصص لها 22.3% من إجمالي الاستثمارات، وتجلّى ذلك في تطوير قطاعي التعليم والصحة، وبناء مشاريع السكن، وتحسين ظروف العمال. كما تم سنّ قوانين جديدة مثل قانون التوجيه للتربية الوطنية سنة 1971، وقانون الصحة العامة 1974، وقانون الضمان الاجتماعي 1972، وكلها عبّرت عن رؤية دولة رعاية اجتماعية قائمة على مجانية الخدمات الأساسية.

أما على الصعيد الزراعي، فقد حاولت الدولة معالجة التفاوتات الريفية والفجوة الإنتاجية من خلال قانون "الثورة الزراعية" لسنة 1971، الذي انطلق من شعار "الأرض لمن يخدمها". أنشئ بموجبه الصندوق الوطني للثورة الزراعية، وتم توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من الأراضي على حوالي 60 ألف فلاح، وإنشاء 730 تعاونية و740 مشروعاً لاستصلاح

<sup>1</sup> حاكبي بوخضرة وعبد القادر درباش، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، *Les Cahiers du MECAS*، العدد 3، أفريل 2007، ص 334.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 335.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

الأراضي. لكن رغم هذا الزخم، فإن النتائج كانت محدودة بسبب ضعف التأهيل، البيروقراطية، وغياب الحوافز الإنتاجية<sup>1</sup>.

شكل رقم (11): حجم الإنفاق الاستثماري خلال فترة 1967 – 1978 (بوحدة مليار دينار)"

المخططات	المخطط الثلاثي	%	المخطط الأول	%	المخطط الثاني	%	1978	%
المحروقات	2,7	28	9,8	27	36	30	14,7	28
صناعة وسائل الإنتاج	2,2	22	9,7	27	33	30	13,8	26
مجموع الصناعة القاعدية	4,9	48	19,5	52	69	60	28,5	54
الصناعة سلع استهلاكية	0,45	6	1,3	3	5	4	4	7,8
الزراعة	1,6	16	4,6	13	5,8	5	2,4	4,5
البنية التحتية والأخرى	2,7	28	11,3	30	40,8	34	17,7	33,7
الإجمالي	9,7	100	36,7	100	120,8	100	52,6	100

Source : Benachenhou, Abderrahmane. *L'économie algérienne : De la rente à la réforme*. Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1990

من جهة أخرى، تبنت الدولة سياسة مالية توسعية، حيث وفرت دعمًا ضخمًا للسلع الأساسية، وأعانت المؤسسات العمومية رغم ضعف مردوديتها، واعتمدت على مداخيل النفط التي شكلت نحو 70% من الميزانية. ورغم ذلك، فُرضت ضرائب على مؤسسات القطاع العام وموظفيه كوسيلة رمزية لتعبئة الموارد. ويُشار إلى أن مفهوم الربح في الاقتصاد المخطط كان غامضًا ويُحدد إداريًا، لا محاسبيًا. وقد خضعت المؤسسات العمومية لعدة أنواع من الضرائب، أبرزها: ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة 60%، الضريبة على رقم الأعمال التي تشمل الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) بنسبة 20%، والرسم على أداء الخدمات (TUGPS) بنسب من 5% إلى 50%. كما خضعت الأجور لضريبة تصاعدية تُقتطع من المصدر. (ICR) وإضافة إلى ذلك، فُرض على المؤسسات إيداع مخصصات الاهتلاك في خزينة الدولة بموجب تعليمة 71-93، رغم أنها كانت تُسجل خسائر وتُموّل من البنوك، ما دفع إلى إلغاء هذا الإجراء سنة 1976<sup>2</sup>.

وقد أثار الربح النفطي بشكل جوهري على هذه المرحلة، إذ مكّن الدولة من تنفيذ مشاريع ضخمة، لكنه في الوقت نفسه رسّخ اعتماد الاقتصاد على مصدر وحيد للدخل، ما أدى إلى تهميش قطاعات منتجة كالزراعة والصناعة التحويلية. كما جعل الاقتصاد الوطني هشة أمام تقلبات السوق الدولية، وهيمنة منطق التمويل الربحي بدل الاستثمار المنتج، خاصة في غياب تقييم مرحلي حقيقي لنتائج المخططات.

إداريًا، اختارت الدولة تنظيمًا مركزيًا صارمًا، حيث كانت الأوامر تنزل من قمة الهرم إلى القاعدة، وتخضع المؤسسات العمومية لإشراف وزارات وصية، في إطار نموذج عمودي يتماشى مع طبيعة التخطيط الاشتراكي. وتم تجميع المؤسسات ذات الأنشطة المتكاملة تحت وصاية قطاع عمومي واحد، ما عمّق من الطابع المركزي للسياسات الاقتصادية وأضعف روح المبادرة على المستوى المحلي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 336.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 337-338.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

في الخلاصة، يمكن القول إن السياسة العامة للجزائر خلال هذه المرحلة سعت إلى بناء دولة قوية، عادلة اجتماعيًا، ومتحررة اقتصاديًا. إلا أن الممارسات التطبيقية أظهرت اختلالات واضحة بين ما رُسم في الخطط وما تحقق فعليًا. فبين الطموح الثوري في تحقيق الاكتفاء والسيادة، وبين واقع الاقتصاد المفرط في الاعتماد على النفط، وُلدت أزمة بنيوية لم تُحل في العقود التالية، وبدأت ملامحها تظهر بوضوح مع نهاية السبعينيات.

#### المطلب الثالث: توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس الشاذلي بن جديد (1989-1992)

مثّلت الفترة الممتدة من 1978 إلى 1994 مرحلة محورية في مسار السياسة العامة الجزائرية، تميزت بتقلبات حادة بين طموح تنموي استراتيجي في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات، وانهيار اقتصادي واجتماعي عميق مع منتصف التسعينات. انطلقت هذه المرحلة بما يُعرف بالمرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979)، والتي مثّلت جسرًا مؤقتًا بين المخطط الرباعي السابق والمخطط الخماسي الأول، وكان الهدف منها استكمال الاستثمارات غير المنفذة، التي بلغت قيمتها 190.07 مليار دينار جزائري مع نهاية 1977. وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك، والتي عُرفت بظاهرة الركود التضخمي، أُعيد تقييم المشاريع وقُيّمت تكاليفها مجددًا، ليُسجل مبلغ استثماري جديد سنة 1978 بلغ 95.63 مليار دج، ما يعكس حجم التحديات التي كانت تواجه البلاد آنذاك.

خلال هذه الفترة، بدأت مظاهر الاختلال الهيكلي في النموذج التنموي تظهر بوضوح، رغم ما حققته الجزائر من إنجازات معتبرة، خاصة في مجال إنشاء قاعدة صناعية وطنية. فقد ساهمت الطفرة النفطية في تضخيم مداخيل الدولة، لكنها في المقابل أفرزت ما يُعرف اقتصاديًا بـ"لعنة الموارد"، إذ بدلاً من توظيف العائدات الطاقوية في دعم الاقتصاد المنتج، تم توجيهها نحو الإنفاق الاستهلاكي، فحدث اختلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجلّى هذا الاختلال في ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية من 0.3 مليار دولار سنة 1973 إلى نحو 2 مليار دولار سنة 1980، بالتوازي مع تضاعف الدين الخارجي من 5.8 مليار دولار سنة 1975 إلى 18.6 مليار دولار سنة 1980، رغم أن تلك السنوات شهدت ذروة الإيرادات النفطية<sup>1</sup>.

في مواجهة هذه الاختلالات، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد في أواخر السبعينيات عن تغيير في توجه السياسة الاقتصادية، منتقلًا من خيار التصنيع المفرط نحو رؤية أكثر توازنًا، تعطي الأولوية للزراعة، البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية. وقد عبّر عن هذا التحول بقوله الشهير: "لقد استثمرنا كثيرًا، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نسير أفضل. لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الاهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين". وجاء المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ليكرس هذه الرؤية، حيث حُصّصت له ميزانية قدرها 400.6 مليار دج، تم فيها خفض الاستثمار في الصناعة إلى 38.6%، مقابل 25% للصحة والتعليم والسكن، و5.3% للزراعة، و5.7% للري، مع إطلاق عمليات إعادة هيكلة واسعة للمؤسسات الصناعية، وتقسيم 70 مؤسسة كبرى إلى 322 مؤسسة صغيرة ومتوسطة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص ص 111-112.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 147-145.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

ورغم الطابع الإصلاحي لهذا المخطط، إلا أن التغيرات في السوق العالمية سرعان ما فرضت منطقتها. فبين 1981 و1986، تراجعت أسعار النفط من 36 دولارًا إلى أقل من 13 دولارًا، ما تسبب في أزمة مالية حادة استمرت لعقد كامل، ولم يُنفذ سوى 66% من استثمارات المخطط الثاني، ما أكد الحاجة إلى إصلاح أكثر عمقًا في تسيير الموارد والمؤسسات. أظهرت التجربة أن تحسين أداء الاقتصاد لا يرتبط بتغيير البنية فحسب، بل أيضًا بتحقيق الفعالية في توزيع الأدوار، وربط الأداء بالنتائج، وتحقيق التوازن بين الدور الاجتماعي للدولة ومتطلبات النجاعة الاقتصادية.

في بداية الثمانينات، استفادت الجزائر من انفراج نسبي في الأسواق، حيث ارتفعت أسعار النفط والدولار الأمريكي، ما ساهم في تقليص حجم المديونية إلى 15.8 مليار دولار سنة 1984. غير أن هذا التحسن كان مؤقتًا، إذ عاد الدين للارتفاع بداية من سنة 1985، ليبلغ 33.2 مليار دولار سنة 1996، أي زيادة قاربت 82%. وكان الانهيار الكبير في سنة 1986 حين تراجعت أسعار النفط من حوالي 30 دولارًا إلى أقل من 15 دولارًا، ما قلّص مداخيل البلاد إلى النصف تقريبًا، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على المحروقات بنسبة 98% من قيمة صادراتها. كما أدى تخلي الولايات المتحدة عن قاعدة بريتن وودز إلى انهيار قيمة الدولار، ما انعكس سلبيًا على القوة الشرائية للدولة الجزائرية في الأسواق الدولية، خاصة وأن مداخيلها كانت مقومة بالدولار.

أدى هذا الانهيار إلى تراجع صادرات البلاد بنسبة 40%، وخسرت الجزائر ما يعادل 4.7 مليار دولار من مداخيلها مقارنة بسنة 1985. وقد لجأت الحكومة إلى إجراءات تقشف صارمة، شملت تقليص الواردات، وترشيد النفقات، ونجحت في تحقيق فائض في الميزان التجاري سنة 1987، لكنه لم يكن كافيًا لتغطية كلفة خدمة الدين التي بلغت أكثر من 10 مليارات دولار<sup>1</sup>.

ولا يمكن حصر أسباب تفاقم المديونية في تقلبات السوق فقط، بل كانت هناك عوامل داخلية عميقة، مثل تنفيذ مشاريع دون دراسات جدوى فعلية، والإفراط في الاقتراض دون مراعاة القدرة على السداد، وسوء التسيير، وغياب الرقابة، وفساد النخب، ما أدى إلى توجيه كثير من القروض نحو الإنفاق بدل الإنتاج، أو حتى تهريبها إلى الخارج. أما خارجيًا، فقد كانت شروط الاستدانة نفسها مجحفة، بفوائد مرتفعة واستحقاقات قصيرة الأجل.

تراكمت هذه العوامل لتُفجر أزمة اجتماعية، ظهرت تجلياتها في ظهور الأحياء القصديرية، وتدهور مستوى الخدمات، وارتفاع البطالة إلى 28% سنة 1996، خاصة بعد إغلاق آلاف المؤسسات. كما تدهورت الخدمات الصحية، وارتفعت أسعار الأدوية، وتفاقمت مشاكل التعليم بمختلف أطواره. ومع تفاقم الوضع، لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي، وتمت الموافقة على برامج إصلاح صارمة، تضمنت خصخصة المؤسسات العمومية، تقليص الدعم، وتسريح آلاف العمال، في محاولة لوقف النزيف الاقتصادي وتحقيق نوع من التوازن المالي<sup>2</sup>.

خلاصة القول، أن هذه المرحلة جسدت بكل وضوح مفارقة "لعنة الموارد" في النموذج الجزائري. فبينما تمتلك البلاد ثروة طاقوية هائلة، لم تُترجم هذه الثروة إلى تنمية مستدامة أو استقرار اقتصادي. بل أدت، نتيجة سوء التسيير وغياب

<sup>1</sup> هوارية زينوني، أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر، جامعة تيارت، 2011، ص ص 45-47.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 49.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

الحكامة الرشيدة، إلى تضخيم الأزمات، وتحويل الربيع إلى أداة إنفاق ظرفي بدل أن يكون وسيلة لإعادة بناء الدولة. لقد كشفت هذه المرحلة عن هشاشة النظام الاقتصادي المعتمد على مورد واحد، وضعف قدرة الدولة على حماية مكتسباتها الاجتماعية أمام أول أزمة سعرية، وهو ما يفسر كيف أن الربيع حين لا يُرافقه إصلاح عميق يتحوّل من نعمة إلى لعنة.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### المبحث الثالث: تطور توجهات السياسة العامة في الجزائر ما بعد الازمة النفطية

بعد أزمة النفط في الثمانينات، وتحديداً في ظل تحديات داخلية وخارجية أبرزها حرب الأسعار داخل أوبك (1986-1989)، شهدت توجهات السياسة العامة في الجزائر تغييرات تهدف إلى التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. تم التركيز على مراجعة الخطط التنموية وإعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن إطار يسعى لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني.

#### المطلب الأول: تسيير السياسة العامة خلال الفترة الانتقالية (1992-1999)

في مطلع التسعينيات، دخلت الجزائر مرحلة مضطربة، تداخلت فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. بدأت الأزمة مع استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992، عقب فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وما تبعه من قرار وقف المسار الانتخابي، مما أدخل البلاد في فراغ دستوري تم تجاوزه بتشكيل مجلس أعلى للدولة، تعاقب على رئاسته محمد بوضياف ثم علي كافي، قبل أن يُنتخب اليمين زروال رئيساً سنة 1995. في خضم هذه الاضطرابات، عبّرت الحكومة الجزائرية أواخر سنة 1990 عن نيتها تبني اقتصاد السوق والتخلي عن نموذج التخطيط المركزي، لكن هذا التحول تم في ظروف مالية واقتصادية شديدة الصعوبة. فقد أدى تراجع أسعار النفط سنة 1993 إلى تعميق الأزمة، إذ بلغت احتياطات البلاد من العملة الصعبة ما بين 3.3 و3.6 مليار دولار، أي ما يكفي لبضعة أسابيع من الاستيراد فقط، بينما استهلكت خدمة المديونية أكثر من 90% من عائدات التصدير في سنتي 1992 و1993، وسُجّل عجز كبير في ميزان المدفوعات، مع تفاقم التضخم والبطالة<sup>1</sup>.

أمام هذا الانهيار، اضطرت الحكومة إلى العودة لصندوق النقد الدولي، ووافقت على برنامج التثبيت الاقتصادي الذي بدأ في 1 أفريل 1994 وامتد إلى 31 مارس 1995، تلاه برنامج التكييف الهيكلي (1995-1998) وبموجب "خطاب النوايا"، لجأت الجزائر إلى نادي باريس، حيث تم جدولة ديون بقيمة 4.4 مليار دولار على 16 سنة، مع فترة سماح تمتد من 1998 إلى 2010، كما حصلت على دعم مباشر من صندوق النقد بقيمة 260 مليون دولار. هدف البرنامج إلى استعادة التوازنات المالية، ضبط التضخم الذي قارب 40%، وتحقيق نمو اقتصادي يراوح بين 3% و6%.

ولتنفيذ هذه الأهداف، التزمت الجزائر بإصلاحات جوهرية شملت تحرير التجارة الخارجية، تخفيض قيمة الدينار (حيث بلغ الدولار 36 ديناراً)، اعتماد نظام أسعار ثلاثي (مدعّمة، بهامش ربح محدد، محررة)، وضبط السياسة النقدية (خفض نمو الكتلة النقدية إلى 14% سنة 1994). كما تم تحديد أربع منح اجتماعية لتخفيف وقع الإصلاحات على الفئات الضعيفة، وركزت السياسة الميزانية على خفض الدعم وتقليص العجز<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرحمن مبتول، *الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر و آفاق التحول نحو اقتصاد السوق*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص ص 50-55.

<sup>2</sup> شكري بن زغور، *مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص ص 45-47.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

مع نهاية برنامج الاستقرار، وافق صندوق النقد على دعم جديد بقيمة 169.1 مليون دولار، في إطار برنامج التكيف الهيكلي، الذي سعى إلى تعزيز النمو وتحفيز قطاعات مثل الصناعة والزراعة والبناء، مع تأسيس صندوق وطني للتشغيل ومواصلة إصلاح التجارة والصرف. وتمت إعادة جدولة ديون إضافية بقيمة 7 مليارات دولار مع نادي باريس و23.193 مليار مع نادي لندن، بفترة سماح 6.5 سنوات، ليصل إجمالي الدين الخارجي سنة 2000 إلى 25.26 مليار دولار<sup>1</sup>.

اقتصاديًا، سجل ميزان المدفوعات فائضًا بـ 803 مليون دولار سنة 1998، وفتحت التجارة الخارجية للقطاع الخاص، لكن الاستيراد انحصر في السلع الاستهلاكية. شهد القطاع الصناعي انكماشًا حادًا، مع تراجع الإنتاج وتسريح آلاف العمال، كما عانى القطاع الفلاحي من ضعف الاستثمار، بينما اتبعت الدولة سياسة تقشف، جمدت الأجور، وقلصت التوظيف. اجتماعيًا، كانت النتائج كارثية: ارتفعت الأسعار بشكل جنوني، تضاعفت أسعار الأدوية بـ 10.5 مرات، والمواد الغذائية بـ 8.7 مرات، بينما بقي الحد الأدنى للأجور ما بين 1000 و6000 دج فقط. قُدّر عدد الفقراء بـ 14 مليون نسمة، وتآكلت الطبقة المتوسطة. شهد قطاع التعليم تدهورًا واضحًا نتيجة ارتفاع التكاليف والاحتفاظ، وبلغت البطالة 29.8% سنة 2000، أغلبهم من فئة الشباب.

في محاولة لاحتواء الأثر الاجتماعي، أقرت الدولة إجراءات للتخفيف، كالتعويضات عبر التقاعد المسبق، برامج مؤقتة للتشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية، دعم وكالة ANSE لتشغيل الشباب، وإطلاق مشاريع كبرى في قطاعات السكن الحديدية، الزراعة، والري. وبحلول سنة 1999، بدأت الجزائر تستعيد بعض التوازن المالي، حيث انخفضت المديونية إلى 28.3 مليار دولار، مستفيدة من تحسن أسعار النفط وتراجع الاعتماد على التمويل الخارجي<sup>2</sup>.

لقد مثلت هذه المرحلة ذروة أزمة المديونية التي فرضت خلالها على الجزائر شروط قاسية مقابل الدعم الدولي، وأجبرت على مراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية. إلا أن الثمن الاجتماعي والاقتصادي كان باهظًا، ولا تزال تداعيات تلك المرحلة حاضرة إلى اليوم، خصوصًا في هشاشة البنية الإنتاجية، واستمرار الاعتماد المفرط على المحروقات، وتذبذب الخيارات التنموية بين الانفتاح الموجّه والارتهاق لمتغيرات السوق الدولية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 46.

<sup>2</sup> نذير عبد الرزاق، *انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر*، منتدى الاقتصاد الإسلامي، بدون تاريخ نشر، ص. 15-17.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

المطلب الثاني: توجهات السياسة العامة خلال فترة إدارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)

منذ بداية الألفية، تبنت الجزائر خيارًا اقتصاديًا ذا طابع اجتماعي في ظل اقتصاد السوق، بهدف استعادة ثقة المواطنين بعد أزمة التسعينيات

رغم تبني إصلاحات ليبرالية منذ التسعينيات، إلا أن فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شهدت تحولًا نحو تعزيز البعد الاجتماعي من خلال برامج إنفاق عمومي كبرى، مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والمخططات الخماسية اللاحقة.

تم تمويل هذا التوجه بفضل عائدات المحروقات التي بلغت مستويات قياسية حتى 2014، ما سمح بتمويل مشاريع البنية التحتية، دعم المواد الأساسية، تخفيض الضرائب، وتمويل برامج السكن.

لكن بعد أزمة انهيار أسعار النفط في 2014، بدأت تظهر تحديات تمس استمرارية هذا النموذج الاجتماعي، خاصة في ظل غياب تنوع فعلي للاقتصاد.

#### 1. مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أطلق البرنامج في أبريل 2001 بميزانية 525 مليار دج (نحو 7 مليار دولار)، مستفيدًا من رصيد صرف بلغ 11.9 مليار دولار. تمحورت أهدافه حول:

- دعم الأنشطة الفلاحية والإنتاجية،
- تقوية البنية التحتية (النقل، الري، الأشغال العامة)،
- تحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية والبشرية.

خصصت معظم الاعتمادات لسنتي 2001 و2002 لتسريع الإنفاق وتحفيز الاقتصاد، وقد استثمر الجزء الأكبر في قطاع البناء نظراً لوضعية الهشاشة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في نهاية التسعينيات.<sup>1</sup>

#### 2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

بلغت ميزانيته الأصلية 4203 مليار دج (55 مليار دولار)، وعُزز ببرامج خاصة لمناطق الجنوب والهضاب، لتتجاوز القيمة الإجمالية 7000 مليار دج.

#### ❖ أهدافه الأساسية:

- تحسين الظروف المعيشية (السكن، الصحة، التعليم...).

<sup>1</sup> عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص. 49-51.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

- تحديث الخدمات العامة وتطوير البنى التحتية،
- تعزيز الموارد البشرية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

تركز الاستثمار على محورين: تحسين المستوى الاجتماعي (سكن، تعليم، صحة)، وتوسيع الهياكل القاعدية لمواكبة ما بدأ في المخطط الأول.

#### 3. مخطط توظيف النمو (2010-2014) :

خصص له مبلغ 21.214 مليار دج (286 مليار دولار)، مقسم بين استكمال المشاريع الجارية (السكك، الطرق، المياه) وإطلاق مشاريع جديدة.

أهداف البرنامج شملت:

- دعم التنمية البشرية (تعليم، صحة)،
- خلق 3 ملايين منصب شغل،
- دعم الفلاحة والأمن الغذائي،
- تطوير المحيط الإداري والاقتصاد المعرفي،
- تنمية السياحة والطاقات غير التقليدية.

ورغم ضخامة الميزانية، ظلت معدلات النمو متواضعة ومقيدة بتقلب أسعار النفط. كما تذبذب التضخم من 3.91% سنة 2010 إلى 8.98% سنة 2012 ثم انخفض إلى 2.92% سنة 2014. بقي الدين الخارجي مستقرًا في حدود 3.73 مليار دولار<sup>1</sup>.

#### 4. برنامج توظيف النمو (2015-2019):

جاء برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019) كامتداد طبيعي للبرامج السابقة، وبدأ تنفيذه مطلع سنة 2015 في ظل وضع مالي مطمئن نسبيًا، حيث خصص له غلاف مالي قدره 262 مليار دولار، بمعدل إنفاق سنوي بلغ 52.4 مليار دولار. وُجهت ميزانيتا 2015 و2016 على التوالي إلى 4079.6 مليار دج و 1894.2 مليار دج. هدف البرنامج إلى:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، من خلال الاستثمار في السكن، الصحة، التربية، التكوين، والمرافق العامة (ماء، كهرباء، غاز).
- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية ودعم الفئات الهشة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية.
- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج المحلي بـ 7% بحلول 2019.
- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات عبر دعم الفلاحة، التنمية الريفية، وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية.

<sup>1</sup> محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور: دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسية 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص. 271.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

- خلق مناصب شغل وتعزيز التكوين النوعي لليد العاملة<sup>1</sup>.

غير أن هذه الأهداف الطموحة سرعان ما واجهت انتكاسة بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار النفط منتصف 2014، والذي استمر خلال 2015 و2016، حيث فقدت الجزائر أكثر من 50% من مداخيلها البترولية. وقد أدى ذلك إلى:

- تحول الفائض التجاري المسجل عام 2014 (0.45 مليار دولار) إلى عجز حاد بلغ 27 مليار دولار سنة 2016.
- تراجع احتياطات الصرف من 179 مليار دولار إلى 144.3 ثم 114.2 مليار دولار.
- ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات من 9.28 مليار دولار إلى 27.5 مليار دولار خلال نفس الفترة.
- انخفاض معدل النمو إلى 1.3% سنة 2017 رغم التحسن النسبي في قطاعات الفلاحة والبناء.

أمام هذا التدهور، اضطرت الدولة إلى إغلاق الحساب الأصلي للبرنامج نهاية 2016، وتجميد كافة المشاريع غير المنطلقة، باستثناء ذات الأولوية القصوى. كما تم فتح حساب تخصيص جديد برقم 302-145 بميزانية متواضعة بلغت 300 مليار دج فقط لتغطية الفترة المتبقية (2017-2019)، وهو ما عكس تراجعاً حاداً في الطموح والقدرة على التمويل. من جهة أخرى، ورغم الحفاظ على استقرار الدين الخارجي في حدود 3.5 مليار دولار، فإن أزمة السيولة أرغمت الحكومة على تبني إجراءات تقشفية صارمة تمثلت في:

- ترشيد النفقات العامة وتسقيفها.
- تجميد التوظيف في القطاع العمومي.
- رفع بعض الرسوم والضرائب.
- تقليص الاستيراد.
- اللجوء إلى التمويل غير التقليدي طبع النقود.

#### 1-4- النمو الاقتصادي:

حققت البرامج خلال مرحلتها الأولى والثانية متوسط نمو خارج المحروقات بلغ 6% (6.6%) في البرنامج الثاني مقابل 5.5% (في الأول)، لكن النمو الإجمالي ظل متواضعاً، متراوحاً بين 3.1% و3.6%، بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على الاستجابة للطلب الداخلي المتزايد.

#### 2-4- الدين الخارجي:

سجل تحسناً كبيراً، حيث انخفض من 25 مليار دولار سنة 2000 إلى أقل من 4 مليار دولار سنة 2012، وتراجعت خدمة الدين من 4.46 إلى 0.68 مليار دولار، ما خفف الضغط على ميزانية الدولة.

#### 3-4- التضخم والتجارة الخارجية:

<sup>1</sup> هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص. 35-69.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

شهد التضخم تذبذبًا كبيرًا، إذ بلغ ذروته 9.9% سنة 2012، ما أثر سلبيًا على القدرة الشرائية. كما استمرت التبعية للمحروقات، إذ شكّلت 98.7% من الصادرات سنة 2009، مقابل ارتفاع مستمر في الواردات (من 9.9 إلى 37.4 مليار دولار)، وهو ما عمّق العجز وأضعف التوازن الخارجي.

#### 4-4- برنامج تشغيل الشباب ومؤشرات البطالة:

في ظل وفرة الربيع النفطي خلال حكم بوتفليقة، أصبح برنامج "أونساج" أداة رئيسية لتوزيع الثروة ومحاولة امتصاص البطالة، عبر تمويل آلاف المشاريع المصغرة للشباب بقروض ميسرة. بلغ عدد الملفات المودعة نحو 360 ألفًا سنة 2011، مع تركّز حوالي 30% منها في قطاع الخدمات. ورغم التوسع الكبير، فشلت نسبة معتبرة من المؤسسات بسبب ضعف التأطير والمتابعة، وغياب ثقافة المقاولاتية. واستمرت البطالة، خصوصًا بين الشباب، عند معدلات مرتفعة تجاوزت 20% في فترات عديدة، ما يؤكد أن البرنامج، رغم تمويله من الربيع، لم يُحدث تغييرًا هيكليًا حقيقيًا في سوق العمل.

رغم ضخامة الموارد المرصودة، التي تجاوزت 348 مليار دولار، لم تنجح الجزائر في بناء اقتصاد متنوع ومستقل. بل كشفت أزمة 2014 عن هشاشة البنية الاقتصادية، وأدت إلى توقف المشاريع الكبرى وعودة مظاهر التقشف، مما أكد استمرار الاعتماد المفرط على ريع النفط، وفشل السياسات في خلق قاعدة إنتاجية بديلة<sup>1</sup>

تظهر هذه البرامج التنموية التوجهات الكبرى للسياسة العامة لفترة بوتفليقة والتي تمثلت في:

#### 1. الدعم الحكومي الصريح في الجزائر:

يمثل الدعم الحكومي الصريح في الجزائر إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاجتماعية، حيث يُسجّل كجزء مباشر من النفقات العامة، ويُخصّص لتمويل خدمات حيوية تمس حياة المواطن، مثل: السكن، التعليم، التعويضات، دعم المتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب دعم أسعار المواد الأساسية (كالخبز والحليب) والخدمات العمومية كالكهرباء والماء والغاز.

وقد عرف هذا الدعم تطورًا ملموسًا مع بداية الألفية الثالثة، مستفيدًا من الطفرة التي عرفتها أسعار المحروقات، ما زاد من مداخيل الدولة بالعملة الصعبة.

بين 2003 و2019، اتبعت الدولة سياسة اجتماعية واضحة تستهدف الفئات الهشة، رغم التحديات الكبرى، وعلى رأسها أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014. هذه الأزمة تسببت في ضغوط شديدة على الميزانية، لكنها لم تؤدّ إلى تراجع كبير في الإنفاق الاجتماعي، إذ حافظت الدولة على مستوى مرتفع من الدعم، إدراكًا منها لضرورته في حفظ التماسك الاجتماعي، خاصة مع تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد استمر تمويل هذا الإنفاق، أحيانًا، عبر الاستدانة أو استنزاف احتياطات الصرف، خصوصًا بعد أزمة 2014، ما يعكس التزامًا سياسي واضحًا نحو الحفاظ على السلم الاجتماعي.

<sup>1</sup> علي رحمان، تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999-2020، مذكرة ماجستير، جامعة قلمة، 2020، ص. 45-60.

# الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

## الحراك الشعبي

غير أن سنة 2016 شكّلت بداية لتحول تدريجي، حيث شرعت الحكومة في تقليص حجم الدعم عبر إجراءات إصلاحية أبرزها: تحديد عتبات استهلاك الكهرباء والغاز بهدف ترشيد الاستهلاك وتوجيه الدعم لمستحقيه.

وقد انعكس ذلك في انخفاض نسبة دعم الكهرباء والغاز من 4.30% سنة 2015 إلى 3.41% سنة 2016، في مؤشر واضح على بداية إعادة هيكلة الدعم الاجتماعي في البلاد<sup>1</sup>.

### 2. الدعم الحكومي الضمني:

يُقصد بالدعم الضمني تلك النفقات غير المعلنة التي لا تُدرج مباشرة في الميزانية العامة، لكنها تُكَلّف الدولة موارد مالية كبيرة وتُسهم في تعميق عجزها المالي. ويشمل هذا النوع من الدعم الإعفاءات الضريبية، والدعم الموجه لقطاع البناء والعقار، والأهم هو دعم أسعار المواد الطاقوية، حيث تُحدد أسعار الوقود والكهرباء والماء بأقل من قيمتها الحقيقية في السوق<sup>2</sup>.

يمثل دعم أسعار المواد الطاقوية وحده حوالي 70% من مجمل الدعم الضمني. فمثلاً، في سنة 2013 بلغ هذا الدعم نحو 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه تراجع إلى 7.9% في عام 2017 نتيجة الانهيار الكبير في أسعار النفط بعد أزمة 2014.

هذا التراجع أجبر الحكومة على مراجعة سياستها، خاصة في ظل الضغوطات المالية المتزايدة. فابتداءً من سنة 2016، وضمن سياسة تقشفية، بدأت الجزائر بإصلاح تدريجي لهيكل الأسعار، من خلال رفع الضرائب على المنتجات البترولية مثل البنزين والديزل، وأيضاً زيادة الضريبة على القيمة المضافة على بعض أنواع الوقود من 7% إلى 17%، ما مثّل عبئاً إضافياً على الفئات ذات الدخل المنخفض.

وقد انعكست هذه الإجراءات على الأسعار، حيث ارتفع سعر لتر البنزين العادي من 21.2 دج إلى 38.64 دج بين 2015 و2018، كما ارتفع سعر المازوت من 13.7 دج إلى 22.8 دج خلال نفس الفترة، وهو ما يشير إلى بداية الخروج التدريجي من سياسة الدعم الطاقوي<sup>3</sup>.

قد يؤدي تقليص دعم الوقود في الجزائر إلى نتائج إيجابية محتملة مثل ترشيد الاستهلاك، الحد من التهريب، وتوجيه الدعم نحو قطاعات منتجة، لكنه قد ينعكس سلباً على الفئات الهشة عبر رفع الأسعار وزيادة الاحتجاجات، ما قد يُهدد التوازن الاجتماعي القائم على الدعم.

<sup>1</sup> خليفة الحاج، ووليد زقاي، ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر: أثر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، الاستراتيجية والتنمية، ع. 05 (جانفي 2015): ص 128-137.

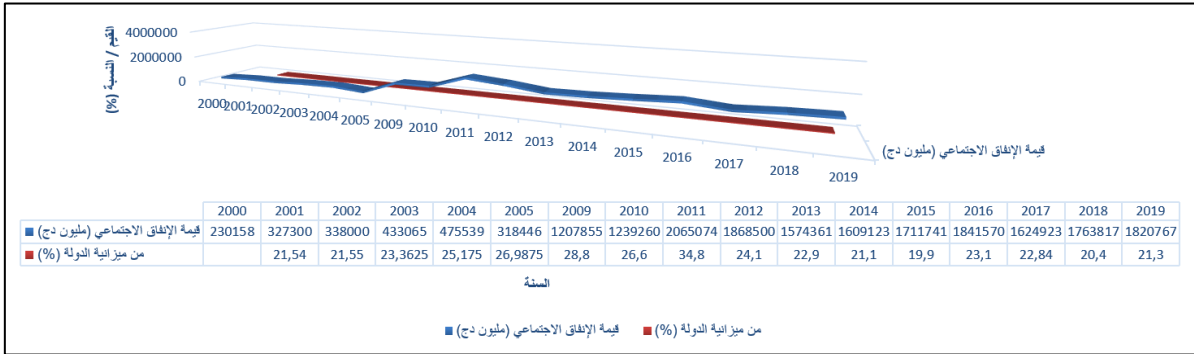
<sup>2</sup> طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، ع. 44، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة (2018): ص 21-24.

<sup>3</sup> غندير، حاتم. الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة. مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

شكل رقم 12: تطور الإنفاق الاجتماعي ونسبته من ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2000 إلى سنة 2019)

تشير البيانات المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019 إلى تطور لافت في حجم الموارد التي خصصتها الدولة لهذا المجال، بين عامي 2007 و2014، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً غير مسبوق، بلغ ذروته في صيف 2008 حين وصل سعر البرميل إلى نحو 141 دولاراً. هذا الازدهار في العائدات النفطية سمح للدولة بزيادة التحويلات الاجتماعية بشكل كبير، حتى أنها تضاعفت تقريباً خلال تلك الفترة التي استمرت سبع سنوات. غير أن هذا المنحى لم يدم طويلاً؛ فمع بدء تراجع أسعار النفط منذ 2014، لوحظ نوع من الاستقرار أو الارتفاع الطفيف فقط في حجم هذه التحويلات، ما يكشف بوضوح عن العلاقة الوثيقة بين مداخل النفط وقدرة الدولة على تمويل سياسات الدعم الاجتماعي. سُجّل في عام 2011 أعلى مستوى لهذا الإنفاق، إذ بلغ حوالي 34.8% من الميزانية العامة، قبل أن تبدأ هذه النسب بالتراجع تدريجياً في السنوات التالية، وهو ما قد يُفهم في سياق إعادة ضبط أولويات الإنفاق العام أو مواجهة ضغوط مالية واقتصادية.

ويُعزى الارتفاع الاستثنائي في إنفاق سنة 2011 إلى الأحداث الاجتماعية المعروفة بـ«أحداث الزيت والسكر»، والتي جاءت في سياق الحراك الشعبي الذي اجتاحت عدداً من الدول العربية. وقد ردّت السلطات الجزائرية على هذه التوترات بزيادة فورية في نفقات الدعم الاجتماعي، في محاولة لحفظ الاستقرار الداخلي واحتواء المطالب الشعبية.

شهدت نهاية سنة 2014 انهياراً حاداً في أسعار النفط، مما أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية ألقى بظلاله على الدعم الحكومي المباشر، والذي بات يشكل عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة المعتمدة بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات.

ورغبةً في الحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، حرصت الحكومة الجزائرية خلال سنتي 2015 و2016 على عدم المساس بمخصصات التحويلات الاجتماعية. لكن مع استنزاف صندوق ضبط الإيرادات، وتراجع احتياطي الصرف، وتدهور الوضع الاقتصادي العام، اضطرت السلطات إلى تقليص حجم التحويلات الاجتماعية سنة 2017، حيث انخفضت قيمتها إلى 1624.92 مليار دينار جزائري، بعدما كانت تتجاوز 1841.5 مليار دينار في عام 2016.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

تُظهر تجربة الجزائر أن الدعم الحكومي، خاصة في قطاع الطاقة، يرتبط مباشرة بأسعار النفط؛ فكلما زادت العائدات توسع الدعم، وكلما انخفضت تقلص. هذا الوضع جعل السياسة المالية عرضة لتقلبات السوق العالمية، وأدى إلى صعوبة التوفيق بين الاستقرار الاجتماعي والتوازن المالي.

ورغم توصيات المؤسسات الدولية بترشيد الدعم، فضّلت الجزائر الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، خاصة في فترات تحسن الإيرادات، تجنباً لأي اضطرابات اجتماعية.

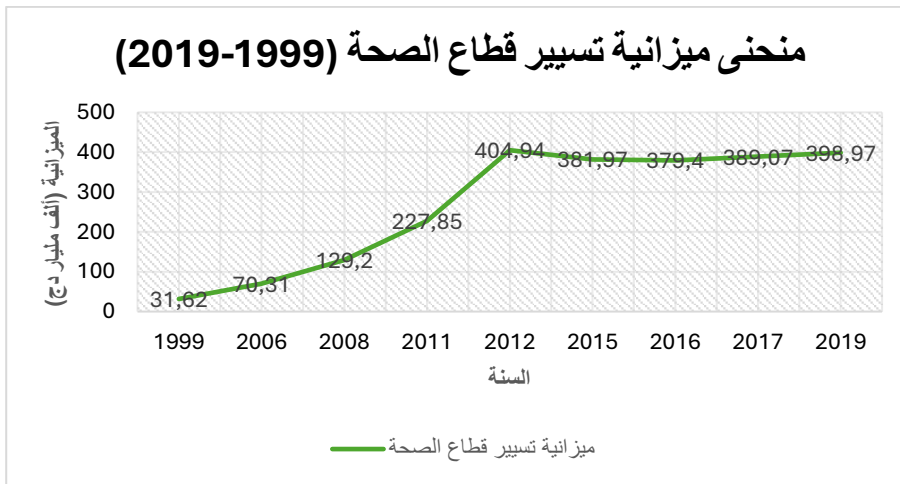
#### 3. تأثير قطاع المحروقات على قطاع الصحة في الجزائر:

منذ الاستقلال، أولت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع الصحة، معتبرة إياه حقاً دستورياً للمواطن، خاصة في الوقاية والعلاج، وازدادت وتيرة هذا الاهتمام بعد تأميم المحروقات سنة 1971، حيث وفرت الدولة موارد مالية كبيرة مكنت من إطلاق برامج تنموية شملت توفير العلاج المجاني بموجب مرسوم 1973، وتوسيع الهياكل الصحية وزيادة عدد العاملين.

لكن هذا التقدم تعرّض لانتكاسة مع بداية الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات، التي حدّت من قدرة الدولة على تمويل القطاع، مما أدى إلى تدهور في الخدمات ودفع نحو إشراك القطاع الخاص دون تأطير قانوني.

في المقابل، أدى انتعاش أسعار النفط مع بداية الألفينات إلى تحسن الوضع المالي للدولة، ما ساهم في زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصحي وتحسن ملموس في البنى التحتية والخدمات مقارنة بالسنوات السابقة. في إطار تنفيذ البرامج التنموية، لذلك شهد تحسناً معتبراً من حيث الهياكل والمرافق مقارنة بالسنوات الماضية، كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل رقم (13): منحى ميزانية تسيير قطاع الصحة (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2000 إلى سنة 2019)

تبيّن المعطيات الإحصائية الواردة في الشكل التوضيحي التطور اللافت في نفقات تسيير قطاع الصحة بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2012، إذ ارتفعت من 31.62 مليار دينار سنة 1999 إلى 70.31 مليار دينار سنة 2006،

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

بمعدل نمو تجاوز 27%. ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع مداخيل الدولة من صادرات المحروقات، التي ساهمت في زيادة الإنفاق العام على القطاع الصحي. وقد بلغت النفقات ذروتها سنة 2012 بأكثر من 400 مليار دينار، وهي أكبر زيادة في تاريخ القطاع، بنسبة تفوق 77%.

غير أن هذا المسار التصاعدي تعرّض للاضطراب عقب الصدمة النفطية لسنة 2015، والتي دفعت الحكومة إلى تبني سياسة ترشيد النفقات. فقد تراجعت ميزانية تسيير القطاع من 381.97 مليار دينار إلى 379.40 مليار بين عامي 2015 و2016. ورغم تسجيل تحسن طفيف في سنوات 2018-2019 نتيجة الارتفاع النسبي في أسعار النفط، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، خاصة في ظل النمو الديمغرافي الذي يتطلب زيادة موازية في نفقات التسيير والتجهيز معاً.

وبالرغم من الجهود التي بُذلت في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، الذي خُصص فيه للقطاع مبلغ 14.7 مليار دينار لإنجاز حوالي 454 مشروعاً، ارتفعت هذه الاعتمادات بشكل كبير ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى 85 مليار دينار، تم توجيهها لبناء مستشفيات ومصحات واعتماد تنظيم صحي جديد سنة 2007 بموجب المرسوم 07-140، يفصل بين المؤسسات الصحية ومؤسسات العلاج القاعدي بهدف تقريب الخدمات من المواطنين وتخفيف الضغط على المرافق الأساسية.

وقد أسفر ذلك عن إعداد مدونة جديدة تخص الهياكل الصحية والمناصب المالية، وسمحت الموارد النفطية الوفيرة آنذاك بإطلاق المخطط الخماسي 2010-2014، الذي خصص للقطاع الصحي أكثر من 619 مليار دينار لإنجاز شبكة واسعة من البنى التحتية تشمل 172 مستشفى، 45 مركزاً صحياً متخصصاً، 377 عيادة متعددة الخدمات، 1000 قاعة علاج، و17 مدرسة تكوين شبه طبي. كما تم إعداد مخطط توجيهي للفترة 2009-2025 بغلاف مالي يُقدّر بـ 2000 مليار دينار، يستهدف إعادة تأهيل المنشآت الصحية، إنشاء مراكز علاج السرطان، وعيادات توليد، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات الطبية في كل مناطق الوطن، وليس في المدن الكبرى فقط.

وقد مكّنت الطفرة النفطية بين 2000 و2014 من إنشاء 101 مستشفى جديد، ليرتفع عدد المستشفيات من 230 إلى أكثر من 330، إلى جانب إنجاز 125 عيادة متعددة الخدمات ضمن شبكة وطنية تضم أكثر من 1700 هيكل صحي<sup>1</sup>.

ورغم هذه المكاسب، ظلت عملية تمويل الصحة مرهونة بمدخيل المحروقات، مما جعل القطاع عرضة للتقلبات الاقتصادية، فمع انخفاض أسعار النفط بعد 2015، عرفت المشاريع الاستثمارية جموداً واسعاً وتجميداً للعديد من المخططات، في محاولة لتفادي عجز الميزانية وتكرار سيناريو الأزمة المالية لسنة 1986.

هذا الوضع يكشف أن تمويل قطاع الصحة لا يزال يمثل تحدياً كبيراً في الجزائر، في ظل غياب استراتيجية فعالة لتأمين مصادر دائمة ومستقرة لتمويله. فتقليل الاعتماد على المحروقات لصالح تنوع الاقتصاد أصبح ضرورة ملحة

<sup>1</sup> رئاسة الجمهورية الجزائرية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 2010، ص ص 8-9.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

لضمان ديمومة الخدمات الصحية، وتطوير الموارد البشرية، وتحقيق الارتباط بين صحة المواطن وزيادة إنتاجيته، وبالتالي المساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام.

إن بقاء صحة المواطن مرتبطة بمؤسسة صحية، وهذه الأخيرة مرتبطة بأسعار النفط، أدى إلى هشاشة النظام الصحي، وعجزه عن الاستجابة للطلب المتزايد على العلاج، في وقت عادت فيه بعض الأمراض المنقرضة مثل الطاعون والسل والكوليرا، إلى جانب تزايد الأمراض المزمنة كأمراض القلب، الضغط، وأمراض الجهاز التنفسي، وكلها مؤشرات على أن الإنفاق الصحي لا يواكب الحاجات الواقعية للسكان، بل يعكس الوضع المالي لقطاع المحروقات، الذي يتحمل عبء الإنفاق إلى جانب الضمان الاجتماعي كمصدر ثانوي.

لذلك، فإن الخروج من هذا الوضع يتطلب إعادة النظر في منظومة التمويل الصحي، وتنوع مصادره، لضمان عدالة في التغطية الصحية وتحسين جودة الخدمات بشكل مستدام.

#### 4. تأثير قطاع المحروقات على الإنفاق في قطاع التعليم:

أجمعت الأدبيات الفكرية والتجارب التنموية الحديثة على أن البيئة الثقافية والتربوية تمثل ركيزة أساسية في مسار التنمية، سواء من حيث التأثير المباشر أو غير المباشر. إذ أن تهيئة الظروف المناسبة لإنتاج العلم والمعرفة، وتوفير شروطها، تُعد من العوامل المحورية لتسريع وتيرة التنمية وتحقيق نتائج أكثر فاعلية.

فحين يتم التركيز على توسيع الاستثمارات المادية دون أن تسبقها أو ترافقها استثمارات مماثلة في قطاع التعليم، ولا يتم دعمها بنظام تربوي فعال قادر على تخريج يد عاملة ماهرة ومتخصصة، فإن مردود هذه الاستثمارات يكون ضعيفاً. الأمر الذي يؤدي إلى تراجع كفاءة رأس المال المادي وانخفاض إنتاجية العمل، مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي.

وانطلاقاً من هذه القناعة، خصّت الجزائر قطاع التعليم بعناية خاصة، وأعلنت مجانية التمدرس بموجب المرسوم 67/76 الصادر بتاريخ 16 أفريل 1967، بهدف إزالة الحواجز المالية التي قد تعيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. هذا التوجه استلزم من الدولة تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لتغطية نفقات هذا القطاع الحيوي، ليصبح تمويله، كما في باقي القطاعات، مرتبطاً أساساً بإيرادات قطاع المحروقات، ما يجعل نفقاته رهينة بتقلبات أسعار الطاقة، شأنه في ذلك شأن باقي قطاعات الدولة.

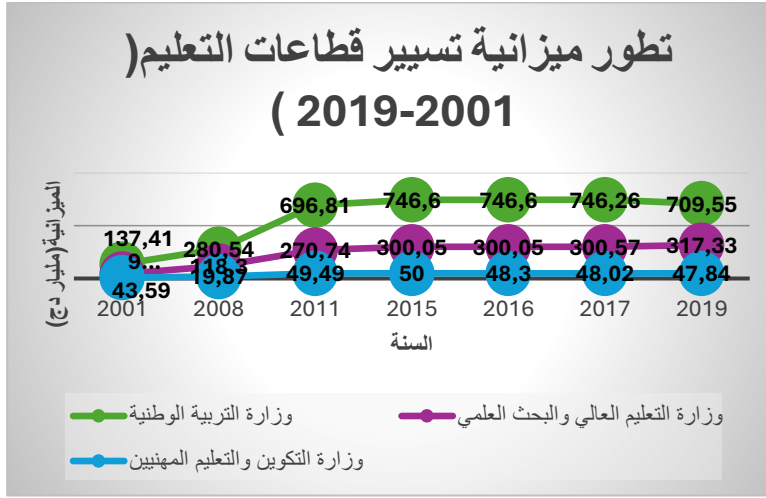
ويبرز الشكل البياني (14) حجم الاعتمادات المالية الموجهة لكل من وزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهني. حيث نلاحظ من خلال البيانات أن نفقات التسيير لوزارة التربية الوطنية بلغت حوالي 709.55 مليار دينار سنة 2019، وهو رقم يعكس الحجم الكبير للاستثمار في هذا القطاع.

أما بالنسبة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد شهدت نفقات التسيير الموجهة لها تطوراً ملحوظاً، إذ انتقلت من 38.580 مليار دينار إلى 312.145 مليار دينار خلال نفس الفترة، لتستقر في حدود 317.33 مليار دينار سنة 2019.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

شكل رقم (14): تطور ميزانية تسيير قطاعات التعليم (2019-1999)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2000 إلى سنة 2019)

يتضح من خلال البيانات أن نفقات التسيير الموجهة لقطاع التكوين المهني والتمهين قد شهدت بدورها ارتفاعاً، من 9.131 مليار دج إلى 50.379 مليار خلال 2001-2016 لتتراجع الى 47.84 مليار سنة 2019، في سياق عام تميز بمحاولات تعزيز قدرات هذا القطاع. لكن مع حلول أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015، لجأت الدولة إلى سياسة ترشيد النفقات، وهو ما انعكس مباشرة على تخفيض ميزانيات التسيير المخصصة لكل من وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهني، كما هو موضح في الشكل البياني المرفق، وذلك على غرار ما حدث في باقي القطاعات.

غير أن هذا التخفيض كان له أثر سلبي مباشر على سير العديد من النشاطات البيداغوجية والتظاهرات العلمية وبرامج التكوين، وهو ما يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بترتيب الأولويات في سياسة التقشف. فقد كان من الأجدر أن تبقى مخصصات قطاعات الصحة والتعليم بمختلف مستوياتهما في منأى عن هذه السياسة، على اعتبار أنهما يمثلان دعائم التنمية البشرية، وأن توجّه إجراءات التخفيض نحو نفقات التسيير الإداري لبعض الهيئات غير الحيوية.

في المقابل، استفاد قطاع التعليم والتكوين من أغلفة مالية معتبرة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2014، حيث تم تخصيص اعتمادات لصالح وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، ووزارة التكوين المهني، من أجل إنجاز مشاريع استثمار وتجهيز عمومية واسعة.

وقد تمخضت هذه السياسات عن نتائج ملموسة خلال الفترة 2001-2017، نذكر من بينها:

- ارتفاع عدد المؤسسات المدرسية بأكثر من 6000 مؤسسة، استجابة للنمو السكاني المتزايد.
- تحسن ملحوظ في نسبة التمدرس للأطفال ما بين 6 و15 سنة، حيث ارتفعت لدى الذكور من 93% إلى 97%، ولدى الإناث من 88% إلى 96%.
- بلوغ عدد الطلبة الجامعيين 1.6 مليون سنة 2017، بعدما لم يكن يتجاوز 500 ألف سنة 2000.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

- ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 106، مقابل تضاعف عدد الأساتذة الجامعيين من حوالي 18.000 أستاذ سنة 2000 إلى قرابة 70.000 سنة 2017.
- تضاعف عدد المقاعد البيداغوجية من حوالي 400.000 سنة 2000 إلى 1.5 مليون سنة 2017.
- زيادة الطاقة الإيوائية من أقل من 200.000 سرير سنة 2000 إلى أكثر من 700.000 سنة 2017.
- أما في قطاع التكوين والتعليم المهنيين، فقد تم تدعيمه بإنشاء 75 معهداً جديداً و341 مركز تكوين، لتصل الحضيرة البيداغوجية إلى 129 معهداً و798 مركزاً موزعين عبر الوطن<sup>1</sup>.

لكن، رغم هذه المكاسب، ظل تمويل قطاع التعليم والتكوين رهيناً بتقلبات أسعار النفط. والدليل على ذلك أن الجزائر، بعد أزمة 2015، لم تطلق أي برامج ضخمة جديدة لإنجاز منشآت جامعية أو تكوينية الى غاية 2022، وكان آخر برنامج شامل لهذه الفترة هو الخماسي 2010-2014. كما أن العديد من المشاريع الاستثمارية والنشاطات العلمية تم تجميدها أو إلغاؤها، ووصل الأمر إلى إغلاق مخابر علمية في بعض الجامعات، نتيجة شح الموارد.

هذا الواقع يكشف أن محدودية التمويل، وارتباطه الوثيق بعائدات المحروقات، يُضعف قدرة الدولة على ضمان استمرارية الاستثمار في التعليم والتكوين، ويجعل تحسين مؤشرات التنمية البشرية مرتبهاً بظروف خارجية متقلبة. فالدولة، في ظل هذا النظام الريعي، تبني سياساتها التمويلية ربيعاً تبعاً لتقلبات السوق النفطية، بدل أن تعتمد على استراتيجيات تنوع اقتصادي تضمن استقرار تمويل القطاعات الحيوية.

#### 5. تأثير قطاع المحروقات على السكن في الجزائر:

يُعدّ قطاع السكن من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الجزائري، لما له من دور محوري في تحريك عدد من القطاعات الأخرى المرتبطة به.

منذ الاستقلال، سعت الجزائر إلى تحسين الوضعية السكنية لمواطنيها، خاصة للفئات المحرومة، وفق ما نصت عليه المادة 67 من الدستور التي تؤكد على تشجيع الدولة لإنجاز المساكن وتسهيل حصول الطبقات الهشة عليها. ورغم الجهود المبذولة، ورثت الجزائر وضعاً سكنياً هشاً؛ إذ لم يكن سوى 10% من السكان يعيشون في مساكن لائقة، و25% في أكواخ أو بنايات هشة، بينما كانت وسائل الراحة متوفرة في ثلث السكنات فقط، وأغلبها يحتوي على ثلاث غرف أو أقل.

لمواجهة هذا العجز، اعتمدت الدولة في البداية على السياسة الاشتراكية، مستفيدة من مداخل النفط، حيث أمّمت الرصيد السكني الذي تركه الاستعمار، وأصبحت هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن بناء وتوزيع السكنات ضمن المخططات التنموية. إلا أن أزمة 1986 النفطية، وما ترتب عنها من تراجع مداخل الدولة من العملة الصعبة<sup>2</sup>، أدت إلى عجز كبير في تمويل برامج السكن، ما دفع بالحكومة إلى إصدار قانون 86/07 لفتح المجال أمام القطاع الخاص لتغطية الطلب المتزايد.

<sup>1</sup> الوزارة الأولى الجزائرية، البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019، 2015، ص ص 45-47.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم

التمييز في هذا السياق، راكميل رولنك: البعثة إلى الجزائر، 26 ديسمبر 2016، ص. 08.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

نشأ إثر ذلك السكن الترقوي، الممول من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، حيث شاركت في إنجازها عدة أطراف منها مؤسسة ترقية السكن العائلي، ديوان الترقية والتسيير العقاري، والخواص والبلديات. لكن تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتدهور الوضع الأمني في البلاد، أجبر الحكومة على حل العديد من مؤسسات البناء وتسريح العمال، مقابل سيطرة نسبية للمقاولين الخواص، مما رفع تكلفة البناء وأسعار السكن، وقلل من القدرة الشرائية، فازدادت مظاهر السكن العشوائي والقصديري، خصوصاً مع اتساع ظاهرة النزوح الريفي.

وفي سنة 1990، ومع اشتداد الأزمة، قررت الحكومة التوقف عن تمويل السكنات الاجتماعية، محمّلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مسؤولية التمويل مؤقتاً، إلا أن غياب الثقة، وضعف التسيير، ونقص التخصيص المالي، كلها عوامل أدت إلى فشل الصندوق في أداء دوره.

بقيت أزمة السكن حاضرة حتى نهاية التسعينات، إلى أن تحسن الوضع الاقتصادي بفضل ارتفاع أسعار النفط بدءاً من عام 1999، وهو ما مكن الحكومة من استرجاع دورها في إنجاز مشاريع السكن والعمران، من خلال إطلاق برامج ضخمة موجهة لهذا القطاع الحيوي.

في هذا السياق، أُطلق برنامج "عدل 1" سنة 2001، كصيغة بيع بالإيجار تستهدف فئة ذوي الدخل المتوسط، من خلال الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) ورغم البداية القوية، واجه البرنامج صعوبات مالية وبنوية في التنفيذ، خاصة بعد أزمة 2014، ما تسبب في تأخيرات طويلة وتذمر شعبي واسع<sup>1</sup>.

ولتدارك الوضع، أطلقت الحكومة برنامج "عدل 2" سنة 2013، الذي شهد تسجيلاً قياسيًّا فاق 470 ألف مكتب. ورغم تخصيص الدولة لموارد مالية معتبرة وأراضٍ جديدة، إلا أن البرنامج تأثر هو الآخر بانهيار أسعار النفط وتباطؤ التمويل، ما أدى إلى تأخر الإنجاز وتسليم السكنات.

رغم هذا، مثلت برامج "عدل 1 و2" تجربة رائدة ضمن سياسة السكن في الجزائر، لكنها بقيت مرتبهة بمداخيل المحروقات، ما يُظهر هشاشة استدامة هذا النوع من المشاريع في ظل غياب تنوع اقتصادي حقيقي.

بالتوازي، شرعت الدولة في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والذي خُصص له غلاف مالي بـ 580 مليار دج لإنجاز مليون وحدة سكنية، تم تحقيق 91.2% منها (912,326 وحدة). وفي المخطط الخماسي 2010-2014، تم تخصيص أكثر من 3700 مليار دج لإنجاز مليوني وحدة سكنية بمختلف الصيغ: إيجاري، ترقوي، اجتماعي، وريفي.

وبين سنتي 2000 و2014، بلغ إجمالي ما تم إنجازها نحو 3.5 مليون وحدة سكنية، إضافة إلى مليون أخرى كانت قيد الإنجاز، في ظل طفرة مالية دعمت توسع البرامج. ورغم ما شاب هذه الفترة من فساد، وسوء تسيير، وغياب للرقابة، إلا أنها ساهمت في تنشيط الدورة الاقتصادية، وامتصاص البطالة، وتحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد درديش، *السياسة السكنية في الجزائر*، آفاق لعلم الاجتماع، م. 03، ع. 01 (جولية 2013)، ص. 10-25.

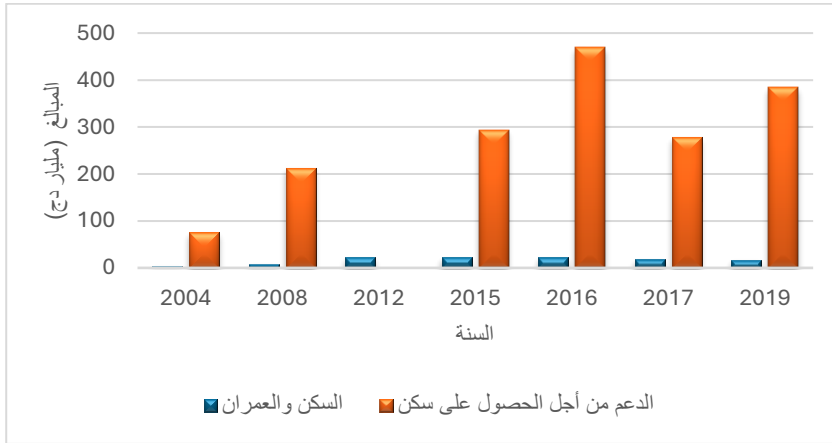
<sup>2</sup> وزارة السكن والعمران والمدينة، *إنجازات البرامج الخماسية للفترة الممتدة بين 2010 - 2014 / 2015 - 2019*.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

استنادًا إلى هذه الديناميكية، أطلقت الحكومة المخطط الخماسي 2015-2019 لإنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة، لكن سرعان ما اصطدم بانهيار أسعار النفط نهاية 2014، فتراجع الدعم من 469 مليار دج إلى 287 مليار دج (2016-2017)، وانخفضت ميزانية التسيير من 22.6 إلى 16.62 مليار دج، كما يوضحه الشكل البياني (15):

شكل رقم (15): تطور ميزانية تسيير قطاع السكن والعمران (2004-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2000 إلى سنة 2019)

ورغم كل البرامج والجهود المبذولة، لا تزال أزمة السكن من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، بفعل عدم التناسب بين العرض والطلب، ضعف الإنجاز، سوء التسيير، وانعدام مصادر تمويل مستقلة. فطالما ظل التمويل مرتبًا لمورد واحد هو النفط، فإن الحلول ستبقى هشة، ومؤجلة في كل مرة تهتز فيها السوق الطاقوية.

ويفترض مستقبلاً أن تُبنى حلول السكن على قاعدة تنوع مصادر التمويل، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة، بما يضمن جودة الإنجاز، ويؤهل النسيج العمراني بشكل يخدم الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة معًا.

#### 6. أثر قطاع المحروقات على ميزانية الدفاع والتسلح في الجزائر:

تعيش الجزائر ضمن محيط إقليمي مضطرب، تتعدد فيه التهديدات الأمنية، لاسيما التهديدات غير التقليدية (اللاتمائية) التي تصاعدت حدتها بفعل انتشار الإرهاب المعولم. هذا النوع من التهديدات لم يعد يستهدف المدنيين أو المؤسسات الحكومية فقط، بل توسع ليشمل المنشآت النفطية في المنطقة، بما في ذلك الجزائر. وأمام هذا الوضع الحساس، وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى اعتماد سياسة دفاعية متقدمة، قوامها رفع الجاهزية الأمنية والعسكرية، لاسيما في المناطق الحيوية على غرار الجنوب الكبير والحدود الشرقية والجنوبية.

#### ▪ تعزيز القدرات الدفاعية:

انطلقت الجزائر في تنفيذ برامج مكثفة لتطوير الجيش، تهدف إلى رفع المستوى القتالي عبر تجديد العتاد، تحديث الأسلحة، وعصرنة أساليب العمل الدفاعي، وذلك بما يتماشى مع التهديدات المركبة والمستجدة في دول الجوار. وقد شمل

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

هذا التأمين المكثف حدود الجزائر مع الدول السبع المجاورة، باستخدام تجهيزات متطورة في مجالات مثل الاستطلاع والحرب الإلكترونية، لضمان الكشف المبكر عن أي خطر يهدد الأمن الوطني أو الثروة النفطية.

#### ▪ ترقية الصناعات العسكرية:

إدراكاً منها لحساسية الوضع الأمني، سعت الجزائر إلى تطوير صناعتها العسكرية، لتلبية حاجيات الجيش لا سيما في المناطق الطاقوية. وقد أسهم هذا التوجه في تمكين الوحدات من التحرك السريع والتدخل الفوري، الأمر الذي وفر حماية أكبر للعاملين في منشآت الطاقة.

#### ▪ التعاون الدفاعي الإقليمي والدولي:

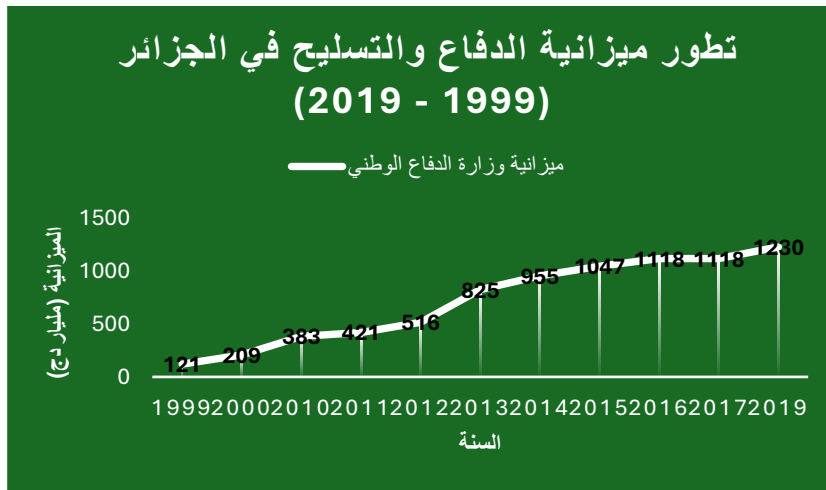
انفتحت الجزائر على أشكال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في المجال العسكري، لتطوير القدرات العملية وتبادل الخبرات خصوصاً في مجالات مكافحة الإرهاب والتصدي للتهديدات العابرة للحدود.

#### ▪ تكوين المورد البشري العسكري:

شمل هذا المسعى تحديث مناهج التعليم العسكري بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، بهدف تكوين ضباط وجنود قادرين على الاستجابة السريعة للتحديات، وتأمين الحدود والمنشآت الطاقوية بفعالية<sup>1</sup>.

تحديث الجيش الجزائري لمواجهة التهديدات الأمنية المركبة، انعكس على ارتفاع ميزانية وزارة الدفاع الوطني كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل رقم (16): تطور ميزانية تسيير الدفاع والتسليح في الجزائر (1999-2019)



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2000 إلى سنة 2019)

<sup>1</sup> علاء الدين زردومي، التدخل العسكري الإنساني في العقيدة العسكرية الجزائرية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 9 (2022): ص ص 45-60.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

تشير الوثيقة البيانية إلى تطور ملحوظ في ميزانية وزارة الدفاع الوطني خلال العقد الأخير. فقد ارتفعت الميزانية بنسبة 90% مقارنة بسنة 2010، حيث انتقلت من 421 مليار دينار إلى 825 مليار دج في 2013، متجاوزة عتبة 900 مليار في 2014، ثم 1000 مليار دج في 2015، وهو ما يمثل زيادة قدرها 626 مليار دج في ظرف خمس سنوات فقط.

ورغم أزمة تراجع أسعار النفط في نهاية 2014، وما تبعها من انخفاض حاد في العائدات المالية للجزائر، فإن مخصصات وزارة الدفاع لم تتأثر، بخلاف أغلب القطاعات الحكومية الأخرى التي طبقت عليها سياسة تقشفية. فقد وصلت ميزانية الدفاع منحها التصاعدي، لتتراوح بين 1118 و1230 مليار دينار في الفترة ما بين 2016 و2019

يرجع هذا الارتفاع إلى التحولات الأمنية الكبرى التي أعقبت أزمة مالي وليبيا، حيث أدى انهيار الدولة في هذين البلدين إلى انتشار واسع للسلاح وصعود جماعات مسلحة على الحدود، ما شكّل تهديداً مباشراً للعمق الجنوبي الجزائري، الذي تُشكّل منشآته الطاقوية العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ تتركز فيه أكثر من 95% من صادرات البلاد.

في هذا السياق، اضطرت الدولة إلى رفع مخصصات الدفاع من أجل تحديث الجيش، تعزيز الانتشار، وضمان الجاهزية في مواجهة أي طارئ، بما في ذلك احتمالية تصاعد النزاع في الصحراء الغربية وتأثيراته على استقرار الجزائر والمنطقة الطاقوية تحديداً.

رغم أن الأمن الوطني ضرورة لا غنى عنها، إلا أن الميزانية الدفاعية المرتفعة انعكست سلباً على مخصصات قطاعات حيوية أخرى مثل الفلاحة، التنمية الريفية، والصيد البحري، والتي بقيت موازناً تراوح مكانها ما بين 215 و225 مليار دج خلال نفس الفترة، مقابل 2 إلى 3 مليار دج فقط للسياحة والصناعات التقليدية<sup>1</sup>.

هذا الخلل يعكس هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية، وضعف تنوع الموارد المالية، مما يجعل الاعتماد على قطاع المحروقات هو العامل الحاسم في تمويل ميزانية الدفاع، وغيرها من القطاعات.

يتبين أن ميزانية وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، بخلاف القطاعات الأخرى، لا تتحدد فقط وفقاً لمستوى عائدات قطاع المحروقات، بل ترتبط أساساً بطبيعة التهديدات الأمنية ومستوى المخاطر المحيطة. فالنفط، باعتباره المورد الرئيسي للدولة، أصبح في ذاته "موضوعاً أمنياً" بامتياز. ذلك أن تهديد الإنتاج، أو النقل، أو التكرير، أو التصدير، يُعد تهديداً مباشراً للأمن القومي.

وعليه، فإن الإنفاق العسكري المرتفع في الجزائر يُفهم في ضوء هذه الرؤية الأمنية الشاملة، حيث تُعتبر حماية المنشآت النفطية والحدود المحيطة بها أولوية قصوى، حتى وإن كان ذلك على حساب قطاعات اقتصادية أخرى. وهنا تظهر الحاجة الملحة لإصلاح بنية الاقتصاد الوطني، بحيث يصبح قادراً على تمويل الأمن والدفاع دون الإضرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الثالث: تقييم التوجهات الكبرى للسياسة العامة من الاستقلال الى الحراك الشعبي

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء زروابط، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، المجلد 1، العدد 2 (2016): ص ص 10-25.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### 1- تقييم إدارة ما بعد الاستقلال (الرئيس احمد بن بلة ثم الرئيس هواري بومدين):

رغم التحديات الجسيمة التي واجهتها الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن الدولة تمكنت من تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية مهمة شكّلت في وقتها بصيص أمل لمستقبل واعد. فقد تم تشييد قاعدة صناعية ضخمة في قطاعات حيوية كالميكانيك والتعدين والبيتروكيمياء، ما أعطى انطباعاً أولياً بإمكانية بناء اقتصاد وطني مستقل ومتجذر، لولا أن سوء التسيير وغياب النظرة الربحية حالاً دون استدامة هذه الديناميكية. وفي الجانب الاجتماعي، تميّزت سنوات ما بعد الاستقلال بنقلة نوعية في البنية التحتية، وتوسّع في التعليم والصحة والسكن، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1998، ما ساهم في تحسين نوعية حياة الجزائريين وتعزيز الرأسمال البشري.

كما حققت البلاد آنذاك نسب استثمار مرتفعة قاربت 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت معدلات النمو السنوي إلى 6%، ما دعم طموح الدولة في بناء نموذج تنموي طموح. ولعبت السياسات العمومية دوراً مهماً في تقليص الفوارق الاجتماعية عبر التوظيف في القطاع العام وتوفير الخدمات الأساسية مجاناً، مما ساعد على بروز طبقة وسطى مستقرة. وقد شكّلت عائدات البترول، التي وُجّه جزء معتبر منها نحو الاستثمار، رافعة مهمة لتمويل التنمية، تحت شعار شاع في تلك المرحلة: "نزرع البترول لنحصد التنمية". وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحولات تمت دون حدوث صدام ثقافي كبير، حيث استطاع المجتمع التكيف مع التحديث الصناعي دون أن يتخلى عن منظومته القيمية.

لكن، ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فقد واجه النموذج التنموي الجزائري اختلالات بنيوية عميقة. فقد ظل الاقتصاد هشاً، رهيناً لعائدات النفط المتقلبة، وعاجزاً عن تحقيق الاكتفاء الغذائي، حيث ارتفعت واردات المواد الغذائية بشكل مقلق بين 1971 و1979. كما تميز المسار الصناعي بنمط توسعي غير متكامل، اعتمد على استيراد تجهيزات جاهزة بدل تطوير تكنولوجيا محلية، مما رسخ التبعية للخارج، في ظل غياب تام للربط بين الصناعة والزراعة.

وعلى الرغم من الشعارات التي رُفعت، لم يحظ القطاع الفلاحي بالعناية الكافية، وظلت الفجوة الغذائية قائمة. ولم ترافق عملية التصنيع جهود كافية لتأهيل اليد العاملة، فكان ضعف الكفاءات سبباً في تعطيل استغلال القدرات الصناعية. ومن جهة أخرى، رسّخت السياسات الاقتصادية المركزية ما سُمّي بـ"رأسمالية الدولة"، حيث غابت مرونة القرار، وتعطلت آليات التقييم والمراجعة.

ومع وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978، دخل الاقتصاد الوطني مرحلة من الجمود، حيث فقد المشروع التنموي زخمه، وتراجعت وتيرة النمو، في ظل غياب قيادة واضحة ورؤية اقتصادية بديلة. وقد ساهم هذا الفراغ في إضعاف الزخم الذي كان يميز مرحلة البناء، حيث لم تُوضع سياسات إصلاحية فعالة، بل استمرت الدولة في تطبيق نفس النهج الاقتصادي رغم تغير الظروف. كما غُيّبت مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وظل القرار الاقتصادي حكراً على الدولة، مما أفسح المجال لظهور طبقة بيروقراطية ريعية استحوذت على الموارد، وكرّست الفساد والمحسوبية، وهو ما زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وتُظهر دراسة مقارنة بين استراتيجيات التصنيع في العالم أن الجزائر تبنت ما يُعرف بمقاربة الدفع القوي (Big Push Approach)، وهي استراتيجية اعتمدها أيضاً دول مثل البرازيل والهند وتركيا، وكذلك الصين قبل 1978. تركزت هذه

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

المقاربة على الاستثمار في الصناعات الرأسمالية الثقيلة ذات الطابع الاستراتيجي، بتدخل مباشر من الدولة عبر المؤسسات العمومية، في ظل اقتصاد موجّه داخليًا ومنغلق نسبيًا على العالم الخارجي، وسياسات تجارية تقوم على إحلال الواردات بدل التصدير. كما أن الحكومة كانت تتحكم بشكل كامل في قرارات الادخار والاستثمار، وتم الاعتماد على التخطيط المركزي بدل آليات السوق.

في المقابل، سلكت دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، الصين بعد 1978) نهجًا تدريجيًا أكثر واقعية، يقوم على تطوير الصناعات الخفيفة أولاً، ثم التدرج نحو الصناعات المعقدة، مع فتح الأسواق أمام التصدير، وتشجيع المبادرات الخاصة، وإشراك الأسر والقطاع الخاص كفاعلين اقتصاديين إلى جانب الدولة، ضمن اقتصاد موجه للأسواق الداخلية والخارجية معًا. وقد أفرزت هذه المقاربة نتائج أكثر استدامة، بفضل الانفتاح، والتكامل القطاعي، وتنمية المهارات<sup>1</sup>.

إن النموذج الصناعي الذي تبنته الجزائر، رغم بنيته الضخمة، افتقر إلى التكامل والتنوع، ولم ينجح في بناء اقتصاد منتج ومستقل. فقد ساهم في دفع النمو مؤقتًا، لكنه ترك البلاد عالقة في فخ الربيع، تفتقر لحكومة رشيدة ولنجاحة في التسيير.

#### 2- تقييم إدارة الرئيس الشاذلي بن جديد:

مع دخول البلاد عقد الثمانينات، بدا واضحًا أن الإنجازات السابقة لم تكن كافية لبناء اقتصاد متين ومستدام. ومن هنا، يمكن فهم التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة باعتبارها استمرارًا للأزمات البنيوية السابقة، ولكن في سياق داخلي ودولي جديد فرض خيارات مغايرة. فرغم ما تمتعت به الجزائر في بداية الثمانينات من عافية مالية نتيجة ريع نفطي وفير، فإن الوضعية الاقتصادية لم تشهد تحسنًا كبيرًا. هذا الفائض المالي منح الرئيس الشاذلي بن جديد استقرارًا نسبيًا خلال ولايته الأولى، سمح له بإطلاق إصلاحات هيكلية على مستوى الدولة والاقتصاد. غير أن هذه السياسات لم تُستثمر بالشكل الأمثل، إذ بدلاً من تعزيز الطاقة الإنتاجية والاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، تم التوجه نحو الاستثمارات غير المنتجة، مما أحدث خللاً واسعًا في بنية الاقتصاد الوطني. فقد اختارت النخبة الحاكمة، بفعل تدفق الأموال النفطية، طريق الاستهلاك السهل بدل البناء الإنتاجي، وانتقلت من بيروقراطية تنموية إلى نخبة ريعية ومرثسية، مدعومة بسياق عالمي يهيمن عليه التوجه الليبرالي.

وقد تجلّى فشل السياسات التنموية في ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات التي كلفت البلاد موارد هائلة، وتعمق هذا الفشل مع الاعتماد شبه الكلي على المحروقات التي مثلت 98% من قيمة الصادرات، مما أعاق تراكمًا اقتصاديًا حقيقيًا كان من الممكن أن يتأسس على تطوير الصناعات التحويلية وخلق روابط فعالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

<sup>1</sup> Amine Haouas and Justin Yifu Lin, *The Failure of Algeria's Industrialization Strategy (1967–1989): A New Structural Economics Perspective*, AEED Research Laboratory, Ibn Khaldoun University of Tiaret & Institute of New Structural Economics, Peking University,

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

ابتداءً من سنة 1986، ومع انهيار أسعار النفط، تفاقمت الأزمة الاقتصادية بشكل غير مسبوق. إذ انخفضت المداخيل من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى 8.5 مليار دولار سنة 1986، بينما استمرت خدمة الدين في إنقال كاهل الميزانية. النتيجة كانت انكماش النمو الاقتصادي، إذ تحوّل من نمو إيجابي بلغ 7% سنة 1983 إلى نسبة سالبة بلغت 0.8% سنة 1987.

ورغم الأزمة، استمر الإنفاق العام في الارتفاع نتيجة نمط حياة استهلاكي شجّع عليه النظام السياسي، من خلال برامج مثل "مكافحة الندرة" التي اعتمدت على الاستيراد المكثف، وشعارات شعبية مثل "من أجل حياة أفضل"، والتي استُبدلت لاحقًا بشعار جديد: "العمل والصرامة لضمان المستقبل".

من أبرز أسباب تفاقم الأزمة أيضًا، عملية إعادة هيكلة المؤسسات التي أدت إلى تفكيك القاعدة الإنتاجية وتقليص التكامل بين القطاعات. هذه السياسات دفعت الاقتصاد نحو التبعية للخارج ماليًا، تجاريًا وتكنولوجيًا، وساهمت في إهدار موارد ضخمة وانفجار المديونية، وضعف الإنتاج المحلي، خاصة في الزراعة والصناعة، مع اعتماد شبه كلي على واردات الغذاء. ورغم اعتماد التخطيط، لم يتحقق التوازن المنشود بسبب غياب إدارة فعالة، وهيمنة البيروقراطية المركزية التي عطلت المبادرة والكفاءة.

بشكل عام، يمكن القول إن نظام الحكم في الجزائر ومسار التنمية السياسية قد مرّا بمرحلتين رئيسيتين. امتدت الأولى من عام 1965 إلى عام 1978، وشهدت خلالها الدولة تركيزًا على بناء المؤسسات عبر مشروع تنموي طموح قائم على التصنيع السريع. هذا التوجه ترك أثرًا عميقًا في البنية الاجتماعية، حيث فسح المجال أمام البرجوازية الصغيرة لتتبوأ مواقع قيادية داخل أجهزة الدولة، مما ساهم في إعادة تشكيل مراكز النفوذ.

أما المرحلة الثانية، من 1979 إلى 1989، فقد تميزت بتحول اقتصادي اعتمد على توسيع هامش الحرية الاقتصادية ومنح دور أكبر للقطاع الخاص. وخلال هذه الفترة، أعادت القيادة السياسية رسم خريطة التحالفات داخل الدولة، فأبعدت شخصيات مرتبطة بالنظام السابق، وقربت عناصر أخرى كانت مهمشة. وقد أفرز هذا التغيير نخبة جديدة ذات توجه عملي وبرغماتي.

ويُعزى فشل الجزائر في بناء مؤسسات سياسية مستقرة إلى تغليب منطق الولاءات التقليدية والعلاقات الشخصية على منطق الدولة القانونية الحديثة. فقد عجزت القوانين والهيكل الرسمية عن فرض نفسها أمام شبكات النفوذ المبنية على القرابة والانتماء الاجتماعي، ما حال دون ترسيخ مبدأ التدرج في ممارسة السلطة، وأعاق نشوء مؤسسات تتمتع بالمشروعية والفعالية الضرورية لبناء نظام ديمقراطي حقيقي.

وبذلك، انتقلت الجزائر من نموذج تنموي طموح في السبعينات إلى حالة اختلال اقتصادي واجتماعي فرضت عليها لاحقًا إعادة هيكلة شاملة وفق توجهات ليبرالية. هذه التحولات لم تكن مجرد نتيجة حتمية للأزمة النفطية أو لانخفاض النمو، بل كانت تعبيرًا عن فشل نموذج تنموي مغلق وغير مرن، لم يتمكن من التأقلم مع المتغيرات الداخلية والدولية، ولم يُفرز مؤسسات قادرة على إدارة التحولات بفعالية وعدالة.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### 3- ادارة التسعينات:

في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000، تداول على رئاسة الجمهورية خمسة رؤساء، وتولى رئاسة الحكومة ثمانية مسؤولين، أي بمعدل رئيس جمهورية كل سنتين ورئيس حكومة كل عشرة أشهر تقريبًا. هذا التغير المتسارع في القيادة حال دون وضع وتنفيذ إستراتيجية تنموية طويلة المدى تُمكن من إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة بنائه على أسس متينة. فقد كان لكل رئيس جمهورية برنامج خاص، بل وأكثر من ذلك، كان لكل رئيس حكومة توجهه الخاص، الذي قد يختلف أحيانًا عن برنامج رئيس الجمهورية، حتى وإن ادعى تبنيه<sup>1</sup>.

#### 4- تقييم إدارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999، بدا وكأن الجزائر تُطوي صفحة قديمة لتفتح أخرى جديدة. ارتفعت أسعار النفط تدريجيًا ابتداءً من 2001، فعادت الدولة إلى الواجهة بثقة، مستثمرة هذا الظرف المالي المواتي في إعادة بعث سياسات اجتماعية طالما شكّلت ركيزة علاقتها بالمجتمع. كان ذلك التوجّه مدفوعًا بمقولة أصبحت تتردد كثيرًا: "رئيس جديد، توجه جديد، وسياسة جديدة"<sup>2</sup>.

خلال عشرين سنة من حكمه، أعادت الدولة إنتاج نموذجها الاجتماعي القديم، القائم على ضخ الربح النفطي في مشاريع عمومية واسعة النطاق، وبرامج تستهدف المنفعة الجماعية، دون أن تُمسّ كثيرًا بأسس الاقتصاد نفسه. فمنذ 2001، أُطلقت مجموعة من البرامج التنموية الضخمة، بداية بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خُصص له حوالي 525 مليار دينار (6.8 مليار دولار)، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بميزانية 4202 مليار دينار (56 مليار دولار)، خُصّص 45% منها للقطاعات الاجتماعية. ثم جاء برنامج توطيد النمو (2010-2014) بميزانية قياسية فاقت 21 ألف مليار دينار (نحو 286 مليار دولار)، وُجه 40% منها لتغطية حاجات المواطنين الأساسية من سكن، صحة، تعليم، شغل وحماية اجتماعية.

تركت هذه البرامج أثرًا ملموسًا على أرض الواقع، خاصة في مجالات المعيشة اليومية. فقد تحسّنت ظروف بعض الفئات الاجتماعية بفعل زيادة الأجور، وتحسين الأوضاع القانونية لموظفي قطاعات التعليم والصحة والسكن. لكن رغم هذه الجهود، ظل الطلب الاجتماعي يتصاعد، في ظل نقص مستمر في الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والرعاية الصحية، خصوصًا في بلد يعيش أكثر من 70% من سكانه في المدن، ويعاني من ضغط حضري متزايد.

ومن المهم التذكير أن هذه السياسات كانت ممكنة بفضل الطفرة النفطية التي بلغت ذروتها سنة 2008. لكنها لم تكن فقط برامج اقتصادية بقدر ما كانت أدوات سياسية، استُعملت لترميم شرعية سياسية مهزوزة، خصوصًا مع تنامي موجات الغضب الشعبي، وتكرار الاحتجاجات في مناطق مختلفة من البلاد.

<sup>1</sup> Salah Mouhoubi, *Les vulnérabilités : cas de l'Algérie* (Alger : Éditions ENAG, 2009), p. 101

<sup>2</sup> نفس المرجع.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

غير أن هذه الوفرة المالية خلقت بدورها مفارقة خطيرة. فقد فتح الإنفاق العمومي المكثف الباب أمام تشكل طبقة أوليغارشية مالية، ارتبطت بالدولة من خلال علاقات زبائنية مكنت أفرادها من السيطرة على مشاريع التنمية الكبرى. لم يكن النفاذ إلى هذه المشاريع قائمًا على الشفافية أو التنافس، بل على القرب من دوائر القرار، ما أوجد مناخًا مواتيًا للفساد واستغلال المال العام.

في الواقع، تعيد هذه الظاهرة إنتاج السمات البنيوية لنموذج الاقتصاد الجزائري التقليدي، فقد ظل الاقتصاد يعتمد على آلية تخصيص مخطط بدل التفاعل مع ديناميكية السوق، في ظل نظام إدارة جزئية (Micromanagement) يُثقل كاهل المؤسسات العمومية ويمنعها من المبادرة. أدى هذا النمط إلى بروز مؤسسات اقتصادية أشبه بكيانات شكلية لا تتمتع بالاستقلال أو الفعالية، تُدار من أعلى دون أهداف واضحة.

من جهة أخرى، فإن التشوهات في البيئة الماكرو-اقتصادية من قبيل سياسات أسعار فائدة منخفضة، أسعار صرف مبالغ فيها، أجور محدودة، ودعم غير عقلاني للسلع الأساسية – خلقت اختلالًا هيكليًا دائمًا، عرقل بناء سوق فعالة أو إنتاج تنافسي. ولم تُحفّز هذه السياسات لا الابتكار ولا الكفاءة، بل كرّست ما يمكن وصفه باقتصاد بلا حوافز، يفتقر إلى الكفاءة التقنية والقدرة الإنتاجية المستقلة<sup>1</sup>.

هكذا، لم تكن الدولة ولا المجتمع في موقع إنتاج حقيقي للثروة. ظلت الدولة تُوزع الربح، ولم تتمكن من خلق ديناميكية اقتصادية أو تحويل هذا الإنفاق إلى قاعدة إنتاجية مستدامة. ورغم الحديث عن التوجه الليبرالي، بقي الاقتصاد رهينًا لمنطق تقاسم الربح بدل خلق القيمة، وعجزت الدولة عن بناء قاعدة اجتماعية مستقلة تساند الإصلاح السياسي لاحقًا.

ثم جاءت لحظة الحقيقة مع بداية تراجع أسعار النفط سنة 2014، وتآكل احتياطي الصرف، ونضوب صندوق ضبط الإيرادات في 2016. تفاقمت حينها الأزمات، وتزايدت الاحتجاجات الاجتماعية، وبدأت منظومة الدعم تنهار أمام واقع اقتصادي هش.

لكن ما فجر الوضع لم يكن فقط اقتصاديًا. ففي فيفري 2019، أعلن بوتفليقة ترشحه لعهد خامسة رغم حالته الصحية، فكان ذلك بمثابة الشرارة التي فجّرت غضبًا شعبيًا تراكم لعقود. خرجت الجماهير إلى الشارع في حراك سلمي غير مسبوق، عبّر عن قطيعة عميقة مع النظام السياسي القديم، وطالب بحاسبة رموزه، وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس جديدة.

وفي الوقت نفسه، لم يرفض الحراك فكرة الدولة الاجتماعية، بل بالعكس، تمسك بها كضمان للاستقرار والحماية، في ظل غياب بدائل مؤسساتية قوية. فقد كان الرفض موجّهًا ضد السلطة المطلقة، والفساد، والزعامات الأبوية، وليس ضد فكرة العدالة الاجتماعية أو دور الدولة في حماية الفئات الضعيفة.

<sup>1</sup> Haouas and Lin, Previous reference, p. 19.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

---

هكذا، شكّلت مرحلة بوتفليقة عقدين من التوازن الهش بين التوزيع الريعي والاستقرار السياسي، قبل أن تتهاوى تلك المعادلة مع تراجع مداخيل النفط، وتفجّر الأزمة السياسية التي كشفت حدود النموذج بأكمله.

## الفصل الثاني: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر من الاستقلال الى

### الحراك الشعبي

#### خلاصة الفصل:

يُظهر تحليل تطور السياسة العامة في الجزائر منذ الاستقلال أن قطاع المحروقات كان المحدد المركزي لتوجهاتها الكبرى، من حيث الأهداف، الأدوات، وأولويات الدولة. فقد شكّلت العائدات الربعية المتأتية من النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ومكنت الدولة من بناء نموذج سياسي يقوم على وفرة الموارد أكثر مما يقوم على تنمية الإنتاج. وبهذا، أصبحت السياسات العامة سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو المؤسساتية تابعة لتقلبات السوق الطاقوي.

منذ السبعينيات، اتّجهت التوجهات الكبرى للسياسات العامة نحو تعميم الطابع الاجتماعي، من خلال دعم واسع للسلع والخدمات، وتوسيع التوظيف العمومي، مجانية الصحة والتعليم، ولكن في ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية. وقد ساهمت وفرة الربح في ترسيخ منطق التوزيع بدل الإنتاج، وشراء السلم الاجتماعي بدل تحفيز المواطنة الاقتصادية. ومع أزمة أسعار النفط سنة 2014، كما في أزمة 1986 من قبل، ظهرت هشاشة هذا النموذج الربعي، حيث دخلت الدولة في دوامة تقليص الإنفاق دون مراجعة جذرية لتوجهاتها الكبرى.

لكن اللافت أن هذا النمط من التوجهات لم يكن ظرفيًا أو عابرًا، بل ظل يتجدّد تدريجيًا مع تعاقب الإدارات، من هواري بومدين إلى عبد العزيز بوتفليقة، حيث استُبقى قطاع المحروقات كأداة مركزية لصياغة السياسات، وتعزيز سلطة الدولة، وتوجيه خياراتها الاقتصادية والاجتماعية، بصرف النظر عن تغير الخطابات أو الإصلاحات المعلنة. وهكذا، أصبح التأثير البنوي للربح واقعيًا راسخًا، يتجاوز السياسات الظرفية ليظل طبيعة الدولة نفسها.

**الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع  
المحروقات في الجزائر (2019-2024):  
تحليل قياسي واستشراف اقتصادي**

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### تمهيد:

بعد الحراك الشعبي سنة 2019، وفي ظل تصاعد المطالب الشعبية على خلفية التدهور المعيشي وتزايد الاحتقان الاجتماعي والسياسي في الشارع الجزائري، أعادت الدولة الجزائرية تأكيد تمسكها بجوهر توجهاتها الاجتماعية، ليس فقط من خلال الخطابات الرسمية أو السياسات العمومية، بل أيضاً بنص دستوري صريح يعبر عن هذا الالتزام؛ حيث نصّت المادة 223 من دستور 2020 بوضوح على أن "الطابع الاجتماعي للدولة" غير قابل لأي تعديل دستوري، ما يكرّس هذا المبدأ كركيزة ثابتة في هوية الدولة الجزائرية.

هذا الإقرار الدستوري لا يحمل فقط دلالة رمزية، بل يعكس توجهاً عاماً ما زالت الدولة تصرّ على الحفاظ عليه رغم التحولات الاقتصادية العميقة، خاصة تلك المرتبطة بأزمات كبرى مثل انخفاض أسعار النفط، جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية.

وانطلاقاً من هذه المادة، سنُظهر في هذا الفصل كيف استمرت الدولة الجزائرية بعد 2019، في اعتماد السياسات الاجتماعية ضمن توجهاتها الكبرى للسياسة العامة، وذلك من خلال تحليل لمخططات عمل الحكومة، تصريحاتها الرسمية، قوانين المالية وبيانات السياسة العامة. لكن ما يميز هذه المرحلة هو اعتمادنا على أدوات كمية دقيقة لتحليل السياسات، وذلك باستخدام تقنيات التحليل الإحصائي عبر برنامج EViews، لننتقل من مجرد توصيف السياسات إلى إثباتها بالأرقام والبراهين. كما سنقوم في الجزء الأخير من هذا الفصل بعملية استشراف متوسط المدى للاقتصاد الوطني، وذلك باستعمال تقنية السيناريوهات المبنية على مؤشر CAGR (معدل النمو السنوي المركب)، بهدف تقديم قراءة كمية مستقبلية محتملة لعدد من المؤشرات الحيوية، وفق فرضيات مختلفة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والمالية الراهنة.

وقد بيّنا في فصل سابق أن الاقتصاد الجزائري ظلّ ريعياً خلال الفترة (2019-2024)، كما أكدت مؤشرات الاقتصاد الكلي هذا الارتباط القوي بقطاع المحروقات. وبالتالي، فإننا مؤهلون الآن لدراسة تأثير قطاع المحروقات على التوجهات الكبرى للسياسات العامة القطاعية خلال هذه الفترة، لنُحدّد إن كان هذا التأثير قد استمر بنفس الوتيرة، أو ظهرت مؤشرات على تحول تدريجي أو تحسن هيكلية. وربما اعتماد أكبر.

وما يثير الانتباه أكثر في هذا السياق، هو أن التحليل لا يقتصر على دراسة آثار قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية الأخرى كالقطاع الصحي، والتعليمي، والسكني، بل يتعداه إلى تحليل أثره على ذاته، وعلى بنية قطاع الطاقة الوطني ككل. وقد تم اختيار الفترة المدروسة نظراً لما تمثله من مرحلة انتقالية حرجة، شهدت تداخل عدد من المتغيرات الكبرى، أبرزها: انهيار أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد-19، الانتعاش الملحوظ في أسعار الطاقة بين 2022 و2023، إلى جانب بروز إدارة سياسية جديدة عقب حراك 2019. هذا التداخل الزمني والسياسي والاقتصادي يجعل من الفترة المختارة نموذجاً تحليلياً مثالياً لاختبار طبيعة العلاقة بين الربع البترولي وتوجهات السياسة العامة.

وستنطلق في هذا الفصل الى:

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

---

المبحث الأول: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر ما بين 2019 و2024

المبحث الثاني: تحليل قياسي لآثر قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية باستخدام تقنية EVIEWS

المبحث الثالث: تقييم واستشراف تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### المبحث الأول: التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر ما بين 2019 و2024

يمثل مخطط عمل الحكومة الجزائرية للفترة 2020-2024 ترجمة عملية لرؤية استراتيجية تتأسس على التحولات السياسية التي عرفتها البلاد منذ الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، وما أفرزه من مطالب شعبية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة. وقد جاء هذا المخطط ليؤطر مسارًا حكوميًا شاملاً يُجسد التوجهات الكبرى للسياسة العامة، كما حددها رئيس الجمهورية في التزاماته الـ54.

### المطلب الأول: تحليل توجهات السياسة العامة في ضوء مخطط عمل الحكومة

تُحدد الوثيقة الرسمية للحكومة خمس أولويات كبرى تمثل الإطار المرجعي لكل التدخلات القطاعية، وهي:

- ❖ بناء مؤسسات قوية تقوم على الكفاءة والمساءلة.
- ❖ إصلاح شامل لمنظومة الحوكمة ومكافحة الفساد والتحول الرقمي السريع.
- ❖ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ❖ إنعاش الاقتصاد وتحفيز المبادرة الخاصة.
- ❖ تعزيز سيادة الوطنية، لا سيما في أبعادها الأمنية، الصحية، والطاقوية.

وقد تم تنزيل هذه الأولويات ضمن برامج تنفيذية ملموسة، توزعت على قطاعات حيوية تشكل لب السياسة العامة للدولة، وهي: التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، الحماية الاجتماعية، السكن، الطاقة، المؤسسات الناشئة، والدفاع الوطني. وتظهر هذه القطاعات في المخطط ليس كملحق إداري، بل كبنى جوهرية يتم من خلالها تجسيد مشروع الدولة الجديدة، وتحقيق التغيير الهيكلي المنشود.

ويجدر التذكير هنا بأن هذا التوجه الإصلاحية الجديد قد عبّرت عنه الديباجة الرسمية للمخطط، حيث ورد فيها انه: جاء مخطط عمل الحكومة الجزائرية كترجمة مباشرة لمطالب الحراك الشعبي الذي عبّر منذ 22 فيفري 2019 عن إرادة شعبية قوية لإحداث قطيعة مع أنماط الحكم القديمة، والدخول في عهد جديد قوامه دولة القانون، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية الفعلية. وفي هذا السياق، عكست الديباجة الرسمية للبرنامج الحكومي وعودًا واضحة لبناء جمهورية جديدة، تقوم على سيادة القانون واحترام المؤسسات والفصل بين السلطات، مع إرساء قواعد الشفافية والمساءلة والمشاركة المواطنة.<sup>1</sup>

بناء على ذلك، فإن القطاعات الواردة في هذا البرنامج ليست سوى تفصيلات عملية لتلك الرؤية العامة، ومحاور تنفيذية للتوجهات الكبرى التي تعكف الدولة على تجسيدها ميدانيًا.

#### 1- قطاع التربية والتعليم:

<sup>1</sup> رئاسة الجمهورية الجزائرية، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 16 فيفري 2020، ص 2-6، منشور على الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية/ <https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/>: مخططات عمل الحكومة (تمت الزيارة في 6 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

تولي الحكومة الجزائرية أهمية كبرى لتحديث المدرسة العمومية، التي تضم أكثر من 27.634 مؤسسة تعليمية تستقبل ما يزيد عن 9.597.267 تلميذًا، ويؤطرهم 479.081 أستاذًا و250.533 موظفًا. يهدف هذا التحديث إلى إدماج المناهج الجديدة المبنية على الكفاءات، وتخفيف الضغط البيداغوجي، وتحسين مؤشرات التأطير بين الولايات، لا سيما في الوسط الريفي.

يشمل الإصلاح إعادة تنظيم الزمن المدرسي، وإدماج اللغة الأمازيغية، وتفعيل استعمال التكنولوجيات الحديثة في التعليم، مع إدراج الأنشطة اللاصفية، الثقافية، والرياضية كجزء من التكوين الشامل للتلميذ. كما سيتم تحسين التكوين الأساسي والمستمر للمعلمين، وتعزيز المرافقة البيداغوجية، وتكثيف استعمال الرقمنة والوسائل البصرية.<sup>1</sup>

### 2- قطاع التعليم العالي:

يرتكز برنامج الحكومة على تحسين جودة التعليم العالي وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي. ويشمل ذلك أكثر من 1.700.000 طالب موزعين على 50 جامعة و20 مركزًا جامعيًا، ما يستدعي تعزيز قدرات الاستقبال، وتحسين شروط الإيواء، والإطعام، والنقل.

ستعمل الدولة على تطوير البحث العلمي، إنشاء أقطاب امتياز في مجالات الطاقة، الذكاء الاصطناعي، والفلاحة، مع رقمنة الخدمات الجامعية، وتوسيع الشراكات الدولية، وتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية عالميًا. كما سيتم إصلاح نظام LMD وتحديث البرامج البيداغوجية لتتلاءم مع سوق الشغل.<sup>2</sup>

### 3- قطاع التكوين المهني:

يستهدف هذا القطاع فتح 11 مؤسسة تكوين جديدة سنويًا إلى غاية 2030، مع تعزيز التغطية في المناطق النائية والجنوبية. يشمل البرنامج إدراج تخصصات جديدة في الفلاحة الذكية، الصناعة التحويلية، الطاقات المتجددة، والسياحة البيئية.

تعميم التكوين عن بعد باستخدام المنصات الرقمية، واستحداث البكالوريا المهنية، وتطوير منظومة (CFPS) للتكوين القصير. كما تسعى الحكومة إلى ربط مؤسسات التكوين بالشركات الاقتصادية من خلال التوأمة والتدريب الميداني، وتكثيف الشهادات مع متطلبات الشغل.<sup>3</sup>

### 4- قطاع الصحة:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 38-39.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 39-40.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 40-41.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

تسعى الحكومة إلى توفير تغطية صحية عادلة وشاملة، خصوصًا في المناطق ذات الهشاشة. وسيتم عصنة 15 مستشفى جامعي، ورفع القدرة الاستيعابية للمستشفيات العامة بـ10.000 سرير، وتجهيز 1.000 عيادة متعددة الخدمات بأحدث المعدات.

توسيع شبكة سيارات الإسعاف، وتعميم الطب عن بعد خصوصًا في المناطق النائية. كما ستُعزَّز مكافحة الأمراض المزمنة (السكري، السرطان)، مع تحسين مؤشرات صحة الأم والطفل، والصحة المدرسية، ودعم التكوين الطبي، وتوزيع الموارد البشرية الصحية على أساس خريطة صحية وطنية.<sup>1</sup>

### 5- الدعم الاجتماعي:

تركز السياسة الاجتماعية للحكومة على ثلاث أولويات مترابطة: رفع القدرة الشرائية، التكفل بالفئات الهشة، وإصلاح التحويلات الاجتماعية. تهدف أولاً إلى ضمان دخل لائق للفئات الضعيفة من خلال تحسين الأجور، تحديد الأجر الوطني الأدنى، دعم المتقاعدين وذوي الدخل المحدود، وإصلاح نظام الوظيفة العمومية. ثانيًا، تسعى الدولة إلى التكفل الفعلي بذوي الاحتياجات الخاصة عبر آليات استهداف دقيقة، توفير السكن، التكوين، التشغيل، وتمكين النساء والأطفال في وضعيات هشة، مع إشراك المجتمع المدني. ثالثًا، يُعد إصلاح التحويلات الاجتماعية محورًا أساسيًا، بإدراج "السجل الاجتماعي الموحد" لضمان استهداف دقيق للفئات المستحقة، وتخصيص أكثر من 1.000.000 إعانة اجتماعية سنويًا، مع تحسين تغطية ذوي الإعاقة والمسنين، ورقمنة نظام التقاعد، وتعميم خدمات الرعاية الاجتماعية، خاصة في المناطق الفقيرة، مع مراقبة صارمة للدعم المباشر وغير المباشر.<sup>2</sup>

### 6- دعم المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة:

يرتكز مخطط عمل الحكومة على ترقية اقتصاد المعرفة كرافعة للتحويل الاقتصادي، من خلال دعم المؤسسات الناشئة والمبادرات الشبابية. وفي هذا الإطار، تم استحداث إطار قانوني خاص (Start-up Act national)، وتوفير آليات تمويل مرنة تشمل التمويل التشاركي ورأس المال المجازف، إلى جانب إنشاء صندوق لدعم الابتكار وتحويل التكنولوجيا. كما وضعت الحكومة تدابير تحفيزية للمؤسسات الناشئة، تشمل مزايا جبائية وشبه جبائية، وتخصيص حصة من الصفقات العمومية لها. وتشمل الإجراءات أيضًا دعم العمل الحر، توسيع المناطق التكنولوجية (Cyberparcs)، رقمنة المعاملات، وتفعيل دور الحاضنات الجامعية لتشجيع البحث التطبيقي وخلق مؤسسات ابتكارية مرتبطة بمحيطها الاقتصادي.<sup>3</sup>

### 7- قطاع السكن:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 41-43.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 45-47.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص 34-35.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

خطة لتوزيع أكثر من 398.000 وحدة سكنية، منها 112.000 وحدة جاهزة، موزعة على الصيغ المختلفة: السكن العمومي الإيجاري، الترقوي المدعم، الريفي، والسكن الذكي. وسيتم ضبط سوق العقار عبر استحداث سجل وطني رقمي وتوجيه العقار العمومي نحو المناطق ذات الطلب المرتفع.

سيتم تعزيز التمويل العقاري للفئات الهشة، مع دعم البناء الذاتي والمقاولات الصغيرة، وتحفيز استعمال الطاقات المتجددة في الأحياء الجديدة. كما سيتم اعتماد معايير بيئية وعمرانية في توزيع المشاريع السكنية الجديدة.<sup>1</sup>

### 8- قطاع الطاقة:

يشمل البرنامج الوطني ربط 398.000 بيت بالغاز و112.000 بيت بالكهرباء، إضافة إلى تنفيذ برنامج "الربط التكميلي" الذي يستهدف 17.000 بيت إضافي (10.000 بالغاز و7.000 بالكهرباء)، وربط المجمعات الجديدة ذات الأولوية بـ 4.000 بيت بالغاز و5.000 بيت بالكهرباء. كما سيتم توسيع الربط نحو المؤسسات التعليمية والصحية، والمناطق المعزولة.

وفي سياقٍ أشمل، تُولي الحكومة أهمية استراتيجية لموضوع الانتقال الطاقوي باعتباره رهاناً حاسماً في مستقبل المنظومة الطاقوية الوطنية. وتُراد منه مضاعفة جهود ترشيد الاستهلاك، وتقليص الاعتماد على المحروقات، والانتقال نحو الطاقة النظيفة. ويشمل هذا التوجه المحاور التالية:

- تطوير ثقافة النجاعة الطاقوية.
- الاستعمال الذكي للطاقة.
- تغيير نمط الإنتاج والاستهلاك.
- تعزيز الطاقات المتجددة.

وسيتم في هذا الإطار رفع عدد المحطات الشمسية إلى 15.000 ميغاواط على أفق 2035، منها 4.000 ميغاواط بحلول سنة 2024، وإدماج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ضمن الشبكة الوطنية. كما سيتم تشجيع التمويل الأخضر، وإنشاء بنك أخضر برأسمال 200 مليار دج.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توسيع استعمال الغاز الطبيعي كبديل للطاقة في قطاع النقل، وتوفير تجهيزات الإنتاج للسيارات، وتطوير وحدات التركيب، وتوسيع استعمال السيارات الكهربائية. كما سيتم مراجعة السياسة الجبائية لدعم الإنتاج الأخضر وتشجيع تحويل المركبات إلى غاز البترول المميع (GPL) أو الغاز الطبيعي المضغوط (GNC).<sup>2</sup>

### 9- في مجال المحروقات:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 47.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 28.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

تسعى الحكومة إلى ترشيد تسيير الموارد الطاقوية من خلال استراتيجية متكاملة تهدف إلى ضمان الأمن الطاقوي من جهة، ومرافقة الانتقال الاقتصادي من جهة أخرى. ويشمل البرنامج:

- تطوير الاستكشاف والإنتاج، لا سيما في المناطق البحرية وحدود الجنوب.
- توسيع قاعدة احتياطات الغاز والبترو، ومضاعفة جهود البحث الجيولوجي.
- التحكم في وتيرة الاستغلال، وضبط الأسعار عبر عقود طويلة الأمد.
- تعزيز قدرات التخزين الاستراتيجي.
- تثمين الغاز الموجه للحرق وتحويله للاستهلاك الصناعي.
- تطوير المصافي وتحسين جودة الوقود.
- اعتماد سياسة توجيهية في مجال التكرير والتسويق.

كما تسعى الحكومة إلى خفض كثافة الكربون في كل سلسلة الإنتاج الطاقوي، وتوسيع مساهمة الطاقة في خلق القيمة المضافة، وتقليص الواردات، وزيادة الصادرات نحو أوروبا، خاصة في ظل أزمة الغاز العالمية، من خلال تطوير البنية التحتية، مثل خطوط الأنابيب والموانئ الخاصة بتسييل الغاز<sup>1</sup>.

### 10- قطاع الدفاع الوطني

نص البرنامج على ان الجيش الوطني الشعبي يشكّل الركيزة الأساسية لحماية السيادة الوطنية، ويضطلع بمهام دستورية في الدفاع عن وحدة البلاد، ومكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود والمنشآت الحيوية، لا سيما في الجنوب. العمل على تعزيز الجاهزية القتالية للجيش، وتحديث التجهيزات والأنظمة، وتطوير التكوين العسكري، والتنسيق مع الجامعات في البحث العلمي. كما تسعى الحكومة إلى توطيد الصناعات العسكرية، خاصة من خلال الشراكات مع الدول الصديقة.

وسيتم تحسين ظروف الحياة المهنية للعسكريين، من خلال دعم السكن، التغطية الصحية، التقاعد، والترقيات المهنية، مع الحفاظ على استقلالية المؤسسة العسكرية وانضباطها، في إطار العقيدة الدفاعية للدولة<sup>2</sup>.

مثلت هذه القطاعات أبرز التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر.

<sup>1</sup> نفس المرجع؛ ص 29.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 59.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

المطلب الثاني: دور قطاع المحروقات في صياغة التوجهات العامة للدولة: باستخدام برنامج EViews

تم اعتماد التحليل الإحصائي عبر برنامج EViews كأداة رئيسية لدراسة أثر الاقتصاد الريعي في الجزائر، وذلك من خلال قياس العلاقة بين أسعار النفط وميزانيات القطاعات العمومية الكبرى خلال الفترة 2015-2025، بهدف تحديد مدى تأثير تقلبات العائدات النفطية على توجهات السياسة العامة.

1- التحليل الإحصائي باستخدام EViews: شملت الدراسة المتغيرات التالية:

- أسعار النفط كمصدر رئيسي للريع.
- ميزانيات القطاعات الكبرى (الدفاع، التربية والتعليم، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، السكن، الطاقة، التكوين المهني).
- سلوك السياسة التمويلية العمومية في مواجهة الأزمات والوفرة.

وقد تم الاقتصار على النفط دون الغاز نظراً لوحدة أسعاره عالمياً وتوفر بياناته، في حين تختلف أسعار الغاز حسب الأسواق والعقود ولا تتوفر معطيات كاملة بشأنه. كما لم تُدرج التحويلات الاجتماعية بسبب غياب البيانات الدقيقة بعد 2022.

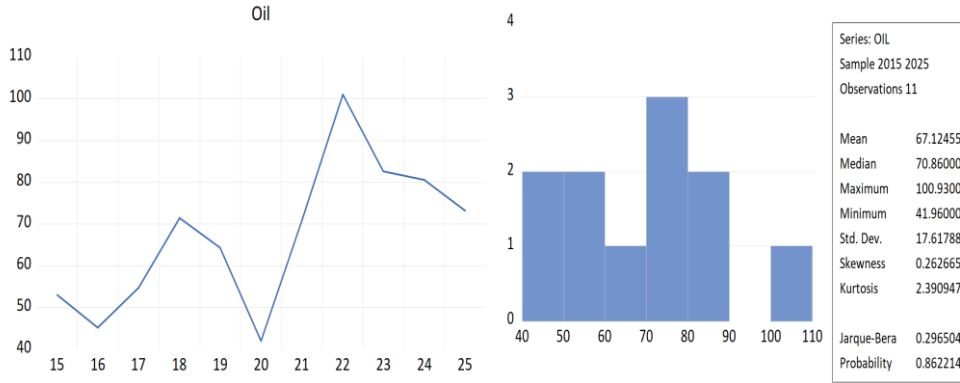
يسمح هذا التحليل بفهم كيف يؤثر الريع النفطي على قرارات الإنفاق العمومي، ويكشف عن مدى تبعية السياسات المالية القطاعية لتقلبات السوق الدولية.

يُظهر المنحنى البياني لتطور أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 تقلبات واضحة تعكس تفاعل السوق الطاقوي مع أحداث عالمية كبرى، مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية، إضافة إلى عوامل مرتبطة بالإنتاج العالمي وسياسات أوبك. هذه التغيرات لم تكن مجرد أرقام عابرة، بل حملت معها تحولات عميقة في توازنات الاقتصاد الوطني، وأثرت بشكل مباشر على الخيارات المالية والاستراتيجية للحكومة الجزائرية:

2- نتائج تحليل EViews لتطور أسعار النفط (2015-2025):

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (17): نتائج تحليل EViews لتطور أسعار النفط (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول أوابك لسنوات مختلفة (من سنة 2015 إلى سنة 2025)

يبين تطور أسعار النفط بين 2015 و2025 من خلال الرسم البياني أن السوق عرف تقلبات واضحة، حيث انخفض السعر في البداية ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2020، عند 41.96 دولار، وهي فترة قد تتزامن مع تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من تراجع في الطلب العالمي. بعد ذلك، شهد السعر قفزة كبيرة ليصل إلى ذروته سنة 2022 عند 100.93 دولار، ما يعكس انتعاش السوق أو ربما توترات جيوسياسية أثرت على العرض. في السنوات الموالية، انخفض السعر تدريجياً ليستقر بين 70 و80 دولار، وهي الفئة الأكثر تكراراً حسب الهستوغرام (ظهرت 3 مرات).

من الجانب الإحصائي، يُظهر التحليل أن المتوسط الحسابي للأسعار بلغ 67.12 دولار، ما يعكس السعر العام السائد خلال الفترة. أما الوسيط، فبلغ 70.86 دولار، ما يدل على أن نصف القيم تقريباً كانت أعلى من المتوسط، وهذا يُشير إلى ميل طفيف نحو القيم الأعلى. الانحراف المعياري (17.61) يكشف عن وجود تشتت لا يُستهان به حول المتوسط، وهو أمر طبيعي في سوق النفط المعرض لتقلبات فجائية.

أما مؤشرات الشكل الإحصائي للتوزيع، فنجد أن معامل الالتواء (Skewness) بلغ 0.26، أي أن التوزيع مائل قليلاً نحو اليمين لكن بشكل طفيف، وهو قريب جداً من التماثل. كذلك فإن معامل التفرطح (Kurtosis) هو 2.39، وهو قريب من القيمة المثالية (3) لتوزيع طبيعي، مما يدل على غياب القمم الحادة أو التفرطح المبالغ فيه. نتائج اختبار جارك-بيرا (بقيمة 0.29 واحتمال 0.86) تؤكد أن البيانات لا تنحرف عن التوزيع الطبيعي بشكل معنوي، مما يُعزز مصداقية التحليل.

بالتالي، يمكن القول إن أسعار النفط رغم تقلبها، تتوزع بشكل متوازن ومفهوم إحصائياً، ما يجعل هذه النتائج أداة موثوقة لفهم ديناميكية السوق وبناء توقعات مستقبلية واقعية.

في أعقاب الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات سنة 2022، نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، سجل الاقتصاد الجزائري تحسناً ملموساً في توازناته الداخلية والخارجية، مدعوماً بانتعاش صادرات النفط والغاز. فقد بلغ متوسط سعر برميل النفط الجزائري 103.8 دولاراً لأول مرة منذ 2014، وارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 74.85%، مما سمح بتحقيق فائض تاريخي في ميزان المدفوعات بلغ 18.3 مليار دولار، وفائض تجاري بقيمة 26.66 مليار دولار. في ظل

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

هذا التحسن الظرفي، تم إعداد مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 ضمن مقاربة توسعية تهدف إلى استغلال هذه الوفرة لإعادة ترتيب الأولويات المالية والاجتماعية، مع الحفاظ على الحذر إزاء تقلبات الأسواق<sup>1</sup>.

وتتجلى آثار هذه الطفرة السعرية بوضوح من خلال بيانات صادرات المحروقات، كما يوضحه الجدول التفصيلي

لصادرات المحروقات للفترة 2019-2023:

جدول رقم (7): صادرات المحروقات للفترة 2019-2023

2023	2022	2021	2020	2019	
12 159,7	15 309,5	9 740,9	5 509,9	11 231,5	البترول الخام
2 238,1	3 079,0	2 162,7	1 424,5	2 409,2	القيمة (مليون دولار أمريكي)
144,9	147,3	134,7	131,5	174,1	منها: ترحيل الأرباح
18,4	18,8	17,1	16,7	22,2	الحجم (مليون برميل)
83,7	103,7	72,7	42,1	64,4	سعر الوحدة (دولار للبرميل) (مليون طن متري)
2 115,5	2 253,9	2 030,6	1 136,2	2 192,1	الكوتونوسا
177,3	243,4	230,9	246,5	334,8	القيمة (مليون دولار أمريكي)
30,7	26,7	27,8	29,2	39,1	منها: ترحيل الأرباح
3,4	3,0	3,1	3,3	4,4	الحجم (مليون برميل)
68,6	84,4	73,2	38,6	56,1	سعر الوحدة (دولار للبرميل) (مليون طن متري)
8 505,7	10 783,6	7 995,2	4 722,5	6 816,0	مواد البترول المكررة
108,4	110,7	107,4	115,6	108,1	القيمة (مليون دولار أمريكي)
13,7	14,0	13,6	14,6	13,7	الحجم (مليون برميل)
78,5	97,4	74,4	40,8	63,1	سعر الوحدة (دولار للبرميل) (مليون طن متري)
3 329,1	4 198,8	3 585,6	1 821,9	2 434,7	غاز البترول المميع
222,9	278,8	292,5	176,9	215,2	القيمة (مليون دولار أمريكي)
70,2	66,1	63,8	60,7	68,0	منها: ترحيل الأرباح
6,5	6,1	5,9	5,6	6,3	الحجم (مليون برميل)
47,4	63,5	56,2	30,0	35,8	سعر الوحدة (دولار للبرميل) (مليون طن متري)
7 115,4	7 651,9	8 384,9	2 419,1	3 731,1	الغاز الطبيعي المميع
28,7	22,0	24,0	22,9	25,2	القيمة (مليون دولار أمريكي)
669,9	535,2	615,6	532,8	599,6	الحجم (مليار م <sup>3</sup> )
10,6	14,3	6,9	4,5	6,2	سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)
16 437,7	19 543,7	7 606,5	4 621,8	6 762,8	الغاز الطبيعي
445,1	424,6	436,7	228,4	164,1	القيمة (مليون دولار أمريكي)
34,9	36,0	39,0	25,6	29,0	منها: ترحيل الأرباح
1 289,0	1 333,3	1 457,2	952,8	1 078,6	الحجم (مليار وحدة حرارية بريطانية)
12,8	14,7	5,2	4,9	6,8	سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)
49 663,0	59 740,3	35 190,8	20 231,5	33 168,2	إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار أمريكي)

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023، ص 126

قفزت قيمة إجمالي صادرات المحروقات من 20.4 مليار دولار في 2020 إلى 35.1 مليار دولار في 2021، ثم إلى 59.7 مليار دولار في 2022، مدفوعة بارتفاع كبير في صادرات النفط الخام (من 5.5 مليار دولار إلى 15.3 مليار دولار)، والغاز الطبيعي عبر الأنابيب (من 4.7 مليار دولار إلى 10.7 مليار دولار). كما ارتفع سعر الغاز الطبيعي عبر الأنابيب من 4.7 دولارًا إلى 9.4 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وسعر الغاز الطبيعي المسال من 6.7 إلى 8.1 دولارًا.

هذا التوسع في العائدات الطاقوية انعكس مباشرة على السياسة المالية للدولة، كما يبينه الشكل التالي حول تطور

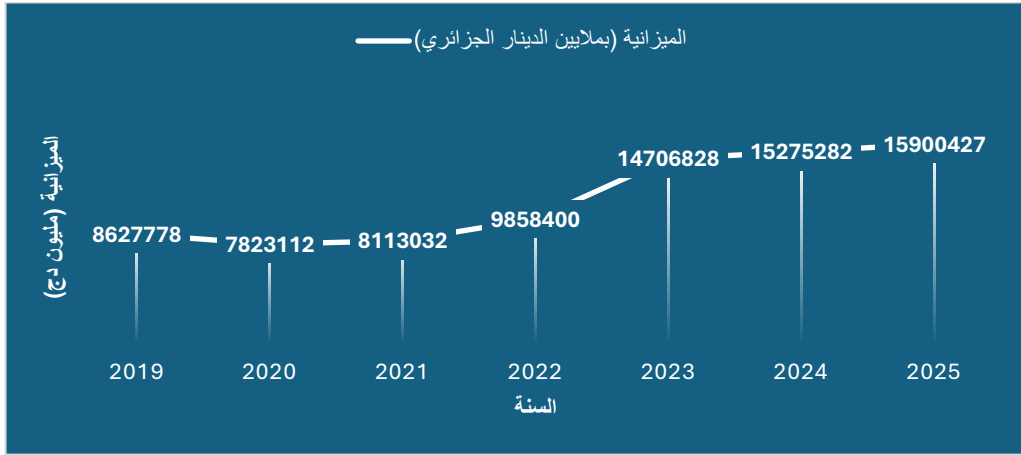
الميزانية العامة في الجزائر من 2019 إلى 2025:

3- الميزانية العامة الجزائرية (2019-2025):

<sup>1</sup> وزارة المالية، مذكورة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، 10 سبتمبر 2023، ص. 6، منشور على الموقع الرسمي للمديرية العامة للسياسات المالية <https://dgpp.mf.gov.dz>: (تمت الزيارة في 6 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (18): الميزانية العامة الجزائرية (2019-2025)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مشاريع قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2025)

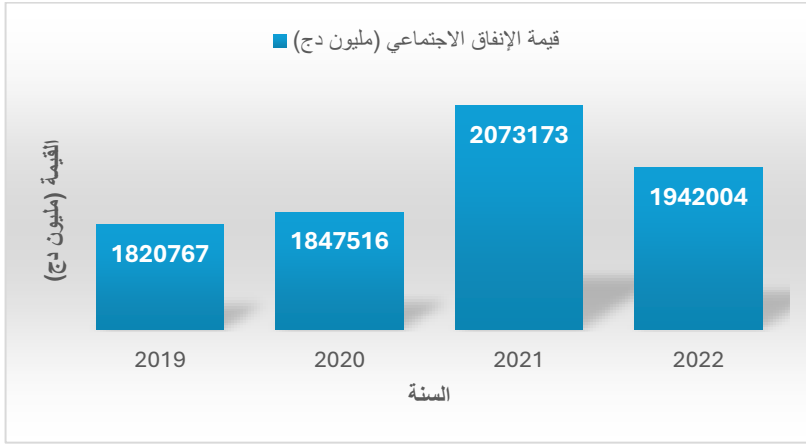
تُظهر المعطيات المالية أن ميزانية الدولة الجزائرية قد سجلت تراجعاً ملحوظاً في سنة 2020، حيث تأثرت بشكل مباشر بتداعيات جائحة كوفيد-19 التي تزامنت مع انهيار أسعار النفط، مما فرض على الحكومة تقليص حجم الإنفاق في ظل تراجع الإيرادات الطاقوية. غير أن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً، إذ انتقلت الميزانية من 8,113 مليار دينار جزائري في 2021 إلى 9,854 مليار دينار في 2022، ثم قفزت إلى 14,706 مليار دينار في 2023، مع تسجيل ارتفاع مستمر وصولاً إلى 15,900 مليار دينار متوقعة في 2025. هذا الاتجاه التصاعدي في الإنفاق العمومي يعكس لجوء الدولة إلى استغلال وفرة الموارد المؤقتة في تمويل البرامج والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، دون أن يكون ذلك بالضرورة مصحوباً بإصلاح هيكلي فعلي في بنية الاقتصاد. وبما أنه تم إثبات من خلال التحليل السابق خصوصاً في شق إيرادات الميزانية أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية ظل اقتصاداً ريعياً، يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر أساسي للموارد العمومية، فإن ما تم استعراضه من تقلبات في أسعار الطاقة يفسر بشكل مباشر طبيعة التحولات التي مست الميزانية العامة. هذه التحولات لم تقتصر على أرقام الميزانية فحسب، بل انسحبت أيضاً على أولويات الحكومة وطريقة ضبطها للإنفاق العمومي، وهو ما يدفعنا إلى التعمق في تحليل كيفية تأثير هذه الوفرة الظرفية على برنامج الحكومة، واستكشاف كيف مست تقلبات السوق الطاقوية ككل التوجهات الكبرى للسياسة العامة.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### المطلب الثالث: مكانة الريع كدعامة لتوجيه سياسة الدعم الاجتماعي

رغم الأزمات المتعددة التي عصفت بالاقتصاد الوطني منذ بداية 2020، وفي مقدمتها جائحة كوفيد-19 وانهباء أسعار النفط، حافظت الدولة الجزائرية على توجه اجتماعي واضح تُرجم فعليًا من خلال مستويات مرتفعة من التحويلات الاجتماعية، رغم تراجع بعضها استجابة للضغوط المالية. كما يوضحه الشكل التالي الخاص بتطور القيمة الإجمالية للتحويلات الاجتماعية:

شكل رقم (19): قيمة الإنفاق الاجتماعي في الجزائر من 2019 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مشاريع قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2022)

ارتفعت هذه الأخيرة من 1.820.767 مليون دج سنة 2019 إلى 2.073.173 مليون دج في 2021 رغم انخفاض أسعار وفي إطار مواجهة الآثار الاجتماعية لتفشي جائحة كوفيد-19، كثّفت الدولة الجزائرية نشاطها الاجتماعي من خلال جملة من التدابير الاستثنائية الموجهة للفئات الهشة والمتضررة. ومن بين أبرز هذه الإجراءات: إعفاء الأجور التي لا تتجاوز 30.000 دينار من الضريبة على الدخل الإجمالي، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 18.000 إلى 20.000 دينار ابتداءً من جوان 2020، إضافة إلى منح علاوة استثنائية بـ 10.000 دينار للفئات الأكثر حرمانًا. كما تم اعتماد عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لنسبة 50% من مستخدمي الوظيفة العمومية، ورفع قيمة العلاوة التضامنية للأسر المحرومة من 6.000 إلى 10.000 دينار خلال شهر رمضان من نفس السنة. وشملت الإجراءات كذلك الترخيص بدفع هذه النفقات على المكشوف، ومنح دعم مالي مباشر بـ 30.000 دينار لفائدة المهنيين والحرفيين الأكثر تضررًا من تداعيات الأزمة الصحية<sup>1</sup>. قبل أن تراجع نسبيًا إلى 1.942.004 مليون دج سنة 2022 بعد تحسن أوضاع الوباء وتفاقم الأوضاع الاقتصادية. هذا المسار يعكس من جهة مرونة الإنفاق الاجتماعي في وجه الأزمات، ومن جهة أخرى بداية ميل نحو إعادة ضبط الأولويات.

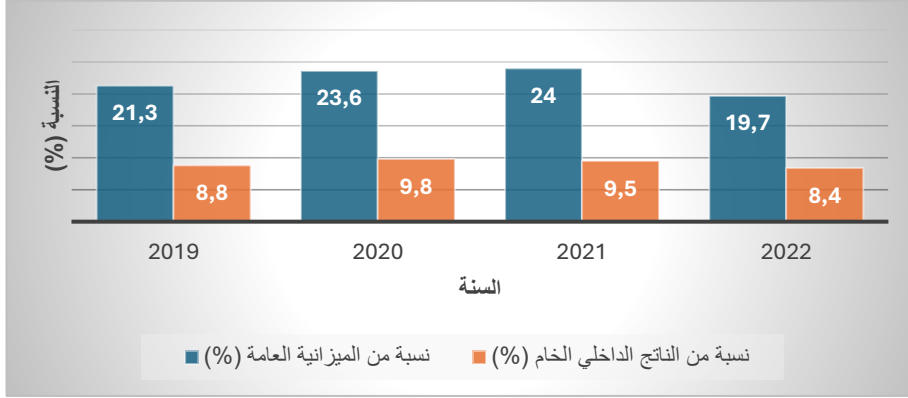
أما على مستوى الوزن النسبي في الميزانية والنتاج الداخلي الخام، فقد شكلت التحويلات الاجتماعية خلال ذروة الأزمة الصحية والركود الاقتصادي (2020-2021) أكثر من 23% من الميزانية العامة وما يقارب 10% من الناتج الداخلي

<sup>1</sup> مصالح الوزير الأول، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 (الجزائر: فيفري 2021)، ص. 37، منشور على الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية <https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/> -تقارير رسمية- (تمت الزيارة في 6 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

الخام، وهي مستويات تعكس حجم الاستجابة الحكومية. غير أن التحول اللافت حصل في 2022، حيث انخفضت النسبة إلى 19.7% من الميزانية و8.4% من الناتج الداخلي الخام، رغم تسجيل تحسن نسبي في أسعار النفط. كما يوضحه الشكل التالي الذي يعرض النسب المئوية للتحويلات الاجتماعية مقارنة بالميزانية العامة والناتج الداخلي الخام:

شكل رقم (20): نسب الإنفاق الاجتماعي من الميزانية العامة والناتج الداخلي الخام من 2019 إلى 2022

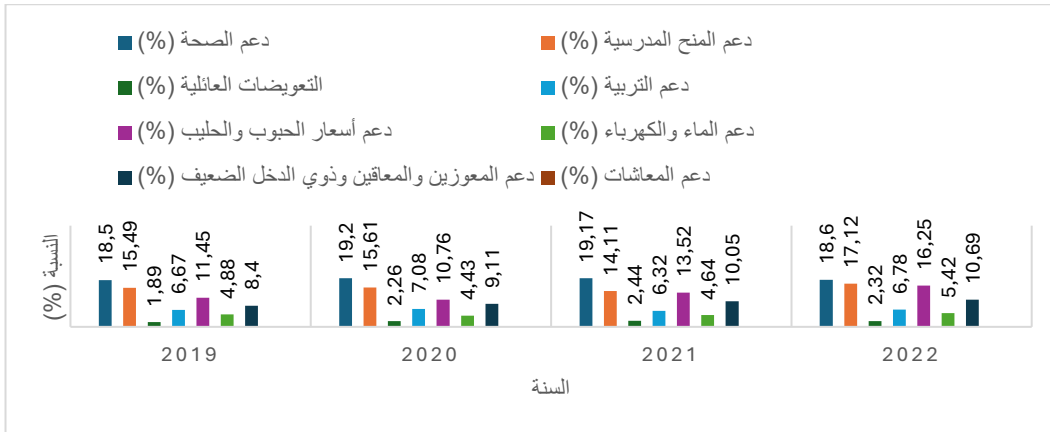


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مشاريع قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2022)

إن هذا التراجع يُعزى إلى توجّه تحفّظي في إعداد الميزانية على أساس سعر مرجعي منخفض (50 دولارًا للبرميل)، قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ما يفسّر السياسة الحذرة في تخصيص الموارد.

وفيما يتعلق بالتركيبة الداخلية للتحويلات الاجتماعية، فقد حافظ قطاع الصحة على أولوية نسبية بمتوسط 18.5-19.2% من إجمالي التحويلات، إذ حُصّص له 340.7 مليار دج في 2021 و361.1 مليار دج في 2022. كما ارتفع دعم أسعار المواد الأساسية إلى 315.5 مليار دج سنة 2022، ما يمثل حوالي 53% من دعم الأسر و16% من إجمالي التحويلات. في المقابل، ارتفعت أيضًا مخصصات دعم الفئات الهشة (المعوزين، المعاقين، ضعيفي الدخل) إلى 10.7% من إجمالي التحويلات. ويبرز الشكل التالي التوزيع النسبي للتحويلات الاجتماعية:

شكل رقم (21): نسب الدعم من مجمل التحويلات الاجتماعية في الجزائر من 2019 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مشاريع قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2022)

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

هذا ما يكشف توجهات الدولة في تخصيص الموارد نحو أولويات محددة كالأسرة، والصحة، ودعم المواد الأساسية. جدير بالذكر أن سياسة تخفيض الدعم لم تبدأ مع الجائحة، بل تعود إلى سنة 2014، حيث شرعت الحكومات المتعاقبة في تقليص تدريجي للدعم الموجه للمحروقات والكهرباء والغاز، تزامناً مع تراجع أسعار النفط وارتفاع عجز الموازنة. وقد وصل هذا التوجه إلى ذروته عند إعداد قانون المالية لسنة 2022، في ظروف اقتصادية صعبة تأكلت فيها احتياطات الصرف إلى أقل من 40 مليار دولار، وتراجع فيها سعر برمبيل النفط إلى ما دون 40 دولارًا. في هذا السياق، صرحت الحكومة بأنها "مصمّمة على مراجعة صيغ الدعم"، والانتقال نحو "دعم مستهدف" بدلاً عن الدعم الشامل المكلف، في محاولة للتوفيق بين الاستقرار المالي للدولة والحفاظ على السلم الاجتماعي في ظل تدهور القدرة الشرائية والتضخم وتراجع قيمة الدينار وتقلص مشاريع البناء والإنفاق العمومي.

وفي هذا الإطار، أُدرجت سنة 2022 منحة البطالة لفائدة طالبي العمل لأول مرة (19-40 سنة)، وفق شروط تنظيمية محددة<sup>1</sup>، كآلية دعم نقدي مباشر. ورغم الطابع الاجتماعي الظاهري لهذا القرار، فإنه لا يمكن فصله عن سياق خفض بعض بنود الدعم التقليدي، ما يجعله أداة سياسية واقتصادية لامتنعاص الغضب الشعبي ومحاولة تهدئة الاحتقان المتصاعد. ويبدو أن الحكومة، وهي تُواجه معادلة صعبة بين الإصلاح المالي والاستقرار الاجتماعي، قدّمت منحة البطالة كتعويض رمزي للفئات المهمشة، ضمن مقاربة قائمة على "الاستهداف" بدل "التعميم".

ومع ذلك، ما إن بدأت ملامح هذا التحول تظهر في النقاش العام، وواجهت موجة واسعة من الانتقادات في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حتى تدخل رئيس الجمهورية شخصيًا ليعلن عن تعليق الضرائب والرسوم الجديدة التي أُدرجت في قانون المالية 2022، مع التأكيد على الإبقاء على دعم السلع واسعة الاستهلاك بنفس الآليات التقليدية، في رسالة تهدئة واضحة للشارع.

أما فيما يخص تأثير أسعار النفط، فقد أظهرت المنحنيات أن سنة 2020 مثّلت نقطة تحول حاسمة، إذ تسببت الصدمة المزدوجة (الوباء وانهيار أسعار النفط) في تراجع كبير في الموارد المالية، مما دفع إلى تقليص نفقات التسيير بـ 150 مليار دج دون المساس المباشر بالتحويلات. وفي 2021، ومع صعود سعر البرميل إلى 65 دولارًا، توسعت التحويلات من جديد، ثم تراجعت سنة 2022 رغم بقاء الأسعار في مستويات مرتفعة، بسبب الحذر المالي في مرحلة ما قبل الأزمة الجيوسياسية.

وباختصار، تُظهر المنحنيات الثلاثة أن سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر لم تكن فقط انعكاسًا للأرقام، بل كانت استجابة مرنة لتقلبات الأسواق، وحفاظًا على التماسك الاجتماعي، مع بؤادر تحوّل تدريجي نحو نمط دعم أكثر استهدافًا وعدالة، تحاول فيه الدولة تحقيق معادلة صعبة بين امتنعاص الضغط الشعبي وضبط النفقات في ظرف دولي داخلي متقلّب.

<sup>1</sup> وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2022 وتقديرات سنتي 2023 و2024 (أكتوبر 2021)، ص. 24، منشور على الموقع الرسمي للمديرية العامة للسياسات المالية <https://dgpp.mf.gov.dz> : (تمت الزيارة في 3 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

في أعقاب الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات سنة 2022، نتيجة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، تم إعداد مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

بموجب هذا المشروع، تمت مراجعة نفقات الميزانية بالزيادة بنسبة 6.7%، وخصصت اعتمادات غير مخصصة ضمن بند "النفقات غير المتوقعة" بلغت 1.373,42 مليار دج، وجّهت للتكفل بجملة من التدابير، أهمها: تخصيص 578,91 مليار دج لرفع رواتب المستخدمين العموميين. كما تم توجيه 86,83 مليار دج لتحسين الأمن المائي في 19 ولاية، و38,56 مليار دج لإعادة ترميم منحة التضامن والمنحة الخاصة بالمعاقين، و32,74 مليار دج لتغطية الشطر التاسع من منحة كوفيد لفائدة مستخدمي الصحة والجماعات المحلية. إلى جانب ذلك، تم اعتماد غلاف مالي بـ 103,37 مليار دج لتغطية خدمات النقل والإطعام الجامعي، و17,02 مليار دج للمنحة المدرسية، فضلاً عن تخصيص اعتمادات لتوظيف حاملي الشهادات العليا. كما تم الحفاظ على دعم المواد الأساسية، إذ رُصدت 155,5 مليار دج لتسوية ديون ديوان الحبوب، و31,29 مليار دج لديوان الحليب، و35 مليار دج لتعويض أسعار الزيت والسكر<sup>1</sup>.

غير أن هذه التدخلات الاجتماعية لم تُدرج كما في السابق ضمن جداول مستقلة لتحويلات الدعم، بل أُدمجت في الميزانيات القطاعية، مما يعكس تحولاً مؤسستياً في هيكلة الميزانية العامة، وتوجّهاً نحو توزيع أكثر مرونة وتخصيصاً للإنفاق الاجتماعي.

وفي استمرار لهذا التوجه، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2024 وأفاق 2025-2026 في سياق دولي يتسم بعدم اليقين، لكنه استند داخلياً إلى استقرار نسبي في المؤشرات الاقتصادية. ويُظهر المشروع انتقالاً من الاستجابة الظرفية إلى تثبيت المكاسب الاجتماعية ضمن منطلق متوسط المدى، يهدف إلى المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة مع ضبط النفقات بشكل هيكلي. ومن أبرز التوجهات المعلنة: الحفاظ على دعم المواد واسعة الاستهلاك، ومكافحة المضاربة، واستمرار إصلاح الضريبة على الدخل منذ 2021، ورفع شبكة الأجور بنسبة تراكمية تُقدّر بـ 47% ما بين 2022 و2024 لفائدة 2.86 مليون موظف وعاون عمومي.

بالنسبة للإعانات المخصصة للمواد ذات الاستهلاك الواسع، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 704.26 مليار دينار جزائري. وتشمل هذه الإعانات ما يلي: دعم الحبوب بقيمة 397.04 مليار دينار (الديوان الجزائري المهني للحبوب)، ودعم الحليب بقيمة 86.72 مليار دينار (الديوان الوطني المهني للحليب)، بالإضافة إلى دعم المياه المعدنية بقيمة 76.5 مليار دينار، ودعم الطاقة بقيمة 24 مليار دينار، وكذلك استقرار أسعار الزيت والسكر بمبلغ 120 مليار دينار<sup>2</sup>.

وفيما يخص الفئات الاجتماعية الهشة، يندرج ضمن المشروع رفع الحد الأدنى لمنح التقاعد إلى 15.000 دج، وتثبيت منحة البطالة عند 15.000 دج صافية من الضرائب، وهي المنحة التي تم تأسيسها بدايةً بقيمة 13.000 دج ثم تمت مراجعتها ورفعها لاحقاً إلى 15.000 دج، مع تغطية صحية كاملة، واستفادة أكثر من 2.35 مليون مواطن. كما تم ضمن

<sup>1</sup> مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، مرجع سابق، ص 9-10.

<sup>2</sup> وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026، ص 33-34، منشور على الموقع الرسمي للمديرية العامة للسياسات المالية [https://dgp.gov.dz/wp-content/uploads/2023/12/RP\\_PLF-2024\\_AR-APN-002.pdf](https://dgp.gov.dz/wp-content/uploads/2023/12/RP_PLF-2024_AR-APN-002.pdf) (تمت الزيارة في 3 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

نفس المنطق رفع منحة الطلبة إلى 2.000 دج شهريًا لفائدة 945.396 طالب، ومنحة التضامن إلى 7.000 دج لفائدة 1.071.738 مستفيد، والمنحة الخاصة بالمعاقين 100% إلى 20.000 دج لفائدة 314.000 شخص. وعلى مستوى تحسين الإطار المعيشي، فقد تضمنت الوثيقة برمجة موارد إضافية لتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية، وتوسيع مشاريع تحلية مياه البحر، وربط السدود، وتعبئة الأوعية العقارية لتسريع وتيرة توزيع السكنات الاجتماعية والريفية، حيث تم الإعلان عن تسليم ما يفوق 1.094.731 وحدة سكنية بجميع الصيغ منذ سنة 2020. كما أُدرجت اعتمادات لتغطية ديون الضمان الاجتماعي بقيمة 30 مليار دج، ودعم التقاعد بمبلغ 338.45 مليار دج، تشمل مختلف التعويضات التكميلية والزيادات الاستثنائية

أما على صعيد التشغيل، فقد نص المشروع على توظيف آلاف الأساتذة والأئمة، ورفع التجميد عن الترقيات المهنية لأكثر من 280.000 موظف، وإدماج 321.880 مستفيدًا من أجهزة الإدماج يجدر بالذكر ان هذا التجميد كان نتيجة الازمة النفطية ل 2014 ورفع التجميد راجع لارتفاع أسعار النفط، تم أيضا تحويل أكثر من 181.000 عقد إلى صيغة غير محددة المدة.<sup>1</sup>

كما تبنت الدولة الجزائرية منذ سنة 2020 مجموعة من الإصلاحات القانونية والمالية لدعم المؤسسات الناشئة والمقاولاتية، خاصة الموجهة للجامعيين، ضمن توجه جديد نحو اقتصاد المعرفة. تم ذلك عبر إصدار المرسومين التنفيذي رقم 20-186 و 20-329، المعدلين والمتممين للمرسوم 96-296، لإعادة هيكلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.<sup>2</sup>

وفي قانون المالية لسنة 2021، منحت امتيازات ضريبية وجمركية مهمة: إعفاء المؤسسات الناشئة من الرسم على النشاط المهي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 4 سنوات قابلة للتمديد بسنة، وإعفاء من TVA، مع فرض رسم جمركي بنسبة 5% على المعدات الاستثمارية. كما مُنحت الحاضنات إعفاءات مشابهة لمدة سنتين. أما الجزائريون المقيمون بالخارج، فقد استفادوا من إعفاء جمركي كامل على معدات إنشاء المشاريع (المادة 141).<sup>3</sup>

قانون المالية لسنة 2024 عزز هذه الإجراءات بتوحيد أجهزة الدعم تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة، عبر دمج الوكالات (ANADE، ANGEM، CNAC) في إطار موحد. كما خُصصت 24 مليار دج لوكالة "ANADE" لتخفيض معدلات الفائدة على قروض صغار المقاولين<sup>4</sup>، إضافة إلى ميزانية إجمالية لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة بلغت 30.177.828.000 دج، من بينها 29.785.650.000 دج موجهة مباشرة لترقية الاقتصاد المبني على المعرفة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص 6-7.

<sup>2</sup> مصالح الوزير الأول، الملحق 1 (أ): الإنجازات القطاعية بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي، ضمن: حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020 (الجزائر: فيفري 2021)، ص. 17، نُشر على الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية-<https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/> (تمت الزيارة في 5 ماي 2025)

<sup>3</sup> وزارة المالية، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021، 10 ديسمبر 2020، ص ص 22-23، منشور على الموقع الرسمي للمديرية العامة للسياسات المالية-<https://dgpp.mf.gov.dz> (تمت الزيارة في 6 ماي 2025).

<sup>4</sup> تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026، مرجع سابق، ص 36.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

والمقاولانية<sup>1</sup>، وهو توجه جديد بدأ اعتماده سنة 2023 بعد تحسن عائدات الدولة الربعية، ليحل محل نموذج "لونساج" السابق.

وبناءً على ما سبق، تُظهر سياسات الدعم في الجزائر بعد 2022 مسارًا تدريجيًا نحو إعادة توجيه الدعم وتكييفه مع متغيرات الواقع الاقتصادي، حيث لا يُقاس البعد الاجتماعي بكمّ الدعم العام، بل بمدى فعالية الاستهداف وحماية الفئات الضعيفة دون تعريض الميزانية العامة لمخاطر التوسع غير المُهيكل. لكن من المهم التنبيه إلى أن هذه الاستجابة الاجتماعية لم تكن لتأخذ هذا الزخم لولا القفزة الكبيرة في أسعار المحروقات عقب الحرب الروسية الأوكرانية، بعد أن كانت الدولة قد بدأت فعليًا في تقليص الدعم الاجتماعي بداية سنة 2022، في إطار إصلاح منظومة التحويلات وتوجيهها نحو الدعم المستهدف.

<sup>1</sup> وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2024، الجريدة الرسمية، العدد 86 (28 ديسمبر 2023)، ص. 51، منشور على الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: <https://www.mf.gov.dz> (تمت الزيارة في 9 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

المبحث الثاني: تحليل قياسي لتأثير قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية باستخدام تقنية

EViews

يركز هذا المبحث على تحليل تأثير قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية التي برزت كتوجهات كبرى في مخطط عمل الحكومة. باستخدام تقنية EViews، يتم تقييم مدى تأثير هذا القطاع على تلك القطاعات لفهم مدى تأثيره عليها.

**المطلب الأول: أثر قطاع المحروقات على السياسات الاجتماعية في الجزائر (الصحة، التعليم، السكن)**

يلعب قطاع المحروقات دوراً محورياً في تمويل السياسات الاجتماعية في الجزائر، حيث تُخصص عائداته بشكل كبير لدعم مجالات الصحة، التعليم، والسكن. يستعرض هذا المطلب كيفية تأثير هذا القطاع على تطوير هذه القطاعات الأساسية ومدى ارتباطها بإيرادات المحروقات.

### 1. القطاعات التعليمية:

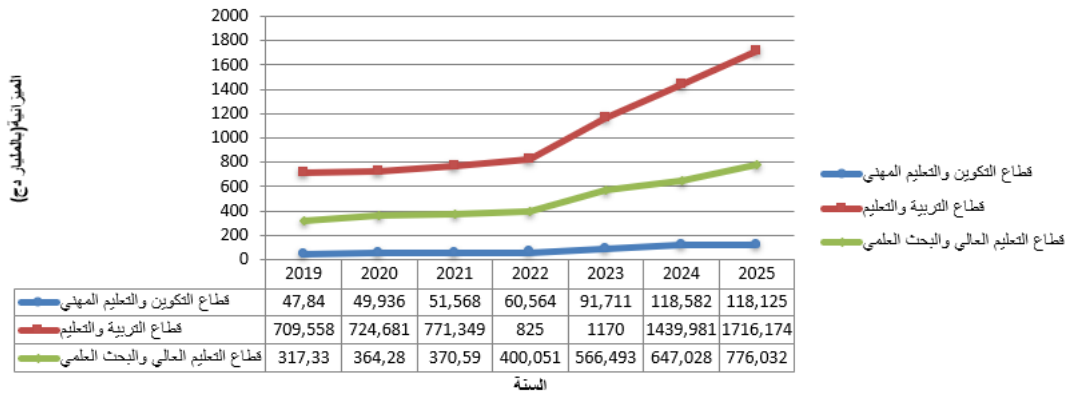
يمثل المنحنى البياني المرفق أداة مهمة لتتبع تطور الإنفاق العمومي على القطاعات التعليمية الثلاثة في الجزائر (قطاع التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاع التكوين والتعليم المهنيين) خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2025. ويعكس هذا المنحنى التوجهات الكبرى للدولة في تمويل هذه القطاعات، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد بعد الحراك الشعبي، وجائحة كوفيد-19، ثم لاحقاً عقب الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022.

إن القراءة الأولية للمنحنى تُظهر بوضوح تزايداً معتبراً في الميزانيات المخصصة لكل من هذه القطاعات، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا التوجه، وهل يمثل مجرد استجابة ظرفية أم تحوُّلاً هيكلياً في أولويات السياسة العامة؟

وبناءً عليه، ومن أجل تفكيك دلالة هذا التزايد المالي بشكل أكثر دقة، سنعمد في الفقرات التالية إلى تحليل كل قطاع تعليمي على حدة، مع ربط التطورات الكمية بالسياق السياسي والاقتصادي الذي أفرزها. وسنستند في ذلك إلى التحليل الإحصائي بتقنية EViews لقراءة المؤشرات المالية بدقة، واختبار طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام ومستوى أداء هذه القطاعات، وهو ما يسمح بالانتقال من الملاحظة الوصفية إلى القراءة التفسيرية القائمة على الأدلة الرقمية.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (22): تطور ميزانية تسيير كل من وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين من 2019 إلى 2025



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2025)

### ❖ تحليل منحى تطور ميزانية قطاع التربية الوطنية (2019-2025):

يُظهر منحى تطور ميزانية قطاع التربية الوطنية في الجزائر خلال الفترة من 2019 إلى 2025 ارتفاعًا متسارعًا في حجم الإنفاق العمومي، حيث انتقلت الميزانية من 709.6 مليار دج سنة 2019 إلى ما يزيد عن 1.716 تريليون دج سنة 2025. هذا النمو جاء في سياق اجتماعي واقتصادي حساس، طبعته المطالب الشعبية المتصاعدة بعد الحراك الشعبي، والتحديات الكبرى التي فرضتها جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الانتعاش المالي المؤقت الذي عرفته البلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2022. وقد جعلت الدولة من قطاع التربية أولوية قصوى، سواء من خلال توظيف الآلاف من عمال الإدماج المهني، أو مراجعة شبكة الأجور، أو توسيع المنشآت التعليمية.

وفي هذا السياق، تم رصد غلاف مالي قدره 119.99 مليار دج كرصيد التزام، و24.55 مليار دج كاعتمادات دفع، خصص لإنجاز وتجهيز 176 مدرسة ابتدائية، و259 متوسطة، و30 ثانوية، إلى جانب عمليات إعادة تأهيل وتجديد تجهيزات الأطوار التعليمية الثلاثة. كما تم تخصيص اعتمادات مالية لتنفيذ البرنامج التكميلي الخاص بولاية الجلفة<sup>1</sup>. وبرز في هذه المرحلة توجه نحو إصلاح نوعي بإدراج تعليم اللغة الإنجليزية في الطور الابتدائي، مما استدعى توظيف وتكوين آلاف الأساتذة الجدد لمواكبة هذا التحول.

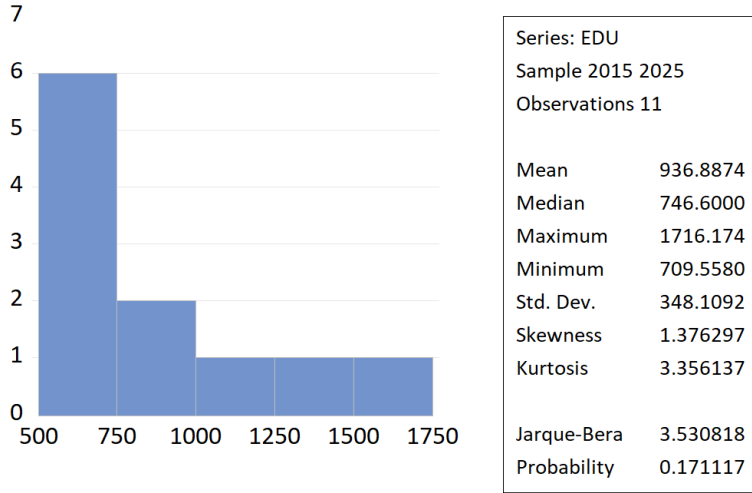
ورغم رمزية هذه الجهود المالية وأهميتها، يبقى من الضروري تقييم أثرها الفعلي من حيث المردودية التربوية، وتحسين جودة التعليم، بعيدًا عن المقاربات التي تختزل المدرسة في أدوار اجتماعية فقط.

### ❖ التحليل الإحصائي لتوزيع ميزانية التربية الوطنية باستخدام EViews:

<sup>1</sup> تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026، مرجع سابق، ص 28.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (23): نتائج تحليل EViews لتطورميزانية قطاع التربية الوطنية(2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

يبين تحليل EViews لميزانية قطاع التربية الوطنية في الجزائر بين 2015 و2025 أن هذه الميزانية عرفت تبايناً ملحوظاً بين السنوات، دون أن تسلك مساراً تصاعدياً منتظماً. فمن خلال التوزيع البياني، نلاحظ أن أغلب الميزانيات كانت متمركزة في الفئة ما بين 500 و750 مليار دينار، وهو ما يعكس تمويلاً محدوداً في أغلب السنوات. في المقابل، ظهرت بعض القيم القليلة المرتفعة جداً، بلغت إحداها 1,716.174 مليار دينار (Maximum) سنة 2022، أي تقريباً ضعف المتوسط الحسابي (Mean) البالغ 936.8874 مليار دينار، ما يوحي بوجود قفزات ظرفية أو استثنائية في بعض السنوات، ربما كانت مرتبطة بتحسينات مؤقتة في الموارد أو قرارات سياسية خاصة.

على المستوى الإحصائي، يبلغ الوسيط (Median) 746.6000 مليار دينار، وهو أقل من المتوسط، ما يدل على أن القيم المرتفعة القليلة هي التي رفعت المتوسط العام دون أن تمثل القاعدة. كما أن الانحراف المعياري (Standard Deviation) الكبير، البالغ 348.1092، يُظهر تشتتاً واضحاً في القيم، مما يؤكد غياب الاستقرار في تمويل القطاع خلال هذه الفترة.

كذلك، تُظهر قيمة معامل الالتواء (Skewness) 1.3763 أن التوزيع منحرف نحو اليمين، أي أن هناك سنوات قليلة فقط شهدت ارتفاعاً كبيراً في الميزانية، بينما ظلت الأغلبية ضمن مستويات متدنية. ويؤكد معامل التفرطح (Kurtosis) 3.3561 أن التوزيع يحتوي على بعض القمم البارزة، ما يعكس وجود فجوات واضحة بين قيم الميزانية المسجلة.

ورغم هذا التشتت، تُظهر نتائج اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera) بقيمة 3.5308 واحتمال 0.1711 أن البيانات لا تنحرف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي، ما يجعلها صالحة للتحليل الإحصائي. بعبارة أخرى، تبدو هذه القفزات العالية في الميزانية غير كافية لتغيير النمط العام، الذي يُوصف بأنه تقليدي ومحافظ على التمويل القاعدي، مع بعض الاستثناءات الظرفية.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

ما يعكس أن التمويل ليس منتظمًا إحصائيًا، بل جاء متأثرًا بسياقات استثنائية، أبرزها ما بعد الجائحة والوفرة المالية المؤقتة بفعل تحسن العائدات النفطية. هذا التوجه يطرح تساؤلات حول مدى وجود رؤية بعيدة المدى لرفع جودة التعليم عبر تمويل مستدام، متوازن وغير مرتبط بتقلبات السوق أو الأزمات العابرة.

### ❖ تحليل منحنى تطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2019-2025):

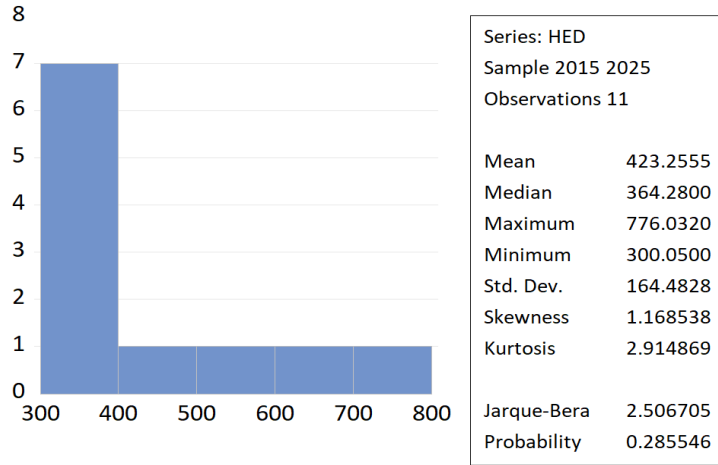
يعكس المنحنى البياني الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة 2019-2025 منحنى تصاعديًا ملحوظًا، حيث انتقلت الميزانية من حوالي 317.3 مليار دج سنة 2019 إلى ما يقارب 776 مليار دج سنة 2025، أي ما يقارب الضعف خلال ست سنوات. هذه القفزة المالية جاءت في سياق التحول الرقمي الذي فرضته جائحة كوفيد-19، حيث اعتمدت الجامعة الجزائرية على التعليم عن بعد كخيار طارئ، ثم كتوجه دائم نسبيًا. كما ارتبطت هذه الزيادات بالتوسع في المشاريع الجامعية من حيث المقاعد والإقامات ومخابر البحث، وهو ما تجسده ميزانية 2024 التي خصصت 40.22 مليار دج كرخصة التزام و 32.71 مليار دج كاعتمادات دفع لإنشاء 8.000 مقعد بيداغوجي، 1.000 سرير جامعي، تجهيز 68 جناحًا لمخابر البحث، وتدعيم البنية التحتية والتجهيزات العلمية. كما يُضاف إلى ذلك إنشاء مدارس وطنية عليا جديدة في مجالات حيوية كالذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وجامعات العلوم الطبية.<sup>1</sup> ورغم هذا الجهد الكمي، تبقى فعالية هذا التمويل مرهونة بمدى توافق التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل، خصوصًا في ظل مخرجات نظام LMD، الذي يُنظر إليه أحيانًا كوسيلة لشراء السلم الاجتماعي. فقد أصبح الحصول على شهادة الماستر متاحًا للجميع، وكذلك الأمر بالنسبة للدكتوراه تقريبًا، ما يثير تساؤلات جدية حول جودة التعليم، الذي تحول في كثير من الأحيان إلى مجرد واجهة اجتماعية. وهنا يبرز سؤال جوهري: هل الجميع فعلاً يسعى لمواصلة البحث العلمي؟ خاصة إذا كنا نطمح إلى جعل البحث العلمي محركًا حقيقيًا للتحول الاقتصادي.

### ❖ التحليل الإحصائي لتوزيع ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (EViews):

<sup>1</sup> تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026، مرجع سابق، ص 29.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (24): نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوائم المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

يُظهر تحليل EViews لميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين 2015 و2025 أن التمويل اتسم بالركود النسبي، حيث تركزت أغلب الميزانيات بين 300 و400 مليار دينار في 7 من أصل 11 سنة، ما يعكس غياب ديناميكية واضحة في التوسع أو التطوير. ورغم ذلك، سُجلت قفزة استثنائية في سنة 2022، حيث بلغت الميزانية 702.3840 مليار دينار (Maximum)، وهي أعلى قيمة خلال الفترة.

إحصائياً، بلغ المتوسط الحسابي (Mean) للميزانية خلال الفترة 423.2541 مليار دينار، وهو أعلى من الوسيط (Median) البالغ 364.2800 مليار دينار، مما يشير إلى أن بعض القيم المرتفعة أثرت في رفع المتوسط العام، دون أن تكون سائدة أو تعكس توجهاً مستداماً. كما بلغ الحد الأدنى (Minimum) 307.6940 مليار دينار، ما يكشف عن فجوة واضحة بين أدنى وأعلى قيمة مسجلة.

أما الانحراف المعياري (Standard Deviation) فقد بلغ 164.4859، ما يُعبر عن تباين ملحوظ في وتيرة التمويل من سنة لأخرى، دون أن يكون هناك نمط تصاعدي منتظم كما في بعض القطاعات الأخرى. ويُظهر معامل الالتواء (Skewness) 1.1604 ميلاً نحو القيم الأعلى في بعض السنوات، في حين يُشير معامل التفرطح (Kurtosis) 2.9167 إلى قرب التوزيع من الشكل الطبيعي، دون وجود قمم حادة أو تطرف شديد في البيانات.

أما نتائج اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera) فقد بلغت 2.5010 مع احتمال 0.2862، ما يدل على أن البيانات لا تنحرف بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي، ويتمنح التحليل الإحصائي مصداقية قوية.

في المجمل، تعكس هذه النتائج تمويلاً مستقراً نسبياً خلال معظم الفترة، مع استثناءات ظرفية محدودة، أبرزها تلك المرتبطة بما بعد سنة 2020، حين فرضت الحاجة إلى التعليم عن بُعد توجيه جانب من الإنفاق نحو البنية التحتية الرقمية، لكن دون أن يُحدث ذلك تحولاً جذرياً في النمط العام للتمويل، الذي بقي محافظاً وغير تصاعدي في جوهره.

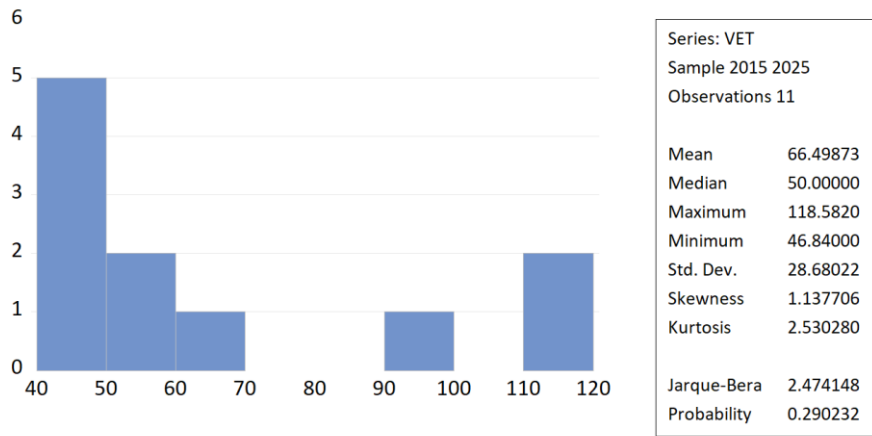
## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

❖ تحليل منحني تطور ميزانية قطاع التكوين والتعليم المهنيين (2019-2019) :

يُظهر منحني تطور ميزانية قطاع التكوين والتعليم المهنيين اتجاهاً تصاعدياً ثابتاً، وإن كان بوتيرة أقل مقارنة بقطاعي التربية والتعليم العالي. فقد ارتفعت الميزانية من حوالي 46.8 مليار دج سنة 2019 إلى أكثر من 118.1 مليار دج سنة 2025، ما يعكس إدراكاً متزايداً من الدولة لأهمية هذا القطاع كرافد حيوي لتقليص البطالة وتلبية حاجات السوق من اليد العاملة الوسطى والمؤهلة. وقد ارتبط هذا التوسع المالي ببروز توجهات جديدة في السياسات العمومية لتشجيع التشغيل الذاتي وتمويل مراكز التكوين ذات الطابع الجهوي، إلى جانب دمج هذا القطاع في برامج دعم المقاولاتية والمبادرات الشبابية. ومع ذلك، فإن هذا النمو الكمي يظل بحاجة إلى ضبط أكبر من حيث نوعية التكوين، وملاءمة البرامج مع متطلبات الاقتصاد المحلي والوطني، فضلاً عن تحسين صورة هذا القطاع اجتماعياً باعتباره خياراً استراتيجياً وليس بديلاً اضطرارياً.

❖ التحليل الإحصائي لتوزيع ميزانية التكوين المهني (EViews) :

شكل رقم (25): نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع التكوين والتعليم المهنيين (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

يعكس تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر بين 2015 و2025 نمطاً تمويلياً محافظاً، حيث تركزت أغلب الميزانيات بين 40 و50 مليار دينار، في 5 من أصل 11 سنة، مقابل عدد محدود من السنوات شهد زيادات استثنائية، أبرزها بلوغ 118.5820 مليار دينار كحد أقصى.

بلغ المتوسط الحسابي (Mean) 66.4987 مليار دينار، في حين كان الوسيط (Median) 50.0000 مليار دينار، مما يشير إلى أن معظم القيم أقل من المتوسط، وأن بعض القيم المرتفعة النادرة هي من رفعت المتوسط العام. كما سجّل الحد الأدنى (Minimum) عند 46.8400 مليار دينار، والحد الأقصى (Maximum) عند 118.5820 مليار دينار، ما يُظهر اتساع الفجوة بين أدنى وأعلى الميزانيات المسجلة.

بلغ الانحراف المعياري (Standard Deviation) 28.6802، ما يعكس تبايناً ملحوظاً في التمويل بين السنوات، دون نمط تصاعدي مستمر. أما معامل الالتواء (Skewness) فقد بلغ 1.1377، وهو ما يدل على انحراف التوزيع نحو اليمين،

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

أي أن القيم المرتفعة استثنائية وليست شائعة. وبلغ معامل التفرطح (Kurtosis) 2.5303، مما يشير إلى أن التوزيع قريب من الطبيعي دون قمم حادة.

أخيرًا، أسفر اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera) عن قيمة 2.4741، مع احتمال 0.2902، ما يعني أن التوزيع لا ينحرف بشكل معنوي عن الشكل الطبيعي، ويتمنح التحليل مصداقية إحصائية.

بشكل عام، تُظهر هذه النتائج أن تمويل قطاع التكوين والتعليم المهنيين خلال الفترة لم يكن منتظمًا ولا تصاعديًا، بل بقي محدوداً وموسومًا ببعض الزيادات الظرفية، ما قد يُضعف قدرة هذا القطاع على تلبية حاجات الاقتصاد وسوق العمل بفعالية.

### ❖ استنتاج:

ورغم أهمية هذا التوسع الكمي، إلا أن التزايد في الميزانية لا يعني بالضرورة تحسُّنًا في جودة التعليم أو نجاعة النظام التربوي، وهو ما يدعونا إلى التمييز بين "مخرجات السياسة العامة (Outputs)" كعدد المقاعد والمنشآت والوظائف، و"نتائج السياسة العامة (Outcomes)" التي تقاس بمؤشرات الجودة مثل مستوى التكوين، قدرة الخريجين على الاندماج المهني، مردودية البحث العلمي، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني. إذ أن تمويل المؤسسات لا يكفي إذا لم يصاحبه إصلاح بيداغوجي وهيكلية، وتحسين في أساليب التسيير، وتكييف البرامج مع متطلبات التحول الاقتصادي الوطني والعالمي.

بهذا المعنى، فإن السياسة التعليمية الجزائرية، رغم ما تبنته من إصلاحات داخلية منذ 2020، ظلت تعتمد في جوهرها على "هامش النفط"، حيث إن الانفراج المالي بعد 2022 هو ما سمح بتحقيق هذه الطفرة في تمويل القطاعات التعليمية. غير أن التحول النوعي في نتائج التعليم لا يمكن قياسه بالأرقام وحدها، بل بما تنتجه هذه السياسات من أثر حقيقي على الفرد والمجتمع، وهذا ما يجعل من الضروري الانتقال من منطلق الكم إلى منطلق الفعالية والنتائج المستدامة.

وفي هذا السياق، تُظهر القراءة البيانية والإحصائية أن قطاع التربية عرف تمويلًا غير منتظم، يعكس استجابة ظرفية لتحولات كبرى أكثر من كونه توجهًا استراتيجيًا مستقرًا. أما قطاع التعليم العالي، فقد أبان عن نوع من التوازن التدريجي في التمويل بفضل تخطيط متوسط المدى، غير أن مردوديته تبقى رهينة بإصلاحات في المحتوى وأساليب التسيير. وبدوره، سجّل قطاع التكوين المهني توسعًا تدريجيًا يعكس إرادة واضحة لإعادة تفعيله، إلا أن فعاليته ما تزال مشروطة بتكييف البرامج مع حاجات السوق وربط مخرجاته بالقطاعات الإنتاجية.

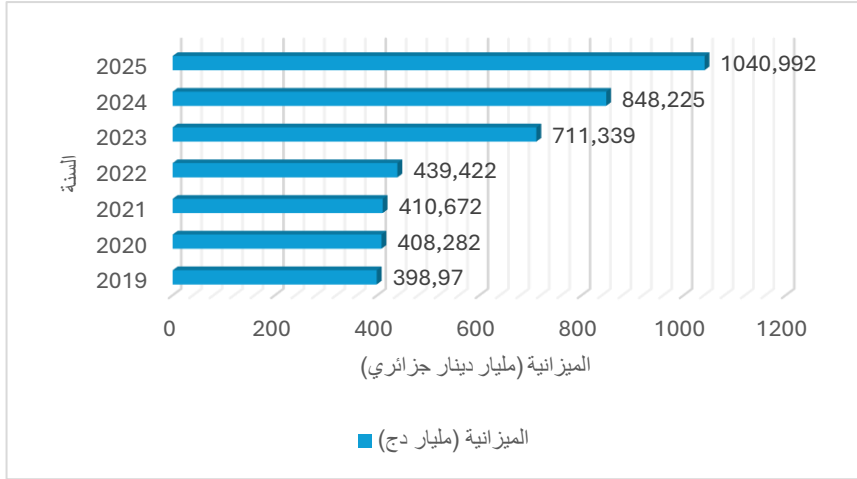
وانطلاقًا من ذلك، يُحتم هذا الاستنتاج على صانع القرار تجاوز الرؤية المحاسبية التي تقيس النجاح بارتفاع الاعتمادات المالية، نحو رؤية تقييمية تُعلي من شأن المردودية التربوية، وتربط مخرجات التعليم بمسارات التنمية. فإصلاح التعليم لا يتحقق بالتمويل وحده، بل بحسن توجيهه، وبتوافر الإرادة السياسية لإعادة بناء منظومة تعليمية قادرة على إنتاج الكفاءة والمعرفة في سياق دولي متسارع التحول، ضمن مسارٍ إصلاحي شامل يضمن الانتقال من مؤشرات الكم إلى مؤشرات الأثر الفعلي، ويُحقق انسجامًا حقيقيًا بين أهداف السياسة التعليمية ونتائجها الملموسة على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### 2- قطاع الصحة:

شهد قطاع الصحة في الجزائر تحولاً ملحوظاً في مستوى تمويله خلال الفترة 2019-2025، حيث انتقلت الميزانية من 398.97 مليار دج سنة 2019 إلى 1040.99 مليار دج سنة 2025، وفق ما يُظهره المنحنى البياني:

شكل رقم (26): تطور ميزانية تسيير وزارة الصحة من 2019 إلى 2022

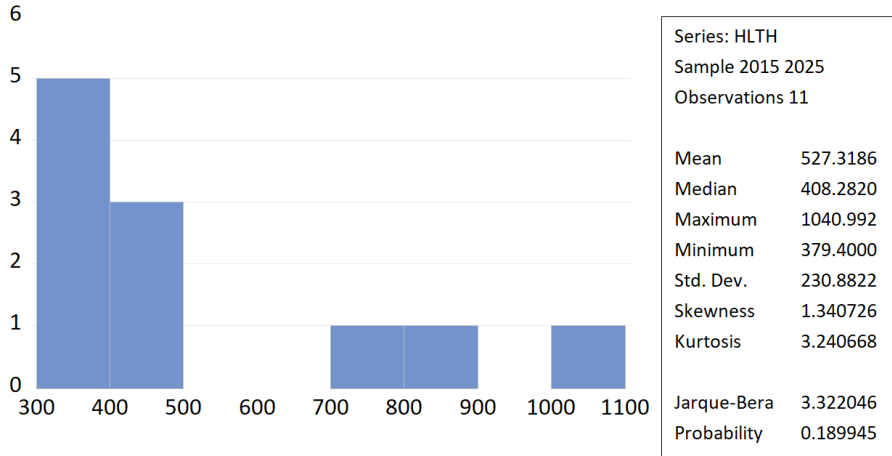


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2025)

هذا الارتفاع لم يكن تطوراً تدريجياً طبيعياً بقدر ما كان استجابة متعددة الأبعاد لسياقات داخلية وخارجية. من جهة، جاءت جائحة كوفيد-19 لتكشف الهشاشة العميقة للمنظومة الصحية، مما دفع الدولة إلى مراجعة أولوياتها. ومن جهة أخرى، استفادت الجزائر من الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ما وفر موارد ريعية استُخدمت في تعزيز موازنات القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها الصحة. لكن إلى جانب هذه العوامل، لا يمكن إغفال سبب تقني بحث أسهم بشكل مباشر في الزيادة الكبيرة للميزانية ابتداءً من 2023، وهو دمج مخصصات دعم الصحة والتحويلات الاجتماعية المرتبطة بها داخل الميزانية القطاعية نفسها، بعدما كانت تُدرج سابقاً بشكل منفصل ضمن بند التحويلات الاجتماعية. هذا الإجراء المحاسبي، رغم أهميته في تحسين الشفافية والحوكمة الميزانية، ساهم في تضخيم الأرقام الظاهرة دون أن يعني بالضرورة تحسناً فعلياً في الخدمة أو في التغطية الصحية. كما يوضحه الشكل التالي:

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (27): نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية الصحة (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

يعكس تحليل EViews لتطور ميزانية قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2015-2025 تبايناً واضحاً في مستويات التمويل، مع ميل عام نحو التركيز في مستويات متوسطة إلى منخفضة، تخللته بعض القفزات التمويلية اللافتة. من خلال التوزيع البياني، نلاحظ أن أغلب الميزانيات كانت متمركزة بين 300 و500 مليار دينار، تحديداً في 8 من أصل 11 سنة، ما يدل على نمط تمويلي محدود ومستقر نسبياً في معظم السنوات. ومع ذلك، ظهرت قيم مرتفعة استثنائية بلغت ذروتها عند 1,040.992 مليار دينار (Maximum)، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال الفترة.

إحصائياً، بلغ المتوسط الحسابي (Mean) للميزانية 527.3186 مليار دينار، في حين بلغ الوسيط (Median) 408.2820 مليار دينار، ما يدل على أن معظم القيم كانت أدنى من المتوسط، وأن بعض القيم العالية النادرة ساهمت في رفعه. أما الحد الأدنى (Minimum) فقد بلغ 379.4000 مليار دينار، ما يعكس تقارب القيم الدنيا، في مقابل حد أقصى مرتفع بشكل استثنائي.

كما بلغ الانحراف المعياري (Standard Deviation) 230.8822، وهو مرتفع نسبياً ويُشير إلى وجود تباين كبير في التمويل من سنة لأخرى. ويُظهر معامل الالتواء (Skewness) 1.3407 انحرافاً نحو القيم المرتفعة، أي أن بعض السنوات القليلة فقط شهدت زيادات لافتة، بينما بقي التمويل في أغلب السنوات عند مستويات محدودة. أما معامل التفرطح (Kurtosis) 3.2407، فيشير إلى وجود قمم حادة، ما يعكس طبيعة التوزيع غير المتجانسة.

تؤكد نتائج اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera) بقيمة 3.3220 واحتمال 0.1899 أن البيانات لا تنحرف بشكل معنوي عن التوزيع الطبيعي، مما يجعل التحليل الإحصائي موثوقاً.

في المجمل، يُظهر هذا التحليل أن تمويل قطاع الصحة خلال هذه الفترة لم يتبع مساراً تصاعدياً منتظماً، بل ظل خاضعاً لتقلبات مرتبطة أساساً بتبعية الميزانية لعائدات النفط وتقلباتها في السوق الدولية. فرغم تسجيل قفزة ملحوظة في التمويل خلال بعض السنوات، إلا أن التوزيع العام للبيانات وطبيعته الإحصائية يعززان فرضية أن هذه الطفرة كانت

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

طرفية أكثر من كونها سياسة دائمة أو ممنهجة. أما على مستوى السياسات الاستثمارية، فقد خصصت الدولة في مشروع ميزانية 2024 نحو 54.9 مليار دج كرخصة التزام و 30 مليار دج كاعتمادات دفع لتجسيد مشاريع ملموسة، أبرزها:

- بناء وتجهيز 5 مستشفيات و 11 عيادة متعددة الخدمات.
- اقتناء تجهيزات طبية حديثة وتجهيزات جماعية.
- توسيع قدرات التكوين من خلال تجهيز مدارس شبه طبية.
- اقتناء سيارات إسعاف وعيادات متنقلة لتقريب الخدمات من المواطنين في المناطق النائية<sup>1</sup>.

ورغم هذه الديناميكية الاستثمارية، يبقى التساؤل المطروح: هل يعني هذا الارتفاع في الإنفاق بالضرورة تحسّناً في جودة الخدمات الصحية؟ الواقع الميداني يشير إلى أن العديد من المستشفيات ما تزال تعاني من نقص في الكفاءات والتجهيزات وتردي في التسيير اليومي، كما أن المواطن غالباً ما يواجه معاناة في الحصول على علاج لائق، سواء من حيث الوقت أو النوعية أو الكرامة الإنسانية.

من هنا، فإن المجانية الصحية التي طالما تبنتها الدولة الريفية، تظل رهينة بفعالية ما يُقدّم على الأرض. فلا يكفي الحديث عن ارتفاع الميزانيات دون أن يُترجم ذلك إلى تحسّن ملموس في نوعية العلاج، وعدالة التوزيع الجغرافي، وكفاءة الطواقم الصحية. الإصلاح الحقيقي يتطلب إرادة سياسية لتغيير عميق في بنية التسيير، وربط الإنفاق بنتائج قابلة للقياس والتقييم، بعيداً عن منطق الوفرة الظرفية المعتمدة على ريع المحروقات.

### 3- قطاع السكن:

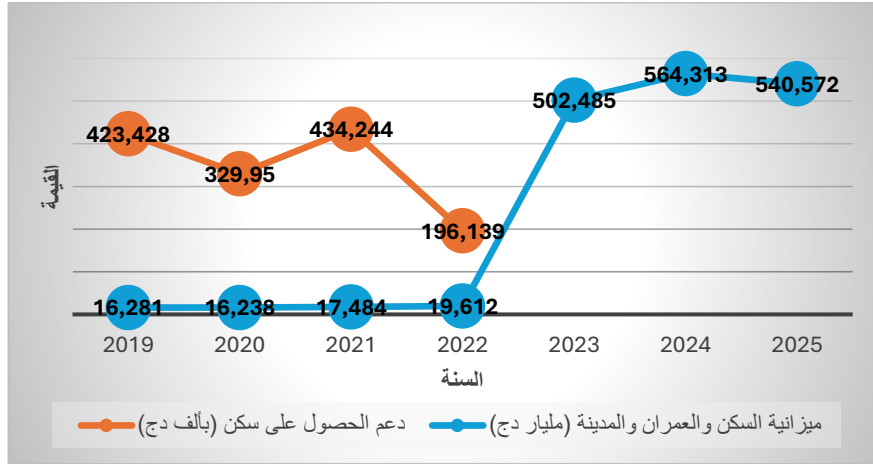
عرف قطاع السكن والعمران في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025 تحولات جذرية، سواء على مستوى حجم التمويل أو طريقة إعداده وتوزيعه. فعلى عكس الاستقرار النسبي الذي ميّز ميزانية القطاع في السنوات ما قبل الجائحة، حيث تراوحت بين 16.28 مليار دج سنة 2019 و 19.61 مليار دج سنة 2022، شهدت سنة 2023 قفزة ضخمة بلغت 502.48 مليار دج، تلتها زيادة إلى 564.31 مليار دج سنة 2024. هذه الزيادة لم تكن نتيجة طبيعية لتوسّع مبرمج، بل ارتبطت أساساً بتحوّلين اثنين: أولهما تحسّن أسعار النفط بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وثانيهما دمج دعم السكن داخل الميزانية القطاعية، بعدما كان يُعرض سابقاً كبند منفصل ضمن التحويلات الاجتماعية.

وقد كانت مخصصات دعم الحصول على السكن قد بلغت في سنة 2021 حوالي 434.2 مليار دج، لكنها انخفضت إلى 196.1 مليار دج في 2022، بنسبة تراجع بلغت 42%، نتيجة الضغوط المالية التي فرضتها جائحة كوفيد-19. غير أن هذا التراجع لم يستمر طويلاً، إذ شهدت سنة 2023 عودة قوية لهذا الدعم، لكن في إطار ميزانياتي جديد تمثّل في إدماجه داخل ميزانية قطاع السكن والعمران، ما يفسر التضخم الظاهري في أرقام التمويل. كما يوضحه الشكل:

<sup>1</sup> تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026، مرجع سابق، ص 28.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (28): تطور ميزانية السكن والعمران من 2019 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2025)

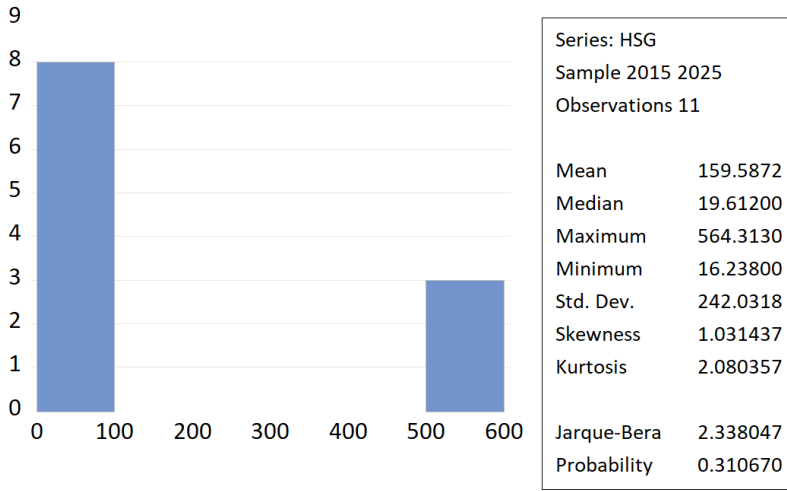
في هذا السياق، يُعد إطلاق برنامج عدل 3 سنة 2023 مؤشراً صريحاً على أن الدولة الجزائرية واصلت نفس التوجه الاستراتيجي في دعم السكن كحق اجتماعي، وذلك بالرغم من الضغوط التي عرفتھا المالية العمومية في فترة كوفيد. فالبرنامج لم يُطلق في سياق عادي، بل جاء مباشرة بعد ارتفاع أسعار النفط، ما يؤكد أن قرارات دعم السكن ما زالت مشروطة بمستويات الإيرادات البترولية، أي أنها مرتبطة عملياً بمنطق الاقتصاد الريعي الذي يجعل الدولة "توسّع يدها" في الفترات الرخوة وتضيّقها عند الأزمات. كتأكيد على مواصلة دعم السكن بصيغ مختلفة، كما حُصّصت اعتمادات ضخمة لإنشاء مشاريع مثل المدينة الرقمية "دزاير ميديا سيتي"، وإنجاز ملاعب كبرى، فضلاً عن مشاريع سكنية في ولايات الجنوب (إليزي، ورقلة، سعيدة) وبرنامج السكنات المساعدة الذي شمل أكثر من 230 ألف إعانة للسكن الريفي<sup>1</sup>.

في ضوء ذلك، إن قفزة 2023 لم تكن مجرد خيار تنموي، بقدر ما كانت عودة إلى نمط التوسّع الاجتماعي التقليدي الممول من الربح. فكما في سنوات الوفرة السابقة، استخدمت الدولة الفوائض البترولية لإطلاق مشاريع سكنية كبرى، ما يدل على استمرارية منطق الربح في تمويل السياسات الاجتماعية، وعلى رأسها السكن. غير أن هذا النمط، وإن حقق نتائج كمية ملموسة، يبقى هشاً من حيث الاستدامة، ما لم تُرافقه إصلاحات هيكلية في الحوكمة، وتوجيه الدعم، وتقييم الأثر على الفئات المستهدفة فعلياً، وهذا ما توضحه أكثر نتائج تحليل: EViews

<sup>1</sup> تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026، مرجع سابق، ص 26.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (29): نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية السكن (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

تحليل نتائج EViews لميزانية قطاع السكن في الجزائر ما بين 2015 و2025 يكشف عن مفارقة لافتة في بنية التمويل: أغلبية السنوات عرفت مستويات إنفاق منخفضة جداً، تقارب 20 مليار دينار فقط، في حين تُسجل فجأة في بعض السنوات قفزات ضخمة وغير متوقعة، كما هو الحال مع سنة بلغت فيها الميزانية 564.3130 مليار دينار. هذا التفاوت الحاد، الظاهر بوضوح في الهستوغرام، يُبرز غياب الاستمرارية ويجعل من نمط التمويل غير قابل للتوقع أو التخطيط بعيد المدى.

من الناحية الإحصائية، الأرقام تعمق هذا الانطباع: المتوسط العام للميزانية بلغ 159.5872 مليار دينار، وهو رقم مضلل في حد ذاته، لأنه لا يعكس الواقع الفعلي لمعظم السنوات، بل يتأثر بشدة بالقيم المرتفعة الشاذة. الوسيط، الأقرب إلى الحقيقة، هو فقط 19.6120 مليار دينار، ما يعني أن أكثر من نصف القيم كانت أقل من هذا المستوى. الانحراف المعياري المرتفع (242.0318) يُظهر مدى الانفصال بين سنوات "الذروة" وبقية السنوات، ويُعزز فكرة أن التمويل تحكمه تقلبات ظرفية لا رؤية استراتيجية.

كذلك، معامل الالتواء (1.03) يُشير إلى انزياح واضح نحو القيم المرتفعة النادرة، ما يعكس هشاشة القاعدة التمويلية للقطاع. ورغم هذا التشتت، تُظهر نتائج اختبار Jarque-Bera أن التوزيع لا يتعد كثيراً عن الشكل الطبيعي (بقيمة احتمال 0.3106)، مما يمنح هذه البيانات حدّاً أدنى من المصدقية في التفسير الإحصائي.

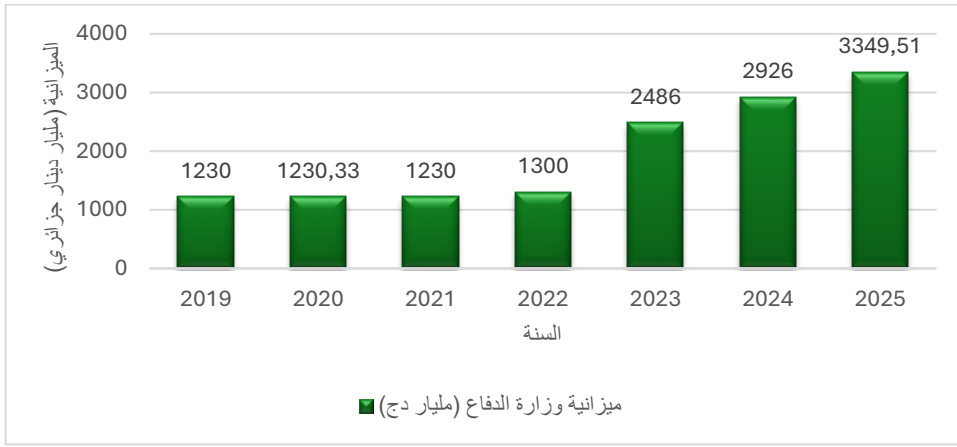
لكن، بعيداً عن الأرقام، فإن الرسالة الأساسية التي تنقلها هذه النتائج هي أن قطاع السكن ظل رهينة قرارات تمويل فجائية وغير منتظمة، ما يجعل من الصعب تطوير سياسة عامة للإسكان كون أهم خصائص السياسة العامة هوانها متكاملة. الفجوة الهائلة بين الحدين الأدنى والأقصى للميزانية لا تعكس مرونة مالية، بل تكشف عن تبعية شديدة للموارد ظرفية، واحتمال غياب مخطط وطني ثابت يعالج أزمة السكن بشكل منهجي.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### المطلب الثاني: انعكاس مداخل قطاع المحروقات على الإنفاق الدفاعي والأمني

شهدت ميزانية وزارة الدفاع الوطني في الجزائر ما بين 2019 و2025 تحوُّلاً لافتاً عكس إعادة تموقع إستراتيجي عميق في فهم الدولة للأمن القومي، بالتزامن مع تصاعد التهديدات الإقليمية والدولية، وتطور العقيدة العسكرية في النص الدستوري وفي سلوك الإنفاق العمومي. فمنذ 2019، حافظت الميزانية العسكرية على استقرار نسبي في حدود 1230 مليار دج، رغم الأزمات التي عصفت بالعالم، وعلى رأسها جائحة كوفيد-19 وتهاوي أسعار النفط. لكن اللافت أن الجزائر، رغم هذه الظروف الصعبة، لم تُخفض مخصصات الدفاع، بل كانت وزارة الدفاع هي الوحيدة التي حافظت على مستواها، بل وبدأت لاحقاً في تسجيل زيادات تدريجية، بلغت 1300 مليار دج في 2022، ثم قفزت إلى 2486 مليار دج في 2023، وبلغت 2926 مليار دج في 2024، لتصل إلى ذروتها في 2025 عند 3349.5 مليار دج. مثلما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (30): تطور ميزانية تسيير قطاع الدفاع من 2019 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2025)

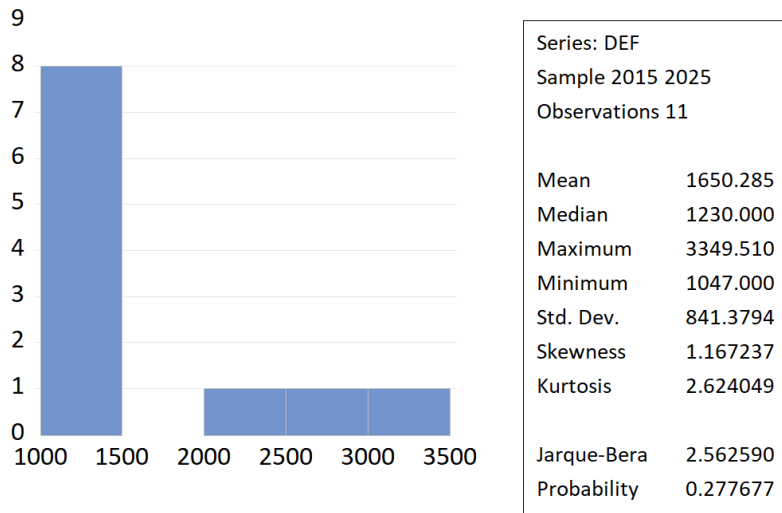
هذا الارتفاع لم يكن معزولاً عن السياق العالمي، إذ شكَّلت الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في 2022 نقطة تحوُّل في خارطة التهديدات العالمية والإقليمية، حيث دخل العالم في مرحلة جديدة من التسلُّح والتوترات متعددة الأقطاب، وأعدت دول كثيرة، ومن بينها الجزائر، ترتيب أولوياتها الدفاعية. في الوقت ذاته، ساهم ارتفاع أسعار النفط بسبب هذه الأزمة في زيادة مداخل الجزائر الريعية، ما مكَّنها من ضخ تمويل إضافي في القطاع العسكري، باعتبار أن المحروقات لا تزال المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العامة. لكن هذه الموارد وُجِّهت بشكل غير متوازن، فبينما عرفت ميزانية الدفاع زيادات كبيرة، بقيت قطاعات حيوية كالنقل مكانها بموازات في حدود 69 مليار دج، في حين لم تتعد ميزانية السياحة والصناعات التقليدية 5 إلى 7 مليار دج، ما يكشف عن اختلال هيكل في توزيع الموارد.

تحليل نتائج EViews لتطور ميزانية قطاع الدفاع في الجزائر خلال الفترة 2015-2025 يكشف عن استقرار نسبي

في مستوى الإنفاق العالي، مع وجود بعض القيم الاستثنائية التي تعكس زيادات ضخمة في بعض السنوات المحددة:

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (31): نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية الدفاع (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

من خلال التوزيع البياني، نلاحظ أن أغلب الميزانيات كانت متمركزة بين 1,000 و1,500 مليار دينا، حيث سُجلت 8 من أصل 11 سنة ضمن هذه الفئة. هذا يعكس نمطاً تموالياً مستقرًا في شريحة مرتفعة أساسًا، ما يؤكد أن القطاع الدفاعي يحظى بأولوية دائمة في الإنفاق العام. ومع ذلك، تظهر ثلاث قيم خارجة عن النطاق، من بينها سنة بلغت فيها الميزانية 3,349.510 مليار دينار (Maximum)، ما يمثل تضاعفًا كبيرًا مقارنة بالسنوات الأخرى، ويشير إلى قرار تمويلي استثنائي قد يكون مرتبطًا بتحولات جيوسياسية أو أمنية محددة.

إحصائياً، يبلغ المتوسط الحسابي (Mean) 1,650.285 مليار دينار، وهو رقم مرتفع نتيجة تأثير القيم الشاذة، في حين أن الوسيط (Median) يبلغ 1,230.000 مليار دينار، ما يعكس أن أغلب السنوات كانت دون المتوسط، وهو ما يُظهر وجود انحراف نحو الأعلى. يُدعم ذلك بمعامل الالتواء (Skewness) البالغ 1.1672، والذي يشير إلى انزياح التوزيع نحو القيم المرتفعة، في حين أن معامل التفرطح (Kurtosis) 2.6240 يعكس توزيعاً قريباً من الطبيعي لكنه أقل حدة من المعتاد. الانحراف المعياري (Standard Deviation) البالغ 841.3794 هو من بين الأعلى مقارنة بباقي القطاعات، ويعكس تقلباً كبيراً في حجم التمويل بين سنة وأخرى، رغم ثباته النسبي في النصف الأول من الفترة. نتائج اختبار جارك-بيرا (Jarque-Bera) التي بلغت 2.5626 مع احتمال 0.2776 تؤكد أن التوزيع لا ينحرف كثيراً عن الشكل الطبيعي، مما يعزز موثوقية النتائج الإحصائية.

بصورة عامة، تكشف هذه المؤشرات عن سياسة إنفاق مرتفعة وثابتة نسبياً في قطاع الدفاع، مع استعداد لزيادة التمويل بشكل فجائي عند الحاجة. هذا النمط يعكس توجهاً يُعطي الأولوية للأمن القومي حتى في فترات التذبذب الاقتصادي، ويُترجم ارتباط هذا التمويل الوثيق بـ"اقتصاد الربيع"، حيث يُستثمر الفائض البترولي أولاً في الدفاع لضمان استقرار الدولة

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

في الواقع، لا يمكن فهم هذه الدينامية التمويلية دون الإشارة إلى التهديدات المحيطة بالجزائر، والتي ازداد نطاقها بعد 2021. فمن الجنوب، يشهد الساحل الإفريقي انقلابات وتوسعاً للجماعات الإرهابية، خاصة في النيجر ومالي، حيث تصاعد التوتر مؤخراً مع الجزائر على خلفية مواقف متباينة. أما من الغرب، فقد ارتفع مستوى العداء مع المغرب بعد التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو ما اعتبرته الجزائر تهديداً مباشراً. وشرقياً، استمر التدهور الأمني في ليبيا، ما يفرض على الجيش الجزائري حالة استنفار دائمة.

وقد رافق هذه التحولات مراجعة دستورية للعقيدة الدفاعية، تم من خلالها تعديل المادة 30 لتشمل الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد، بدل الاكتفاء بحماية المجال الترابي، كما أُدرجت المادة 91 التي تخوّل رئيس الجمهورية إرسال وحدات عسكرية خارج الحدود في إطار مهام حفظ السلام. ومع ذلك، بقيت الفقرة الثالثة من المادة 31 تؤكد على امتناع الجزائر عن خوض حروب تمس بسيادة الشعوب، مما يكرّس الطابع الدفاعي رغم توسّع مجاله الجغرافي والسياسي<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، يُظهر مسار تطور ميزانية الدفاع في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الريعي، حيث يُوظف الربح النفطي أولاً فيما تراه الدولة ضرورياً لضمان استمراريتها، وعلى رأسه الجيش. فقد مكّن ارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة الأوكرانية الجزائر من الحفاظ على وتيرة تصاعدية في تمويل قطاع الدفاع، رغم محدودية الموارد غير النفطية، ما يكشف هشاشة البنية الاقتصادية الوطنية.

ورغم أن تمويل الدفاع يعتمد بدرجة كبيرة على وفرة العائدات النفطية، إلا أن اللافت في هذا السياق أن تراجع الربح لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص ميزانية هذا القطاع، على عكس ما يحدث في قطاعات أخرى. فالدفاع يحظى بصفة "أولوية سيادية"، ما يجعله مستقرّاً نسبياً حتى في فترات التقشف، ويؤكد موقعه المركزي في استراتيجية الدولة.

غير أن هذا التوجه، ورغم نتائجه الإيجابية من الناحية الأمنية، يطرح تحدياً كبيراً على المدى المتوسط: كيف يمكن الحفاظ على مستويات عالية من الأمن دون التضحية بجهود التنمية؟ وكيف يمكن تحويل الوفرة الظرفية إلى دعامة لبناء اقتصاد قوي ومستقل، يُحرر القرار السيادي من تقلبات السوق النفطية؟

وتُعد نتيجة هذه السياسة واضحة في تصنيف "Global Firepower" لسنة 2024، حيث احتل الجيش الجزائري المرتبة 26 عالمياً، والثانية إفريقياً، والثالثة عربياً، بمعدل قوة بلغ 0.3589. هذا التصنيف يعكس أن ما تنفقه الجزائر على الدفاع يُترجم على الأرض كقوة ردع واستعداد، لا كمجرد موازنة مفتوحة بلا عائد. لكن هذا النجاح لن يكون مستداماً دون إصلاح هيكلي يجعل من الاقتصاد الوطني شريكاً فعلياً في إنتاج الأمن، لا مجرد مصدر تمويل مؤقت.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *الجريدة الرسمية*، العدد 82، الدستور المعدل لسنة 2020 (1 نوفمبر 2020)، ص. 5-6، منشور على الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية <https://www.joradp.dz>: (تمت الزيارة في 9 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### المطلب الثالث: العلاقة بين قطاع المحروقات وقطاع الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

بدأ اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة منذ الثمانينات، حيث أنشئت المحافظة السامية للطاقات المتجددة سنة 1982، لكن تقلبات أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الأمنية خلال التسعينات أوقفت هذا التوجه. وقد أُعيد بعثه مجددًا سنة 2011 من خلال تبني برنامج وطني يمتد إلى 2030، يهدف إلى إنتاج 40% من الكهرباء من مصادر متجددة وتصدير 10 آلاف ميغاواط نحو الخارج.

وفي سبيل تنفيذ هذه الرؤية، أنشأت الدولة شركة NEAL سنة 2002 لتطوير مشاريع الطاقات المتجددة، وأطلقت مشاريع نموذجية في تندوف (مزرعة رياح، 10 ميغاواط) وحاسي الرمل) محطة هجينة بالشراكة مع شركة Abener الإسبانية. (كما تم تركيب 2353 وحدة طاوقية بحلول سنة 2007. وتم تعزيز هذه الدينامية بإطار قانوني ومؤسسي يشمل قوانين الكهرباء والغاز والطاقات المتجددة، إلى جانب مؤسسات مثل المعهد الوطني للبحث والوكالة الوطنية لترشيد استخدام الطاقة ووزارة البيئة والطاقات المتجددة. حيث بلغت القدرة المركبة من مصادر الطاقة المتجددة نحو 536 ميغاواط في عام 2016، وهي نتيجة تبقى متواضعة مقارنة بالإمكانات الطبيعية الكبيرة التي تزخر بها البلاد:<sup>1</sup>

#### 1- الطاقة الشمسية:

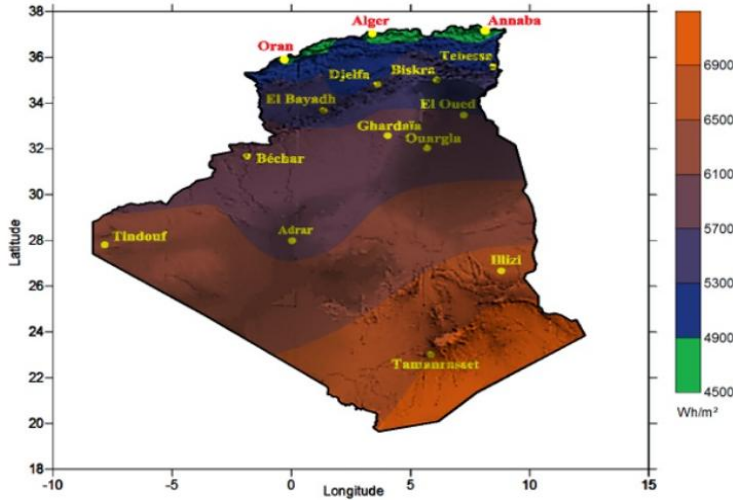
تتمتع الجزائر بإشعاع شمسي استثنائي، إذ تتلقى سنويًا ما بين 2000 و3900 ساعة من الشمس، بمتوسط طاقة يصل إلى 5 كيلوواط/ساعة لكل متر مربع، أي ما يعادل 1700 كيلوواط/م<sup>2</sup> سنويًا في الشمال و2263 كيلوواط/م<sup>2</sup> في الجنوب. وتُعد هذه الكميات من الإشعاع الشمسي مصدرًا واعدًا للطاقة، يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء في المناطق المعزولة، وتحسين ظروف المعيشة من خلال التدفئة، إنارة المنازل، تشغيل قاعات العلاج، ضخ المياه، وتقطيرها، ما يُسهم في الحد من الانبعاثات الكربونية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يوسف زيان، وعادل زفاغ، تأثير الأزمة العالمية لإمدادات الغاز على سياسة التحول الطاقوي في الجزائر، مجلة الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، جانفي 2023، ص. 24.

<sup>2</sup> حكيمة قدور، الجزائر قطب لطاقة المستقبل، مركز تنمية الطاقات المتجددة، 30 ماي 2023، <https://portail.cder.dz/ar/2023/05/30/> الجزائر-قطب-لطاقمة-المستقبل/(تمت الزيارة في 9 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (32): إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر



La source : Centre de Développement des Energies Renouvelables (CDER), *Carte de l'irradiation solaire globale en Algérie*

من بين المشاريع الرائدة، محطة حاسي الرمل ذات الدورة المركبة المتكاملة، وهي واحدة من أوائل المحطات الهجينة في العالم، تجمع بين 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية المركزة و130 ميغاواط من التوربينات الغازية، ما يُعزز النجاعة الطاقوية ويُقلل من الانبعاثات.

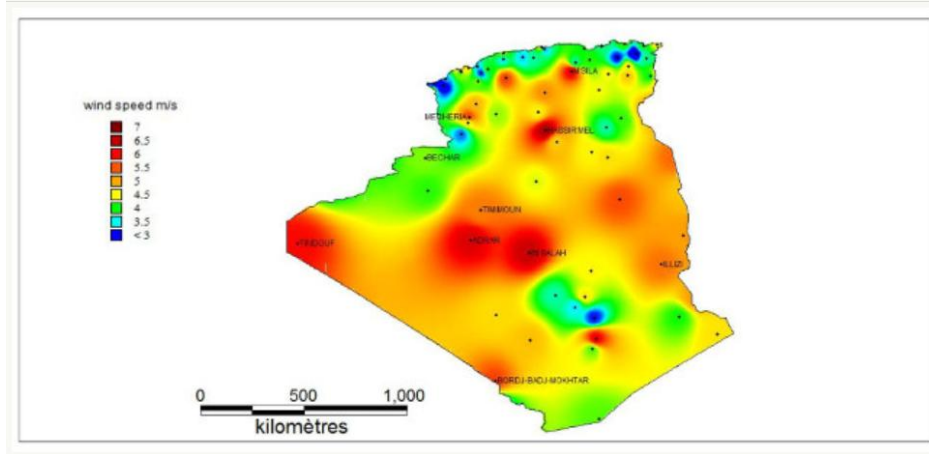
### 2- طاقة الرياح:

تختلف سرعة الرياح في الجزائر تبعًا للطبوغرافيا والمناخ، وقد أُعدت خرائط دقيقة تحدد مناطق القوة الريحية. تُظهر هذه الخرائط أن مناطق مثل أدرار، تندوف، عين صالح، مشرية، تيارت، الجلفة، بجاية وسطيف، تُعد مؤهلة لإنشاء مزارع رياح، بسرعة تتراوح بين 5 و6.5 م/ث. وقد أُنجز حقل كابرتن في ولاية أدرار بطاقة 10 ميغاواط كنموذج ناجح.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (33): خريطة الرياح في الجزائر



La source : Centre de Développement des Energies Renouvelables (CDER), *Carte de l'irradiation solaire globale en Algérie*

غير أن الجزائر تبقى من الدول الأقل جذبًا للاستثمار في هذا المجال، مقارنة بدول مثل المغرب ومصر وتركيا، بسبب غياب مشاريع توربينات البحر، وتركز الاستثمار في اليابسة فقط، إلى جانب ضعف التشجيع المؤسسي.

### 3- الطاقة الكهرومائية:

تمتع الجزائر بإمكانيات معتبرة في مجال الطاقة الكهرومائية، حيث تبلغ القدرة المركبة الحالية حوالي 438 ميغاواط موزعة على 15 محطة كهرومائية تعمل عبر عدد من السدود، مع إمكانية توسيع هذه القدرة في المستقبل باستغلال السدود الكبرى ومجري المياه المتوفرة.

### 4- طاقة الكتلة الحيوية:

رغم ضعف إمكانات الجزائر في طاقة الكتلة الحيوية بسبب قلة الغابات (تمثل 10% فقط من المساحة الكلية)، إلا أن هناك فرصة للاستثمار في الوقود الحيوي من الجيل الثاني عبر تحويل النفايات الزراعية والصناعية (مثل فضلات المواشي، مخلفات التمور، وزيت الزيتون) إلى طاقة، خاصة في المناطق الريفية. غير أن هذا الطموح يصطدم بضعف تسيير النفايات، كما هو الحال في مفرغة واد السمار التي كان من الممكن استغلالها لإنتاج الطاقة.

### 5- الطاقة الحرارية الجوفية:

تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبع للمياه المعدنية الحارة، خاصة في الشمال الشرقي والغربي، بدرجات حرارة تصل إلى 90 درجة مئوية، كما هو الحال في حمام المسخوطين. هذه الموارد الجوفية تُستخدم حاليًا في التدفئة، الزراعة، تربية الحيوانات، وتجفيف المنتجات، لكنها غير مستغلة بعد في توليد الكهرباء.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

وتُعد الطبقة الألبية من الخزانات الحرارية في الجنوب من أهم الموارد الجوفية، بدرجات حرارة تصل إلى 57 درجة مئوية، بإمكانات إنتاجية تبلغ 700 ميغاواط، مما يُعزز فرص إنشاء محطات طاقة حرارية مستقبلاً.

في المحصلة، فإن قيمة الطاقات المتجددة في الجزائر تقاس بمدى انعكاسها على الاقتصاد الوطني والبصمة البيئية، خاصة في ظل دخولنا عصر الأنثروبوسين. حيث أصبح للنشاط البشري تأثير عميق ومباشر على النظام البيئي للأرض<sup>1</sup>.

### 6- الهيدروجين الأخضر:

في مجال الهيدروجين الأخضر، فتوفر الجزائر ظروفًا طبيعية مثالية، منها إشعاع شمسي سنوي يتجاوز 169,000 تيراواط/ساعة، وتكلفة إنتاج تنافسية تتراوح بين 1.68 و2.70 دولار لكل كيلوغرام. وتُعد مناطق أدرار وتمنراست وسكيكدة من بين المواقع الأوفر حظاً لإنشاء مشاريع إنتاج الهيدروجين. وتستهدف الجزائر إنتاج 40 تيراواط/ساعة من الهيدروجين الأخضر سنويًا بحلول 2040، يُخصص ثلثاه للتصدير، مع تطوير ممر بطول 3300 كيلومتر يربطها بأوروبا عبر تونس، من المنتظر تشغيله في أفق سنة 2030<sup>2</sup>

نظرا لهذه الامكانيات، تبرز أهمية تتبع مسار تطور مشاريع الطاقات المتجددة والبنية الطاقوية في الجزائر (2011-2025) فقد شهدت البلاد خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018 إنجاز العديد من مشاريع الطاقة المتجددة، من أبرزها تشغيل المحطة الهجينة SPP1 بحاسي الرمل (غاز + طاقة شمسية) بقدرة 150 ميغاواط، ومزرعة الرياح في أدرار بقدرة 10.02 ميغاواط، إضافة إلى 20 محطة كهروضوئية بطاقة إجمالية 343 ميغاواط، وقّرت الكهرباء لمناطق نائية خصوصًا في الجنوب كاليزي وتمنراست وأدرار. إلا أن مشكلات تشغيلية وتقنية مثل ضعف جودة المعدات وتكرار الأعطال كما حدث في المدينة الجديدة سيدي عبد الله، وارتفاع أسعار معدات التحويل وغياب الدعم المالي، ساهمت في إحباط ثقة المواطنين والفلاحين في هذه الأنظمة، رغم حاجتهم الملحة إليها.

وبالرغم من أن الجزائر أعلنت منذ 2011 برنامجًا طموحًا لإنتاج 22 ألف ميغاواط من الكهرباء المتجددة بحلول 2030، منها 4000 ميغاواط حتى 2020، إلا أن الإنجاز لم يتجاوز 343 ميغاواط خلال سبع سنوات، ما يكشف بوضوح عن فجوة كبيرة بين الطموحات الرسمية والتنفيذ الفعلي. وقد أرجع العديد من المحللين هذا التأخر إلى عراقيل إدارية ومقاومة داخل دوائر القرار تُفضل الاستمرار في اقتصاد المحروقات، وهو ما يتناقض مع تجارب دول أقل مواردًا مثل أفغانستان التي حققت 86.1% من أهدافها في 2018 رغم قلة إمكانياتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Alexander Richter, **Algeria Identifies Strong Geothermal Potential and Explores Contribution to Its Energy Future**, *ThinkGeoEnergy*, January 27, 2021, accessed May 15, 2025, <https://www.thinkgeoenergy.com/algeria-identifies-strong-geothermal-potential-and-explores-contribution-to-its-energy-future>

<sup>2</sup> Green Hydrogen Organisation, **Algeria, Global Green Hydrogen Organisation**, 2023, citing data from the Ministry of Energy and Mines (Algeria), accessed May 15, 2025, <https://gh2.org/countries/algeria>.

<sup>3</sup> زروقي، بلال، وزينب إيمان حرواش. أفاق الاستثمار في الطاقة المتجددة كأداة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة - مع الإشارة لحالة الجزائر. *حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 16، العدد 2 (ديسمبر 2022): ص. 112-115. <https://dpu.univ-guelma.dz/ar/>. (تمت الزيارة في 10 ماي 2025).

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

في ميدان الغاز، استمر الاعتماد على خطوط الأنابيب التقليدية نحو أوروبا، مع تصدير سنة 2021، 12.6% من احتياجات أوروبا. وقد تنوعت مسارات التصدير عبر أنابيب "ميدغاز" و"ترانس ميد"، في حين تم غلق خط المغرب العربي - أوروبا<sup>1</sup>. كما تم التوقيع على اتفاق ثلاثي مع النيجر ونيجيريا لإنشاء خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بطول 4120 كلم لنقل 30 مليار م<sup>3</sup> سنويًا إلى أوروبا، منها 70% عبر الأراضي الجزائرية، ما يعزز الموقع الجيوستراتيجي للجزائر ويمنحها أداة ضغط استراتيجية.

إلى جانب ذلك، تم اكتشاف حقل "حاسي أتو 1" East-بحايات تراوح بين 40 و150 مليون برميل، وتكلفة تطوير تصل إلى 11 مليار دولار، ما يجعل منه أحد أبرز المشاريع المستقبلية إذا ما تم تمويله بشراكة أوروبية. وقد تم أيضًا توقيع اتفاقات مهمة بين سوناطراك وغازبروم الروسية تخص أنبوب "جالسي" نحو إيطاليا، ومشاريع تسييل الغاز في بحر البلطيق، ومفاوضات حول مشاركة غازبروم في كونسورتيوم أنبوب "ميدغاز".

وفي جويلية 2022، تم توقيع صفقة ضخمة مع شركات Eni و Occidental و Total بقيمة 4 مليارات دولار لتوريد الغاز لإيطاليا، مما يعزز من موقع الجزائر كمزود بديل للغاز الأوروبي، خاصة بعد تراجع حصة روسيا من 47% إلى مستويات أدنى، مقابل ارتفاع حصة الجزائر إلى 11% آنذاك.

في موازاة ذلك، أبدت العديد من الشركات الأوروبية اهتمامًا جديدًا بمشاريع الهيدروجين الأخضر في الجزائر بفضل الإمكانيات الشمسية الكبيرة. لكن هذا التوجه الإصلاحي يواجه تحديات، فالحرب الروسية-الأوكرانية دفعت الجزائر إلى إعادة ترتيب أولوياتها، حيث أُلغيت إصلاحات ضريبة الانتقال الأخضر في 2022 للوفاء بالعقود الجديدة مع شركاء الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>، وهو ما قد يُعيد التركيز إلى الوقود الأحفوري بدل الطاقات المتجددة. وتشير تقديرات إلى أن الجزائر قد تُعيد توجيه استثماراتها نحو الربيع الطاقوي لعقود قادمة، ما لم تُبادر إلى إصلاح جذري للبنية الطاقوية.

ومع تزايد هذه الشراكات نذكر ان الجزائر تعاني منذ ما يقارب عقدين، من جمود في مستوى إنتاج الغاز الطبيعي، حيث يتراوح حجم الإنتاج بين 80 و90 مليار متر مكعب سنويًا، ولم يتجاوز في أحسن الحالات 100 مليار متر مكعب خلال السنوات الأخيرة. هذا المستوى، رغم استقراره، لا يواكب وتيرة الطلب المتزايد، لاسيما من طرف شركاء الجزائر في الاتحاد الأوروبي. وقد سبق أن تم توضيح كيفية توزيع هذا الإنتاج، كما أشرنا إلى افتقار البلاد لناقلات الغاز وتقنيات الإسالة الضرورية لتوسيع قدراتها التصديرية. وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا إذا علمنا أن الاستهلاك المحلي من الغاز ارتفع من 31.5% سنة 2010 إلى 50% سنة 2023، وقد يصل إلى 67 مليار م<sup>3</sup> سنة 2028، ما قد يُبقي فقط 15 مليار م<sup>3</sup> للتصدير بحلول 2030. من هنا، بات من الضروري أن تستثمر الجزائر بشكل أكبر في بنيتها التحتية الطاقوية إذا كانت تطمح إلى الحفاظ على موقعها كمزود موثوق وريادي. وسنوضح هذه الإشكالية من خلال تحليل ميزانية قطاع الطاقة، واستعراض الاستراتيجية الوطنية الحالية.

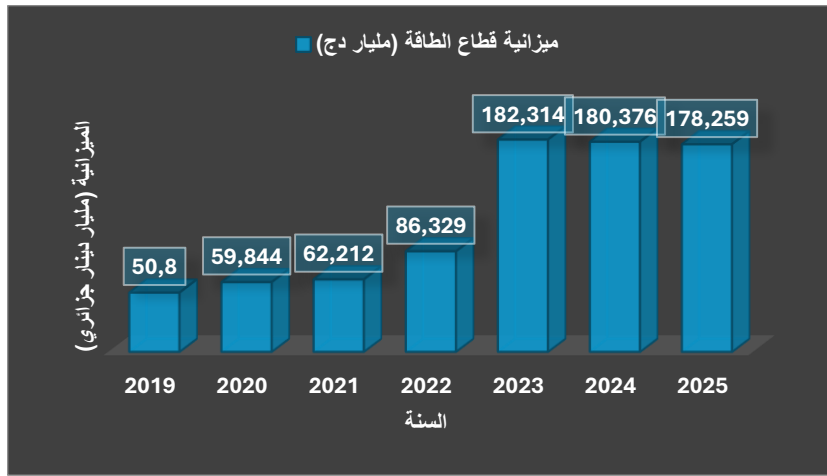
<sup>1</sup> رفيقة بن عشوية، مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، جامعة المجاهد بن عطاء الله - خميس مليانة، ديسمبر 2022، ص. 460

<sup>2</sup> يوسف زيان، وعادل زفانغ، مرجع سابق، ص. 27-29.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

تُظهر بيانات وزارة الطاقة الجزائرية أن ميزانية قطاع الطاقة شهدت خلال الفترة 2019-2025 تحولًا هيكليًا غير مسبق، سواء من حيث الحجم أو من حيث الوتيرة التصاعدية للإنفاق. ففي عام 2019، لم تتجاوز الميزانية المخصصة للقطاع 50.8 مليار دينار جزائري، لتنتقل تدريجيًا إلى 59.8 مليار في 2020، ثم 62.2 مليار في 2021. غير أن المنعطف الحقيقي بدأ مع سنة 2022، التي عرفت قفزة معتبرة إلى 86.3 مليار دينار، قبل أن تُسجل قفزة كبرى سنة 2023 لتبلغ الميزانية 182.3 مليار دينار، وهو أعلى مستوى إنفاق حكومي على قطاع الطاقة في تاريخ الجزائر الحديث. وقد استقرت الميزانية بعدها نسبيًا، لكنها بقيت في مستويات مرتفعة للغاية، بلغت 180.3 مليار دج سنة 2024، ثم 178.2 مليار دج في 2025. كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (34): تطور ميزانية تسيير قطاع الطاقة من 2019 إلى 2022



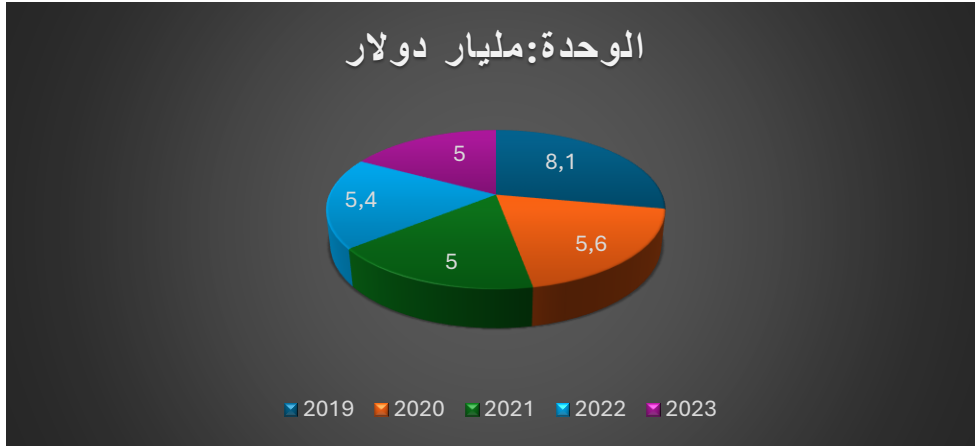
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2019 إلى سنة 2025)

هذا التطور اللافت لا يمكن قراءته فقط من منظور الكم، بل يعكس بوضوح تحولًا في الرؤية الاستراتيجية للدولة تجاه القطاع الطاقوي. فبينما كانت ميزانيات ما قبل 2020 تعكس نمطًا محافظًا ومتدرجًا في تمويل مشاريع الطاقة، فإن ما حدث بعد جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية شكل لحظة انعطاف حاسمة؛ إذ تحركت الدولة بسرعة لإعادة ترتيب أولوياتها، معتبرة قطاع الطاقة ركيزة أمنية واقتصادية، وأداة جيوسياسية في خضم تحولات السوق الدولية.

لكن ما يزيد من أهمية هذا التحول أن ارتفاع ميزانية الطاقة جاء في وقت كانت فيه استثمارات شركة سوناطراك، الفاعل الأول في القطاع، في حالة انكماش نسبي. فقد انخفضت الاستثمارات الداخلية للشركة من 8.1 مليار دولار سنة 2019 إلى 5 مليار دولار فقط في 2023. لتتناقص الاستثمارات عبر السنوات كما يوضحه الشكل الآتي:

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (35): تطور الاستثمارات الداخلية لشركة سوناطراك



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات وزارة الطاقة

أي أن الدولة، بدلاً من الاعتماد على التمويل الذاتي للشركة، اختارت أن تعوّض ذلك عبر الضخ العمومي المباشر، بما في ذلك تمويل مشاريع الانتقال الطاقوي، والربط الكهربائي، وتطوير الطاقات المتجددة، والبنية التحتية الغازية.

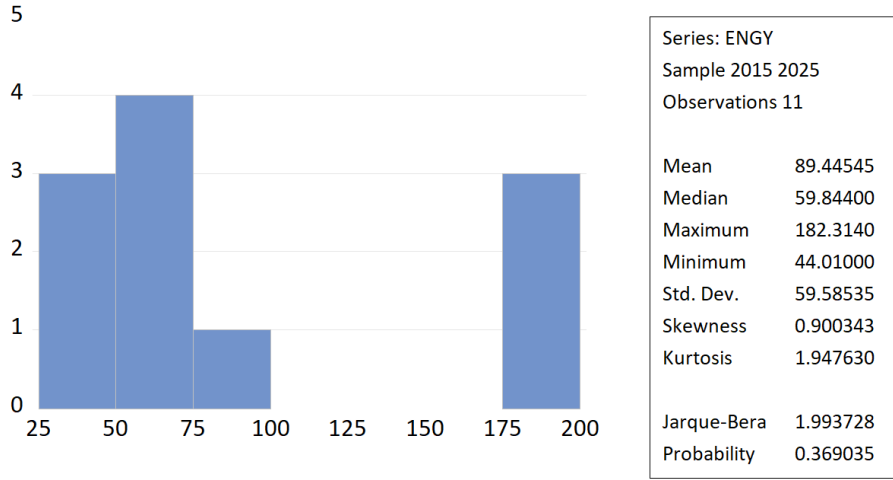
ويُسجّل أيضاً تراجع ملحوظ في وتيرة اكتشافات سوناطراك خلال نفس الفترة، وهو تراجع لا يُعزى فقط إلى انخفاض الاستثمار، بل أيضاً إلى ضعف الشراكات الأجنبية، نتيجة استمرار القيود القانونية والبيروقراطية التي تعرقل دخول المستثمرين الدوليين. فرغم التعديلات التي أُدخلت على قانون المحروقات في 2019، إلا أن مناخ الأعمال ظل يشكو من قلة المرونة وضعف الحوافز، ما أدى إلى فتور في التعاون الاستثماري، خصوصاً في ميادين الاستكشاف والتنقيب.

وهذا التوجه يعكس ما يمكن اعتباره بداية مرحلة "الدولة المستثمر الأول في الطاقة"، بدل الاعتماد على شركة وطنية واحدة فقط. ورغم أن هذا الخيار مكّن من الحفاظ على مستويات إنتاج مقبولة ودعم المشاريع السيادية، إلا أنه يُلقي بظلاله على مستقبل الاكتشافات والإنتاج على المدى البعيد، ويُبرز الحاجة لإصلاح أعمق في البيئة القانونية والمؤسسية لجذب التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، لا سيما في المناطق الصعبة أو قليلة الجاذبية الاقتصادية.

ميزانية قطاع الطاقة في الجزائر خلال الفترة 2015-2025 تُظهر تقلباً واضحاً في مستويات التمويل، دون نمط استثماري مستقر. الملاحظ أن التمويل ظل في معظم السنوات محصوراً ضمن هامش ضيق يتراوح بين 44 و100 مليار دينار، وهو ما تشير إليه بوضوح الكثافة في الأعمدة الأولى من الهستوغرام الخاص بتحليل الـ eviews. بالمقابل، تظهر فجأة ثلاث قيم مرتفعة، من بينها سنة بلغت فيها الميزانية 182.3140 مليار دينار، ما يُبرز غياب التدرج في الرفع ويُرجّح وجود زيادات مرتبطة بسياقات ظرفية أو مشاريع محددة.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (36): نتائج تحليل EViews لتطور ميزانية الطاقة (2015-2025)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2015 إلى سنة 2025)

من منظور إحصائي، فإن المتوسط الحسابي (Mean) البالغ 89.4454 مليار دينار لا يعكس واقع أغلب السنوات، حيث إن الوسيط (Median) لم يتجاوز 59.8440 مليار دينار. هذا الفرق يُفسَّر بتأثير القيم المرتفعة القليلة التي سحبت المتوسط نحو الأعلى، دون أن تكون ممثلة للقاعدة. كما أن الانحراف المعياري (Standard Deviation)، البالغ 59.5853، يُظهر تذبذباً ملحوظاً في التمويل السنوي، وهو ما لا يمكن ربطه بمنطق تخطيطي منتظم.

البيانات كذلك تشير إلى انحراف طفيف نحو القيم العليا (Skewness = 0.9003) مع تفرطح ضعيف نسبياً (Kurtosis = 1.9476)، مما يعني أن التوزيع مسطح نسبياً وخالي من تركّز كبير حول قيمة معينة. نتائج اختبار Jarque-Bera (Bera بقيمة 1.9937 واحتمال 0.3690) تؤكد أن البيانات مقبولة إحصائياً ولا تنحرف عن التوزيع الطبيعي.

يُظهر هذا المسار أن قطاع الطاقة، رغم أهميته في الاقتصاد الجزائري، لم يحظَ بتمويل مستقر أو تصاعدي خلال هذه الفترة، بل تأرجحت الميزانيات بين حد أدنى ثابت وزيادات متقطعة. هذا النمط قد يُعزى إلى غلبة منطق الربح وتقلبات أسعار الطاقة عالمياً، دون أن يُترجم إلى سياسة تمويلية منتظمة ومستدامة موجّهة لتطوير الطاقات البديلة أو البنية التحتية الطاقوية.

هذا التحول في الثلاث سنوات الأخيرة لم يكن عشوائياً، بل جاء في سياق رؤية تنموية وسيادية جديدة، تمثلها الاستراتيجية الوطنية الحالية لتطوير قطاع الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، وتجسدت من خلال تقسيم ميزانية وزارة الطاقة منذ 2023 إلى برامج رئيسة تخللت حتى مشاريع تحليلية المياه وهذا ما يفسر الارتفاع المفاجئ في 2023 ومثل ما وضح التحليل الإحصائي، يبقى من الغريب أن قطاعاً يجر كل مقطورات الاقتصاد الوطني لاتزال ميزانيته لا تشكل حتى نصف ميزانية قطاعات أخرى هذا ما يجعلنا مرة أخرى نعود لفكرة تأثير قطاع المحروقات حتى على نفسه (قطاع الطاقة عموماً) في ظل غياب استثمارات كبرى وتوجيه عائداته لتوجهات أخرى. قسمت ميزانية الطاقة ل 2025 على النحو التالي برامج

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

الغاز والكهرباء والطاقات المتجددة بـ102,368 مليار دج، المناجم بـ3,378 مليار دج، تحلية مياه البحر بـ63,003 مليار دج التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة بـ3,505 مليار دج الإدارة العامة بـ6,003 مليار دج<sup>1</sup>

وفي خضم هذا التحول الهيكلي الذي شهده قطاع الطاقة في الجزائر، أصبح من الضروري تسليط الضوء على الاستراتيجية الوطنية المتبعة حاليًا في هذا القطاع، وخاصة ما يتعلق بسياسة تطوير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، والتي تُعدّ الإطار الرسمي الجامع لكافة التوجهات التنموية والسيادية المعتمدة خلال السنوات المقبلة.

### الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة:

تهدف السياسة التنموية لقطاع الطاقة والمناجم إلى ضمان الأمن الطاقوي الوطني أولاً، من خلال تلبية الطلب الداخلي على المدى الطويل، وتأمين الموارد المنجمية اللازمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني عبر الحفاظ على مستويات مقبولة من عائدات المحروقات، مع دعم التنمية الصناعية محليًا. كما تم إدراج الانتقال الطاقوي ضمن الأهداف ذات الأولوية، عبر تطوير مزيج الطاقة الوطني وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة ويحمي البيئة من التدهور.

في هذا الإطار، يركّز القطاع على إحياء أنشطة التنقيب، من خلال مضاعفة الدراسات الجيولوجية وتحسين فعالية الاستكشاف، مع الانتقال نحو أحواض أكثر وفرة من حيث الاكتشافات. كما ستُستخدم تقنيات متقدمة مثل EOR (الاستخلاص المعزز للنفط) من أجل رفع مردودية الرواسب الحالية وزيادة الإنتاج.

وضمن أولويات القطاع أيضًا، يأتي تلبية الطلب المحلي على المنتجات البترولية والمنجمية، لا سيما عبر إنجاز مصفاة جديدة بحاسي مسعود بطاقة 5 ملايين طن سنويًا، بالإضافة إلى وحدات تكسير النافثا وتحويل زيت الوقود لإنتاج الديزل، مع التخطيط لمصافي إضافية استجابةً لتطورات الطلب. وقد مكّن مشروع تحسين مردودية المصافي الذي أطلقته سوناطراك سنة 2020 من التوقف عن استيراد الوقود منذ 2021، وهو ما وفر مبالغ ضخمة بالعملية الصعبة كانت تُثقل كاهل الخزينة العمومية.

كما تم استبدال النفط الخام المستورد لتصنيع البتومين بمزيج محلي من الأسفلت منذ عام 2019، ما يعزز من الاعتماد على الإنتاج الوطني. وتُعد الصناعة البتروكيمياوية أحد محاور الاستراتيجية الجديدة، إذ تهدف إلى تهمين الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال والنافثا عبر تصنيع مواد ذات قيمة مضافة عالية. وقد برُمجت خمسة مشاريع قيد الدراسة أو الإنجاز، تشمل وحدات إنتاج MTBE، وLAB، والبولي بروبيلين، والميثانول ومشتقاته، إلى جانب مشروع استثماري دولي في تركيا لإنتاج البولي بروبيلين، حيث تُجري سوناطراك مفاوضات مع بنوك أجنبية لتمويله.

في ميدان الكهرباء والغاز، تُواصل الدولة تعزيز البنى التحتية للإنتاج والنقل والتوزيع، مع التركيز على ربط مناطق الظل والمحيط الزراعي والمناطق الصناعية. أما في مجال الطاقات المتجددة، فقد أطلق القطاع برنامجًا ضخمًا لتطوير

<sup>1</sup> وزارة المالية، قانون المالية لسنة 2024، مرجع سابق، ص 47.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

15,000 ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحلول 2035. وقد سُرع في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا البرنامج سنة 2023، بتوقيع عقود لإنجاز 3,200 ميغاواط موزعة على 20 موقعًا، بشراكة بين سونلغاز، وشركات، وطنية، وأجنبية.

كما سُرع القطاع في تنفيذ مشاريع تهجين محطات الطاقة التقليدية في الجنوب، حيث تم إلى غاية الآن إنتاج 39 ميغاواط، بالإضافة إلى إنشاء مخبر Solar Lab في "بئر الربيع شمال" لتحليل البيانات وتحسين الأداء التكنولوجي في هذا المجال.

أما في مجال الهيدروجين، فقد سُرع في تنفيذ خارطة الطريق الوطنية التي تشمل مشاريع تجريبية في أرزيو، حاسي مسعود، وبئر رباع، ومشروع للهيدروجين الأخضر والوقود النظيف لتصديره إلى أوروبا. وتغطي هذه المشاريع سلسلة كاملة من القيمة، بقدرة سنوية تقدر بـ 40 ألف جيغاواط ساعة، مع طموح لتسويق مشتقات الهيدروجين كالأمونيا والميثانول والكبروزان الأخضر.

على الصعيد الدولي، تُوجت هذه الجهود بتوقيع إعلان المصلحة المشتركة في جانفي 2025 بروما بين الجزائر وتونس وإيطاليا والنمسا وألمانيا لتطوير مشروع "ممر الجنوب" SouthH2 Corridor، إضافة إلى مذكرة تفاهم بين سوناطراك وسونلغاز وشركات أوروبية لدراسة جدوى إنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي سياق تكاملي، يركّز القطاع على ترشيد استهلاك الطاقة وفعالية استخدامها وتنويع المزيج الطاقوي، بما يضمن حلولاً مستدامة للتحديات البيئية ويُحرّر موارد طااقوية إضافية يمكن توجيهها نحو التصدير.

أما قطاع المناجم، فيُعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية، حيث يُعمل على تحديث الخرائط الجيولوجية، وتأمين الموارد المعدنية، مع إطلاق مشاريع هيكلية كبرى مثل مشروع غارا جيبيلات (حديد - تندوف)، مشروع الفوسفات المتكامل (تبسة)، ومشروع الرصاص والزنك في وادي أميزور (بجاية)، فضلاً عن مشاريع استغلال الذهب بالشراكة مع المؤسسات المصغرة الوطنية.

وفي إطار الالتزامات البيئية، تبنت الجزائر إجراءات ملموسة للحد من الانبعاثات الغازية، عبر تقليص حرق الغاز إلى 1%، والتقليل من انبعاثات الميثان وثاني أكسيد الكربون، وتطوير شراكات في هذا المجال، إلى جانب مشروع غابي ضخمة لاستيعاب الكربون على مساحة 520 ألف هكتار.

كما خُصص ضمن المخطط الاستثماري 2024-2028 لشركة سوناطراك مبلغ قدره 50.3 مليار دولار، منها 36 مليار دولار لتطوير المصب والقدرات الصناعية و14 ملياراً لنشاط المنبع، و9 مليارات دولار لإنجاز مشاريع التصفية والبتروكيماويات. كما رُصد 416 مليون دولار لمشاريع البيئة، منها 67 مليون دولار للطاقة الشمسية و68 مليون دولار للهيدروجين<sup>1</sup>، مما يعكس التحول التدريجي في فلسفة الاستثمار الطاقوي نحو مبدأ الاستدامة والجدوى الاستراتيجية.

<sup>1</sup> وزارة الطاقة، المديرية العامة للدراسات والاستشراف، بيان غير منشور قُدم بتاريخ 20 فيفري 2025، الجزائر.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

---

وتكشف كل هذه المعطيات أن تجربة الجزائر بين 2011 و2025 تسير في خط متذبذب بين الطموح والتحديات. وسيظل الحسم في مستقبلها الطاقوي مرهونًا بقدرتها على مغادرة منطق الربح، وتعزيز الحوكمة، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية التي تنقلها من الهشاشة إلى الريادة الطاقوية في حوض المتوسط.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### المبحث الثالث: تقييم واستشراف تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني

تقييم واستشراف تأثير قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني يشمل دراسة دوره الأساسي كمصدر للإيرادات العامة في الجزائر، مع التركيز على أثر هذا القطاع على القطاعات الحيوية المختلفة. يتناول التقييم كيفية انعكاس تقلبات أسعار المحروقات على أداء هذه القطاعات، إضافة إلى تحليل فعالية السياسات العامة في توجيه الموارد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الربيع.

### المطلب الأول: التقييم الكلي لأثر قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية باستخدام تقنية EViews

يُمكن إسقاط نظرية الخيار العقلاني لفهم سلوك الدولة الجزائرية في تمويل القطاعات العمومية خلال الفترة 2015-2025، حيث تفترض هذه النظرية أن صانع القرار يتصرف وفق منطق عقلائي يسعى لتعظيم المنفعة وتقليل التكاليف بناءً على موازنة دقيقة بين الكلفة والعائد. إن العلاقة بين أسعار النفط وميزانيات بعض القطاعات الحيوية تشير إلى وجود ارتباط ولو نسبي يُفهم ضمن إطار عقلائي يأخذ بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي والضغط الاجتماعي. ومن ثم، فإن خيارات التمويل العمومي لم تكن اعتباطية أو مبدئية، بل خاضعة لحسابات سياسية واقتصادية تسعى إلى التوفيق بين استقرار النظام وتحقيق الحد الأدنى من الاستجابة الاجتماعية، وهو ما ينسجم مع الطرح الأساسي لهذه النظرية في تفسير السلوك العمومي كما يوضحه جدول الربط بين المتغيرات:

شكل رقم (37): حساب معامل الارتباط بين متغير (أسعار النفط، ميزانية قطاع التربية الوطنية، ميزانية قطاع

التعليم العالي والبحث العلمي، ميزانية قطاع التكوين المهني، ميزانية قطاع الصحة، ميزانية قطاع السكن والعمران،

### ميزانية قطاع الدفاع، ميزانية قطاع الطاقة) باستخدام EViews

Covariance Analysis: Ordinary  
Date: 05/29/25 Time: 01:26  
Sample: 2015 2025  
Included observations: 11

Correlation t-Statistic Probability	DEF	EDU	ENGY	HED	HLTH	HSG	OIL	VET
DEF	1.000000 ----- -----							
EDU	0.987640 18.90361 0.0000	1.000000 ----- -----						
ENGY	0.960585 10.36652 0.0000	0.921262 7.105885 0.0001	1.000000 ----- -----					
HED	0.988391 19.51664 0.0000	0.985114 17.19196 0.0000	0.951252 9.253006 0.0000	1.000000 ----- -----				
HLTH	0.994380 28.17662 0.0000	0.996747 37.10319 0.0000	0.934185 7.854963 0.0000	0.990433 21.53228 0.0000	1.000000 ----- -----			
HSG	0.975807 13.38973 0.0000	0.942998 8.500587 0.0000	0.977068 13.76613 0.0000	0.943121 8.510636 0.0000	0.952534 9.386640 0.0000	1.000000 ----- -----		
OIL	0.425313 1.409804 0.1922	0.405266 1.329905 0.2163	0.556991 2.011963 0.0751	0.470138 1.598033 0.1445	0.408294 1.341823 0.2125	0.418655 1.383001 0.2000	1.000000 ----- -----	
VET	0.987630 18.89565 0.0000	0.979560 14.60929 0.0000	0.963046 10.72679 0.0000	0.976360 13.55102 0.0000	0.978650 14.28447 0.0000	0.973831 12.85441 0.0000	0.472490 1.608320 0.1422	1.000000 ----- -----

### المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال تقنية EViews

يعكس جدول معامل الارتباط الناتج عن تحليل EViews للعلاقة بين أسعار النفط وميزانيات القطاعات العمومية

في الجزائر خلال الفترة 2015-2025 مظهرًا أوليًا يوحى بضعف العلاقة، حيث جاءت معاملات الارتباط بين أسعار النفط

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

وكل من قطاعات الدفاع، التربية، التعليم العالي، الصحة، التكوين المهني، السكن والطاقة موجبة لكنها غير دالة إحصائيًا (جميع قيم الاحتمال  $p > 0.05$ ). فعلى سبيل المثال، سُجل ارتباط بـ 0.4052 بين النفط والتربية، و0.4701 مع التعليم العالي، و0.4186 مع السكن، و0.4724 مع التكوين المهني، و0.4253 مع الدفاع.

غير أن أعلى ارتباط تم تسجيله كان مع قطاع الطاقة (ENGY) بقيمة 0.5569، وهو ارتباط متوسط القوة وأقرب ما يكون للدلالة الإحصائية ( $p = 0.0751$ )، ما يُعزز منطقيًا العلاقة المباشرة بين سعر النفط وميزانية قطاع يرتبط جوهريًا بالمحروقات والاستثمار الطاقوي.

لكن هذا الضعف الظاهري في العلاقة الإحصائية لا يُعبر بدقة عن حقيقة الارتباط بين أسعار النفط والتمويل العمومي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار السياق الزمني. فالفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، أي ما بعد انهيار أسعار النفط في 2014 وخلال جائحة كوفيد-19، عرفت استقرارًا شبه كامل في ميزانيات القطاعات الاجتماعية، رغم تراجع الإيرادات البترولية. هذا الاستقرار في حد ذاته يُعد مؤشرًا على أن الدولة، رغم تراجع الموارد، اختارت الحفاظ على الحد الأدنى من الطابع الاجتماعي للإنفاق العمومي، دون زيادات، ودون تقليص جذري.

الاستثناء الوحيد في هذه الفترة كان قطاع الدفاع، الذي سُجل معه ارتباط بـ 0.4253، وهو الأعلى بين القطاعات الأخرى، ويُعبر عن خصوصية هذا القطاع في التوجه المالي للدولة حتى في زمن التقشف. أما في قطاع الطاقة، فيبدو أن التمويل ظل حساسًا نسبيًا لسعر النفط، ما يعزز فكرة أن الاستثمار فيه يتأثر بشكل أوضح بتقلبات السوق البترولية.

لكن التحول اللافت حدث سنة 2023، أي مباشرة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وعودة أسعار النفط إلى الارتفاع، حيث شهدت ميزانيات جميع القطاعات تقريبًا قفزات واضحة، أبرزها في السكن، الدفاع، الصحة، والتعليم العالي. هذا التغير المفاجئ في الإنفاق، المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، يُظهر أن الارتباط الحقيقي موجود لكنه غير آني، ويأخذ طابعًا سياسيًا. الدولة لا تربط التمويل الاجتماعي مباشرة بالسعر اللحظي للنفط، لكنها تعتمد نمطًا دفاعيًا خلال الأزمات (تثبيت الإنفاق)، وتمويليًا توسعيًا خلال الوفرة. وهذا ما يعزز فرضية أن التمويل العمومي، وإن بدا مستقرًا إحصائيًا، يظل تابعًا في جوهره لتوتيرة العائدات النفطية، والدليل الأقوى على ذلك هو ما حدث سنة 2023، حيث عادت الدولة إلى سياسة الزيادات بمجرد تحسن الموارد.

أخيرًا، فإن الارتباط القوي جدًا بين مختلف الميزانيات القطاعية والذي يتجاوز في بعض الحالات 0.99 (كما بين التربية والصحة أو الدفاع والتعليم العالي) يعكس أن آلية توزيع الميزانية تتم غالبًا وفق منطوق موحد، مما يجعل جميع القطاعات تتحرك في نفس الاتجاه، بصرف النظر عن خصوصية كل واحد منها، وهو ما يؤكد أن المحرك الأهم ليس الحاجة القطاعية، بل حجم المداخيل العامة التي تتأثر بدورها بأسعار النفط.

انطلاقًا من هذا الاستنتاج، يقتضي التحليل الانتقال من قراءة المؤشرات الكمية والعلاقات الإحصائية، إلى تقييم السياسة التمويلية العمومية في حد ذاتها، من حيث أدائها وجودتها كسياسة عمومية خلال الفترة 2015-2025. ويتم ذلك من خلال اعتماد مجموعة من مؤشرات التقييم المعتمدة في تحليل السياسات العامة، وهي: الكفاءة، الفعالية، الإنصاف،

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

الاستدامة، الملاءمة، والمرونة، باعتبارها أدوات تسمح بالحكم على مدى عقلانية السياسة وملاءمتها للأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

### ❖ الكفاءة (Efficiency) :

انطلاقاً من مفهوم الكفاءة بوصفها تحقيق النتائج بأقل تكلفة، فإن السياسة التمويلية العمومية في الجزائر خلال الفترة المدروسة تُطرح حولها تساؤلات من هذه الزاوية. فرغم الحفاظ على مستوى تمويل اجتماعي مقبول، إلا أن الإنفاق لم يكن موجّهًا بدقة نحو الأهداف أو القطاعات ذات الأولوية القصوى، بل تم توزيعه بشكل متوازي بين القطاعات، بغض النظر عن الفوارق في الحاجات والأداء. كما أن الزيادات المفاجئة بعد عودة مداخيل النفط لم ترتبط دائماً بنتائج واضحة أو بتحسينات ملموسة في الخدمات، مما يوحي بأن النتائج لم تتحقق بأقل التكاليف الممكنة، وأن كفاءة الإنفاق ظلت محدودة بسبب ضعف الاستهداف والتخطيط.

### ❖ الفعالية (Efficacité) :

رغم استقرار الإنفاق في سنوات الأزمات، إلا أن غياب استجابة مرنة وفورية لاحتياجات كل قطاع، وعدم وجود زيادات موجهة نحو القطاعات الأكثر حاجة، يضعف من فعالية السياسة التمويلية. الاستجابة تكون غالباً جماعية، بعد توفر الموارد، بدل أن تكون مدروسة ومبنية على الأهداف القطاعية.

### ❖ الإنصاف (Équité) :

التوزيع المتوازي والمتقارب بين القطاعات الاجتماعية يعكس رغبة سياسية في تحقيق الحد الأدنى من العدالة الأفقية بين القطاعات، لكن هذه العدالة الشكلية قد تُخفي فروقات حقيقية في الحاجات، ما يجعل من الصعب تقييم ما إذا كانت الميزانيات منصفة فعلاً على المستوى الاجتماعي والجهوي.

### ❖ الاستدامة (Durabilité) :

اعتماد التمويل بشكل ضمني على الربح البترولي دون بناء بدائل اقتصادية أو تنوع حقيقي في مصادر الإنفاق يُضعف من استدامة السياسة التمويلية. الزيادات مرتبطة مباشرة بعودة أسعار النفط، ما يعني أن التمويل هشّ وقابل للانكماش في أي أزمة مقبلة.

### ❖ الملاءمة (Pertinence) :

السياسات التمويلية تبدو من حيث الشكل منسجمة مع الخطاب السياسي الاجتماعي للدولة، حيث يتم الحفاظ على تمويل القطاعات الاجتماعية حتى في الأزمات. لكن من حيث المضمون، هناك ضعف في المواءمة مع الحاجات الفعلية والتغيرات الهيكلية داخل القطاعات.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### ❖ المرونة (Flexibilité):

السياسة التمويلية أظهرت مرونة زمنية محدودة: تثبيت خلال الأزمات وتوسع بعد الوفرة. لكن هذه المرونة تبقى ردّ فعل ظرفي أكثر منها آلية استباقية أو قابلة للضبط حسب تطورات داخلية (مثل الحاجة لرقمنة التعليم أو تحسين المنظومة الصحية في لحظات حرجة مثل كوفيد-19).

السياسة التمويلية العمومية في الجزائر خلال الفترة المدروسة تُظهر نوعاً من الانضباط المالي خلال الأزمات والعودة التلقائية إلى التوسع عند توفر الموارد، وهو ما يمنحها بعض التوازن من حيث الإنصاف والتماسك العام. لكن من زاوية الكفاءة، والفعالية، والاستدامة، فإن ضعف الاستهداف القطاعي، وغياب التخطيط الاستباقي، والاعتماد على ظرفية أسعار النفط، تجعل هذه السياسة أقل قدرة على تحقيق نتائج ملموسة بأقل التكاليف، وأقل قابلية للاستمرار كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

المطلب الثاني: تحديات كل من قطاعي الطاقة والاقتصاد في ضوء السياسات العامة الوطنية

يشكّل قطاع الطاقة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني. وقد تطرقت الدراسة إلى كل ما يخص قطاع المحروقات وكيفية تأثيره العميق على بنية الاقتصاد، وذلك في محاولة لإثبات أن هذا الاقتصاد لا يزال ربيعياً بطبيعته، حتى مع كل هذه الخطابات التنموية، وبعيداً عن الأرقام الرسمية. في الوقت الذي تمتلك فيه الجزائر إمكانيات طبيعية هائلة تسمح لها بتطوير قطاع الطاقات المتجددة، إلا أنها لا تزال بعيدة عن هذا الهدف، لأسباب يمكن فهمها من خلال تحليل بنية السياسة العامة انطلاقاً من التساؤل الجوهرى: من يحدد الآخر؟ هل الأنماط الوطنية تصنع السياسات القطاعية، أم أن هذه الأخيرة تفرض على الدولة نمطاً معيناً؟ بل يمكن في الحالة الجزائرية أن نُوسّع التساؤل ليشمل حتى النظم الفرعية، خاصة في ظل تكرار نفس أنماط التسيير الإداري التي سبق أن تطرقنا لها.

شكل قطاع المحروقات، تاريخياً، القطاع المسيطر على مجمل السياسة الطاقوية، وإذا ما تم القاء نظرة سريعة على قوانين المالية إلى غاية 2025، نلاحظ أنها تُبنى كلها على السعر المرجعي للنفط، ما يعني أن الطاقات المتجددة لم تدخل فعلياً في معادلة تمويل الاقتصاد الوطني. ومع كل دورة حكومية جديدة، يتكرر الأمل في التغيير، غير أن واقع الإدارات البيروقراطية يُعيد إنتاج نفس النمط؛ إذ غالباً ما تكون قوة النظم الفرعية داخل الإدارات أشد تأثيراً من الأفراد المنتخبين أنفسهم، وهو ما يجعل التغيير البنيوي عسيراً، رغم تعاقب الحكومات والوجوه على السلطة. وهنا يظهر السؤال: هل الإدارة البيروقراطية مجرد منفذ للسياسة العامة، أم أنها صانع فعلي لها؟

فحتى عندما يرغب صانعو القرار الرسميون في رسم نمط وطني جديد يركز على الطاقات المتجددة، فإن القرارات الحاسمة غالباً ما تُصنع في مستويات أقل تمثيلاً، داخل ما يسمى بـ "مجتمعات السياسات"، التي تتحكم في المسارات القطاعية والفرعية، وتملك علاقات قوية مع مراكز النفوذ، وتستفيد من الوضع الريعي القائم ولا ترى مصلحة في تغييره. وهنا تتجسد مقاومة التغيير.

ويمكن فهم هذا المنطق من خلال المقارنة مع تجربة بريطانيا، كما ورد في تحليل ريتشاردسون وجوردان (1979)، اللذين تطرقا إلى مشكلة سياسية دقيقة في المملكة المتحدة، تمثلت في القلق خلال السبعينيات من أن الأحزاب المتعاقبة تضر بالسياسة العامة من خلال التناوب الحاد. ورغم هذا التصور، فإن الباحثين أثبتوا أن معظم السياسات لم تكن تتغير جوهرياً مع تغيير الحزب الحاكم، بل كانت تُصنع وتُدار على مستوى حكومي منخفض نسبياً، من طرف موظفين مدنيين ومجموعات مصالح منظمة، ضمن ما أسموه "مجتمعات السياسات". هذه المجتمعات، وفق ريتشاردسون وجوردان<sup>1</sup>، كانت تمارس نفوذاً فعلياً أكبر من السلطات السياسية العليا، لأنها تملك معرفة متخصصة واستقراراً مؤسسياً طويلاً الأمد.

هذا المنطق، حين نُسقطه على الحالة الجزائرية، يُبين أن هيمنة قطاع المحروقات لم تكن نتيجة رغبة المواطن أو إرادة واضحة من صانعي القرار فقط، بل كانت نتاج شبكة متداخلة من المصالح المتجذرة في النظام السياسي والاقتصادي.

<sup>1</sup> لقمان، مغراوي. الأنماط الوطنية والسياسات القطاعية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، نوفمبر 2024، ص 3-4.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

مع أن كل الامتيازات الاجتماعية والدعم العمومي تُموّل من عائدات النفط، إلا أن هذا القطاع الحيوي لا يحظى باستثمارات كافية تسمح له بالتطور والابتكار، بسبب استنزافه من أجل الحفاظ على توازنات اجتماعية هشة.

لكن الشعب نفسه لم يُظهر استعدادًا حقيقيًا للتنازل، ولو جزئيًا، عن هذه السياسات، كالمجانبة في التعليم والصحة، مع ما في ذلك من تدني جودة الخدمات. وكلما تراجع الدعم نتيجة انخفاض أسعار النفط، ظهرت موجات احتجاج، كما حدث سنة 1988، أو في حراك 2019. وفي حين أن شعار 2019 كان محاربة الفساد، فإن المطالب لم تكن ذات طابع بنيوي اقتصادي، بل افتقرت إلى الوضوح والوعي الجذري. والسؤال الذي يجب طرحه هو: هل المواطن مستعد فعلاً للتخلي عن الدعم مقابل بناء اقتصاد منتج ومستدام؟ أم أن هذه العقلية الريعية تجذّرت حتى باتت لا تبالى بالعواقب؟

كل هذا جعل مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر لا ترتقي إلى مصاف السياسة العامة الكلية، بل تظل في مستوى السياسات الجزئية أو الفرعية، حيث يُرفع شأنها فقط في فترات انخفاض أسعار النفط أو ارتفاع الطلب الأوروبي، ثم تعود للتراجع مع عودة الوفرة الريعية. وكما تم الإشارة من قبل، فإن الجزائر ترتبط إقليمياً بأوروبا خصوصاً في ملف الغاز، وهو ما يجعل تحركاتها في قطاع الطاقة تتذبذب بين الاعتبارات الداخلية والتقلبات الخارجية.

صحيح أن الاستراتيجية الوطنية المُعلنة للسنوات المقبلة تتضمن تطوير الطاقات المتجددة، كما فصلنا ذلك، لكن يبقى السؤال: هل سننقذ فعلاً هذه الخطة؟ أم ستُجمد بمجرد حدوث تقلبات جديدة في أسواق الطاقة؟ إذ من الصعب فعلياً بناء سياسة عامة بديلة في ظل اقتصاد ريعي، يعتمد على تصدير المواد الخام أكثر من التصنيع، ويتأثر بأي صدمة خارجية.

وقد لا يكون أمام الجزائر خيار طويل الأمد، إذا ما تأكدت التقديرات القائلة إن الطلب الداخلي المتصاعد على الغاز قد يمنع البلاد من التصدير بعد سنة 2030، إن استمر الاستهلاك الوطني في الارتفاع بهذه الوتيرة. عندها فقط، ربما يكون الانتقال إلى الطاقات المتجددة خياراً حتمياً لا مجرد خطاب رسمي، وقد يتحول من سياسة قطاعية فرعية إلى سياسة وطنية شاملة. ولكن، هل سننتظر إلى أن نُجبر على التغيير؟

وهو ما يُحتم التفكير الجاد في التحولات الكبرى، ويقودنا إلى استعراض جملة من التحديات الهيكلية العميقة التي تواجه قطاع الطاقة والاقتصاد الوطني برّمته

### 1- الاعتماد المفرط على ريع المحروقات:

لا يزال الاقتصاد الجزائري مبنياً على قاعدة ريعية هشة، حيث تمثل صادرات النفط والغاز أكثر من 50% من موارد الميزانية العامة. هذا الاعتماد يجعل البلاد عرضة لتقلبات السوق الدولية ويحد من قدرتها على بناء سياسة مالية مستقرة. فكلما انخفضت أسعار النفط، تراجع الإنفاق العمومي بشكل حاد، مما يؤدي إلى اضطراب في تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية. ورغم كل الخطابات الرسمية حول التنوع الاقتصادي، لم تظهر بعد مؤشرات جدية على تجاوز هذا النمط المعتمد أساساً على الوفرة الطاقوية الظرفية.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### 2- الاختلال في منظومة الدعم الاجتماعي:

تشير نتائج استبيان أجراه المعهد الوطني للإحصاء في 2011 تحت إشراف وزارة المالية، كما أورده الباحث نور مداحي، إلى أن 72% من الدعم المباشر تستفيد منه الفئات الميسورة، مقابل 28% فقط تصل إلى الفئات الهشة. لهذا الاختلال البنوي في توزيع الدعم يجعل الدولة تنفق مبالغ ضخمة دون أن تحقق أهداف العدالة الاجتماعية. كما أن دعم السكن خلق حالة من المضاربة في السوق العقارية، حيث أصبحت المساكن المدعومة تُعتبر استثمارًا مربحًا أكثر منها حقًا اجتماعيًا، مما أدى إلى تشويه آليات الادخار وتجميد الموارد العقارية.

### ❖ الارتفاع المقلق في الاستهلاك الوطني للطاقة:

ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي ليلبغ 50% من الإنتاج المحلي سنة 2023، ومن المتوقع أن يصل إلى 67 مليار متر مكعب بحلول 2028. هذا الارتفاع يهدد مستقبلًا التزامات الجزائر التصديرية، خاصة نحو السوق الأوروبية. كما أن ازدياد الطلب الداخلي على الكهرباء والوقود دون وجود سياسة واضحة للترشيد أو بدائل قوية في الطاقات المتجددة، يضع ضغطًا هائلًا على البنية الطاقوية ويُفوّض الأمن الطاقوي الوطني.

### ❖ خسائر التهريب وتكاليف الدعم الطاقوي:

تخسر الجزائر ما يعادل 2 مليار دولار سنويًا بسبب تهريب المنتجات البترولية، وهي كميات تتراوح بين 1.5 إلى 2 مليون طن من المحروقات المهربة عبر الحدود. كما بلغت تكلفة استيراد البنزين فقط 897 مليار دينار بين 2015 و2020، وهي أعباء ثقيلة تحمّلها الخزينة العمومية في ظل ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الإنتاج المحلي من المشتقات البترولية<sup>2</sup>. غير أن هذه الفاتورة توقفت منذ سنة 2021، بعد دخول برنامج تحسين مردودية المصافي حيّز التنفيذ، ما سمح للجزائر بالتوقف عن استيراد البنزين وتحقيق اكتفاء ذاتي، في خطوة تُعد محورية في تقليص النزيف المالي وتعزيز الأمن الطاقوي الداخلي.

### ❖ التقلبات الحادة في سوق الطاقة العالمية:

يعاني الاقتصاد الجزائري من آثار التقلبات الحادة في أسعار النفط، والتي يصعب التنبؤ بها. ففي سنة 2020، انهارت الأسعار إلى ما دون 42 دولارًا للبرميل نتيجة جائحة كوفيد-19، لترتفع مجددًا إلى أكثر من 100 دولار في 2022 بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. هذه التقلبات تُربك التقديرات المالية وتُعقّد عملية إعداد الميزانية، وتجعل الجزائر في موقع دفاعي دائم بدلًا من البناء على رؤية اقتصادية مستقرة.

<sup>1</sup> عبد المجيد عطار، سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر: بين الأسقف المالية والموازنات العمومية، المبادرة العربية للإصلاح، 2021، تم الاطلاع في 30 ماي 2025،

<https://arab-reform.net/ar/publication/> سياسات-الدعم-الاجتماعي-في-الجزائر.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### ❖ ضعف البنية التحتية الطاقوية:

تعاني الجزائر من ضعف واضح في شبكات النقل الكهربائي، خطوط الغاز، منشآت التخزين، وتحلية المياه. التجهيزات قديمة، وتوزيع الخدمات غير عادل جغرافيًا، ما يؤدي إلى تهميش مناطق بأكملها، خصوصًا في الجنوب والهضاب العليا. هذا الضعف الهيكلي في البنية التحتية يُعطل الاستثمارات، ويؤثر على جودة الخدمة الطاقوية ويُصعّب أي تحول طاقي فعلي.

### ❖ تباطؤ وتيرة الاكتشافات الجديدة:

رغم الإمكانيات الجيولوجية الهائلة، تشهد الجزائر تراجعًا كبيرًا في الاكتشافات الجديدة في المحروقات. هذا التراجع يُعزى إلى ضعف الاستثمارات في التنقيب، وانسحاب الشركاء الأجانب بسبب بيئة أعمال غير جاذبة. ورغم تعديل قانون المحروقات سنة 2019، لم تُسجل قفزات نوعية في عدد العقود أو المشاريع، مما يُنذر بخطر نضوب الموارد الاستراتيجية على المدى الطويل.

### ❖ نقص الإمكانيات في الغاز الطبيعي المسال (LNG):

تعتمد الجزائر أساسًا على تصدير الغاز عبر الأنابيب، لكنها تفتقر إلى البنية التحتية المتكاملة لتسويق الغاز المسال. عدد ناقلات LNG محدود، ومنشآت الإسالة بحاجة إلى تحديث وتوسيع. هذا النقص يُضعف مرونة الجزائر في الدخول إلى الأسواق الفورية والآسيوية، ويجعلها أقل قدرة على منافسة كبار المصدرين مثل قطر والولايات المتحدة.

### ❖ التحديات الأمنية الإقليمية:

تشكل التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، التوترات مع المغرب، والهشاشة في ليبيا بيئة إقليمية مضطربة. وقد دفعت هذه التهديدات الجزائر إلى مضاعفة إنفاقها الدفاعي، الذي بلغ في 2025 ما يفوق 3300 مليار دينار. ورغم أهمية تأمين الحدود، إلا أن هذا الإنفاق المرتفع يُزاحم بقوة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من الضغط على ميزانية الدولة.

### ❖ الضعف المؤسسي في الطاقات المتجددة:

رغم الخطط الطموحة التي أُعلن عنها منذ 2011، لم تُحقق الجزائر سوى أقل من 600 ميغاواط من الطاقة المتجددة حتى 2023. يعود هذا الضعف إلى قلة الموارد التكنولوجية، غياب الكفاءات، تأخر في التمويل، وانعدام الثقة لدى المواطنين.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

المطلب الثالث: استشراف مستقبل الاقتصاد الوطني باستخدام السيناريوهات ومؤشر CAGR

اعتمادًا على البيانات الرسمية للفترة الممتدة بين 2010 و2024، تم بناء استشراف مستقبلي لعدد من المؤشرات الاقتصادية الحيوية في الجزائر، وذلك باستخدام تقنية السيناريوهات العددية التي تستند إلى حساب معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لكل متغير. وقد تم اعتماد هذه التقنية كأداة حسابية دقيقة تسمح بتوقع قيم مستقبلية لغاية سنة 2030، استنادًا إلى المعادلة التالية:

$$1 - \left( \frac{V_{\text{نهاية}}}{V_{\text{بداية}}} \right)^{\frac{1}{n}} = \text{CAGR}$$

حيث:

V بداية: القيمة المسجلة في بداية الفترة

V نهاية: القيمة المسجلة في نهاية الفترة

n عدد السنوات بين بداية ونهاية الفترة<sup>1</sup>

انطلاقًا من هذا الحساب، تم بناء ثلاثة سيناريوهات استشرافية:

- السيناريو الخطي: استمرار الاتجاه الحالي في الأداء الاقتصادي كما هو.
- السيناريو التفاؤلي: تحسن نسبي في المؤشرات بزيادة النمو بنسبة 2%.
- السيناريو التشاؤمي: تراجع محتمل في المؤشرات نتيجة الأزمات أو غياب الإصلاح، بانخفاض 2%.

وقد تم تطبيق هذه المنهجية على ثلاثة مؤشرات رئيسية تمثل جوهر البنية الاقتصادية الجزائرية:

- قيمة صادرات المحروقات (مليار دولار): باعتبارها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة.
  - نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام (%): كمؤشر لمدى الرقعية الاقتصادية.
  - نسبة إيرادات المحروقات من مجموع إيرادات الدولة (%): كمؤشر هشاشة للمالية العمومية.
- وقد تم اختيار هامش  $\pm 2\%$  في السيناريوهات التفاؤلية والتشاؤمية استنادًا إلى مبررات علمية واقعية، أهمها:
- أنه يتماشى مع النطاق المعتمد من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين يستخدمون في تقاريرهم آفاقًا مستقبلية تعتمد على فروقات نمو تتراوح بين 1% و3%.

<sup>1</sup> **Compound Annual Growth Rate (CAGR) Definition**, Investopedia, accessed May25, 2025,

<https://www.investopedia.com/terms/c/cagr.asp>.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

- أن بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المرجعية تُظهر تقلبات سنوية فعلية غالبًا ما تجاوزت  $\pm 2\%$  في مؤشرات حيوية كالصادرات والإيرادات.
- أن هذا الهامش يسمح بتوليد فارق واضح بين السيناريوهات الثلاثة، ما يُسهل التحليل المقارن دون تضخيم الفرضيات أو تضيقها بشكل مفرط.
- كما يُمثل هذا الهامش قيمة مقبولة، تضمن فهم النتائج من طرف صانعي القرار والمؤسسات الرسمية دون تعقيد تقني زائد.

واستُخدمت تقنية CAGR في هذا السياق لعدة مبررات علمية:

أولاً - قدرتها على تجاوز التقلبات الطرفية، إذ أن طبيعة الاقتصاد الجزائري تتسم بعدم الاستقرار بسبب تذبذب أسعار المحروقات، مما يجعل من CAGR أداة مثالية لتقديم قراءة متوازنة تعكس الاتجاه العام دون الانجراف خلف الصدمات المؤقتة.

ثانياً - ملاءمتها للدراسات الاستشرافية، حيث تمكّن من بناء نماذج إسقاطية دقيقة حتى عام 2030، وهو ما يُعد أساساً للتحليل الكمي المقارن بين السيناريوهات.

ثالثاً - أن هذه التقنية مستخدمة ومعتمدة في تقارير المؤسسات الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، الذي يستعملها في تقارير مثل *World Development Indicators* و *Global Economic Prospects* لتقدير النمو المستدام لمؤشرات مثل الناتج المحلي والصادرات.

رابعاً - بساطة الصيغة الرياضية وسهولة فهمها، حيث تقدم معدل نمو سنوي ثابت يختزل الأداء العام لمتغير اقتصادي على مدى زمني معين، مما يجعلها أداة فعالة لبناء توقعات كمية دقيقة، قابلة للتحليل والمقارنة.

إن استخدام تقنية CAGR لا يُمثل مجرد خيار رياضي، بل يعكس توجهاً منهجياً منضبطاً قائماً على أدوات كمية مثبتة، تتيح بناء سيناريوهات واقعية وموضوعية لمسار الاقتصاد الجزائري في ظل تحولات السوق الطاقوي والتحديات الداخلية، مع الالتزام بمعايير التحليل المعتمدة دولياً في تقدير معدلات النمو والمخاطر المستقبلية.

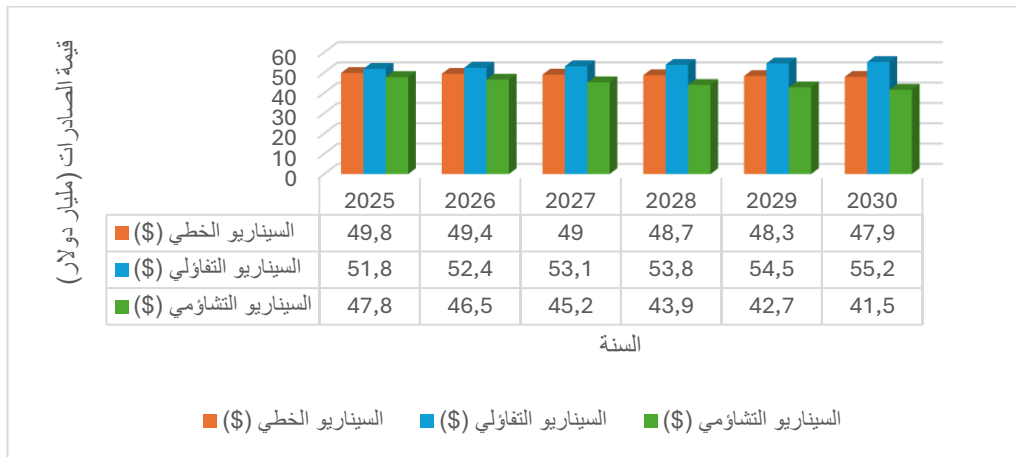
### 1- تحليل النتائج:

#### أولاً - صادرات المحروقات:

في السيناريو الخطي، يُتوقع أن تستقر صادرات المحروقات حول 48 مليار دولار بحلول سنة 2030، وهو ما يعكس استقراراً دون استرجاع الذروة التي عرفتها الجزائر في بداية العقد الماضي. أما في السيناريو التفاؤلي، فترتفع الصادرات إلى 55 مليار دولار، بفضل تحسين الإنتاج وفتح أسواق جديدة، في حين قد تنخفض إلى 41 مليار دولار في السيناريو التشاؤمي إذا استمرت التقلبات الطاقوية وضعف الاستثمار

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

شكل رقم (38): نتائج استشراف CAGR لتطور قيمة صادرات المحروقات (2030-2025)

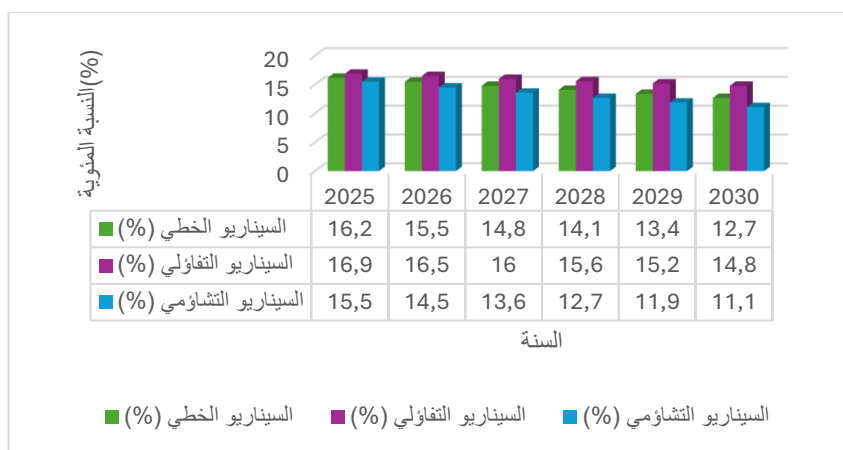


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على تقارير سنوية مختلفة (2010-2024) صادرة عن بنك الجزائر، بالإضافة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2024.

### ثانيًا - مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

يمثل هذا المؤشر عمق الطابع الريعي للاقتصاد الوطني. في السيناريو الخطي، تراجع النسبة تدريجيًا إلى 12.7%، وهو ما قد يوجي ببعض التقدم في مسار التنوع. بينما قد تنخفض إلى 11.1% في السيناريو التفاولي، خاصة مع بروز قطاعات بديلة مثل الفلاحة والصناعات التحويلية. أما السيناريو التشاؤمي فيتوقع ارتفاع النسبة إلى 18.1%، ما يؤكد استمرار التبعية للثروة الباطنية.

شكل رقم (39): نتائج استشراف CAGR لتطور نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام (2030-2025)



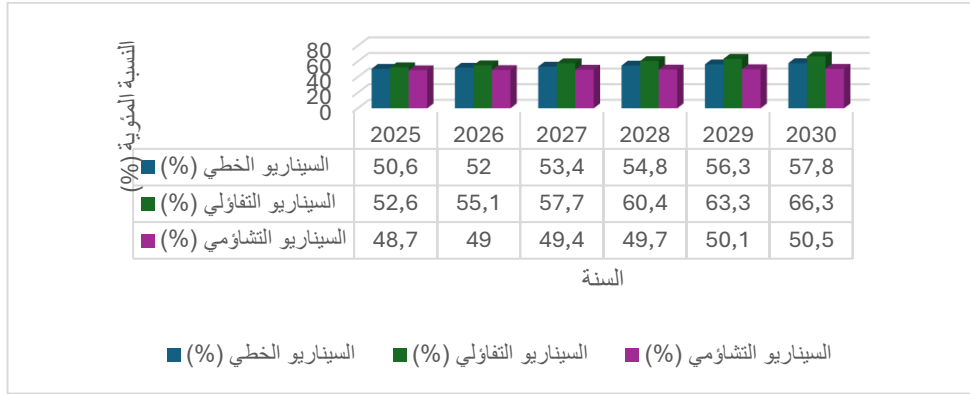
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادًا على قوانين المالية لسنوات مختلفة من سنة (2013 إلى سنة 2024)

### ثالثًا - نسبة إيرادات المحروقات من مداخل الدولة:

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

تبقى هذه النسبة مؤشراً حاسماً على مدى هشاشة المالية العمومية. في السيناريو الخطي، قد ترتفع النسبة إلى 57.8% سنة 2030، ما يعكس استمرار الارتهاك لعائدات النفط والغاز. في السيناريو التفاؤلي، قد تتجاوز 66% في حال لم تُواكب زيادة الإيرادات الطاقوية إصلاحات موازية في الجباية العامة، في حين قد تتراجع إلى 50.5% في السيناريو التشاؤمي نتيجة تراجع نسبي في عائدات المحروقات، ولكن مع احتمال تحسن الإيرادات الأخرى.

شكل رقم (40): نتائج استشراف CAGR لتطور نسبة إيرادات المحروقات من مداخيل الدولة (2020-2030)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير سنوية مختلفة (2010-2024) صادرة عن بنك الجزائر، بالإضافة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2024.

استناداً إلى المعطيات الكمية والسيناريوهات المتوقعة، يتّضح أن مستقبل الاقتصاد الجزائري سيبقى مرهوناً بشكل كبير بتطورات قطاع المحروقات. ويُمكن رسم ثلاث مسارات رئيسية تمثلّ مآلات مختلفة للاقتصاد الوطني، بحسب تفاعل الدولة مع التحديات البنوية، ومدى قدرتها على تحويل الوفرة الطرفية إلى إصلاحات عميقة.

### ❖ السيناريو التفاؤلي:

في هذا السيناريو، تنجح الجزائر في تحسين قدرات الإنتاج والتصدير في قطاع المحروقات، فترتفع الصادرات إلى أكثر من 55 مليار دولار سنة 2030، مدعومة بمشاريع تكرير وإسالة الغاز، إلى جانب توسيع الشراكات الطاقوية مع أوروبا وإفريقيا. هذه الطفرة في العائدات تسمح برفع إيرادات المحروقات إلى أكثر من 4400 مليار دج، مع قدرة على تمويل برامج تنمية وتحفيزية.

لكن، ورغم هذا التحسن، تبقى نسبة إيرادات المحروقات من مداخيل الدولة مرتفعة، وتصل إلى 66.3%، مما يدل على فشل نسبي في إصلاح الجباية وتنويع الإيرادات العامة. بعبارة أخرى، الدولة نجحت في توظيف المحروقات، لكنها لم تتجاوز بعد منطق الربح، وإن كانت تحاول التخفيف منه. ومع ذلك، فإن التحسن النسبي في المؤشرات المالية يُمهّد لمسار تنويع أكثر جدية على المدى المتوسط.

### ❖ السيناريو الخطي:

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

في هذا السيناريو، تستقر صادرات المحروقات حول 48مليار دولار، مع أداء متوسط في الإيرادات التي تبلغ حوالي 3889مليار دج سنة 2030. الدولة تواصل تمويل ميزانيتها عبر مداخيل النفط والغاز، دون طفرة كبيرة، ودون انهيار كارثي. وتبلغ نسبة إيرادات المحروقات من المداخيل العمومية حوالي 57.8%، ما يُظهر استمرار الاعتماد الكبير على الربح، رغم بعض المحاولات الجزئية في تنوع الجباية.

هذا السيناريو يعكس واقعًا اقتصاديًا يُراوح مكانه: لا هو متدهور ولا هو متحرر. يتميز بإدارة ظرفية للتوازنات، والاعتماد على الاستقرار الخارجي (الأسعار، الأسواق)، دون بناء قاعدة داخلية متينة. ومع غياب إصلاحات هيكلية، سيبقى الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية دون أدوات حماية فعالة.

### ❖ السيناريو التشاؤمي:

في السيناريو الأسوأ، تنخفض صادرات المحروقات إلى حوالي 41مليار دولار فقط، بسبب تراجع الإنتاج وتأخر المشاريع، أو انهيار الطلب العالمي في ظل التحول الطاقوي. الإيرادات المحلية بالعملة الوطنية لا تتجاوز 3380مليار دج، بينما تبقى نسبة مساهمتها في مداخيل الدولة عند 50.5%، ما قد يوحي بتحسّن نسبي شكلي، لكنه ناتج عن ضعف عام في الإيرادات وليس عن توسّع جبائي فعلي.

هذا السيناريو يعكس عودة إلى مربع التبعية والعجز، حيث تجد الدولة نفسها مجبرة على تقليص النفقات، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي، أو إلى الاستدانة الخارجية، في ظل تقلص الفوائض. إنه اقتصاد يتآكل من الداخل، يعيش على ما تبقى من عوائد دون أن يخلق مصادر بديلة، ويتجه تدريجيًا نحو أزمة استقرار مالي واجتماعي محتملة.

يُظهر هذا الاستشراف أن الجزائر، رغم امتلاكها لاحتياطات طاقوية معتبرة، تبقى أمام مفترق طرق حقيقي: إما استثمار الوفرة لتحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط، أو استمرار الدوران في حلقة الربح، وما يرافقها من هشاشة مزمنة وعدم قدرة على البناء المؤسساتي والجبائي الحقيقي.

## الفصل الثالث: السياسة العامة وقطاع المحروقات في الجزائر (2019-2024)

### خلاصة الفصل:

حلل هذا الفصل التوجهات الكبرى للسياسة العامة في الجزائر خلال الفترة 2019-2024، انطلاقًا من برنامج الحكومة، وفي سياق أزمات دولية كجائحة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية، مع التركيز على ثلاث أولويات إنفاقية مركزية: السياسات الاجتماعية، قطاع الطاقة، وقطاع الدفاع. أظهر التحليل القياسي باستخدام EViews أن العلاقة بين أسعار النفط وتمويل هذه القطاعات تبدو إحصائيًا ضعيفة، لكن القراءة النوعية أبانت عن منطوق مزدوج في سلوك الدولة: نمط دفاعي في الأزمات، وتوسعي في فترات الوفرة، ما يعكس استمرار التبعية للريع في ضبط التوجهات العمومية.

كما كشف الفصل أن توزيع الموارد يتم غالبًا بطريقة موحدة بين القطاعات، دون مراعاة خصوصياتها أو نجاعة الإنفاق، في ظل غياب إصلاحات هيكلية واضحة. ورغم تسجيل بعض المبادرات، فإنها بقيت ضمن الإطار الريعي ولم تترجم إلى تحول مؤسسي فعلي. واعتمادًا على تقنية السيناريوهات ومعدل النمو السنوي المركب (CAGR)، يُظهر الاستشراف أن الجزائر، رغم احتياطياتها الطاقوية، تواجه مفترق طرق: إما استثمار الوفرة لتحقيق تحول اقتصادي حقيقي، أو مواصلة الدوران داخل حلقة الريع، بما يكرس الهشاشة ويُعيق البناء المؤسسي والجبائي.

الخاتمة

## خاتمة

أظهرت هذه الدراسة ومن خلال استخدام مقاربة تحليلية مركبة ممتدة زمنياً وميدانياً، أن قطاع المحروقات لم يكن مجرد مصدر للثروة في الجزائر، بل مثل البنية العميقة التي وجّهت توجهات الدولة منذ الاستقلال، سواء على مستوى إعداد السياسات العامة أو نمط توزيع الموارد أو شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد بينت أن الجزائر، في بداياتها، اتبعت توجهاً اقتصادياً ريعياً قريباً من المدرسة الفيزيوقراطية، حيث تم اعتبار الأرض والزراعة منطلقاً لبناء الثروة، لكن هذا المنظور تراجع عقب تأميم المحروقات في العام 1971، ليصبح الريع خيار هيكلية في بناء الدولة وفي توجيه السياسات العامة على مر كل الحكومات والإدارات الجزائرية المتعاقبة.

شكل تبني خيار الصناعات الثقيلة دون قاعدة إنتاجية مستقلة في عهد هواري، أول اختلال بنيوي في سلسلة الخيارات التي ستلحق ببنية الدولة ومعها كل توجهات السياسة العامة في الجزائر، مما جعله مرتبناً كلياً للريع الطاقوي. ثم جاء الشاذلي بن جديد دون رؤية إصلاحية واضحة، بل عزز منطق الاستهلاك الريعي، وصولاً إلى الصدمة النفطية في العام 1986 التي كشفت هشاشة وحدود هذا النموذج، حيث وأدى ذلك إلى اتساع رقعة الاضطرابات الاجتماعية والتي كانت أبرزها أحداث أكتوبر 1988، ولقد استمرت نفس الحلقة المفرغة التي تدور حول الريع والإصلاحات الترقيعية طيلة فترة التسعينيات مع تفاقم الأزمة الأمنية.

حاول الرئيس الأسبق بوتفليقة استعادة زمام المبادرة مستفيداً من الوفرة المالية، عبر إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية موسّعة كان عنوانها الأبرز أحداث القطيعة مع الاقتصاد الريعي، ورغم ملاءمة السياق الزمني الذي ارتبط بنجاح ميثاق المصالحة الوطنية في إعادة الاستقرار والهدوء للجزائر، والسياق المالي الذي تعزز بالوفرة المالية نتيجة انتعاش أسعار النفط، إلا أن التغيرات بقيت ظرفية وغير مؤسسية، كونها لم تؤسس لنموذج اقتصادي بديل. ذلك أن البرامج الاقتصادية لم ترتقِ إلى سياسات عامة حقيقية، لأنها افتقرت إلى الرؤية طويلة الأجل،

ظلت السياسات العامة في فترة بوتفليقة مرتبطة بشخصه وبمدة حكمه، لا بمؤسسات مستقلة أو أهداف وطنية دائمة، والحال أن من خصائص السياسات العامة الرشيدة أنها تكون مبنية على أهداف ثابتة وقيم استراتيجية، لا تتبدل بتغير الأشخاص والحكام، وفي هذا السياق يكفي أن نقارن كمثال توضيحي بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التي ظلت قائمة على حماية مصالح محددة (كالنفط، أمن إسرائيل)، بغض النظر عن الحزب الحاكم أو الرئيس، ما يجعلها سياسة عامة فعلية ومستمرة وليست مجرد مجموعة قرارات ظرفية.

إن ما يعزز فرضية ارتهاان السياسات العامة المتعاقبة في الجزائر وارتباطها بالريع، أثبتته بعض نتائج هذه الدراسة، إذ أن التوجهات العمومية في المرحلة الحديثة (2019-2024) ما تزال تخضع لمنطق رد الفعل وليس الفعل الذي ينم عن التخطيط الاستراتيجي، في غياب رؤية متكاملة تقطع مع منطق الريع. وقد ظهر لنا جلياً أن ميزانيات القطاعات تُوزع بشكل جماعي غير تفاضلي، وأن قطاع المحروقات هو الوحيد الذي يحقق تكاملاً فعلياً بين السياسات القطاعية، ما يبرز هيمنته على أدوات التخطيط والتمويل معاً. بل وأكثر من ذلك، فإن الريع نفسه لم يعد مجرد مورد يُمول السياسات، بل أصبح فاعلاً غير مباشر في صناعتها ويُحدد منطق اتخاذ القرار ويعيد إنتاج آليات التوجيه العامة، حتى بات يُمارس دوراً شبيهاً بمؤسسة تفريرية غير معلنة، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن من يسيطر على الريع في الجزائر يسيطر على الوحدة القرارية ومعها على توجهات السياسة العامة.

## خاتمة

ورغم أن الإدارة الحالية وعبر الخطاب السياسي على الأقل، تُظهر ميلاً نحو تشجيع الاستثمار وتخفيف العبء الجبائي، إلا أن هذه التوجهات لم تتحرر فعلياً بعد من المنطق الريعي، ففي العام 2024 وفي إطار تشجيع الاستثمار الاستغناء عن الرسم على النشاط المهي الذي كانت تستفيد منه الجماعات المحلية، واستعويض عنه برسم محلي للتضامن مفروض على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ورغم أن هذه الخطوة تخفف العبء على المؤسسات وتُحفّز المناخ الاستثماري، إلا أن تمويلها لا يزال قائماً على مورد ريعي بامتياز، وربما لم تكن لتحدث لولا انتعاش أسعار البترول منذ 2022، وهذا ما يؤكد من جديد أن إصلاحات الدولة ما زالت تُبنى على الوفرة وليس على رؤية إنتاجية مستقرة.

في ضوء ما سبق، أمكن التحقق من الفرضيات الفرعية الثلاث التي وجهت الدراسة: أولاً، إن توضيح مفهوم الاقتصاد الريعي في سياقه الدولي والجزائري أتاح تشخيصاً دقيقاً لطبيعة تأثيره على بنية القرار العمومي، حيث أضحي نموذجاً بديلاً عن الاقتصاد الإنتاجي، تتبناه الدول في رسم سياساتها. ثانياً، تبين أن العقد الاجتماعي الجزائري تأسس فعلياً على مبدأ توزيع الربح مقابل الولاء، واستمر هذا المنطق في التعمق عبر الإدارات المتعاقبة، دون إعادة صياغته على أسس إنتاجية أو تشاركية، والحالات النادرة التي تم فيها مراجعة بنوده عقب أحداث أكتوبر أو اثناء الحراك، لم تمس فيه البنود الأساسية والتي رهنت الاستقرار السياسي باستمرار الولاء الاجتماعي، وهذا الأخير لن يتحقق الا باستمرار السياسات الاجتماعية. ثالثاً، رغم أن أزمة كوفيد-19 والحرب الروسية-الأوكرانية قد دفعتنا السلطة إلى مراجعة بعض الآليات، إلا أن ذلك لم يُفضِ إلى تحول جوهري في نموذج السياسة العامة، التي بقيت في جوهرها ريعية التوقع والتفكير والتمويل، بالرغم من أن أزمة كوفيد-19 تحديداً، بينت في البداية قابلية المواطن الجزائري للتضحية بالامتيازات الاجتماعية في مقابل تحقيق نموذج للدولة بعيد عن الربح الاقتصادي وخاصة السياسي.

وبناءً على هذا التحليل المركب، تتأكد لنا الفرضية الرئيسية للدراسة بشكل كمي وكيفي: بأن تأثير قطاع المحروقات في توجيه السياسة العامة في الجزائر لا يزداد فقط، بل يتّمسّس، كمحدد مركزي لإنتاج القرار العمومي، حيث لم يعد الربح مجرد مورد، بل تحول إلى "فاعل" يصوغ معالم السياسة العامة ويُحدّد حدودها، ما يفرض اليوم مراجعة شاملة لفلسفة إعداد السياسات في البلاد عبر الانتقال من التوزيع إلى الإنتاج، ومن التبعية إلى السيادة الاقتصادية والمؤسسية. انطلاقاً من هذه الخلاصة، تبرز الحاجة الملحة إلى توجيه السياسات العمومية نحو رؤية بديلة، قائمة على إنتاج القيمة وتقليل التبعية، وهو ما يستدعي تبني مجموعة من التوصيات العملية:

### 1. تبني إصلاح تدريجي وعقلاني لمنظومة الدعم:

✓ تحويل الدعم العشوائي إلى دعم موجه للفئات الهشة عبر الرقمنة وبطاقات الاستحقاق الاجتماعية، وهذا لا يحتاج ارادة سياسية صادقة فحسب، بل يحتاج تضحية فعلية من قبل المواطن ووعي مجتمعي عميق بضرورة التخلي عنه رغم اضراره المرحلية.

✓ إطلاق نقاش وطني حقيقي وشفاف حول مستقبل الدعم، يُراعي العدالة الاجتماعية، ويُمهّد لإصلاحات اقتصادية مقبولة شعبياً، مع تحديد أفق ومراحل واضحة لا تترك مجال للشك أو التأويل.

✓ إعادة النظر في مجانية التعليم والصحة بعد سن 18 سنة، من خلال اعتماد مساهمة رمزية تُوجه نحو تحسين جودة الخدمات، أسوة ببعض التجارب الإسكندنافية، وهذا من شأنه ان يحقق هدفين الاول يتمثل في ترشيد جزء كبير

## خاتمة

من الاموال الدعم المهدورة عبر اعادة توجيهها الى القطاعات الانتاجية، والثاني تعويد شبابنا على قيمة العمل عبر تهيئتهم وتدريبهم للحياة المهنية المستقبلية.

### 2. إعادة هيكلة السياسة العامة للطاقة:

✓ إدماج الطاقات المتجددة في قانون المالية عبر تخصيص نسبة من العائدات الريعية لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، وتوجيه جزء من الدعم للمشاريع الطاقوية البديلة العائلية.

✓ إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُشرف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة، وتمتع بصلاحيات فعلية ومستقلة عن البيروقراطية التقليدية، تتكون بشكل صرف من الكفاءات العلمية والاكاديمية في المجال مع عدم الحاقها بأي هيئة حكومية مهما كانت.

✓ من الضروري إنشاء صندوق سيادي جزائري تُوظف فيه عائدات المحروقات في استثمارات استراتيجية متنوعة، لضمان الاستقرار المالي وتقليل التأثير بتقلبات السوق العالمية.

### 3. كسر هيمنة "مجتمعات السياسات" على القرار القطاعي:

✓ فرض الشفافية على شبكات المصالح داخل الإدارات، وتقييد التأثير غير الرسمي للمجموعات البيروقراطية المتجذرة، ويتحقق ذلك عبر مراقبة التمويل من جهة وتقليل الامتيازات المالية والبيروقراطية التي تتمتع بها.

✓ تعزيز دور البرلمان والمجتمع المدني في تقييم السياسات الطاقوية ومساءلة صانعي القرار.

### 4. تحفيز الاستثمار في الاستكشاف والتكرير لتعزيز التمويل التقليدي:

✓ تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الشراكات الأجنبية في التنقيب، عبر تبسيط الإجراءات وتثبيت الإطار القانوني، وهذا من شأنه ان يشجع الاستثمارات الاجنبية للتقليل من التمويل المحلي من جهة والاستفادة من نقل التكنولوجيا من حجة اخرى.

✓ توسيع قدرة المصافي ومنشآت الغاز المسال لتعزيز الأمن الطاقوي وتنويع الأسواق التصديري، وعدم الاقتصار على السوق الاوروبية التقليدية لتفادي ضغوطات تقلبات اسعار الطاقة العالمية.

### 5. إعادة توزيع الإنفاق العمومي نحو التنمية المستدامة:

✓ خفض النفقات الغير الضرورية تدريجيًا، وتحويل جزء منها نحو مشاريع التعليم والبحث العلمي المنتج، البحث الطاقوي، والبنية التحتية.

✓ تشجيع استثمارات محلية في الطاقات الشمسية والحرارية، خصوصًا في الجنوب، كحل مزدوج للتنمية وتقليص الفوارق الجغرافية.

### 6. تبني استراتيجية تواصل وطنية حول الطاقة:

✓ تعزيز وعي المواطن بأهمية الطاقات المتجددة، وربطها بالاستقلال الاقتصادي والاستقرار المستقبلي، وهذا عبر اشراكه كفاعل اساسي في صياغة السياسات.

✓ إشراك الجامعات والمراكز البحثية في رسم السياسات وتقييم جدواه، من خلال الاخذ بعين الاعتبار البحوث والمذكرات والدراسات التي تنجز من طرف باحثين وطلبة من مختلف جامعات الوطن.

### 7. الاستعداد الجاد لسيناريو ما بعد الغاز:

✓ تسريع الانتقال الطاقوي قبل بلوغ الذروة الاستهلاكية الداخلية المتوقعة في 2030، عبر خطوات ملموسة لا تُترهّن لأسعار السوق، بل تعتمد في المقام الاول على الراساميل البشرية والمقدرات الطبيعية الاخرى التي تزخر بها الجزائر، بما فيها القدرات السياحية والموروث الديني والثقافي والتاريخي.

✓ تحويل الطاقات المتجددة من "سياسة ظرفية" تملحها علينا ظروف خارجية، إلى "استراتيجية وطنية دائمة" تنطلق من عناصر محلية لا ترهن سيادتنا وتُحمى بقوانين داخلية واضحة وملزمة.

## خاتمة

---

وفي الأخير نختتم هذه الدراسة بالمقولة الشهيرة في علم الاستراتيجية، حيث يقول المثل الشهير في علم الحروب: "إذا اردت الحرب فعليك الاستعداد لها"، وحرينا الاساسية اليوم هي حرب ضد النموذج الربيعي العام، الذي تحول الى اداة تقويض وطنية، لكل المبادرات التي ترمي بالهوض بالاقتصاد ومن وراءه بالأمة والدولة معا.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### 1- القوانين والمراسيم:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2000. الجريدة الرسمية، العدد 92، السنة 36 (25 ديسمبر 1999).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2001. الجريدة الرسمية، العدد 80، السنة 37 (30 ديسمبر 2000).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2002. الجريدة الرسمية، العدد 79، السنة 79 (23 ديسمبر 2001).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2003. الجريدة الرسمية، العدد 80، السنة 38 (29 ديسمبر 2002).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2004. الجريدة الرسمية، العدد 83، السنة 40 (29 ديسمبر 2003).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2005. الجريدة الرسمية، العدد 85، السنة 41 (29 ديسمبر 2004).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2006. الجريدة الرسمية، العدد 85، السنة 43 (27 ديسمبر 2005).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2007. الجريدة الرسمية، العدد 82، السنة 44 (2007).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2008. الجريدة الرسمية، العدد 74، السنة 45 (31 ديسمبر 2008).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2009. الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 46 (31 ديسمبر 2009).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2010. الجريدة الرسمية، العدد 80، السنة 47 (31 ديسمبر 2010).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2011. الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 49 (30 ديسمبر 2011).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2013. الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 50 (29 ديسمبر 2012).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2014. الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 51 (30 ديسمبر 2013).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2015. الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 52 (30 ديسمبر 2014).

## قائمة المراجع

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2016. الجريدة الرسمية، العدد 77، السنة 53 (29 ديسمبر 2015).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2017. الجريدة الرسمية، العدد 76، السنة 54 (28 ديسمبر 2016).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2018. الجريدة الرسمية، العدد 79، السنة 55 (30 ديسمبر 2017).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2019. الجريدة الرسمية، العدد 79، السنة 55 (30 ديسمبر 2018).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2020. الجريدة الرسمية، العدد 81، السنة 56 (30 ديسمبر 2019).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2021. الجريدة الرسمية، العدد 83، السنة 57 (31 ديسمبر 2020).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2022. الجريدة الرسمية، العدد 100، السنة 58 (30 ديسمبر 2021).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2023. الجريدة الرسمية، العدد 89، السنة 59 (29 ديسمبر 2022).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2024. الجريدة الرسمية، العدد 86، السنة 60 (28 ديسمبر 2023).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون المالية لسنة 2025. الجريدة الرسمية، العدد 90، السنة 61 (31 ديسمبر 2024).
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. قانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري. العدد 14، 07 مارس 2016.
- 2- الكتب:**
- بهلول، محمد بلقاسم حسن. سياسة تخطيط التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
  - بن حمود، اسكينة. دروس في الاقتصاد السياسي. الجزائر: دار النشر والتوزيع، الحراش، 2006.
  - الشمري، مايج شبيب، أحمد عبد الرزاق البكري، عدنان داود الهذاري، وعادل سلام الهاشمي. الدولة الربعية وسياسات تنوع الاقتصاد (تجربة دولية). الطبعة الأولى. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2018.
  - النجار، محمد سعيد. تاريخ الفكر الاقتصادي من التجار إلى نهاية التقليديين. بيروت: دار النهضة العربية، 1973.
  - الهيتي، أحمد حسين علي. مقدمة في اقتصاد النفط. الطبعة الأولى. عمان: الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011.

## قائمة المراجع

- أبو العلاء، يسري محمد. مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائي. الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
- دويدار، محمد. مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1994.
- حربي، محمد. جذور الدولة الجزائرية المعاصرة. باريس: دار لا ديسكوفرت، 2004.
- درديش، أحمد. السياسة السكانية في الجزائر. آفاق لعلم الاجتماع، م. 03، ع. 01 (جويلية 2013).
- عز العرب، محمد. "الدولة الريمية". مفاهيم: الأسس العلمية للمعرفة. بين المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 65، السنة السادسة، 2010.
- عبد الرزاق، نذير. انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر. منتدى الاقتصاد الإسلامي، بدون تاريخ نشر.
- كارل، تيري الابن. مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة. ترجمة عبد الإله النعيمي. العراق: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
- مبتول، عبد الرحمن. الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر و آفاق التحول نحو اقتصاد السوق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
- ياسر، صالح. النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق. بغداد: مؤسسة فريدريش إيبتر، 2015.

### 3- المقالات العلمية:

- بلمقدم، مصطفى وآخرون. الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات. مجلة التنظيم والعمل، العدد 4.
- بوعافية، محمد. انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسات الاقتصادية في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 12 (2020)،
- بن محمد، هدى. عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-201. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.
- تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، المجلد 1 (2016).
- حاكمي، بوخضرة، وعبد القادر درياش. أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر. Les Cahiers du MECAS، عدد 3، أفريل 2007.
- الحاج، خليفة، ووليد زقاي. ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك. الاستراتيجية والتنمية، عدد 05 (جانفي 2015): 128-137.
- دندي، عبد الفتاح. تقلبات سعر صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات العربية للدول الأعضاء. مجلة النفط والتعاون العربي. العدد 125، ربيع 2008. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الكويت).

## قائمة المراجع

- رجب، على. مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك. النفط والتعاون العربي، ع. 220 (2020).
  - زردومي، علاء الدين. التدخل العسكري الإنساني في العقيدة العسكرية الجزائرية. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 9 (2022).
  - زايري، بلقاسم. وفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري. مداخلة في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.
  - زيان، يوسف، وعادل زفاغ. تأثير الأزمة العالمية لإمدادات الغاز على سياسة التحول الطاقوي في الجزائر. مجلة الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، جانفي 2023.
  - زيتوني، طاهر. التطورات في أسعار النفط العالمية، وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي. مجلة النفط والتعاون العربي. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الكويت)، العدد 132، شتاء 2010.
  - قرم، جورج. في نقد الاقتصاد الريعي العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية 3، شؤون اقتصادية 1، بلا سنة نشر.
  - سدي علي. "دراسة مكانة ودور الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي." في: أعمال المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 أبريل 2008.
  - إسماعيل، طارق. سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. دراسات اقتصادية، عدد 44، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
  - غندير، حاتم. الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة. مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
  - صالح، محمد. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور: دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسية 2010-2014. "مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.
  - المنيف، ماجد عبد الله. البترول والتحول في نظام الطاقة العالمي. النفط والتعاون العربي، مج. 45، ع. 168 (2019).
  - هني، عامر. قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2. (2015)
- 4- محاضرات غير منشورة:**
- مغراوي، لقمان. محاضرة مدخل تعريفي حول السياسة العامة. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، أكتوبر 2024.
  - مغراوي، لقمان. محاضرة السياسة العامة بين القياس والتقويم. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، نوفمبر 2024.

## قائمة المراجع

- مغراوي، لقمان. الأنماط الوطنية والسياسات القطاعية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، نوفمبر 2024.

### 5- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- احمد بهلول، لطيفة. نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات. أطروحة دكتوراه. جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012.
- بن زغور، شكري. مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015–2016.
- بن عشوية، رفيقة. مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية. جامعة المجاهد بن عطاء الله - خميس مليانة، ديسمبر 2022.
- بولحية، عياش. دراسة اقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001–2004. مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
- رحمان، علي. تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999–2020. مذكرة ماجستير، جامعة قلمة، 2020.
- زيتوني، هوارية. أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر. الجزائر: جامعة تيارت، 2011.
- سيدي محمد، شكري. وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه. جامعة تلمسان، 2012.
- علي رحمان، تأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999–2020، مذكرة ماجستير، جامعة قلمة، 2020.
- مقلید، عيسى. قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية. مذكرة ماجستير منشورة. جامعة باتنة، 2007–2008.
- مقلید، عيسى. قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية. مذكرة ماجستير منشورة. جامعة باتنة، 2007–2008.
- منه، خالد. دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015.
- ناجي، أمال. الجزائر والتبعية للريع: دراسة استشرافية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022. معوش، عيسى. إشكالية استقلالية القضاء في النظام الدستوري الجزائري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

### 6- التقارير:

- الأمم المتحدة. الجمعية العامة. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، راكيل رولنك: البعثة إلى الجزائر 26. ديسمبر 2016.

## قائمة المراجع

- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2002، 2003.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2004، جويلية 2005.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2008، جوان 2009.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2020، ديسمبر 2021.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2021، ديسمبر 2022.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2022، ديسمبر 2023.
- بنك الجزائر. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2023، ديسمبر 2024.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. عرض مشروع قانون المالية لسنة 2007، 18 سبتمبر 2006.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. عرض مشروع قانون المالية لسنة 2009، رقم 29081، 31 أوت 2008.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2011، 28 سبتمبر 2010.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2013، 21 أكتوبر 2012.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2015.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2016.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. عرض قانون المالية لسنة 2017 وتوقعات 2018-2019.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. عرض مشروع قانون المالية لسنة 2018 وتوقعات 2020-2019.

## قائمة المراجع

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. عرض قانون المالية لسنة 2019.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة المالية. عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتوقعات 2021-2022.
- رئاسة الجمهورية الجزائرية. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. الجزائر: رئاسة الجمهورية، 2010.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". التقرير الإحصائي السنوي. الكويت: المصفاة، 2013.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". التقرير الإحصائي السنوي. الكويت: المصفاة، 2016.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". التقرير الإحصائي السنوي. الكويت: المصفاة، 2018.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". التقرير الإحصائي السنوي. الكويت: المصفاة، 2020.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك". التقرير الإحصائي السنوي. الكويت: المصفاة، 2024.
- وزارة الطاقة. المديرية العامة للدراسات والاستشراف. بيان غير منشور قُدم بتاريخ 20 فيفري 2025. الجزائر.
- الوزارة الأولى الجزائرية. البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019. الجزائر: الوزارة الأولى، 2015.
- وزارة السكن والعمران والمدينة. إنجازات البرامج الخماسية للفترة الممتدة بين 2010 - 2014 / 2015 - 2019. الجزائر: وزارة السكن والعمران والمدينة.

### 7- المواقع الإلكترونية:

- الشمري، مايج شبيب. تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 5، رقم 15 (2010)  
<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/viewFile/1809/1652>
- الشيخ قادر خبير، عبد الوهاب. تقنيات الرفع الاصطناعي للنفط. [www.pdfactory.com](http://www.pdfactory.com). تمت الزيارة في مارس 2025.
- بشير، خالد. الغاز الطبيعي... كيف يتم تحديد الأسعار وتنظيم السوق العالمية؟. "حفريات".  
<https://hafryat.com/ar/blog/> (الغاز-الطبيعي-كيف-يتم-تحديد-الأسعار-وتنظيم-السوق-العالمية؟) تمت الزيارة في 12 مارس 2025، الساعة 14:30.
- نبيل، لمياء. تاريخ النفط مع أزمات العالم.. من 'عهود الذعر' إلى 'يوم المستحيل' CNBC. 'عربية'.  
<https://www.cnbc.com/115271/2023/23/10/> تاريخ-النفط-مع-أزمات-العالم..من-'عهود-الذعر'-إلى-'يوم-المستحيل' تمت الزيارة في 15 مارس 2025، الساعة 10:45.
- عز الدين، رجب. أكبر الدول المصدرة للغاز المسال إلى أوروبا.. الجزائر في المركز الثالث. الطاقة 20. أكتوبر 2024.  
<https://attaqa.net/2024/10/20/> أكبر-الدول-المصدرة-للغاز-المسال-إلى-أوروبا-3). تم الدخول إليه في 15 مارس 2025، الساعة 11:15.
- وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية. الموقع الرسمي <https://www.energy.gov.dz>. تم الدخول إليه في 28 مارس 2025، الساعة 16:45.

## قائمة المراجع

- رئاسة الجمهورية الجزائرية. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 16. فيفري 2020. <https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/> مخططات-عمل-الحكومة تمت الزيارة في 6 ماي 2025.
- وزارة المالية. تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2022 وتقديرات سنتي 2023 و2024. أكتوبر 2021. <https://dgpp.mf.gov.dz> تمت الزيارة في 3 ماي 2025.
- وزارة المالية. تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026. [https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2023/12/RP\\_PLF-2024\\_AR\\_APN-002.pdf](https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2023/12/RP_PLF-2024_AR_APN-002.pdf) تمت الزيارة في 3 ماي 2025.
- وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 10. سبتمبر 2023. <https://dgpp.mf.gov.dz> تمت الزيارة في 6 ماي 2025.
- مصالح الوزير الأول. الملحق 1 (أ): الإنجازات القطاعية بعنوان مخطط الإنعاش الاقتصادي. ضمن: حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر: فيفري 2021. <https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/> تقارير-رسمية تمت الزيارة في 5 ماي 2025.
- وزارة المالية. تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 10. ديسمبر 2020. <https://dgpp.mf.gov.dz>. تمت الزيارة في 6 ماي 2025.
- وزارة المالية. مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 10. سبتمبر 2023. <https://dgpp.mf.gov.dz> تمت الزيارة في 6 ماي 2025.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، الدستور المعدل لسنة 2020 (1 نوفمبر 2020)، ص. 5-6، منشور على الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية <https://www.joradp.dz>: تمت الزيارة في 9 ماي 2025.
- مصالح الوزير الأول. حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر: فيفري 2021. <https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/category/> تقارير-رسمية تمت الزيارة في 6 ماي 2025.
- زروقي، بلال، وزينب إيمان حرواش. "آفاق الاستثمار في الطاقة المتجددة كأداة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة - مع الإشارة لحالة الجزائر". حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 2 (ديسمبر 2022): <https://dpu.univ-guelma.dz/a/>. تمت الزيارة في 10 ماي 2025.
- قدور، حكيمة. الجزائر قطب لطاقة المستقبل. مركز تنمية الطاقات المتجددة 30. ماي 2023. <https://portail.cder.dz/ar/2023/05/30/> الجزائر-قطب-لطاقة-المستقبل/ تمت الزيارة في 9 ماي 2025.
- عطار، عبد المجيد. سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر: بين الأسقف المالية والموازنات العمومية. المبادرة العربية للإصلاح، 2021. تم الاطلاع في 30 ماي 2025. <https://arab-reform.net/ar/publication/2025>. سياسات-الدعم-الاجتماعي-في-الجزائر.

# قائمة المراجع

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية

أولاً: باللغة الإنجليزية

## 1. Books :

- Holden, Matthew Jr. **Reflections on How Political Scientists (and Others) Might Think about Energy and Policy**. In *The Oxford Handbook of Public Policy*, edited by Michael Moran, Martin Rein, and Robert E. Goodin. Oxford : Oxford University Press, 2006.
- Cochran, Clarke E., Lawrence C. Mayer, T. R. Carr, and Mark D. Cayer. **American Public Policy: An Introduction**. Boston: Cengage Learning, 2008

## 2. Theses and Dissertations :

- Bouzidi, Abdelmajid. **The Algerian Economy: Income Distribution and Poverty 1962–1982**. PhD diss., University of Glasgow, 1987.

## 3. Journal Article :

- Smith, James L. "World Oil: Market or Mayhem?" *Journal of Economic Perspectives* 23, no. 3 (Summer 2009).
- Haouas, Amine, and Justin Yifu Lin. **The Failure of Algeria's Industrialization Strategy (1967–1989): A New Structural Economics Perspective**. AEED Research Laboratory, Ibn Khaldoun University of Tiaret, and Institute of New Structural Economics, Peking University.

## 4. Websites:

- Fernando, Jason. **Hydrocarbons: Definition, Companies, Types, and Uses**. *Investopedia*. <https://www.investopedia.com/terms/h/hydrocarbon.asp>. Accessed May 28, 2025.
- **Compound Annual Growth Rate (CAGR) Definition**. *Investopedia*. <https://www.investopedia.com/terms/c/cagr.asp>. Accessed May 30, 2025.
- Social Policy – an overview. *ScienceDirect Topics*. <https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/social-policy>. Accessed May 28, 2025.
- Ministry of Energy and Mines (Algeria). **Renewable Energy Development in Algeria**. <https://www.energy.gov.dz>. Accessed May 15, 2025.

## قائمة المراجع

- Green Hydrogen Organisation. *Algeria*. Global Green Hydrogen Organisation, 2023. <https://gh2.org/countries/algeria>. Accessed May 15, 2025.
- Richter, Alexander. *Algeria Identifies Strong Geothermal Potential and Explores Contribution to Its Energy Future*. ThinkGeoEnergy, January 27, 2021. <https://www.thinkgeoenergy.com/algeria-identifies-strong-geothermal-potential-and-explores-contribution-to-its-energy-future>. Accessed May 15, 2025.
- Qi Zhang, Yi Hu, Jianbin Jiao, and Shouyang Wang. **The Impact of Russia–Ukraine War on Crude Oil Prices: An EMC Framework**. *Humanities and Social Sciences Communications* 11, article 8 (2024). <https://doi.org/10.1057/s41599-023-02526-9>. Accessed March 14, 2025.

## ثانيًا: باللغة الفرنسية

### 1-Livres :

- Al Otaiba, Mana Said. *L'OPEP et l'industrie pétrolière*. Londres : Croom Helm, 1978.
- Amic, Étienne, Gilles Darmois et Jean-Pierre Favennec. *L'énergie à quel prix ? Les marchés de l'énergie*. Paris : Éditions Technip / IFP Publications, 2006.
- Aoussi, Rachid. **Classes moyennes algériennes, rente et stagnation politique**. *Nagd*, no. 36 (avril 2018): 130–140.
- Bauquis, R., et autres. *Comprendre l'avenir du pétrole et du gaz naturel*. Paris : Éditions Hirle, 2006.
- Benachenhou, Abderrahmane. *L'économie algérienne : De la rente à la réforme*. Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1990.
- Begga, Chérif, and Abdelhamid Merghit. **Attempts to Industrial Reforms in Algeria: Do they fit the Logic of Globalization?** *Topics in Middle Eastern and African Economies* 16, no. 1 (2014).
- Giraud, A., et X. Boy. *Géopolitique du pétrole et du gaz*. Paris : Éditions Technip, 2008.
- Harbi, Mohammed. *L'État et la société en Algérie : approche sociologique*. Beyrouth: Dar Al-Tali'a, 1980.
- Mouhoubi, Salah. *Les vulnérabilités : cas de l'Algérie*. Alger : Éditions ENAG, 2009